سياسات عربية

SIYASAT ARABIYA

العدد 36 - كانون الثاني/يناير 2019
Issue 36 - January 2019

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA
العدد 36 -كانون الثاني / يناير 2019
Issue 36 - January 2019

ملف: العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي الحالة العربية 5

عبد الفتاح ماضي
العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث 7

مروة فكري
القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي: حالتا السعودية وروسيا 27

أحمد إدعلي
الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي 46

أحمد قاسم حسين
دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات" 61

محمد سعدي
الاتحاد الأوروبي والمشروطية: الديمقراطية اختبار ما بعد الربيع العربي 76

علاء بيومي
المساعدات الأميركية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية 91

Special Session: External Factors and Democratic Transition, The Arab Case 5

Abdel-Fattah Mady
External Factors and Arab Revolutions: Four Research Questions 7

Marwa Fekry
Authoritarian Regional Powers and Containing Democratic Transition: Saudi Arabia and Russia 27

Ahmed Idali
The Saudi and Iranian Roles in Yemen and their Impact on Political Transition 46

Ahmed Qassem Hussein
The Role of External Forces in the Political Process: Libya after the Skhirat Agreement 61

Mohamed Saadi
The European Union and the Conditionality of Democracy: Post-Arab Spring Case 76

Alaa Bayoumi
US Aid and Post-2011 Democratic Transition in Egypt: A Critical Review 91

Arab Opinion Index 107 — المؤشر العربي

Public Opinion Polling Unit — وحدة استطلاع الرأي العام

Arab Public Opinion Trends on the Role of the External Factor in Democratic Transition 109 — اتجاهات الرأي العام العربي تجاه دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي

Documentation 119 — التوثيق

Milestones in Democratic Transition in the Arab World 1/11/2018 - 31/12/2018 121 — محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2018/11/1 – 2018/12/31

Palestine Over Two Months 1/11/2018 - 31/12/2018 124 — الوقائع الفلسطينيّة في المدة 2018/11/1 – 2018/12/31

Book Reviews 129 — مراجعات وعروض كتب

Amina Mostefa Della — أمينة مصطفى دلة

The End of America: Book Review of "The End of American World Order" and "Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order" 131 — "نهاية النظام العالمي الأميركي" لأميتاف أشاريا و"الليفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأميركي وأزمته وتحوله" لجون إكنبري

Ihab Maharmeh — إيهاب محارمة

"Palestine Internationally: Rise of the Right Wing in the World and Re-examining the Challenges" edited by: Jamil Hilal, Munir Fakher Eldin and Khaled Faraj 139 — "فلسطين دوليًا: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات" لمجموعة مؤلفين

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

ملف: العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي الحالة العربية

Special Session: External Factors and Democratic Transition: The Arab Case

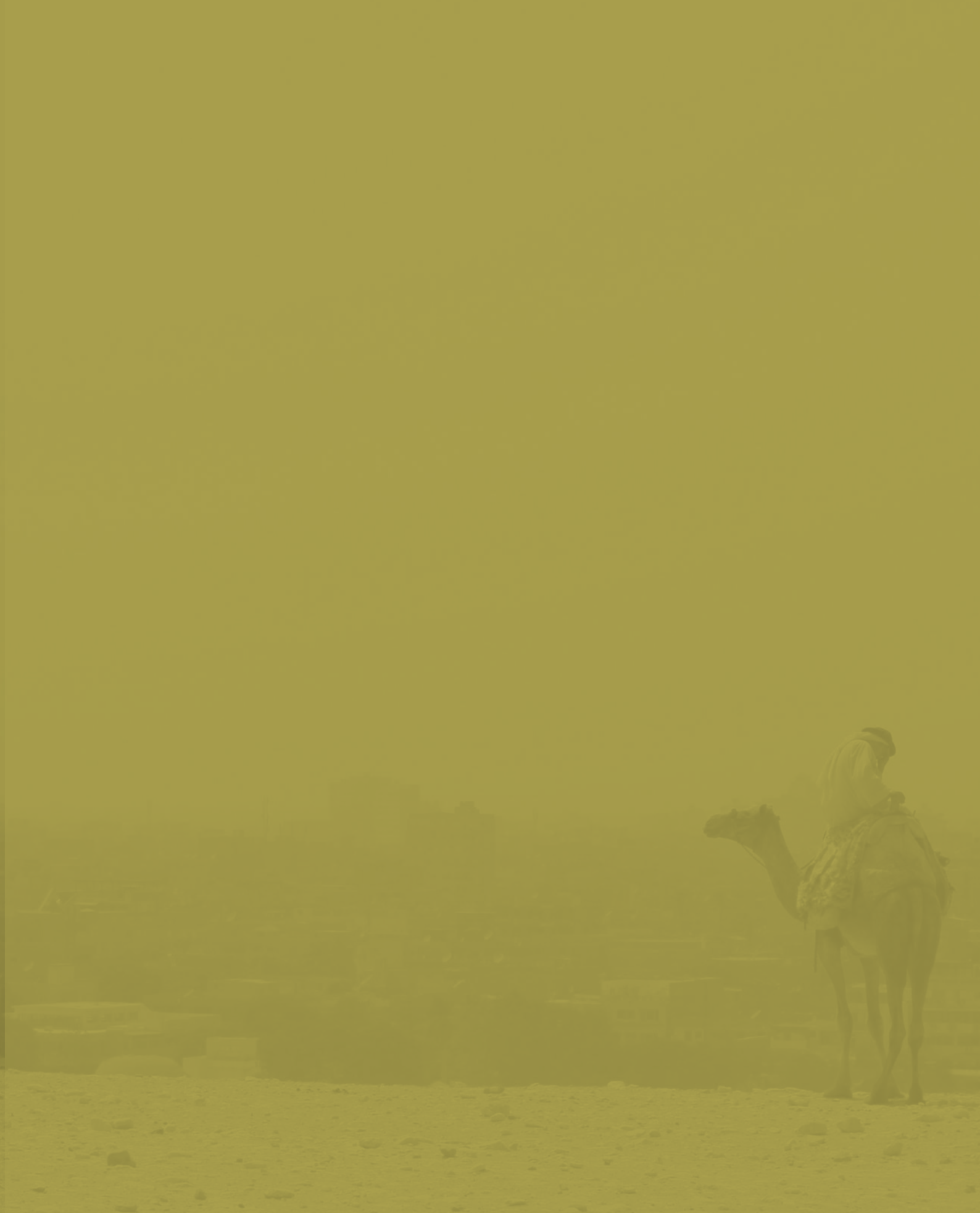

عبد الفتاح ماضي | Abdel-Fattah Mady*

العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث

External Factors and Arab Revolutions: Four Research Questions

لم تهتم البحوث العربية والأجنبية كثيرًا بتأثير العوامل الخارجية في محاولات الإصلاح والتحول الديمقراطي في البلدان العربية، حتى كانت ثورات عام 2011 التي أظهرت أهمية تلك العوامل. استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن، لبحث تأثير المخاوف المتبادلة بين الأطراف الداخلية والخارجية، في عمليات الانتقال بعد عام 2011. إن عامل اللايقين المصاحب لأي انتخابات ديمقراطية ليس عاملًا محليًا في الحالات العربية؛ لأن قوى إقليمية ودولية ترى مصلحتها في منع الديمقراطية باعتبارها تهدد بتغيير الوضع الراهن. وانتهت الدراسة إلى طرح أربع إشكاليات متداخلة ذات صلة بالعامل الخارجي والثورات العربية، وخلصت أيضًا إلى أن العوامل الخارجية المعرقلة للديمقراطية في حالات أخرى غير عربية لم تكن حتمية؛ إذ ارتبط التعامل معها بالتغييرات التي شهدها النسق الدولي، وبظهور تكتلات ديمقراطية محلية تمتلك القدرة على الضغط لدفع القوى الخارجية إلى تغيير مواقفها.

كلمات مفتاحية: الثورات العربية، الانتقال الديمقراطي، الثورات المضادة، مصر، الولايات المتحدة الأميركية.

This study adopts a comparative approach to investigate the impact of the reciprocal fears of internal and external parties on the stances of key actors during the 2011 transitions. Apparently, the uncertainty that accompanies any democratic elections has not been a local factor in the Arab cases because regional and international forces have an interest in hindering democracy, being a potential threat to the status quo. The study examines four interrelated problems related to external factors. It concludes that the external factors that have hindered democracy in non-Arab cases were not inevitable because addressing them seems to have been related to changes in the international system and the emergence of domestic democratic blocs that are able to exert pressure on external forces and get them to change their positions.

Keywords: Arab Revolutions, Counter-Revolutions, Democratic Transition, Egypt, United States.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies, Professor of Political Science, Alexandria Univeristy, Egypt.

تمهيد

تعالج هذه الدراسة عددًا من الإشكاليات التي تتصل بتأثير العوامل الخارجية في مسارات الانتقال في أعقاب الثورات العربية لعام 2011، وهي تطرح الأسئلة التالية: هل اختلفت الحالات العربية عن غيرها من الحالات التي سبقتها في ما يخص تأثير العوامل الخارجية في حالات الانتقال إلى الديمقراطية؟ وهل من استنتاجات نظرية أو أسئلة بحثية تطرحها الخبرات العربية وتحتاج إلى مزيد من البحث؟ وما الذي يمكن أن يضيفه استقراء الحالات العربية بعد ثورات عام 2011 والثورات المضادة لها عام 2013 إلى ما يتصل بهذه العوامل بصفة عامة؟

لم يكن من اليسير الإجابة عن سؤال دور العوامل الخارجية في حالات الانتقال الديمقراطي التي بدأت منتصف سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا، وما إذا قدّمت هذه العوامل حوافز للانتقال الديمقراطي في الحالات اللاتينية والآسيوية والأفريقية، وذلك لعدة اعتبارات. فالإجابة عن هذا السؤال تتصل بالجدل الدائر حول حدود مجالَي السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، وهي تتطلب أيضًا عبور مجال دراسة المناطق الشائع في دراسات تغيير نظم الحكم إلى مجالات بحث عابرة للمناطق والتخصصات، ودراسة الثقافات والقيم، فضلًا عن تتبع التطور التاريخي للدول وعلاقاتها المتبادلة[1]. ويزداد الأمر صعوبة مع تعدد الفاعلين على المستوى الدولي من دول وكيانات فوق الدولة، أو دونها، ومع تداخل العلاقات بينهم. هذا علاوة على حالة السيولة التي يتسم بها النسق العالمي في صورته الحالية.

كان تركيز أدبيات الانتقال الديمقراطي لعدة عقود منصبًا على العوامل الداخلية بصفة عامة، وذلك ضمن بحثها في الظروف التي في سياقها يحدث الانتقال إلى الديمقراطية، والعوامل التي يمكن من خلالها أن يستمر النظام الديمقراطي الوليد وترسخ دعائمه. وكان سبب هذا التركيز هو تأثر جُل الدراسات بالمداخل النظرية السائدة في العلوم الاجتماعية المعاصرة، وعلى رأسها مدخل العوامل الهيكلية Structure-oriented or Pre-condition Approach الذي يركز، في فهم عمليات الانتقال، على عوامل داخلية كمستويات النمو الاقتصادي والثقافة والصراعات الطبقية والبُنى الاجتماعية، مع تجاهل العوامل الهيكلية الخارجية للاستبداد كأوجه الدعم المادي والمعنوي للنظم المستبدة، والعوامل الثقافية المتصلة بمحاولات تصدير النماذج الغربية، وتأثير ديناميات الاقتصاد العالمي، وغير ذلك.

أما المدخل الثاني، فهو مدخل الانتقال الذي اهتم بالعوامل المتصلة باختيارات النخب، عاملًا مفسرًا لنجاح الانتقال أو فشله Process or Transition-oriented Approach. ويقتصر هذا المدخل على الفاعلين الداخليين، متجاهلًا أيضًا الفاعلين الخارجيين في جُل الحالات، فضلًا عن تجاهله السياقات والعوامل الهيكلية. وهناك مدخل ثالث يهتم بعلاقة الاقتصاد والسياسة، وتزامُن عمليتي الإصلاح الاقتصادي والسياسي، ودور الأزمات الاقتصادية في تحديد مصير الانتقال الديمقراطي Political Economy Approach. وهذا المدخل يركز على السياقات المحلية، ومن ثمّ لم يحظ أثر ديناميات الاقتصاد العالمي في التفاعلات المحلية بالكثير من الاهتمام. وثمة مدخل رابع ينطلق من دراسة ما سُمي العوامل المؤسسية كعلاقات الدولة والمجتمع، ودور منظمات المجتمع المدني في فهم نواتج الانتقال الديمقراطي Institutional Context-oriented Approach، وهذا أيضًا لم يهتم كثيرًا بدور المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وتفاعلاتها مع الفاعلين المحليين.

تهتم هذه الدراسة بدور العوامل الخارجية تحديدًا في الحالات العربية بصفة عامة، مع الإشارة إلى أن الحالة المصرية ستحظى بقدر أكبر من البحث؛ وذلك على اعتبار أن إجهاض ثورة يناير 2011 ما كان له أن يتم لولا تداخل العوامل الداخلية والخارجية، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في اختيارات النخب والقوى السياسية المصرية، فضلًا عن أثر الحالة المصرية الواضح في الحالات العربية الأخرى. وسيتم هذا بمنهجية تعتمد على المنهج الاستقرائي الذي يبدأ بملاحظة واقع ثورات عام 2011 العربية، اعتمادًا على الأدبيات والمصادر والبيانات والمواقف والتصريحات ذات الصلة، مع التركيز على تحليل العوامل الخارجية المتعلقة بمسارات الانتقال التي شهدتها الحالات العربية. يساعدنا استقراء هذه الحالات وتحليلها في الكشف عن طبيعة الأدوار الإقليمية والدولية في التأثير، سلبيًا أو إيجابًا، في اختيارات الفاعلين السياسيين المحليين في ما يخص مسألة الديمقراطية. كما يساعدنا هذا الاستقراء والتحليل في الكشف عن الإشكاليات التي نتجت من الصراعات والتفاعلات التي دارت حول جملة من المصالح والمخاوف، أو التهديدات، التي أثارتها ثورات عام 2011 على المستويين الإقليمي والدولي، والتي ساهمت في النهاية في تشكيل النواتج النهائية لمسارات الانتقال.

وتستخدم الدراسة أداة المقارنة متى تطلّب الأمر؛ وذلك لمقابلة الحالات العربية بغيرها من الحالات خارج العالم العربي، ومعرفة كيفية اختلاف هذه الحالات عن غيرها من حالات الانتقال، وما الذي يمكن أن تضيفه من مفاهيم ومقاربات. إنّ الفهم المعمق لأسباب تعثر الموجة الأولى من الثورات العربية يتطلب البحث في أدوار الفاعلين الداخليين والخارجيين أثناء إدارة المراحل الانتقالية، مع التركيز على طبيعة الصراعات التي كانت قائمة والتفاعلات المتبادلة بين هؤلاء الفاعلين، وكذا البحث في أثر السياقات المحلية والإقليمية والدولية في اختيارات الفاعلين.

1 Philippe C. Schmitter, "The influence of the International Context upon the Choice of National Institutions and Policies in Neo-democracies," in: Laurence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1996), p. 28.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء وخاتمة، نعرض في أولها باختصار موقع العوامل الخارجية في أدبيات الانتقال الديمقراطي عامة، مع إشارة سريعة إلى الحالات العربية. ونتناول في الجزء الثاني، وهو الجزء الرئيس من الدراسة، التأثير الإقليمي والدولي في مسارات الانتقال التي شهدتها الدول العربية بعد ثورات عام 2011 وذلك من خلال دراسة خمسة موضوعات، هي: نشأة الدولة القُطْرية وتطور علاقاتها بالخارج، والأضواء الحمراء والخضراء القادمة من القوى الدولية تجاه نظم الحكم العربية، ومحاربة الإرهاب ومسألة الديمقراطية، وعامل الإقليم المعادي للديمقراطية، وأخيرًا تراجع الديمقراطية وصعود التسلطية. وفي الجزء الأخير، نقف باقتضاب عند الكيفية التي تم من خلالها تبدل مواقف الأطراف الدولية في عدة حالات للانتقال خارج العالم العربي. وفي الخاتمة، نورد أبرز الخلاصات بشأن موضوع الدراسة، ونُجْمل بعض الأسئلة ذات العلاقة بأربع إشكاليات ترى الدراسة أنها جديرة بمزيد من البحث.

أولًا: العوامل الخارجية في أدبيات الانتقال الديمقراطي

لم يكن تجاهل العوامل الخارجية في أدبيات الانتقال الديمقراطي مطلقًا، فقد ظهر اهتمام ببعض الأبعاد؛ وذلك تأثرًا إمّا بالنقد الذي تلقته افتراضات حقل الانتقال، وإمّا استجابةً لتغيرات وظواهر دولية مؤثرة كانتهاء الحرب الباردة، وتصاعد مظاهر العولمة ودرجة الاعتماد المتبادل بين الدول. لكن الاهتمام بالعوامل الخارجية بدأ يزداد تدريجيًا منذ تسعينيات القرن العشرين، عندما غيّر بعض الباحثين آراءهم[2]، وظهرت أدبيات تجادل في عدم صحة الاقتصار على العوامل الداخلية في فهم عمليات التغيير السياسي[3]. كانت الحرب الباردة عاملًا مهمًا في هذا الصدد؛ فقد اختارت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية دعم الدكتاتوريات الحليفة في إطار مواجهتها الشيوعية. لم يكن شعار الغرب الأساسي هو دعم الديمقراطية، وإنما مكافحة الشيوعية، لكن ظلت هناك خطابات بلاغية عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض المناسبات. ومع هذا ظل اهتمام جُل الأدبيات التي تناولت العوامل الخارجية منصبًا على ما أطلق عليه "دعم الديمقراطية" Democracy Promotion[4]، وذلك حتى موجة الارتداد التي عانتها نظم الحكم الديمقراطية؛ إذ طُرح سؤال هل انتهت فاعلية سياسة دعم الديمقراطية بالخارج؟ وما الدور الذي يؤديه تطور النسق الدولي وما يصحبه من ظواهر كالعولمة، والتكامل الاقتصادي، في احتمالات انتشار الديمقراطية؟[5]

لم تهتم أدبيات الانتقال بما وراء مسألة دعم الديمقراطية تلك؛ إذ لم تبحث كثيرًا في الأبعاد المتصلة بحقيقة أن الكثير من عمليات بناء الدول والتغيير السياسي جاء في أعقاب أحداث عالمية كبرى، كانهيار الإمبراطوريات القديمة، وتفكك الاستعمار، والحربين العالميتين الأولى والثانية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة. فضلًا عن قلة البحوث التي تعالج أثر ظواهر أخرى مثل العولمة، ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات في تطور الدول ومسارات التغيير فيها تحديدًا، سواء في اتجاه الديمقراطية أو نحو التسلطية وقمع الحريات.

كما لم تهتم أدبيات الانتقال بالعوامل الخارجية التي أشارت إليها مدرسة التبعية والمدارس اليسارية عمومًا في تفسير تأخر دول العالم الثالث، وطبيعة نظم الحكم فيها وتطورها (والتي منها طبيعة النظام الرأسمالي، والعلاقات المختلة بين المركز والأطراف، ودور أجهزة المخابرات والسفارات الأجنبية، وأدوات ما يعرف بـ "الاستعمار الجديد"). كما لم يحظ عامل الإرث الاستعماري بالاهتمام أيضًا. نعم ظهرت دراسات عدة تربط بين العامل الاستعماري من جهة، وظواهر مثل التخلف والصراعات العرقية وصراعات الهوية والخلافات الحدودية والفقر والمجاعات في دول الجنوب من جهة أخرى. لكن ظهرت في المقابل دراسات أخرى ترى

2 من هؤلاء فيليب شيميتر الذي رفض مع آخرين أخذ العلاقات والعوامل الخارجية في الحسبان في كتاب نشر عام 1986، انظر:
Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, Laurence Whitehead (foreword), vol. 4 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 19;
ثم عاد في عام 2001 ليكتب أنه حان الوقت لتناول تأثير العوامل الخارجية في اختيارات الفاعلين الداخليين في الديمقراطيات الجديدة تحديدًا، انظر:
Schmitter, "The influence of the International Context," p. 27.

3 ثمة توجه قديم داخل العلاقات الدولية للربط بين العوامل الداخلية والخارجية، أطلق عليه جيمس روزنو مصطلح Linkage Politics، ثم ظهرت مصطلحات أخرى مثل Intermestics، Glocalization، انظر:
James N. Rosenau (ed.), *Linkage politics: Essays on the Convergence of National and International Systems* (New York: The Free Press, 1969); Steven Levitsky & Lucan A. Way, "Linkage versus Leverage: Rethinking the International Dimension of Regime Change," *Comparative Politics*, vol. 38, no. 4 (July 2006), pp. 379-400.

4 انظر:
Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999); Timm Beichelt, "The Research Field of Democracy Promotion," *Living Reviews in Democracy*, vol. 3 (July 2012); Peter Simmons, "The State of the Art in the EU Democracy Promotion Literature," *Journal of Contemporary European Research*, vol. 7, no. 1 (May 2011), pp .129-142.

5 Peter Burnell & Richard Youngs (eds.), *New challenges to Democratization* (New York: Routledge, 2010), pp. 3-7, 13-34.

أن الاستعمار كان من أسباب التقدم في الجنوب، ويختزل جُل هذه الدراسات - ومعظمها يستخدم التحليل الكمي - عامل الاستعمار في بعد واحد أو بعدين، كعدد سنوات الاستعمار أو نوع الاستعمار[6]. أما أدبيات الانتقال، فغالبًا لا تصل إلى عامل الاستعمار؛ ربما لصعوبة اختبار علاقات ارتباط أو سببية بين المتغيرات، أو بسبب صعوبة موضوعاته وعبورها حقولًا معرفية مختلفة. وفي منطقتنا العربية غالبًا ما يُتهم من يبحث في علاقة إرث الاستعمار بنوعية نظم الحكم بالوقوع في براثن نظرية المؤامرة.

والمسألة المحورية التي غابت عن كثير من أدبيات الانتقال هي أن العوامل الداخلية لا تعمل في فراغ؛ فالانتقال الديمقراطي يتطلب وجود قوى داخلية تنادي به وتدفع من أجله، على قاعدة برنامج سياسي يقوم على الديمقراطية، وما تقدمه العوامل الخارجية في الواقع هو إمّا رفع تكلفة سلوك الحكومات التسلطية ومن ثم تعزيز جهود القوى الديمقراطية، وإمّا تخفيض تكلفة الاستبداد ومن ثم ترسيخ أركانه وإضعاف أي قوى ديمقراطية تعارضه. أي إن النخب الحاكمة تعمل في سياق مواجهتها قوى المعارضة ومطالب التغيير إمّا في ظل سياق إقليمي ودولي مناصر للديمقراطية أو داعمٍ للاستبداد[7].

وفي الحالات العربية، لم تحظ العوامل الخارجية بالكثير من الاهتمام في أدبيات السياسة المقارنة المختصة بالشرق الأوسط؛ إذ ظلت العوامل الداخلية محل اهتمام الكثير من الدراسات العربية والأجنبية، وكان المرور على العوامل الخارجية يتم، في حالات كثيرة، في سياقات مختلفة كالمسائل الأمنية، والقضايا الجيوسياسية، والحرب على الإرهاب، وغير ذلك[8].

كما لم تمتد الأدبيات لتدرس أثر تجاهل القوى الدولية أداء الأنظمة ومخرجاتها في احتمالات التغيير فيها نحو الديمقراطية. أشير هنا تحديدًا إلى الجوانب السياسية؛ أي أثر انتهاكات حقوق الإنسان وغلق المجال العام ومحاصرة العمل السياسي السلمي في احتمالات الانتقال ونجاحه. تنتقد الحكومات الغربية على استحياء وبانتقائية شديدة بعضًا من هذه الانتهاكات، لكنها لم تتوقف قط عن دعمها الأنظمة. أما على المستوى البحثي، فثمة نزوع للتركيز على الثقافة، والقبيلة، والنفط، بصفتها عوامل مؤثرة[9]. وتُعدّ أطروحة عزمي بشارة عن الطائفية مهمة في هذا السياق؛ فهناك "طائفية سياسية" تقوم بإعادة تأسيس الطوائف من جديد بوصفها "طوائف متخيلة"، واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية[10].

فضلًا عن عدم اهتمام الأدبيات بمسألة أخرى هي إساءة استخدام التدخل الانتقائي للخارج تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان[11]، فالحكام يستخدمونه للترويج بأنه خرقٌ للسيادة الوطنية وتدخلٌ في الشؤون الداخلية للدولة، وتشارك نخب سياسية معارضة من التيارات كافة الحكومات في ذلك. وترى نخب معارضة أخرى (من تيارات مختلفة أيضًا) أن التدخل الخارجي لفرض الديمقراطية ستترتب عليه عملية تغريب وضرب للهُوية الوطنية، واعتبر آخرون أيضًا أن ثورات عام 2011 تمّت بتدبير أميركي[12].

وتمثل تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالًا بارزًا آخر عن تجاهل العوامل الخارجية. فمنذ عام 2002، صدرت ستة تقارير لم تحظ العوامل الخارجية فيها إلا باهتمام متواضع. ففي تقرير 2004، ثمة جزء عن البيئة الإقليمية والدولية المعيقة، وفيها حديث عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاحتلال الأميركي للعراق وتصاعد الإرهاب. وفي تقرير 2009، فصلٌ عن الاحتلال وعلاقته بانعدام الأمن، وكذا الأمر مع تقرير 2016 حيث ورد فصل عن أثر العنف والنزاع في الشباب.

6 Crawford Young, *The African Colonial State in Comparative Perspective* (New Haven: Yale University Press, 1994), pp. 2-12; Daron Acemoglu, Simon Johnson & James A. Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," *American Economic Review,* vol. 91, no. 5 (December 2001), pp. 1369-1401; Julius A. Agbor, "How Does Colonial Origin Matter for Economic Performance in Sub-Saharan Africa?" in: Augustin K. Fosu (ed.), *Growth and Institutions in African Development* (New York: Routledge Studies in Development Economics, 2015), p. 309; Gareth Austin, "African Economic Development and Colonial Legacies," *International Development policy*, vol. 1 (December 2010), pp. 11-32.

7 هناك أدبيات تعالج مسألة دور العوامل الخارجية في دعم الاستبداد، بعضها يركز على الدول والمؤسسات الغربية، وبعضها الآخر يتناول دور الدول الاستبدادية في دعم الاستبداد خارج حدودها، انظر على سبيل المثال:
Oisín Tansey, *The International Politics of Authoritarian Rule* (Oxford: Oxford University Press, 2016); Rachel Vanderhill, *Promoting Authoritarianism Abroad* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2012).

8 حتى الأدبيات التي تناولت دور الولايات المتحدة في دعم الانقلابات لا يظهر هذا الدور كعقبة من عقبات التحول بقدر ما يظهر في سياق الحديث عن الأمن أو مكافحة الارهاب أو القضايا الإقليمية.

9 انظر:
Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London and New York: I.B. Tauris, 1996); Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 3rd ed. (London and New York: Routledge, 2004).

10 كتب بشارة "لقد قامت الطائفية السياسية بتأسيس الطوائف من جديد، ولكنْ، هذه المرة، على شكل طوائف متخيلة، لا تقوم بذاتها، بل تنشأ بالانتماء إليها. ولم تتوقف الطائفية السياسية عند هذا الحد، بل أسقطتها على التاريخ كله ليصبح تاريخ العرب تاريخ طوائف متصارعة"، انظر: عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

11 انظر في هذا: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007])، الفصل الأول، ص 335.

12 من هؤلاء النخب المتحالفة مع الأنظمة القديمة أو المستفيدة منها، وهذا أمر طبيعي، لكن القائمة ضمت مثقفين عربًا آخرين، منهم على سبيل المثال طارق رمضان، وجلال أمين، وعاصم الدسوقي وغيرهم.

بخلاف هذا لا تتطرق التقارير إلى دعم الدول الكبرى النظم المستبدة وأثر ذلك في أدائها، ولا تربط بين هذه العوامل الخارجية ومسألة الديمقراطية وإعاقتها[13].

وفي المقابل، اهتمت دراسات قليلة في الغرب بدور العامل الخارجي في بقاء الاستبداد العربي؛ إذ كتب أحد الباحثين قائلًا إن سبب فشل التحولات العربية نحو الديمقراطية هو دعم الولايات المتحدة الحكومات وحاجتها إلى حلفاء عرب، وإنه في الحالة المصرية كان الهدف هو الحفاظ على معاهدة السلام[14]. بينما اعتبر آخر أن الديمقراطية ليست مصلحة أميركية في علاقتها بنظم الحكم العربية، وأن الولايات المتحدة ترى أنه من الأسهل التعامل مع نخب حاكمة محدودة العدد على التعامل مع حكومات منتخبة ضمن نظم ديمقراطية[15]. وعمومًا، ثمة من يتحدث عن تحالف واشنطن مع الحكومات العربية في سياقات مختلفة كالحديث عن الأمن أو التجارة أو الإرهاب، أما عند الحديث عن الديمقراطية، فيعود جُل المحللين والباحثين إلى عوامل الثقافة والدين والاقتصاد، كما أشرنا.

لكن ومع اندلاع ثورات عام 2011 وما تلاها من ثورات مضادة وحروب أهلية، كان من الصعب فهم ما يدور في الدول العربية بالتركيز على العوامل الداخلية فقط. لقد اتضحت أهمية العوامل الخارجية، ولا سيما في ضوء التدخلات الخارجية في ليبيا والبحرين واليمن ومصر وسورية. لقد حوّل خصوم الثورات في الداخل والخارج المنطقة ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية، على نحو لم يسبق له مثيل منذ حلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر، وذلك ليس لتعزيز المطالب التي ثارت الشعوب من أجلها، وإنما لإعادة ترميم المنظومة القديمة، وربما لدعم منظومة أسوأ.

كان توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، واضحًا في معاداة ثورات عام 2011، فقد دافع في تصريحاته عن الرئيس المصري المعزول حسني مبارك قبل أيام من سقوطه، ووصفه بأنه "شجاع جدًا"، وحذّر من التسرع في الانتخابات التي قد تجلب الإخوان المسلمين إلى السلطة، كما أثنى على دور مبارك في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قائلًا "إن الغرب كان على حق في دعمه على الرغم من نظامه الاستبدادي لأنه حافظ على السلام مع إسرائيل"، مضيفًا أن على الأوروبيين "إدارة" التغيير بطريقة توصل إلى الحكم ما وصفه "حكومة منفتحة وعادلة وديمقراطية"[16]. واعتبر باحث أميركي أن "ركوب الموجة الحالية لن يكون سهلًا، وسيتطلب إبداعًا وموارد وقدرة على إقناع حلفاء قلقين بأنه يتعين التحكم في التغيير، وليس إيقافه أو التراجع عنه"[17]. وفي الجزء التالي من الدراسة سنوضح كيف أن سياسات الدول الكبرى جاءت انعكاسًا لتلك المواقف والتصريحات إلى حد بعيد.

ثانيًا: التأثير الإقليمي والدولي في مسارات الانتقال العربية

كانت الأدوار التي قامت بها قوى إقليمية ودولية في توجيه دفة عمليات الانتقال في عدد من مسارات ثورات عام 2011 واضحة. ففي ليبيا، لم يكن إسقاط النظام ممكنًا من دون الدعم الخارجي، لكن البلاد أضحت ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية عدة، ولم يكن بناء دولة المؤسسات الديمقراطية من أهداف هذه القوى[18]. وفي اليمن، قدّمت أطراف إقليمية ما عُرف بالمبادرة الخليجية التي نَزَعَت فتيل الثورة وأبقت على الحزب الحاكم القديم، ليقوم هذا الحزب وجماعة أنصار الله (الحوثية)

13 "تقارير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، موقع UNDB، شوهد في 2019/1/10، في: https://bit.ly/2SLAsa8

14 Glenn E. Perry, "The Arab Democracy Deficit: The Case of Egypt," *Arab Studies Quarterly*, vol. 26, no. 2 (Spring 2004).

15 Stephen Zunes, "Continuing Storm: The U.S. Role in the Middle East," *Foreign Policy in Focus*, 1/4/1999, accessed on 5/11/2017, at: https://goo.gl/xk4wfe; Stephen Zunes, "The United States and the Prospects for Democracy in Islamic Countries," *Foreign Policy in Focus*, 21/1/2011, accessed on 5/11/2017, at: https://bit.ly/2M3xQSj

16 انظر:

Chris McGreal, "Tony Blair: Mubarak is 'Immensely Courageous and a Force for Good'," *The Guardian*, 2/2/2011, accessed on 5/12/2017, at: https://goo.gl/tQmiwp

ربما من الأهمية الإشارة هنا إلى اتساق مواقف المسؤولين البريطانيين من اللورد كرومر إلى توني بلير في شأن طبيعة الحكم في دولة محورية مثل مصر. فقد لخّص رجل السياسة الاستعمارية البريطاني اللورد كرومر (1841-1917) في كتابه الصادر في 1910 ما أراده المستعمر وقت خروجه من مصر، عندما تحدث عن أهمية أن تترك بريطانيا وراءها نظام حكم "مستقر" قادر على "تلافي الفوضى والإفلاس"، وعلى منع "المسألة المصرية من أن تصبح سببًا خطيرًا من أسباب خلق المتاعب لأوروبا"، وأن يتصرف هذا الحكم "وفق مبادئ تتفق مع المتطلبات العامة للحضارة الغربية"، مضيفًا أن على بريطانيا التخلي عن سياسة عدم التدخل الأوروبي، وأنه "لمن دواعي سخرية القدر افتراض أن أوروبا ستكون متفرجًا سلبيًا في حال تشكيل حكومة رجعية في مصر، تؤسس على مبادئ إسلامية خالصة، وأفكار شرقية عتيقة وبالية". انظر:

Evelyn Baring Earl of Cromer, *Modern Egypt* (New York: Cambridge University Press, 2010), p. 904.

17 الباحث هو جيه سكوت كاربنتر *Scott Carpenter* (مدير "مشروع فكرة: هزيمة التطرف من خلال قوة الأفكار" في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، وأقواله جاءت في شهادة له أمام اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي بعد عودته من جولة لتقصي الحقائق في تونس ومصر في نيسان/ أبريل 2011، انظر نص الشهادة:

J. Scott Carpenter, "Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East," *Policy Analysis*, The Washington Institute for Nearest Policy, 13/14/2011, accessed on 5/11/2017 at: https://goo.gl/jA22v2

18 انظر بتوسع: يوسف محمد الصواني، "انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة"، في: يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت (محرران)، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة وتحقيق لطفي زكراوي (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 148-152.

بالخروج عسكريًا على نتائج الحوار، وإشعال حرب امتدت لتشمل دولًا إقليمية عدة[19]. وفي البحرين، تم إجهاض الحراك الشعبي بتدخل خليجي مباشر. وفي مصر، ساهم الدعم الإقليمي والدولي للثورة المضادة في إجهاض ثورة 25 يناير وإعادة إنتاج منظومة بوليسية قمعية. أما في سورية، فقد تحولت الثورة إلى حربٍ طاحنة بحكم تدخل أطرافٍ متعددة إقليمية ودولية. ولعل النجاح النسبي للثورة التونسية يرتبط إلى حد بعيد ببُعد البلاد عن تنافس الدول الكبرى[20]، مع أن قوى إقليمية تحاول التأثير في المسار السياسي هناك. ولفهم التأثير الإقليمي والدولي في مسارات التغيير العربية، نتناول فيما يلي خمسة موضوعات، تتداخل فيها العوامل التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية، كما يوضحها الشكل.

شكل توضيحي: العوامل الخارجية ومسألة الحكم والديمقراطية في البلدان العربية

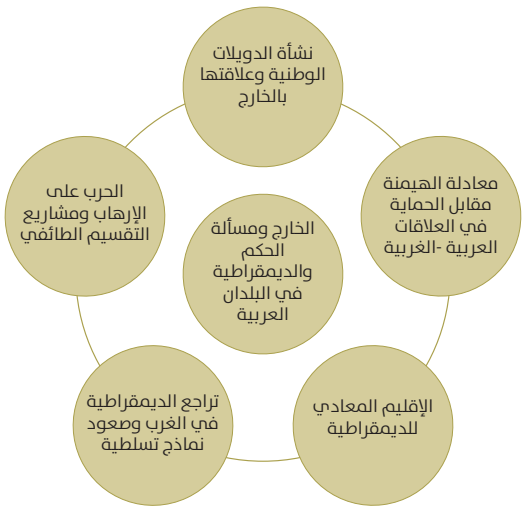

المصدر: من إعداد الباحث.

1. نشأة الدول الوطنية العربية وتطور علاقاتها بالخارج

يقتضي فهم محاولات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية العودة إلى التاريخ القريب، أي إلى ما قبل ثورات عام 2011 بعقود؛ إذ للمنطقة العربية تاريخ طويل مع التداعيات السلبية للتدخل الخارجي، فنشأة الدول الوطنية أو القُطْرية العربية تمت بأفعال خارجية في الأساس، وفي ظل أوضاع النسق العالمي متعدد القوى القطبية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما ارتبط بها من تكالب الدول الاستعمارية على المنطقة واحتلالها عقودًا طويلة، وجَرّ العرب ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ثم خروج فرنسا وبريطانيا من المنطقة بعد تقسيم مواقع النفوذ بينهما، ورسم حدود مصطنعة فيها، وزرع الدولة الصهيونية، كيانًا استيطانيًا إحلاليًا، تابعًا سياسيًا واقتصاديًا للغرب، وغريبًا حضاريًا وثقافيًا عن المنطقة. بل يرى عبد الوهاب الأفندي أن نشأة النظام الدولي المعاصر جاءت "على حساب المسلمين"، فقد خرج هذا النظام "إلى الوجود على أنقاض الدولة العثمانية، دولة المسلمين المركزية، حيث مزقتها الدول الغربية الكبرى أشلاء ثم توارثتها. وصاحب هذا إخضاع العالم الإسلامي بأكمله للهيمنة الاستعمارية من قبل نفس هذه القوى الأوروبية"[21]. فهل يمكن تجاهل هذه النشأة غير الطبيعية للدول القُطْرية، ونحن نبحث في طبيعة أنظمة الحكم التي قامت في هذه الدول وفي فرص تطورها نحو الديمقراطية؟

> يقتضي فهم محاولات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية العودة إلى التاريخ القريب، أي إلى ما قبل ثورات عام 2011 بعقود؛ إذ للمنطقة العربية تاريخ طويل مع التداعيات السلبية للتدخل الخارجي

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وفي ظل دولة ما بعد الاستعمار، ظلت للسياسة الخارجية الأميركية ثوابت ليس من بينها دعم الحريات والديمقراطية. هذه الثوابت هي ضمان تدفق النفط وبأسعار رخيصة، أي عدم استقلالية قرار النفط؛ وأمن الدولة الإسرائيلية وضمان تفوقها العسكري النوعي على جيرانها العرب كافة؛ وحماية حلفائها من الحكام العرب، وما ترتب على هذا من علاقات سياسية وعسكرية قوية ربطت بين حكومات وجيوش المنطقة وحكومات وجيوش غربية.

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حلت مسألة الإرهاب محل الخطر الشيوعي، وصار المسرح الرئيس للحرب على

19 عبد الفتاح ماضي، **عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية** (جنيف: مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016)، ص 34-37.

20 لمزيد من التفاصيل انظر: عميرة عليّة الصغيّر، "الثورة التونسية: ثورة الكرامة" في: الصواني ولاريمونت (محرران)، ص 80.

21 عبد الوهاب الأفندي، **الإسلام والدولة الحديثة** (لندن: دار الحكمة، 1991)، ص 121-122.

الإرهاب هو الدول العربية والإسلامية، وباسم هذه الحرب شرعت الولايات المتحدة في سياسة جديدة لتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط، أسمتها تغيير النظام Regime Change؛ باعتبار أن هذه الأنظمة مسؤولة عن قمع الحريات وتوليد التطرف، فكان احتلال أفغانستان والعراق. رَفَعَت هذه السياسة شعارات الديمقراطية وبناء الدولة Nation Building، إلا أن هذا لم يتحقق في الواقع، بل انتهى الأمر في العراق إلى قتل الملايين وتهجير ملايين أخرى، وتدمير مقدرات البلاد، ومد النفوذ الإيراني، وزرع طائفية مقيتة. ولنا عودة لمسألة الإرهاب واستخدام خطابه لترسيخ الاستبداد.

من الأهمية الإشارة هنا إلى أن مناقشة دور الاستعمار في إعاقة الديمقراطية العربية أنتجت في حد ذاتها الكثير من التوترات، وكانت سببًا من أسباب الاستقطاب. فقد ظهرت مواقف حدية، إذ اتُّهم من يبحث في دور الاستعمار والعوامل الخارجية بتبني نظرية المؤامرة والتفسيرات التبسيطية والاختزالية، بينما اتُّهم من دعا إلى تجاوزها كليًّا بالتغريب وتجاهل ثوابت الأمة. لكن، وبعيدًا عن هذا السجال غير الصحي، من العرب من اعتبر أيضًا أن الاستعمار يمثل عقبة أمام الديمقراطية عبر تفتيته الأمة، وظهرت دراسات ترى أن من غير الممكن أن تكون "الدولة الوطنية العربية" إطارًا صالحًا لإحداث الانتقال الديمقراطي الذي دعت إليه ثورات عام 2011، لأنها لم تشكل يومًا "وحدة عضوية متكاملة الأركان ذات شرعية تاريخية ناجزة"، وأن أي "ثورة ديمقراطية اجتماعية في العالم العربي" يمكن أن تتم "على مستوى الحقل السياسي العربي ككل، أو لا تتم"، ومن دون هذا "ستنقلب حركات الربيع العربي إلى مشاريع ثورات مضادة وحروب أهلية مستمرة، تعيد إنتاج دول وطنية أكثر ضعفًا وانقسامًا من سابقاتها"[22]. بينما رأى آخرون أن "تجزئة الوطن العربي حرفت الحركة القومية عن المهام الديمقراطية، بخلقها أزمة شرعية للدول القائمة. ولكن على صعيد آخر، تحوّل التعرض المستمر لشرعية الدول، تحول بحد ذاته، إلى حجة لتعليل غياب الديمقراطية"[23]، وأن "الديمقراطية في البلدان العربية هي شرط تحقيق أي شكل من الوحدة العربية الطوعية بين الدول القائمة"[24]. وأشار بشارة، قبل اندلاع الثورات بسنوات، إلى أن هناك "مسألة عربية" سببها أن "أكبر قومية معاصرة لم تحظ بحق تقرير المصير بالتحول إلى أمّة ذات سيادة، ولم تحظ بفرصة الصراع بعد ذلك للتحول إلى أمّة من المواطنين"[25]، مضيفًا أن "العناصر التي تمنع تحقق الأمّة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي نفسها العناصر التي تعيق التحول الديمقراطي"[26]، وأنه لا يمكن أن يتم التحول الديمقراطي من دون أن ينتظم الديمقراطيون في كل قطر عربي، ومن دون إرادة وفعل ديمقراطي[27].

لا شك في أن التجزئة عقبة أساسية أمام التقدم والديمقراطية، ولا شك أيضًا في أن مطالب الثورات العربية متقاربة للغاية، لكن ثمة حقائق أخرى ذات أهمية، أولها أن كل التجارب الوحدوية التي رفعها حكام مستبدون آلت إلى الفشل في عالمنا العربي، وأنه من غير الممكن تصور أن النظم المستبدة الراهنة ستنجز هدف الوحدة العربية، وهي التي فشلت في تحقيق أهداف أقل من ذلك كثيرًا[28]. هذا فضلًا عن أن ثمة مناطق أخرى اتجهت نحو التكتل أو التعاون، بمستويات مختلفة من النجاح، بعد أن انتقلت إلى الديمقراطية كما في أوروبا وأميركا اللاتينية. هذه إشكالية من إشكاليات متعددة تتصل بمسألة الحكم في الوطن العربي، لم تكن تعانيها جُل الحالات الأخرى خارج العالم العربي، وتحتاج بلا شك إلى مزيد من البحث.

2. الأضواء الحمراء والخضراء

كان من نتائج تلك النشأة المشوهة للدول القُطْرية العربية أن قامت العلاقات بين القوى الكبرى والأنظمة العربية على أسس مختلة تقوم على علاقات التبعية والهيمنة. تعتمد هذه الأنظمة على حماية القوى الغربية الكبرى في بقائها واستمرارها، وذلك بديلًا من اعتمادها على شعوبها في شرعية قيامها واستمرارها. ولهذا مثلت الثورات العربية التحدي الأهم لهذه المعادلة، فمن المعروف أن أي انتخابات ديمقراطية تجرى في أعقاب عملية انتقال ديمقراطي ناجحة يصحبها عنصر اللايقين بشأن من سيصل إلى السلطة وحجم قوته الشعبية والبرلمانية، ومن المعروف أيضًا أن الحكومات التي تصل إلى السلطة عبر تلك الانتخابات الحرة تضع نصب أعينها مطالب من انتخبها في المقام الأول. ومن هنا فعنصر اللايقين في الحالات العربية ليس أمرًا محليًا؛ إذ تهتم به أيضًا الدول الكبرى ذات النفوذ في المنطقة.

22 انظر في هذا بتوسع: رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية: حالة انتقالية مستمرة"، في: مجموعة مؤلفين، **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 216، 224، 241.

23 عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 349-350.

24 المرجع نفسه، ص 281.

25 بشارة، **في المسألة العربية**، ص 336.

26 المرجع نفسه، ص 337.

27 المرجع نفسه، ص 96، 113.

28 كان من الأسباب التي أوردها كيسنجر لخوف الولايات المتحدة من ثورات 2011 هو أن تتجه الحكومات العربية الديمقراطية نحو شكل من أشكال الوحدة، وذلك كما سنشير لاحقًا.

كان هناك، منذ نشأة النظام العربي بعد الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، شبه ممانعة غربية (أو ضوء أحمر) أمام الديمقراطية العربية إذا ما أتت بقوى سياسية مستقلة تهدّد المعادلة المشار إليها أو الوضع القائم في المنطقة، وتهدد الحدود التي رُسمت للمنطقة في اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916. إن المنطق الحاكم لهذه الممانعة هو أن ظهور حكومات ديمقراطية في المنطقة سيؤدي إلى ظهور تكتل عربي، وقد عبّر هنري كيسنجر عن هذا بكل وضوح عندما حدّد مرتكزات السياسة الأميركية إزاء المنطقة بعد ثورات عام 2011 في "أمن النفط" و"أمن إسرائيل"، موضحًا أن المبدأ الأهمّ الذي يجب أن تهتم به هذه السياسة هو منع ظهور أيّ قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها[29]. وهذا التخوّف الأميركي أمر واقع منذ سنوات؛ فعلى سبيل المثال تحدث أحد التقارير الدورية الصادرة عن مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي التي تهتم بالاتجاهات العالمية المستقبلية، عن تخوفه من ظهور نواة لوحدة عربية إسلامية تقيم سلطة عابرة لحدود الدولة القومية[30].

وتظهر الممانعة الغربية جلية في الدعم العسكري والاقتصادي الذي تتسلمه الأنظمة العربية من الديمقراطيات الغربية. وبحسب إحدى الدراسات الحديثة، فإن الولايات المتحدة قدمت معونات عسكرية لنحو 70 في المئة من الدكتاتوريات في العالم خلال السياسة التي اتبعتها في الحرب الباردة لدعم الديمقراطية لتغيير "الدكتاتوريات الشريرة"[31]. وتتبع باحث أميركي العلاقات الأميركية - المصرية منذ السبعينيات، لينتهي إلى القول إن هذه العلاقات منعت أو أجهضت فرص الانتقال إلى الديمقراطية في مصر[32]. وكانت المواقف الغربية من الثورتين التونسية والمصرية كاشفة؛ إذ تمت التضحية بالمبادئ في سبيل المصالح. فالولايات المتحدة انحازت في البداية إلى الأنظمة القديمة، وبعد فترة من الارتباك ترددت في دعم بدائل لزين العابدين بن علي وحسني مبارك خوفًا من وصول الإسلاميين إلى الحكم وتهديد المصالح الأميركية. في الحالة التونسية، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من العنف وظلت تدعم النظام حتى بعد هروب بن علي، ودعت الحكومة الجديدة إلى تنفيذ وعوده التي أعلنها في خطابه قبل رحيله، ولاحقًا أعلنت عن دعمها السلام والاستقرار وبناء مجتمع أكثر ديمقراطية في تونس[33].

وفي مصر، وبرغم انفتاح الولايات المتحدة على القوى السياسية كافة، ومن ضمنها الإخوان المسلمون، فإن اتصالاتها الأهم كانت مع المجلس العسكري. وبعد فوز مرشح الإخوان بالرئاسة، أعلن أوباما موقفًا جديدًا لبلاده هو أن الحكومة التي يتزعمها الإسلاميون في مصر ليست حليفة ولا عدوة، واستمرت المعونة العسكرية من دون تغيير، مع تقليص المعونات الاقتصادية قليلًا، ولم تخصص أموال جديدة لدعم التحول الديمقراطي. ويمكننا هنا مقارنة هذا بالدعم الذي يحصل عليه النظام الحالي بفضل جهود اللوبي الإسرائيلي بواشنطن. ففي أعقاب تدخل الجيش وإطاحته الرئيس المنتخب عام 2013، لم تستخدم الإدارة الأميركية كلمة الانقلاب، وكان جُل البيانات والتصريحات الأميركية منصبًا على نبذ العنف وسرعة عقد انتخابات جديدة.

واستمر التنسيق العسكري بكثافة بين البلدين[34]، برغم انقسام الإدارة حول الوضع في مصر. واعتبر وزير الخارجية جون كيري أن ما حدث في مصر يمثل "استعادة للديمقراطية"[35]. كما استمرت المعونة العسكرية برغم تأخير أجزاء منها، وأعلن الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، بوضوح في جلسة استماع بمجلس الشيوخ بعد أيام من بيان 3 تموز/ يوليو 2013، عن أهمية المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والجيش المصري تحديدًا، مؤكدًا أهمية الاستثمار في الشراكة القوية بين الطرفين، ومشيرًا إلى أن بلاده "تتمتع بالمرور التفضيلي في قناة السويس"، وإلى التزام الجيش اتفاقيات كامب ديفيد، وإلى أن "الجيش الإسرائيلي يعدّ الجيش المصري شريكًا قويًا"[36]. وبعد الانتخابات الرئاسية الشكلية في 2014، عادت العلاقات المصرية - الأميركية لما كانت عليه أيام مبارك، واستقبل أوباما الجنرال عبد الفتاح السيسي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2014، وأضاف الكونغرس إلى القانون الذي ينظم المساعدات لمصر ما يسمح لوزير الخارجية

29 Henry A. Kissinger, "Defining a U.S. Role in the Arab Spring," *The International Herald Tribune*, Henry A. Kissinger, April 2, 2012, accessed on 15/11/2017, at: https://bit.ly/2D5dO8s

30 National Intelligence Council (NIC), *Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project*. (Washington: December, 2004), p. 81, accessed on 11/11/2017, at: https://bit.ly/1Z14Slp

31 Whitney Webb, "Exporting 'Democracy': US Provides Military Aid to More Than 70 Percent Of World's Dictatorships," MintPress News, 27/9/2017, accessed on 25/11/2017, at: https://bit.ly/2FX0NQv

32 Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance* (New York: Cambridge University Press, 2012).

33 عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 326-329.

34 أجرى السيسي ووزير الدفاع الأميركي نحو 30 مكالمة هاتفية في الفترة بين 3 تموز/ يوليو حتى 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013. انظر: محمد المنشاوي، **أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو، شهادة من واشنطن** (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 332-333.

35 Michael R. Gordon & Kareem Fahim, "Kerry Says Egypt's Military Was 'Restoring Democracy' in Ousting Morsi," *The New York Times*, 1/8/2013, accessed on 11/1/2019, at: https://nyti.ms/2PFl64r

36 انظر ما قال ديمبسي عندما كان يتحدث عن الجيش المصري:
Nomination of Gen Martin E. Dempsey, U.S. Senate Committee on Armed Forces, 18/7/2013, accessed on 6/12/2017 at:https://goo.gl/cQVDmX

بالتنازل عما يسمى شهادة الديمقراطية المطلوبة إذا كان هذا في مصلحة الأمن القومي الأميركي[37].

وتم لاحقًا، في نيسان/ أبريل 2015، رفع الحظر عن إمدادات السلاح لمصر، والذي كان معمولًا به منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2013، لقد كان الحظر هو الاستثناء نظرًا إلى أوضاع أميركية داخلية، أما الطبيعي فهو التحالف، وقد أوضح السيسي ذلك عام 2015، قائلًا إن "الولايات المتحدة لم تخذلنا أبدًا خلال السنوات الماضية"، وإن "السنتين الماضيتين كانتا بمنزلة اختبار حقيقي لقوة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأميركية وتحملها"[38]. والجديد هو ما أعلنه البيت الأبيض عن نية الولايات المتحدة وقف السماح لمصر بشراء الأسلحة بالائتمان بدءًا من العام المالي 2018، وكذا إعادة هيكلة العلاقات العسكرية بما يحقق المصالح المشتركة، وذلك بأن تقتصر أهداف الأسلحة الأميركية للجيش المصري على دعم قدراته في أربعة مجالات، هي "مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وأمن سيناء، والأمن البحري"، فضلًا عن "صيانة الأنظمة العسكرية الموجودة بالترسانة المصرية". ويعدّ هذا التغيير جوهريًا؛ لأنه يتعلق بمسائل أساسية تمس عقيدة الجيش، ومهماته، ونظم تسليحه، وتمويله.

وتبين أن السيسي كان قد أبلغ واشنطن في آذار/ مارس 2013 – غالبًا عبر جنرالات البنتاغون الذين نُقل لهم الملف المصري – بأن حكم الإخوان في مصر قد انتهى[39]. وظهرت لاحقًا عدة مقالات في الصحف الأميركية تشير إلى هذا، وإلى الأدوار التي قامت بها الإمارات والسعودية أيضًا[40]. كما ظهرت أيضًا تصريحات لآخر رئيس وزراء في عهد مبارك، الجنرال أحمد شفيق، عن دوره في مواجهة الإخوان من دبي، وذلك بالتنسيق مع السفارة الأميركية ومعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى[41].

ومع صعود اليمين المحافظ، ووصول دونالد ترامب إلى الرئاسة عام 2017 صارت السياسة الأميركية أكثر سفورًا في انحيازها التام إلى النظم المستبدة. بل الأخطر من ذلك هو أن تصريحات ترامب كشفت جوانب لم تكن معلنة من قبل في علاقات الهيمنة الأميركية على نظم الحكم العربية. فقد أشار في نيسان/ أبريل 2018 إلى أن الأنظمة العربية لن تدوم أكثر من أسبوع إذا رُفع الدعم الأميركي عنها؛ لأن الولايات المتحدة هي التي تحميها[42]؛ وهو تصريح كرّره مرات عدة بعد هذا. وفي أعقاب قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، كشف ترامب عن بعد آخر في علاقة بلاده بالسعودية تحديدًا إن صح ما قاله؛ ففي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، قال مبررًا دفاعه عن السعودية "من دون حليف قوي مثل السعودية [...] سوف تشهد إسرائيل أوقاتًا عصيبة [...] ماذا يعني هذا؟ إسرائيل سترحل [...] هل تريدون أن تغادر إسرائيل المنطقة؟"[43]. وكان ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، قد كشف جانبًا آخر من تلك المعادلة حين اعتبر سياسة بلاده في نشر الوهابية وبناء المدارس والمساجد في الخارج جزءًا من الحرب الباردة وبطلب من الدول الغربية[44].

أما الأوروبيون فقد صدرت عنهم بيانات وتصريحات تدعم مطالب التغيير في مصر، وإدانة العنف واستعادة الأموال المنهوبة في البنوك الأوروبية، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن مخصصات مالية لدعم دول الربيع العربي، لكن، رفض الاتحادُ الأوروبي تسميةَ ما حدث في 2013 "انقلابًا"، وتعامل مع النظام في مصر، ما عدا السويد والنرويج اللتين دانتا الانقلاب. وحاول الاتحاد التوسط بين الأطراف في مصر ليس لاستعادة الشرعية الدستورية، وإنما لضمان مشاركة الجميع في

37 هذه الصلاحيات أعطيت من قبل لكوندوليزا رايس عام 2008، انظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر، ج 2، من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 462.

38 PBS News Hour, "Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations," PBS News Hour, 28/9/2015, accessed on 4/10/2017, at: https://to.pbs.org/2CHuT85

39 David D. Kirkpatrick, "U.S. Sought Delay of Morsi's Ouster, Egyptian Leader Says," *The New York Times*, 6/5/2014, accessed on 4/10/2017, at: https://goo.gl/RTH2th

40 انظر على سبيل المثال:
David D. Kirkpatrick, "The White House and the Strongman," *The New York Times*, 27/6/2018, accessed on 8/10/2017, at: https://goo.gl/Lwcifk; Dexter Filkins, "A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East," *The New Yorker*, 9/4/2018, accessed on 8/10/2017, at: https://goo.gl/ceD6eU

41 "شفيق: يعترف بمقابلة أعضاء من السفارة الأميركية بالتنسيق مع المخابرات للإطاحة بالإخوان"، يوتيوب، 2015/6/16، شوهد في 2019/1/15، في: https://bit.ly/2RwxQvx

42 "Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference," *Remarks*, The White House, 24/4/2018, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/QpTYeH

43 TOI Staff & Agencies, "Trump: Israel would be in big trouble without Saudi Arabia," *The Times of Israel*, 22/11/2018, accessed on 24/11/2018, at: https://bit.ly/2PdFA4k
وفي بيان رسمي للبيت الأبيض في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 جاء: "تنوي الولايات المتحدة البقاء شريكًا ثابتًا للمملكة العربية السعودية لضمان مصالح بلدنا وإسرائيل وجميع الشركاء الآخرين في المنطقة". انظر:
"Statement from President Donald J. Trump on Standing with Saudi Arabia," *Statements & Releases*, The White House, 20/11/2018, accessed on 23/11/2018, at: https://bit.ly/2TwSHRc

44 Karen DeYoung, "Saudi Prince Denies Kushner is 'in his Pocket'," *The Washington Post*, 22/3/2018, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/fLN49j; "West Encouraged Saudis to Spread Wahabbist Islam in Cold War to Stop Soviets," Sputnik, 29/3/2018, accessed on 9/12/2017, at: https://sptnkne.ws/heN4

مسار 2013 وإقناع الإخوان بذلك[45]. وبعد ذلك عادت العلاقات لطبيعتها مع مصر وتعاظمت صفقات التجارة والسلاح. وقد كشف محمد البرادعي في أيار/ مايو 2015 أن من وَضَعَ خريطة الطريق التي أعلنت في 3 تموز/ يوليو 2013 هو برناردينو ليون ممثل الاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط في ذلك الوقت[46].

وتكشف هذه المواقف جميعها الوجوه المتعددة للحكومات الأوروبية، وهذا أمر ليس جديدًا، فقد أُطلق على دبلوماسية بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين "دبلوماسية الزنجي الأبيض" في تعاملها المزدوج مع العرب والجماعات اليهودية في فلسطين. إنّ معيار المصالح (كما تفهمها القوى الأوروبية في النفط والتجارة ومبيعات السلاح وأمن الإسرائيليين ومكافحة الإرهاب ومنع وصول حكومات وطنية تغير ميزان القوة) هو المعيار الحاكم لتلك الحكومات. وقد عبّر بشارة عن هذا بدقة حين أشار إلى أن أوروبا لم تتخل عن تلك السياسة إلا "عندما كانت مجبرة على ذلك بفعل الحراك الشعبي"[47]. ولهذا فإنّ ميزان القوة المختل بين العرب والقوى الغربية لا يُعدّله إلا التسلح بقوة الشعوب وقيام حكومات مدنية منتخبة يمكن مراقبتها ومحاسبتها.

الخوف من الديمقراطية العربية يترجم أيضًا في ضوء غربي آخر، أخضر هذه المرة أمام الحلفاء والخصوم من الحكومات العربية على حد سواء، وذلك للاستمرار في قمع المعارضين متى كان هذا القمع في صالح منع وصول حكومات مناوئة للمصالح الغربية. ففي الماضي، مرت المذابح ضد الإخوان المسلمين في حماة السورية (1982)، وقمع ثورات الشيعة والأكراد في العراق (1991)، وقمع تمرد بالجيش في ليبيا (1993) من دون إدانة من الجماعة الدولية. واليوم مرت ويلات الحرب في سورية واليمن ومذابح ميداني رابعة والنهضة في مصر، وما تلاها من انتهاكات، من دون إدانة دولية حقيقية. ومؤخرًا أثبتت قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني وتغاضي إيطاليا والاتحاد الأوروبي عنها إعلاء المصالح الاقتصادية والعسكرية ليس على انتهاكات حقوق الإنسان العربي فقط، وإنما على انتهاكات حقوق الرعايا الأوروبيين في الدول العربية أيضًا.

وفي الواقع ثمة تقارير حقوقية تكشف الدور الخارجي في دعم النظم المستبدة في العالم العربي؛ ففي الشأن المصري مثلًا، كشف تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية أن فرنسا زودت مصر خلال الفترة 2012-2016 بكميات من الأسلحة تفوق ما زوَّدتها به طوال العشرين عامًا السابقة، وأن عام 2017 وحده شهد تصدير معدات عسكرية وأمنية تزيد قيمتها على 1.4 مليار يورو. وذكر التقرير أن سياسة فرنسا هذه تستخف بالقانون الدولي؛ لأن قوات الأمن المصرية تستخدم هذه المعدات في قمع المظاهرات كما حدث في الفترة 2012-2015، ولأن هذه السياسة تخترق الحظر الذي تبناه الاتحاد الأوروبي عام 2008 أو ما يسمى قواعد "الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي" التي تنظم الرقابة على صادرات المعدات والتقنيات العسكرية[48]. تعرف فرنسا جيدًا أن هذه الأسلحة لن تستخدم إلا على النحو الخاطئ ما دامت في أيدي نظم قمعية، برغم إعلانها عن عدم مسؤوليتها عن الاستخدام الخاطئ لهذه الأسلحة.

وهنا نشير إلى أن فهم بعض الباحثين الغربيين للواقع العربي سيظل منقوصًا، ما دام يتم تجاهل ذلك الضوء الأخضر؛ فإيفا بيلين مثلًا كتبت عام 2004 قائلة إن المشكلة في الشرق الأوسط ليست في غياب الشروط المسبقة للديمقراطية، بقدر ما هي في الشروط الداعمة للاستبداد، ولا سيما الأجهزة الأمنية[49]. وهذا الفهم منقوص لأنه لا يأخذ في الحسبان أيضًا الشروط الخارجية الداعمة الاستبداد والأجهزة الأمنية، ولا سيما في ضوء تجارة السلاح الدولية، والعلاقات العسكرية - العسكرية القوية بين الدول الغربية الكبرى والجيوش والأجهزة الأمنية داخل الدكتاتوريات العربية.

ووصل الأمر في الغرب إلى قيام صحف ومراكز بحثية بترويج أن المنطقة العربية لم تشهد ثورات من أجل الديمقراطية في الأساس، ولم تشهد عمليات انتقال ديمقراطي، وأن الشعوب العربية لا يصلح لها إلا الحكم الاستبدادي. ومن الأمثلة ذات الدلالة هنا مقال نشرته صحيفة **واشنطن بوست** بعنوان "كيف كان الجيش المصري يفكر بعد الثورة؟" حيث أورد كاتبه أن القول بأن المنطقة شهدت "ثورات مدنية" قول "تقليدي" وغير صحيح لأنه لا يفهم السياسة في مصر ودور الجيش هناك[50]. وبغض النظر عن أن عنوان المقال نفسه يكشف تناقضًا جليًّا، إذ إنه يتضمن كلمة "الثورة" في حين أن هدفه هو إثبات عدم حصولها، فإن معظم المقال الذي يركز على الجيش

45 أكد محمد محسوب، وزير الشؤون البرلمانية إبان فترة حكم محمد مرسي، هذا الأمر في شهادته عن تلك الفترة في عدة مناسبات، مؤكدًا أن الهدف كان إقناع الإخوان بما حدث، ومشيرًا في ذات الوقت إلى أن السيسي ماطل في الرد على مبادرة الاتحاد الأوروبي حتى يصل إلى فض الاعتصامات بالقوة وإفشال المبادرات كافة.

46 "ElBaradei Reveals Role in 2013 Egyptian Coup," The New Arab, 8/7/2015, accessed on 10/12/2017, at: https://bit.ly/2CcItOm

47 بشارة، **ثورة مصر**، ص 482.

48 "مصر: استخدام الأسلحة الفرنسية في قتل المعارضين"، منظمة العفو الدولية، 2018/10/16، شوهد في 2018/10/18، في: https://bit.ly/2q18M4o

49 Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), p. 143.

50 Ellis Goldberg, "What was the Egyptian Military Thinking after the Revolution?" *The Washington Post*, 27/1/2015, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/8CDfrV

وأدوات سيطرته ولا سيما في قطاع المعلومات يروج لمغالطات أخرى، منها الادعاء أن الانتخابات الرئاسية لعام 2014 كانت اختبارًا شعبيًّا حقيقيًّا. لقد تجاهل المقال علاقة الجيش بالولايات المتحدة وتلقيه معظم المعونة الأميركية المخصصة لمصر، تلك المعونة التي تبررها الإدارات الأميركية المتعاقبة بأنها "استثمار في الاستقرار الإقليمي الذي يُقام أساسًا على تعاون طويل الأمد مع الجيش المصري، وعلى الحفاظ على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979"[51]. إن إجهاض ثورة يناير عام 2013 لا ينفي عدم حدوثها، وإنما على العكس يثبت قيامها، ويبرهن أيضًا خطورتها على خصومها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وقيام هؤلاء الخصوم بمواجهتها بمليارات من الدولارات الخليجية، وبجماعات موجهة من المثقفين والإعلاميين، وبسلسلة من الأحكام المسيسة، وغير ذلك.

3. محاربة الإرهاب ومسألة الديمقراطية

تتضح أيضًا أهمية العامل الخارجي مع استخدام خطاب الحرب على الإرهاب لأجل ترسيخ الحكم المطلق وتبرير قمع الحريات على أيدي النخب الحاكمة، وتحول هذا الخطاب، في الواقع، إلى إحدى إستراتيجيات الفاعلين الداخليين والخارجيين لإجهاض مسارات الانتقال السلمي إلى الديمقراطية المعادية لمصالحهم[52]. فالمنطقة دخلت ثلاث مرات على الأقل في "حرب على الإرهاب" خلال العقود الثلاثة الماضية تقريبًا؛ حيث تم في كل مرة تجيير المنطقة في حرب ضد عدو داخلي بينما يتم غلق الحياة السياسية، ووضع كل الإسلاميين في سلة واحدة، ثم اتهام كل المعارضين بالتعاطف معهم أو العمل على تنفيذ أهدافهم[53].

كانت المرة الأولى في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، مع عودة ما أطلق عليهم "الأفغان العرب"؛ حيث حلت الحرب على الحركات المسلحة محل المطالب الشعبية التي كانت تنادي بالإصلاح في دول مثل مصر والسعودية والجزائر والسودان وغيرها. وحدث الشيء ذاته تقريبًا للمرة الثانية بعد هجمات 2001؛ إذ تم إجهاض المطالب السلمية المعارضة في أكثر من دولة عربية باسم معركة الحرب على الإرهاب التي صارت الدول العربية والإسلامية مسرحها الرئيس، وتم في إطارها احتلال دولتين إسلاميتين وما ترتب على هذا من ظهور حركات متطرفة مسلحة. وفي هذه المرحلة صار الإرهاب هو العدو الجديد للغرب، وحلت عبارة "الحرب على الإرهاب" محل مصطلح "صراع الحضارات"، وقسّمت بعض التقارير العالم الإسلامي إلى راديكاليين ومعتدلين، وأعلت من أهمية ما رأته صراعًا بين الشيعة والسنة أو بين العرب وغير العرب[54].

وفي تقرير صدر عن مؤسسة راند الأميركية عام 2002، خلت الأسباب الكامنة وراء ما أسماه التقرير "ظاهرة الإسلام الراديكالي" من الأسباب الخارجية، ما عدا الإشارة إلى أمرين لم يظهر لهما صدى في توصيات التقرير، الأول هو "المناهضة البنيوية للغرب"، أي إن عدم ثقة العرب والمسلمين بالغرب هو المشكلة وليس أسباب عدم الثقة تلك، ومع أن التقرير تحدث عن بعض هذه الأسباب، فإن توصيات الحل والمعالجة لم تمتد لمعالجتها. وبالمنطق نفسه، كان الأمر الثاني هو الصراعات والحروب والثورات بصفتها سببًا للتطرف (الثورة الإيرانية، والحرب الأفغانية، وحرب الخليج الأولى 1991، وأحداث سبتمبر 2001، والحرب في العراق)، لكن من دون التطرق إلى دور الخارج في إشعال هذه الصراعات، ولا إلى صفقات الأسلحة التي لا يتوقف تصديرها إلى أطراف الحروب[55]. وأوصى تقرير صدر عام 2007 عن المؤسسة ذاتها بفرض الدول الغربية مجموعة من السياسات حول الحكم الرشيد والديمقراطية وتغيير المناهج ودعم الانفتاح السياسي والاقتصادي، لكن تم هذا في إطار الحديث عما أسماه بناء "شبكات للمسلمين المعتدلين" الذين تم تعريفهم بأنهم من يلتزمون "الديمقراطية الليبرالية الغربية"، ويرفضون "تطبيق مبادئ الشريعة"، ويحترمون "حقوق المرأة والأقليات الدينية"، ويعارضون "الإرهاب والعنف غير المشروع"[56]. لم يتطرق تقرير 2007 إلى مسببات ظهور التطرف والعنف ودوافعه المتصلة بالدعم الغربي للنظم المستبدة والحروب التي نشأت من جرّاء طبيعة هذه الحكومات وأدائها.

---

51 Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations," *CRS Report*, Congressional Research Service, June 7, 2018, pp. Summary page, 15-20, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/gsg2iT

52 لبعض الخبراء الأميركيين في الشرق الأوسط آراء مختلفة تمامًا، فعلى سبيل المثال، في عام 2005 اعترض أحد خبراء الشرق الأوسط الأميركيين على نهج جورج بوش الابن لنشر الديمقراطية في العالم العربي، معلنًا أن الديمقراطية لن توقف "الإرهاب" هناك. انظر:
Gregory F. Gause III, "Can Democracy Stop Terrorism?" *Foreign Affairs* (September/ October 2005), pp. 62-76.

53 تعدّ حالة مصر مثالًا بارزًا، فجُل السياسيين الذين تم اعتقالهم منذ 2013 تم اتهامهم بالانضمام إلى جماعة محظورة تسعى إلى قلب نظام الحكم – أي جماعة الإخوان المسلمين – وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، فمن هؤلاء من ينتمي إلى تيارات يسارية واشتراكية ثورية وليبرالية، بل ومنهم أيضًا من كان ولا يزال يعادي الإخوان بشدة. لكن مؤخرًا صارت التهمة التي توجه إلى البعض هي العمل على تحقيق أهداف جماعة محظورة.

54 انظر على سبيل المثال:
Angel M. Rabasa et al., *The Muslim World after 9 / 11* (Santa Monica: Rand Corporation, 2004).

55 Ibid., p.37.
تتضمن بقية الأسباب عوامل مثل: فشل النماذج الاقتصادية والسياسية التي تبنتها الدول، واختفاء سلطة عربية مركزية للإسلام السني، وانتشار الصحوة الإسلامية، وتوافر سبل التمويل، وتعانق التطرف مع القبيلة، وطفرة الفضائيات العربية وغير ذلك. انظر:
Ibid., pp. 36-52.

56 Angel Rabasa et al., *Building Moderate Muslim Networks* (Santa Monica: Rand Corporation, 2007), pp. 66-67.

وواقع الأمر أن مضامين هذا التقرير، وغيره من التقارير المماثلة، لم تمثل أي تهديد للأنظمة العربية لأنها تتجاهل الحديث عن إصلاح المؤسسات الحاكمة ذاتها. أضف إلى ذلك أن هذه التقارير ركزت على توجيه الجزء الأكبر من الدعم الخارجي نحو إصلاح منظمات المجتمع المدني على حساب الأحزاب والمؤسسات السياسية، وبشكل مزدوج أيضًا؛ إذ تم تفضيل التيارات العلمانية الليبرالية بصفة عامة. فضلًا عن أن هذه التقارير ساهمت أيضًا في تعميق الاستقطاب السياسي؛ نتيجة اعتبارها أن المعتدلين لا بد أن يكونوا علمانيين، وأن التعددية السياسية التي دعت إليها هذه التقارير لم تشمل التيار الإسلامي السلمي.

ثم كانت المرة الثالثة والراهنة في إدخال المنطقة في "حرب على الإرهـاب" بعد ثـورات عام 2011 وصعود قوة الإسلاميين عبر الانتخابات الديمقراطية؛ إذ تحول نضال شعوب المنطقة لأجل الحرية إلى حرب على إرهاب داعش وإخوته، واختارت إدارتا أوباما وترامب دعم الثورات المضادة والحكام المستبدين في المنطقة على حساب دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان. يوجد بلا شك مشكلة تطرف وإرهاب في المنطقة، لكن الجزء الأساسي من الحل هو فتح الحريات وسبل المشاركة السياسية السلمية وتقديم الحوافز المؤسسية لهذه المشاركة. ما يحدث في منطقتنا هو العكس، أي الاعتماد على الحلول الأمنية في الأساس وقمع الحريات وغلق المجال السياسي السلمي، وهذه أمور تساعد على ظهور الإرهاب واستمراره بدلًا من محاربته.

إن توظيف مقولات الحرب على الإرهاب ضد الثورات له مخاطر عدة[57]، أولها استخدام هذه الحرب لأجل استمرار معادلة الهيمنة الغربية وتحقيق الأمن ولو على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذه سياسة قصيرة النظر، وتسهم في إشعال المنطقة لأنها تتجاهل حقيقة أن الإرهاب نتيجة أساسية من نتائج أزمة شرعية الحكم وأداء الحكومات في الدول العربية[58].

والأخطر من هذا أن المنطقة العربية شهدت في أعقاب الثورات المضادة 2013 قيام دوائر رسمية ومراكز بحثية بالترويج لمغالطات تعيد إنتاج افتراضات المدخل الثقافي في تفسير بقاء الاستبداد العربي،

57 ثمة مخاطر أخرى لتوظيف مقولات الحرب على الإرهاب، منها الخلط الزائف بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال في فلسطين، وهناك أيضًا خلط زائف آخر بين الإرهاب ونضال الأقليات المسلمة ضد التمييز في دول مثل الصين والهند والفلبين وميانمار وغيرها. وثمة توظيف ثالث للحرب على الإرهاب يربط بين الإرهاب والإسلام، ويصر على فرض منظومة علمانية متشددة من دون أدنى تدبر في الخصوصيات الثقافية والدينية.

58 انظر: عبد الفتاح ماضي، "مخاطر الاستثمار في الإرهاب"، الجزيرة نت، 2015/11/22، شوهد في 2018/5/11، في: https://goo.gl/GHKJGW ؛

Shadi Hamid, "Sisi's Regime Is a Gift to the Islamic State," *Foreign Policy*, August 6, 2015, accessed on 9/10/2018, at: https://goo.gl/2THcJv

ولكن هذه المرة بالقول إن حروب المنطقة وصراعاتها صراعات أبدية، ولها جذور ثقافية وتاريخية تخص المنطقة وتركيبها المذهبي. فَعَلَ أوباما ذلك عندما قال إن ما يدور في المنطقة متأصل في الصراعات التي تعود إلى آلاف السنين فيها[59]، ويفعله الرئيس الحالي ترامب الذي أقام سياساته منذ حملته الانتخابية على أن الإرهاب سببه هو ما يسميه "الإرهاب الإسلامي المتطرف"[60]. ويكتب بالمنطق ذاته كتاب ليبراليون ومحافظون[61]. ثمة حاجة بلا شك إلى دراسات تعالج الطائفية، أما مسألة الإرهاب فتحتاج إلى دراسات تربط بين مسألة الإرهاب وأمور أخرى لا تتطرق إليها جل الأدبيات والسياسات الغربية الحالية[62].

أما ثالثة الأثافي فهي قيام مراكز بحثية غربية برسم مستقبل المنطقة على أسس طائفية ومناطقية، وعلى اعتبار أن المنطقة ستكون منطقة نزاعات لعقود قادمة، ومن دون التطرق مطلقًا إلى الديمقراطية والمواطنة والمصالحات الوطنية الشاملة بصفتها حلولًا لأزمات المنطقة. فعلى سبيل المثال انتهى التقرير الذي صدر عن المجلس الأطلنطي بواشنطن نهاية عام 2016 إلى تأكيد أمرين أساسيين هما

59 "Transcript: President Obama's Final State of The Union Address," *Politics*, January 12, 2016, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/eBdE7F

60 Donald J. Trump, The Inaugural Address, *Remarks*, The White House, January 20, 2017, accessed on 9/10/2018, at: https://goo.gl/iUyabG

61 Thomas Friedman, "Tell Me How This Ends Well," *The New York Times*, 1/4/2015, accessed on 11/12/2017, at: https://goo.gl/9AvyGW
ومن الأهمية أن نذكر هنا أن هذه الادعاءات تتجاهل الكثير من الحقائق، فرغم أن الكثير من الحروب المشتعلة حاليًا، أطرافها دول أو حركات إسلامية، فإن تاريخ القرنين السابقين يشير إلى أن أوروبا والولايات المتحدة كانتا ساحة لصراعات سياسية وحروب وثورات وانتهاكات لحقوق الإنسان. انظر:

Nader Hashemi, *Islam, Secularism, and Liberal Democracy: Toward a Democratic Theory for Muslim Societies* (New York: Oxford University Press. 2009), pp. 34-38.

كما تتجاهل حقيقة أن أي عمليات تغيير كبرى يصحبها عادة قدر من العنف، وأن الحروب الحالية في البلدان الإسلامية ليست نتيجة تفاعلات داخلية خالصة، فمعظمها لها أطراف غير إسلامية، كما أن الأسلحة تأتي من الدول الكبرى. هذا إلى جانب أهمية النظر إلى حركات التطرف بالمنطقة ضمن أدبيات حركات التمرد، فهي حركات ذات دوافع سياسية كغيرها من حركات التمرد كالجيش الحر الأيرلندي وحركة المقاومة في جنوب أفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، انظر: عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، سلسلة الوعي الحضاري 13 (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص 28–29؛ عبد الفتاح ماضي، "أسئلة محاربة الإرهاب وإجهاض الثورات"، الجزيرة نت، 2014/9/30، شوهد في 2018/11/11، في: https://goo.gl/WQZGu8

62 كالاهتمام بتعزيز تعليم تعاليم الإسلام السمحة، وتعديل المناهج في الدول الغربية لتكون أكثر تسامحًا مع الآخر، ولتعترف بمسؤولية القوى الاستعمارية عن تأخر الشعوب التي خضعت للاستعمار، وعن كافة المظالم التي ارتكبت من قتلٍ وتقسيم ونهب للثروات. ولقد أشار الأكاديمي الأميركي ستيفن والت إلى أن معاملة الدول الاستعمارية سابقًا لشعوب مستعمراتها السابقة تمثل سببًا من أسباب قيام منظمات عنيفة كداعش والقاعدة بالرد اليوم. انظر:

Stephen M. Walt, "Don't Give ISIS What It Wants," *Foreign Policy*, November 16, 2015, accessed on 10/10/2018, at: https://goo.gl/29gTdN

"دعم الإدارة المحلية" المحافظات والمدن العربية بغرض "مكافحة الإرهاب والفساد وتوفير الخدمات"، وإقامة "منظومة تعاون إقليمية شرق أوسطية" تهتم أساسًا بالتعاون الأمني والاقتصادي والسياسي، تكون فيها الدولة الإسرائيلية طرفًا أساسيًّا. والخطير هو أن التقرير يمنح الحكومات الحالية الحرية في تحديد "المعايير" الخاصة لإصلاح الأوضاع داخل بلدانهم[63].

ولا شك في أن هذه التوصيات تختلف تمامًا عن سبل معالجة الحروب الأهلية واستبداد الحكومات في حالات أخرى، فالحروب الأهلية عادة ما يتم علاجها بوساطات سياسية تُنهي تدخل الأطراف الخارجية وتوقف تصدير السلاح للعناصر المتحاربة، وبعمليات مصالحة سياسية تتضمن ضمانات دولية محددة. أما استبداد الحكومات، فيتم التعامل معه بالتركيز على هدف أساسي هو بناء دولة المواطنة والقانون والمؤسسات الديمقراطية، وذلك من خلال عملية تحول ديمقراطي بأهداف ومسارات واضحة. ويكون هدف تقوية الإدارة المحلية جزءًا من تلك العملية التي تُغيّر من طبيعة ممارسة السلطة، وتُمكّن فئات الشعب كافة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. لم تتضمن توصيات تقرير الأطلنطي سياسات كالسياسات الأميركية تجاه إيطاليا وألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والتي دارت تحديدًا حول الديمقراطية بصفتها نظامًا للحكم على نحو حاسم وواضح. ولا يمكن مقارنة ما فعله دوغلاس مكآرثر باليابان بما ارتكبه بول بريمر في العراق، ولا ببقية السياسات الكارثية التي ارتكبها الأميركيون في العراق وأفغانستان مستندين إلى مبررات واهية ترى أن ثقافة الشعوب لا تنسجم مع الديمقراطية والحريات، وأنها تخلق صراعات طائفية[64].

4. عامل الإقليم المعادي للديمقراطية

لم يكن الإقليم مرحبًا بالثورات العربية؛ فبخلاف الدعم التركي والقطري الواضح لهذه الثورات، لم ترحب بها الأنظمة العربية عمومًا، كما اعتبرت إيران أن أي ديمقراطية عربية حقيقية قد تزعزع شرعية نظامها. ولعل الحالة المصرية المثال الأبرز على دعم السعودية والإمارات الثورات المضادة؛ لقد كان سبب خوف هذه الأنظمة ولا يزال هو امتداد حركة التغيير إليها. ولهذا دافعت السعودية والإمارات منذ البداية عن مبارك، وحاولتا منع محاكمته، ثم كانت ثقة البلدين بقادة الجيش لمنع وصول الإسلاميين إلى السلطة، ثم تكشف تدريجيًا حجم الدعم السعودي والإماراتي[65] لنخب النظام القديم في مصر وتمويل ما حدث في 2013 عبر تقديم مليارات من الدولارات، وتمويل وسائل إعلام لصالح الثورات المضادة[66]، هذا فضلًا عن سياسات أخرى مثل ملاحقة دعاة التغيير من إسلاميين وغير إسلاميين داخل الإمارات والسعودية نفسيهما، ونشاطات اللوبي الإماراتي بواشنطن لإفشال الثورات العربية، وتشويه التيار الإسلامي ومحاربته، واحتواء إيران[67].

أما بشأن العامل الإسرائيلي، فيمكن القول إن عنصر اللايقين من نتائج أي عملية انتخابية حرة في العواصم العربية يرتبط أيضًا بمسألة الأمن الإسرائيلي، بل بشرعية الدولة الإسرائيلية ذاتها وبقائها. وتعتبر هذه المسألة أيضًا محددًا أساسيًا للأميركيين والأوروبيين في علاقتهم بالعرب وإسرائيل. وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن هناك معادلة ظلت قائمة تربط بين مسألتي أمن الدولة الإسرائيلية ووجود نمط الحكم المستبد بالعواصم العربية، وذلك خوفًا من أن تؤدي أي عملية إصلاح إلى وصول الإسلاميين أو أي قوى وطنية أخرى إلى السلطة. قامت هذه المعادلة منذ ما قبل "معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية"، ثم مثّلت الثورات العربية تهديدًا وجوديًّا لها ولشرعية الدولة الإسرائيلية وسرديتها التاريخية. ولهذا اعتبر الساسة الإسرائيليون أن قيام حكومات عربية ديمقراطية منتخبة خطرٌ على شرعية وجود دولتهم[68]، ووصف نتنياهو ثورات عام 2011 بأنها زلزال يهز أنظمة الحكم ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد، معتبرًا أن مبارك "كان صديقًا عظيمًا لإسرائيل"[69]. وتحت عنوان "خطة نتنياهو لوقف الإسلام"، نشرت جريدة **معاريف** في 3 آب/ أغسطس 2011 تصريحات نتنياهو الداعية إلى إنشاء صندوق دولي لدعم خصوم الإسلاميين في العالم العربي على غرار خطة مارشال في أوروبا؛ وذلك لتشجيع ما أسماه التحرك نحو الديمقراطية والنمو الاقتصادي

63 Stephen Grand & Jessica P. Ashooh, *Middle East Strategy Task Force: Final Report of the Co-Chairs,* Madeleine Albright & Stephen J. Hadley (co-chairs.), (Washington DC: Atlantic Council, 2016), accessed on 5/11/2018, at: https://goo.gl/LBXv9V

64 انظر: عبد الفتاح ماضي، "الشرق الأوسط الجديد: حكم محلي وتعاون إقليمي"، **مقالات رأي**، الجزيرة نت، 2017/1/30، شوهد في 2018/5/13، في: https://bit.ly/2Wp9Uh9

65 Mustapha Rouis & Olga Shomakhmadova, "Arab Aid on the Rise 2011-2016," *Quick Notes Series,* no. 163, World Bank, February 2018, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/umMk1o

66 حول تفاصيل أوسع لموقف الدول الخليجية من الثورة المصرية، انظر: بشارة، **ثورة مصر**، ص 495-519.

67 Mada Masr, "UAE Covers Cost of Egyptian Lobbying in DC," Mada Masr, 5/10/2017, accessed on 9/10/2018, at: https://goo.gl/15i7Ko

68 انظر في هذا الصدد بتوسع: محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/4/21، شوهد في 2018/11/11، في: https://goo.gl/m61mQu ؛ عبد الفتاح ماضي، "قراءة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية"، **حولية أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2018/1/10، شوهد في 2019/1/15، في: https://bit.ly/2SQoVGl

69 غادة حمدي، "نتنياهو: مبارك كان صديقًا لإسرائيل.. والنظام الحالي وعدنا بألا يحدث تغيير"، **المصري اليوم**، 2011/7/20، شوهد في 2019/1/11، في: https://bit.ly/2TCNUx4

ولمنع الإسلام من السيطرة على الشرق الأوسط، ودعا داني أيالون، نائب وزير الخارجية آنذاك، الدول العربية الثرية إلى تمويل هذا الصندوق[70]. وليس هناك دليل ملموس حتى اليوم يربط بين هذا وبين الدعم المالي الذي قدمته دول خليجية لحركة تمرد في مصر، وبالمعونات المالية السخية التي حصلت عليها مصر منذ 2013 من السعودية والإمارات[71].

ومنذ 2013، وصلت العلاقات المصرية - الإسرائيلية إلى حد لا مثيل له، وتجاوزت ما كان قائمًا أيام مبارك؛ فقد تم تعزيز التعاون الأمني والعسكري، وخاصة ما يتصل بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية سيناء، وإحكام القبضة على قطاع غزة، كما تطابق الموقفان الإسرائيلي والمصري في محاولات الوصول إلى تسوية سلمية، وتواصلت القمم السرية التي جمعت السيسي ونتنياهو وعددًا آخر من الحكام العرب ضمن الإعداد لما أطلق عليه "صفقة القرن"، هذا فضلًا عن تعزيز مشروعات الغاز والتجارة[72].

وإجمالًا، مثلت الثورات المضادة طوْق النجاة للدول المعادية للثورات؛ لأنها أعادت بناء النظم التسلطية العربية على حساب الديمقراطية، وفتحت الباب على مصراعيه أمام تطبيع علاقات الإسرائيليين بعدة دول عربية، وكذا تقسيم المنطقة إلى محورين سني وشيعي، وتصفية القضية الفلسطينية. لم يكن هذا العائق الإقليمي موجودًا في حالات الانتقال الناجحة خارج العالم العربي بمثل هذه الكثافة. إن عمليات الانتقال إلى الديمقراطية تزداد صعوبة مع قيام تحالفات إقليمية ودولية صلبة لمواجهتها، ولن يكتب لأي حراك جديد النجاح من دون أن يكون لأصحابه سياسة حصيفة للتعامل مع هذه المسألة. وكان الأفندي محقًا عندما أشار إلى ما يسميه "عدم الأمان" الذي تشهده المنطقة، وإلى أن المنطقة مسكونة "بالأشباح"، يستوي في هذا الأنظمة والأقليات وقطاع واسع من الرأي العام، بجانب أطراف خارجية كالولايات المتحدة و"إسرائيل"[73].

5. تراجع الديمقراطية وصعود الدول التسلطية

جاءت مسارات التغيير العربية نحو الديمقراطية مع صعود ظاهرة دولية أخرى هي تراجع الديمقراطية في العالم وصعود نفوذ دول غير ديمقراطية. وهذا يمثل في حد ذاته عاملًا خارجيًا، يجب أخذه في الحسبان عند فهم مصير عمليات التغيير التي تشهدها الدول العربية. وبحسب تقرير حديث عن الحريات في العالم، فإن الديمقراطية تواجه أخطر أزمة منذ عقود، وأن التراجع يشمل الولايات المتحدة ودولًا أخرى عديدة، مثل بولندا والمجر والمكسيك وبوليفيا وميانمار وغيرها[74].

لقد ساهمت عوامل عدة في تراجع الديمقراطية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعضها له علاقة بالمنطقة العربية كغزو الولايات المتحدة العراق وأفغانستان، إلى جانب نجاح روسيا في احتواء الثورات الملونة في وسط آسيا[75]. ثم ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 في تراجع جاذبية الديمقراطية نظامًا للحكم، وتركت شعورًا قويًا بأن مؤسسات الحكم السياسية لا تعمل على نحو جيّد في معقل الديمقراطيات الراسخة كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد عززت هذا الشعور تطورات أخرى ذات أهمية، مثل الأزمات الحادة التي مرت بها دول ديمقراطية في جنوب أوروبا كاليونان وإسبانيا؛ وطبيعة السياسات الخارجية للدول الغربية التي اتسمت بالتردد والازدواجية في الدفاع عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وكذا تصاعد النزعات الشعبوية في الديمقراطيات الغربية المعاصرة كتصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، وصعود الأحزاب اليمينية ووصول مرشح اليمين الشعبوي إلى رئاسة الولايات

---

70 "خطة نتنياهو لوقف الإسلام"، **معاريف**، 2011/3/8، شوهد في 2017/10/5 في: https://goo.gl/ykTFVe

71 استخدم عدد من الحكام العرب "فزّاعة الإسلاميين" عقودًا طويلة للحفاظ على كراسيهم، وكان حسني مبارك واضحًا في استغلالها للتعامل مع ضغوط إدارة جورج بوش الابن من أجل الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية بعد هجمات 2001، ونقلت عنه صحيفة **واشنطن بوست** (بتاريخ 23 آذار/ مارس 2003) تصريحاته حول منع عشرات الآلاف من المشاركة في جنازة مرشد الإخوان الأسبق مصطفى مشهور، وقوله إن الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة "ستوصل الإخوان إلى الحكم في القاهرة وعمّان والرياض وفلسطين". انظر:
Yusuf M. Ibrahim, "Democracy: Be Careful What You Wish For," *The Washington Post*, 23/3/2002.

72 تراجع التبادل التجاري بين البلدين بعد ثورة يناير 2011، إلا أنه ارتفع بعد 2013، وبحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن التجارة الخارجية بين البلدين سجلت 93.031 مليون دولار بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر 2017 في مقابل 80.799 مليون دولار من الفترة ذاتها عام 2016 بنسبة نمو قدرها 15 في المئة. وكشفت بيانات الجهاز في كانون الثاني/ يناير الماضي عن ارتفاع الصادرات المصرية لإسرائيل بنسبة 2.9 في المئة في الأشهر العشرة الأولى من 2017، لتصل إلى 41.018 مليون دولار مقابل 39.873 مليون دولار في الفترة ذاتها من 2016، ووصلت نسبة الزيادة في تشرين الأول/ أكتوبر 48 في المئة عما كانت عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وارتفعت واردات مصر منها إلى نحو 52.013 مليون دولار مقابل 40.926 مليون دولار خلال الفترة نفسها عام 2016، انظر: "وفد اقتصادي إسرائيلي في القاهرة.. ماذا بعد؟" الجزيرة نت، 2018/7/31، شوهد في 2018/10/8، في: https://goo.gl/dKApgY

73 انظر: عبد الوهاب الأفندي، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، في مجموعة مؤلفين، **أطوار التاريخ الانتقالي**، ص 186.

74 Michael J. Abramowitz, *Democracy in Crisis* (Washington D. C: Freedom House, 2018);
وانظر أيضًا:
IDEA, *The Global State of Democracy: Exploring Democracy's Resilience* (Stockholm: The International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017).

75 Thomas Carothers, "The Continuing Backlash against Democracy Promotion," in: Burnell & Young, pp. 59-64.

المتحدة[76]، وتفاقم تداعيات الهجرة من مناطق النزاع. وتتضمن العوامل التي ساهمت في تراجع الديمقراطية أيضًا التركيز على تصدير النموذج الاقتصادي الرأسمالي، وفرض برامج الإصلاح النيوليبرالي، واهتمام سياسات الدول الكبرى بصفقات التجارة، والسلاح مع حكومات المنطقة على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان[77].

هذا فضلًا عن أن مسار الاتحاد الأوروبي الداخلي ذاته يشي بأن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية تأتي على حساب الديمقراطية حتى داخل أوروبا ذاتها؛ الأمر الذي يضعف صدقية دعاة الديمقراطية حول العالم. فعندما أراد رئيس الوزراء اليوناني إجراء استفتاء على خطة استقلال مالي عارضته ألمانيا وفرنسا، إضافة إلى أن المؤسسات الديمقراطية في اليونان أخفقت في معالجة الأزمة. وعندما صوّت الدنماركيون ضد معاهدة ماسترخت عام 1992 تمت إعادة الاستفتاء مرة أخرى، كما صوّت الأيرلنديون مرتين عامي 2002 و2009 حول اتفاقيتَي نيس ولشبونة[78]. والحكام الأوروبيون الذين عارضوا الاتحاد والاندماج الأوروبي تم تجاوزهم عبر الانتخابات (في أيرلندا والبرتغال وإسبانيا وسلوفاكيا)؛ والسبب الأساسي في هذا أن الاتحاد الأوروبي يمثل مصلحة إستراتيجية للدول الأعضاء الكبرى، ولا سيما فرنسا التي يمثل الاتحاد لها سبب بقائها على الساحة الدولية، وألمانيا التي يحميها الاتحاد من أن تجد نفسها مرة أخرى في وضع مماثل لما حدث في عامي 1914 و1939[79].

ومن جهة أخرى، ساهم تصاعد دور الدول ذات أنظمة الحكم التسلطي (مثل روسيا، والصين، وإيران) في القضايا المحورية في الساحة الدولية في إضعاف القوى التي تنادي بالديمقراطية. فمع تعثر الثورات العربية، أصبح هناك نمط آخر يمكن اتباعه في الحكم هو النمط الروسي، وصار بوتين صديقًا ومثالًا يحتذى. وفي واقع الأمر كان الموقف الروسي حاسمًا في عدم ترحيبه بالثورات العربية، وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو واضحًا عندما وضع الثورات العربية في 2011 ضمن الثورات الملونة في دول مثل أوكرانيا وجورجيا، مؤكدًا أن التدخل العسكري الروسي في سورية استهدف إنجاز مهمة جيوسياسية هي وقف هذه الثورات الملونة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[80]. ولم يصدر عن روسيا ما يدين مذبحة رابعة في مصر ولا انقلاب 2013 وانحازت انحيازًا واضحًا إلى ما قام به السيسي، وتحالفت معه وعززت صفقاتها العسكرية معه.

أما الصين فتجمع على وجه التحديد بين نظام الحكم التسلطي القائم على الحزب الواحد والنظام الاقتصادي التنافسي إلى حد بعيد، وبالنظر إلى أنها ليست دولة مصدرة للنفط، فإنها تقدم نموذجًا للدول الفقيرة ذات الموارد المحدودة[81]. وهذا بلا شك متغير خارجي يؤثر في صراع النظم التسلطية والديمقراطية. لقد أعلنت الصين صراحة، وقت اندلاع الثورات العربية، عن عدم ارتياحها لتحرك الشعوب ضد حكوماتها نظرًا إلى اختراقه الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها النظام العالمي، وعلى رأسها مبدآ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما لم تخف خشيتها من صعود الإسلاميين، وشددت رقابتها على الإنترنت خوفًا من تحرك الأقليات الدينية داخلها. وخلال الثورة المصرية، قدّمت الصين منحًا مالية لمصر، وبعد ما حدث في حزيران/ يونيو 2013 أعربت عن احترامها للشعب ودعت إلى نبذ العنف، ثم انحازت إلى النظام الجديد بعد تموز/ يوليو 2013، وعززت تجارتها واستثماراتها بمصر[82].

ومن الأهمية الإشارة إلى التنسيق القائم بين تلك الدول التسلطية في المحافل والمنظمات الدولية، وإلى استخدام هذه الدول الأداة الدعائية لترسيخ نمط حكم معادٍ للديمقراطية[83]. وفي روسيا يتم رفع ميزانيات الإنفاق على الدعاية وعلى وكالة الأنباء الرسمية، وصارت شبكة التلفزيون الحكومية "آر تي" RT تبث بعدة لغات وتصل إلى ملايين البشر، وللصين أيضًا شبكة تلفزيونية "سي سي تي في" CCTV تبث بلغات عدة منها العربية[84].

76 "Is Democracy Dying?" A Series of articles, *The Atlantic*, accessed on 9/10/2018, at: https://bit.ly/2NMwui6

77 تصاعدت صفقات التسليح في أعقاب ثورات عام 2011 على نحو بعيد، وتكفي الإشارة هنا إلى أن كندا عقدت صفقة ضخمة مع السعودية في نيسان/ أبريل 2016 بقيمة 15 مليار دولار، وكندا بالمناسبة تحتل الموقع الثاني في لائحة كبار مصدري السلاح إلى الشرق الأوسط. انظر:

Steven Chase, "Canada Now the Second Biggest Arms Exporter to Middle East, data show," *The Globe and Mail*, 14/6/2016, accessed on 9/11/2017, at: https://goo.gl/sJEZfM; "Canada has the Ability to Cancel Saudi Arms Deal, but Won't, Despite 'Human Rights Consequences'," *National Post*, 21/1/2016, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/hjGkjC

78 Manlio Graziano, "Toward a Geopolitics of Democracy," *Rivista Italiana Di Geopolitica*, 10/9/2012, accessed on 2/10/2017, at: https://goo.gl/9vFheT

79 Ibid.

80 "شويغو يكشف الهدف الجيوسياسي للعملية الروسية بسوريا"، روسيا اليوم، 2017/2/21، شوهد في 2017/11/11، في: https://bit.ly/2FvaIv1

81 Marc F. Plattner, "The End of the Transition Era?" *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 3, (July 2014), pp.14-15.

82 بشارة، **ثورة مصر**، ص 491-494.

83 Christopher Walker, "What is 'Sharp Power'?" *Journal of Democracy*, vol. 29, no. 3 (July 2018), pp. 9-23; "Freedom on the net 2017: Manipulating Social Media to Undermine Democracy," Freedom House, accessed on 9/12/2017, at: https://goo.gl/RaSVR6

84 انظر لمزيد من التفاصيل:

Joshua A. Tucker et al., "From Liberation to Turmoil: Social Media and Democracy," *Journal of Democracy*, vol. 28, no. 4 (October 2017), pp. 46-59.

ثالثًا: تبدل المواقف الخارجية

من الأهمية الإشارة في هذا الجزء الأخير من الدراسة إلى أن المقولات التي ترى استحالة تغيير المواقف الخارجية المعرقلة للديمقراطية – ومن ثمّ استحالة الانتقال الديمقراطي في الدول العربية - مقولات غير دقيقة، واللجوء إلى المقارنة مفيد هنا. فخلال الحرب الباردة، لم تكن الدول الغربية تدعم الديمقراطية إلا إذا ضمنت صناديق الانتخابات عدم وصول أحزاب أو تيارات شيوعية أو اشتراكية معادية للغرب، ولهذا كان الأسلوب الأكثر شيوعًا لضمان وصول حلفاء الولايات المتحدة إلى الحكم هو دعم الحكومات الفردية، ودعم الانقلابات العسكرية متى وصل يساريون إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية. كما سبق أن رُفعت مقولات الاستثناء الثقافي أمام الشعوب الآسيوية واللاتينية والأفريقية، وكان النفوذ الأميركي عقبة أساسية أمام حركات التغيير الديمقراطي هناك.

انتقلت دول كثيرة إلى الديمقراطية، برغم هذا، عندما توافرت فيها قوى ديمقراطية منظمة قادرة على تغيير ميزان القوة لصالح الديمقراطية، وعلى دفع الخارج للتوقف عن دعم المستبدين. لقد أيدت الدول الغربية الكبرى الانتقال في جنوب أوروبا وشرقها، وظهرت اتفاقيات ساهمت في تعزيز الديمقراطية، كاتفاقيات هلسنكي لعام 1975، ومعايير كوبنهاغن للاتحاد الأوروبي عام 1993. كما توّجَت الولايات المتحدة سياستها تجاه الديمقراطية في أميركا اللاتينية بتوقيع "العهد الديمقراطي للأميركتين" في 2001، حيث حسمَت موقفها لصالح الديمقراطية بعد عقود طويلة من دعم الحكومات والانقلابات العسكرية، ونبذت سياسة التدخل وتعهدت بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي عبارات واضحة وقاطعة صارت الديمقراطية حقًا من حقوق شعوب المنطقة، وأمرًا أساسيًا للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وضرورة حيوية لحماية حقوق الإنسان وحقوق العمال[85]. وعمومًا، لم يمانع الغرب الانتقال الديمقراطي في أميركا اللاتينية، وفي دول أخرى كالفلبين وكوريا الجنوبية، عندما توافر بديل ديمقراطي قادر على الحكم، وغير متصادم مع المصالح الغربية؛ على اعتبار أن السياسة تقتضي ترتيب الأولويات، وتقوية مؤسسات الحكم قبل فتح الملفات الخارجية.

ولا يمكن فهم التغيير الذي حدث في آسيا، من دون فهم متغير الحرب الباردة؛ فلم يعد الشيوعيون أو الانفصاليون في إندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية يمثلون تهديدًا وجوديًا في تلك الدول بعد انتهاء الحرب الباردة. لقد دعمت الولايات المتحدة والغرب تلك الدول في إطار مواجهتها التهديد الشيوعي، وارتبط أمن كوريا الجنوبية بالوجود العسكري الأميركي الدائم هناك، كما أيدت الولايات المتحدة انقلاب سوهارتو في إندونيسيا عام 1965 والمجازر التي ارتكبت ضد الشيوعيين هناك. وإجمالًا، أيدت الولايات المتحدة الحكومات العسكرية ما دامت الحاجة إليها قائمة في صراعها مع الشيوعية، وبانتهاء الحرب الباردة بدأت في انتقاد سجل حقوق الإنسان في هذه الدول[86]، ودعم أنظمة حكم بديلة، لكن بشرط عدم تهديد هذه الأنظمة المصالح الأميركية.

كما أن القول بأن الضغط الخارجي على الحكام المستبدين، أو مقاطعتهم، لا طائل من ورائه، قول متهافت أيضًا. ولدينا مثال مهم للأثر الإيجابي للعقوبات؛ ففي جنوب أفريقيا مثّلت العقوبات الخارجية على نظام الفصل العنصري عاملًا مؤثرًا لدفعه للتنازل. لقد بدأت المقاطعة رياضية في خمسينيات القرن العشرين لتتصاعد مع قرارات الأمم المتحدة بفرض مقاطعة على تصدير السلاح، ثم مع قرارات القوى الغربية واليابان بفرض عقوبات مالية واقتصادية على النظام العنصري. ساهمت العقوبات في رفع التكلفة الاقتصادية للنظام العنصري بالداخل، وفي تعزيز المطالب الداخلية بالإصلاح، فتحول النظام إلى الديمقراطية عام 1994. ولا ريب أن العقوبات بمفردها ما كان لها أن تُحدث هذا الأثر من دون العوامل الداخلية المهيئة لها، وأهمها المقاومة السلمية والعنيفة لحزب المؤتمر الوطني بقيادة نيلسون مانديلا، والحراك الداخلي داخل الأقلية البيضاء – ولا سيما من الشركات ورجال الأعمال - التي أدركت تدريجيًا أن بقاء النظام العنصري يُهدّد مصالحها ويزعزع الاستقرار الاجتماعي والسياسي[87]. لا مقارنة بين هذا وبين الدعم والتحالف القوي بين أنظمة الحكم العربية والغربية، أو بينه وبين الدعم الغربي الراسخ لدولة الأبارتهايد الإسرائيلي.

استطاع الغرب، إذًا، حسم موقفه من الديمقراطية في كثير من المناطق ضمن عاملين أساسيين؛ الأول متصل بحسابات النسق العالمي وطبيعته والصراعات الدولية الكبرى واختفاء التهديد الشيوعي، والثاني ظهور قوى ديمقراطية محلية ضاغطة من أجل التغيير. ولهذا فالعوامل الخارجية المعرقلة للانتقال الديمقراطي ليست حتمية،

85 "Inter-American Democratic Charter," Organization of American States, 11/9/2001, accessed on 11/1/2019, at: https://goo.gl/Dh5zHs

86 Harold A. Trinkunas, "Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia," East-West Center, *Occasional Papers Politics and Security Series*, no. 1 (October 1999), pp. 10-14.

87 Charles M. Becker, "The Impact of Sanctions on South Africa and its Periphery," *African Studies Review*, vol. 31, no. 2 (September 1988), pp. 66-81; Kathleen C. Schwartzman, "Can International Boycotts Transform Political Systems? The cases of Cuba and South Africa," *Latin American Politics and Society*, vol. 43, no. 2 (Summer 2001), pp. 115–146; Bronwen Manby, "South Africa: The Impact of Sanctions," *Journal of International Affairs*, vol. 46, no. 1 (Summer 1992), pp. 193-217.

فأي تغيير حقيقي لا مفر من أن يبدأ من الداخل؛ فتكتل أصحاب المصلحة في الديمقراطية في الداخل حول برنامج وطني ديمقراطي هو الطريق المُجَرّبة تاريخيًا لدفع الأطراف الخارجية إلى التراجع أو الوقوف على الحياد على الأقل، لكن هذا التكتل مُطالبٌ بامتلاك أدوات القوة والعمل على تغيير ميزان القوة المختل لصالح الغرب والتعامل بحكمة مع العوامل الجيوسياسية[88].

خاتمة

تناولت هذه الدراسة بالتحليل تأثير العوامل الخارجية في مسارات الانتقال إلى الديمقراطية بعد ثورات عام 2011 والثورات المضادة لها في عام 2013، وانتهت إلى أن تلك العوامل لم تحظ بالكثير من الاهتمام؛ فقلما نجد ربطًا بين طبيعة نظم الحكم في العواصم العربية واحتمالات الانتقال إلى الديمقراطية من جهة، وبين عوامل مثل الدعم الخارجي لهذه النظم، أو العلاقات الأمنية والعسكرية بين هذه النظم وبين الدول الكبرى، أو ديناميات التفاعل مع الاقتصاد العالمي والتبعية للخارج، أو طبيعة النظام الإقليمي القائم، أو استخدام خطاب الحرب على الإرهاب، من جهة أخرى.

وانتهت الدراسة أيضًا إلى أن ثورات عام 2011 أظهرت بوضوح أهمية البحث في العوامل الخارجية، خاصة من حيث تداعيات التدخل المباشر للفاعلين الخارجيين على مآل هذه الثورات، ومن حيث تأثير الصراعات والمخاوف المتبادلة بين الأطراف المختلفة (الداخلية والخارجية) في اختيارات الفاعلين الأساسيين خلال مسارات الانتقال بعد عام 2011. إن عامل اللايقين المصاحب لأي انتخابات ديمقراطية حقيقية ليس عاملًا محليًا في الحالات العربية، لأن هناك قوى إقليمية ودولية ترى مصالحها في منع الديمقراطية التي تهدد بتغيير الوضع الراهن. ويمكننا هنا استنتاج أربع إشكاليات متداخلة ذات علاقة بالعامل الخارجي ومسارات الانتقال في أعقاب الثورات العربية، ولا تزال تطرح أسئلة محورية في حاجة إلى مقاربات خلاقة لمعالجتها على المستويين البحثي والسياسي. وتحدد هذه الإشكاليات في واقع الأمر أيضًا بعض أوجه الاختلاف بين هذه المسارات، وغيرها من حالات الانتقال الديمقراطي الأخرى غير العربية:

- إشكالية الإرث التاريخي لنشأة الدول القُطْرية العربية والدور الخارجي في نشأتها، وأثر ذلك في طبيعة أنظمة الحكم وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية، وما إذا أصبح الدور الخارجي في تأسيس الدولة القُطرية العربية من ودائع التاريخ، أم أنه لا يزال يؤثر في طبيعة أنظمة الحكم وتطورها في الدول العربية وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية. ويرتبط بهذا أسئلة أخرى جديرة بالبحث، أهمها: كيف يمكن تجاوز إشكالية التجزئة والوحدة في علاقتها بالديمقراطية؟ وكيف استطاعت دول أخرى تجاوُز مسألة الإرث الاستعماري والحدود المصطنعة؟ وما الفارق بينها وبين الخبرات العربية؟ وما تأثير أدوات "الاستعمار الجديد" في التدخل والتحكم في احتمالات التغيير في الدول العربية؟
- إشكالية العلاقة الراهنة بين الغرب والعرب التي تقوم على أساس أن المنطقة مجال سياسي مفتوح لممارسة الهيمنة الغربية، وعلى معادلة قوامها حماية النظم المستبدة مقابل ضمان المصالح الغربية في النفط والتجارة وأمن الكيان الصهيوني. ويتصل بهذا أسئلة جديرة بالدراسة: كيف يمكن معالجة المخاوف المتصلة بالممانعة الغربية لأي ديمقراطية تهدد المعادلة المشار إليها وتعيد توحيد المنطقة؟ وهل من سبيل لعلاقات أكثر توازنًا تحافظ على مصالح الطرفين معًا: الديمقراطية والتحرر من جهة، ومصالح الغرب في التجارة والنفط من جهة أخرى؟ وفي أي ظرف من الظروف يمكن أن تظهر بين العرب والغرب اتفاقيات وعهود مماثلة لاتفاقيات هلسنكي و"العهد الديمقراطي للأميركتين"؟
- إشكالية الإقليم المعادي للديمقراطية، حيث تتشكل مصالح الأطراف الرئيسة بناءً على مخاوفها من الديمقراطية وليس على فوائدها. وهنا تثور أسئلة محورية، منها: ما الظروف التي يمكن معها أن تشكل الديمقراطية مصلحة إقليمية كما حدث في مناطق أخرى من العالم؟ وكيف يمكن التعامل مع تفاعلات النسق الإقليمي، والتأثير فيها، بما يضمن استقرار المنطقة وبناء نظم حكم ديمقراطية في الآن ذاته؟ وما الذي يمكن فعله حتى يتم تفعيل دور المنظمات الإقليمية في دعم الديمقراطية في العالم العربي على غرار ما تم في مناطق أخرى؟
- إشكالية جيوستراتيجية تتصل باستخدام الحكومات العربية والغربية خطاب "الحرب على الإرهاب" وإستراتيجياتها لأجل ترسيخ القمع والاستبداد وعرقلة الديمقراطية. وثمة أسئلة محورية هنا، أهمها: كيف يمكن محاربة الإرهاب ودعم الديمقراطية في الوقت نفسه؟ ولماذا لا يُنظر إلى الحركات العنيفة على أنها حركات تمرد ذات مطالب سياسية يمكن معالجتها بالطرق السياسية أيضًا، كما حدث في أماكن أخرى

88 انظر: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، "مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية"، في: **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**، تنسيق علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

من العالم؟ ولماذا تغيب الحلول القائمة على دولة المواطنة والمؤسسات الديمقراطية وحكم القانون في الجهود الدولية والبحثية لحل الحروب والنزاعات الأهلية والبينية في الدول العربية؟

أخيرًا، كما أظهرت الدراسة، لم تكن العوامل الخارجية المعرقلة للديمقراطية في عدة حالات خارج العالم العربي عوامل حتمية. لقد ارتبطت معالجة هذه العوامل المعرقلة للديمقراطية بالتغييرات التي طرأت على النسق الدولي، وبظهور قوى ديمقراطية محلية قادرة على الضغط من أجل الديمقراطية. ومن هنا فإن تحييد هذه العوامل في الحالات العربية ممكن، وهو يعتمد، في جزءٍ كبير منه، على قدرة الفاعلين الداخليين على امتلاك الإرادة السياسية، وعلى الاتفاق على مشروع وطني ديمقراطي، والتحول إلى فاعل قادر على أن يؤثر في طبيعة التفاعلات الدائرة في النسقين الإقليمي والدولي ويغيرها، وفرض الديمقراطية بصفتها مصلحة تضمن مصالح الشعوب وتحقق الاستقرار والأمن في المنطقة في الوقت ذاته.

المراجع

العربية

الأفندي، عبد الوهاب. **الإسلام والدولة الحديثة.** لندن: دار الحكمة، 1991.

بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

_____. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

_____. **المجتمع المدني: دراسة نقدية.** ط 6. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

_____. **ثورة مصر.** في 2 مج: ج 1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.** ط 4. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

الصواني، يوسف محمد وريكاردو رينيه لاريمونت (محرران). **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة.** ترجمة وتحقيق لطفي زكراوي. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

الكواري، علي خليفة وعبد الفتاح ماضي (محرران). **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

ماضي، عبد الفتاح. **عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية.** جنيف: مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016.

_____. "قراءة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية". **حولية أمتي في العالم.** مركز الحضارة للدراسات السياسية. 2018/1/10. في: https://bit.ly/2SQoVGl

_____. **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة.** سلسلة الوعي الحضاري 13. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015.

مجموعة مؤلفين. **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

محارب، محمود. "إسرائيل والثورة المصرية". **تقييم حالة.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2011/4/21، في: https://goo.gl/m61mQu

المنشاوي، محمد. **أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو، شهادة من واشنطن.** القاهرة: دار الشروق، 2014.

الأجنبية

Abramowitz, Michael J. *Democracy in Crisis*. Washington D. C: Freedom House, 2018.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson & James A. Robinson. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review*. vol. 91. no. 5 (December 2001).

Austin, Gareth. "African Economic Development and Colonial Legacies." *International Development Policy*. vol. 1. (December 2010).

Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London and New York: I. B. Tauris, 1996.

Becker, Charles M. "The Impact of Sanctions on South Africa and its Periphery." *African Studies Review*. vol. 31. no. 2 (September 1988).

Levitsky, Steven & Lucan A. Way. "Linkage versus Leverage: Rethinking the International Dimension of Regime Change." *Comparative Politics*. vol. 38. no. 4 (July 2006).

Manby, Bronwen. "South Africa: The Impact of Sanctions." *Journal of International Affairs*. vol. 46. no. 1 (Summer 1992).

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Laurence Whitehead (foreword). vol. 4. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. London and New York: Routledge, 2004.

Perry, Glenn E. "The Arab Democracy Deficit: The Case of Egypt." *Arab Studies Quarterly*. vol. 26. no. 2 (Spring 2004).

Plattner, Marc F. "The End of the Transition Era?" *Journal of Democracy*. vol. 25. no. 3 (July 2014).

Rabasa, Angel, et al. *Building Moderate Muslim Networks*. Santa Monica: Rand Corporation, 2007.

Rosenau, James N. (ed.). *Linkage Politics: Essays on the Convergence of National and International Systems*. New York: The Free Press, 1969.

Rouis, Mustapha & Olga Shomakhmadova. "Arab Aid on the Rise 2011-2016." *Quick Notes Series*. no. 163. World Bank. February 2018. at: https://goo.gl/umMk1o

Schwartzman, Kathleen C. "Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa." *Latin American Politics and Society*. vol. 43. no. 2 (Summer 2001).

Sharp, Jeremy M. "Egypt: Background and U.S. Relations." *CRS Report*. Congressional Research Service. 7/6/2018. at: https://goo.gl/gsg2iT

Simmons, Peter. "The State of the Art in the EU Democracy Promotion Literature." *Journal of Contemporary European Research*. vol. 7. no. 1 (May 2011).

Beichelt, Timm. "The Research Field of Democracy Promotion." *Living Reviews in Democracy*. vol. 3 (July 2012).

Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics*. vol. 36. no. 2 (January 2004).

Brownlee, Jason. *Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance*. New York: Cambridge University Press, 2012.

Burnell, Peter & Richard Youngs (eds.). *New Challenges to Democratization*. New York: Routledge, 2010.

Carothers, Thomas. *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*. Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Carpenter, Scott. "Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East." *Policy Analysis*. The Washington Institute for Nearest Policy. 13/4/2011. at: https://goo.gl/jA22v2

Cromer, Evelyn Baring (Earl of). *Modern Egypt*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Fosu, Augustin K. (ed.). *Growth and Institutions in African Development*. New York: Routledge Studies in Development Economics, 2015.

Gause III, Gregory F. "Can Democracy Stop Terrorism?" *Foreign Affairs* (September/ October 2005).

Grand, Stephen & Jessica P. Ashooh. *Middle East Strategy Task Force: Final Report of the Co-Chairs*, Madeleine Albright & Stephen J. Hadley (co-chairs.). Washington DC: Atlantic Council, 2016. at: https://goo.gl/LBXv9V

Hashemi, Nader. *Islam, Secularism, and Liberal Democracy: Toward a Democratic Theory for Muslim Societies*. New York: Oxford University Press, 2009.

IDEA, *The Global State of Democracy: Exploring Democracy's Resilience*. Stockholm: The International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017.

Vanderhill, Rachel. *Promoting Authoritarianism Abroad.* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2012.

Walker, Christopher. "What is 'Sharp Power'?" *Journal of Democracy*. vol. 29. no. 3 (July 2018).

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas.* Oxford and New York: Oxford University Press, 1996.

Young, Crawford. *The African Colonial State in Comparative Perspective.* New Haven: Yale University Press, 1994.

Tansey, Oisín. *The International Politics of Authoritarian Rule.* Oxford: Oxford University Press, 2016.

Trinkunas, Harold A. "Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia." East-West Center. *Occasional Papers Politics and Security Series*. no. 1 (October 1999).

Tucker, Joshua A. et al. "From Liberation to Turmoil: Social Media and Democracy." *Journal of Democracy*. vol. 28. no. 4 (October 2017).

مروة فكري | Marwa Fekry*

القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي: حالتا السعودية وروسيا

Authoritarian Regional Powers and Containing Democratic Transition: Saudi Arabia and Russia

تتناول الدراسة تأثير الدول الإقليمية السلطوية في عملية التحول الديمقراطي في دول الجوار القريب بالتركيز على حالتي روسيا والمملكة العربية السعودية. وتسعى – من خلال الجمع بين نظرية المباريات المتداخلة وأفكار البنائية عن التصورات الحاكمة للفواعل – لإبراز تصوّر روسيا والسعودية لـ "التهديد" المرتبط بالتحول الديمقراطي أو تغير النظام في جوارهما القريب عمومًا، وأثر ذلك في طبيعة الإستراتيجيات والسياسات التي صيغت للتعامل مع مثل هذا التحدي. توضح الدراسة انخراط الفواعل الخارجية – روسيا والسعودية في هذه الحالة – في مباراتين أساسيتين: ترتبط الأولى ببقاء النظام، وتتمثل الثانية في تأمين مصالحها الإقليمية الجيوسياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تصور التهديد تؤثر في درجة الدعم السلطوي الخارجي، والتي تؤثر بدورها في فاعلية الأخير بعد تفاعلها مع الظروف الداخلية، ودرجة الدعم الديمقراطي الخارجي.

كلمات مفتاحية: السلطوية الإقليمية، التحول الديمقراطي، روسيا، السعودية.

The study examines the influence of authoritarian regional powers on the democratization process in the near abroad countries by focusing on Russia and Saudi Arabia as case studies. It seeks to highlight how their "perception of threat" of democratization or regime change in neighboring countries influences the nature and type of strategies and policies employed to deal with such a challenge. The study illustrates how the two regional actors engage in two parallel games related to regime survival and geopolitical interests. It concludes that the effectiveness of external authoritarian support is a function of the degree of this support which, in turn, depends on the level of threat perception. These interactions take place within a specific domestic setting and are being influenced by the degree of external promotion of democracy.

Keywords: Regional Authoritarianism, Democratization, Russia, Saudi Arabia.

* أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

* Professor of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

مقدمة

ظلت قضية التحول الديمقراطي من القضايا الأكثر حضورًا على الساحتين الأكاديمية والسياسية في فترات مختلفة، وصفت بـ "موجات " التحول عن السلطوية. وقد ركّز كثير من أدبيات التحول على العوامل الداخلية، سواء المتصلة بالفواعل/ الوكيل أو الهياكل Structure vs. Agency لتفسير نجاح التحول الديمقراطي أو تدعيم الديمقراطية أو فشلهما بعد حدوث التحول بالفعل[1]، وهو المجال الذي انفردت به النظم السياسية بدرجة كبرى. ومع تصاعد البعد القيمي المرتبط بدعم الديمقراطية في كثير من خطابات السياسات الخارجية للدول الغربية - في ظل مناخ الحرب الباردة ثم بعد انتهائها - بدأت دراسات العلاقات الدولية تهتم بدور العامل الخارجي في دعم التحول الديمقراطي. ولكن التركيز ظل فترةً طويلة مقتصرًا على دراسة نمط المساعدات وطرق دعم المجتمع المدني أو النخب الليبرالية، وكذلك المشروطية السياسية، وكلها تبرز بالأساس الأثر الإيجابي للعامل الخارجي في الدمقرطة[2].

وكان لسيادة نمط التحول بالتفاوض أو "الصفقة" Negotiated transition، الذي ساد في ظل الموجة الثالثة للديمقراطية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وشملت العديد من دول الكتلة الاشتراكية السابقة، أثرها في تركيز مجال النظم السياسية على الفواعل باعتبارها المؤثر الأساسي في عملية التحول، ومن ثم تراجع الاهتمام بالعوامل الهيكلية، والتي تشمل البيئة الإقليمية والدولية التي يتم في ظلها التحول. من جهتها، تعاملت اقترابات العلاقات الدولية مع العامل الخارجي بوصفه متغيرًا قائمًا بذاته ومنفصلًا عن الهياكل الداخلية[3] للدول المستهدَفة بالتدخل، ولا سيما ما يتعلق منها بحسابات الفاعلين المحليين. وانقسمت الدراسات التي اهتمت بأثر الفواعل الخارجية إلى مجموعتين: تركّز الأولى على الهيكل من خلال التركيز على القرب الجغرافي ودرجة الاعتماد المتبادل واختلالات القوة بين الفاعل الخارجي والدولة المستهدفة والبيئة السياسية الدولية[4]، وإن غاب عنها أثر البيئة السياسية الإقليمية. أما الثانية فتركّز على الفواعل من حيث مدى استجابة النخب السياسية أو عدم استجابتها للمطالب الخارجية[5].

ومع تتبّع مآلات التحول في دول الموجة الثالثة، لاحظ بعض الباحثين أن التحول، وبخلاف افتراضات نظريات الانتقال الديمقراطي، لا يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية[6]، وأن الدور الخارجي لا يقتصر على دعم التحول الديمقراطي فقط، وإنما قد يصبّ في اتجاه دعم السلطوية. وقد كان للنفوذ الظاهر لبعض الدول الإقليمية السلطوية مثل روسيا والصين، وكذلك المملكة العربية السعودية، أثره في توجيه اهتمام الباحثين إلى المخاطر التي تحظى بدعم التحول الديمقراطي في الدول الأخرى الواقعة في الإقليم نفسه[7]. ويلاحظ أن التركيز انصبّ بالأساس على فهم الدوافع الجيوسياسية للدول السلطوية المتدخِلة من دون الربط الكافي بين السياستين الداخلية والخارجية لهذه الدول.

ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة النظر في المنطلقات النظرية والمنهجية المتعلقة بالتحول الديمقراطي عمومًا، لفتح مجال أكبر لفهم دوافع العامل الخارجي، وكيفية تأثيره في عملية التحول، سلبيًا أو إيجابًا، من خلال الجمع بين اقترابات النظم السياسية (بتركيزها على البيئة الداخلية)، وتلك الخاصة بالعلاقات الدولية (بتركيزها على البيئة الخارجية). بعبارة أخرى، كيف يمكن فهم دينامية العلاقة بين العامل الخارجي من جهة ومسار التحول الديمقراطي في الدول المستهدَفة من جهة أخرى؟ وما العوامل التي تؤدي إلى نجاح الدعم السلطوي أو فشله في الدول المستهدَفة؟

تركز هذه الدراسة على حالتي روسيا والسعودية، بوصفهما من الدول الإقليمية السلطوية المؤثرة (كلٌ في إقليمه) منذ منتصف التسعينيات (بالنسبة إلى روسيا) أو حديثًا (كحالة السعودية، إضافة

1 من الدراسات المهتمة بالفواعل، انظر:
Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986);
ومثال على الدراسات المهتمة بالعوامل الهيكلية، انظر:
Larry Diamond, Juan J. Linz & Seymour M. Lipset (eds.), *Democracy in Developing Countries*, vol. 1: *Persistence, Failure and Renewal* (Boulder, CO: Lynn Rienner Publishers, 1999).

2 Joan M. Nelson & Stephanie J. Eglinton, *Encouraging Democracy: What Role for Conditioned Aid?* (Washington, D.C.: Overseas Development Council, 1992); Laurence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford: Oxford University Press 1996).

3 يشير مفهوم الهيكل الداخلي هنا إلى المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية المحلية التي يرى البعض أنها صاحبة الأثر الأكبر في السياسات والتوجهات الخاصة بالدولة والمجتمع أيضًا.

4 سكّ برزيفورسكي Przeworski مفهوم البيئة السياسية الدولية، التي تشير إلى عدد الديمقراطيات في العالم. نقلًا عن:
Camila M. Oliveira Da Silva Nougueira, "The Influence of International Factors in the Process of Democratization," *Brazilian Political Science Review*, vol. 3, no. 1 (2009), pp. 172 - 179.

5 Jacob Tolstrup, "When Can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkage, and Gatekeeper Elites," Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, *Working Paper*, no. 118 (July 2010), pp. 1 - 32.

6 Larry Diamond, "Thinking About Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21 - 35.

7 Lucan Way, "The Limits of Democracy Promotion: The Case of Russia in the 'Near Abroad'," *European Journal of Political Research*, vol. 54, no. 4 (2015), pp. 691 - 706.

إلى روسيا أيضًا) في "مصير" التحول في الدول القريبة منها جغرافيًا، ولا سيما أنهما تقعان في إقليمين يمثلان مركزًا للسلطوية في العالم؛ أي الاتحاد السوفياتي السابق والشرق الأوسط. وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلين الآتيين: كيف أدركت الدول السلطوية الإقليمية، روسيا والسعودية وفقًا للدراسة الحالية، التحولات الديمقراطية في دول الجوار القريب؟ وكيف أثّر ذلك في مسار التحول في الدول المعنية؟

وللإجابة عنهما، تقوم الدراسة باختبار ست فرضيات أساسية:

1. هناك علاقة بين "تصور" خطر التحول الديمقراطي في دول الجوار، وطبيعة الأدوات التي تستخدمها القوى السلطوية الإقليمية.
2. كلما كانت الجبهة الديمقراطية في دول الجوار أشد تماسكًا، حدّت من نفوذ القوى السلطوية الإقليمية.
3. كلما كان النظام السلطوي في الدولة المستهدَفة متماسكًا ومتحكّمًا بدرجة كبيرة في مؤسسات الدولة، زادت فرص نجاح دعم السلطوية.
4. هناك علاقة بين ضعف العوامل الخارجية الدافعة إلى الديمقراطية في دولة ما، وتزايد تأثير القوى الإقليمية السلطوية فيها.
5. كلما زاد الاعتماد على القوى السلطوية الخارجية، زادت قدرة هذه القوى على التأثير في النظام السلطوي الداخلي في دول الجوار القريب ودعمه.
6. كلما زادت التحديات الداخلية للنظام الحاكم في القوى السلطوية الإقليمية، نهج هذا النظام سياسة خارجية أكثر تدخلًا وغلّب اعتبارات بقائه في سياسته الإقليمية.

أولًا: الإطار النظري

تعتمد الدراسة على نظرية "المباريات المتداخلة" Nested games لـجورج تسيبلس، التي أوضح فيها أن الملاحظ قد يبدو له، في بعض الحالات، أن الفواعل تتبع إستراتيجيات لا تمثل أفضل الخيارات على نحو يتعارض مع افتراض العقلانية لنظرية المباريات. وهو ما فسّره تسيبلس بحقيقة أن المراقب يركّز فقط على مباراة واحدة، في حين أن الفاعل يكون منخرطًا في أكثر من مباراة في الوقت نفسه[8].

وفيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، طبّق راينر تييل فكرة المباراة المتداخلة لدمج دراسة العامل الخارجي في الدراسات الخاصة بالتحول المهتمة بالعوامل الداخلية الخاصة بخيارات الفاعلين الأساسيين: النظام والمعارضة. ووفقًا له، هناك مباراتان تدوران في الوقت نفسه: مباراة التحول (والتي طرفاها هما النظام والمعارضة)، ومباراة الضغط الخارجي (والتي تتم بين النظام من جهة والقوى الخارجية من جهة أخرى)[9]. ويوضح تييل تأثير العامل الخارجي في خيارات النظام تجاه المعارضة، خاصة إذا ما كانت الضغوط المستخدمة قوية، لأنها ترفع من تكلفة النظام في قمع المعارضة في مباراة التحول[10]. بيْد أن تييل قصر المباراة المزدوجة على النظام المستهدَف، ولم يتطرق إلى احتمال أن يكون الفاعل الخارجي منخرطًا هو نفسه في لعبة مزدوجة أخرى. كما أنه حصرها في جهود دعم الديمقراطية، ولم يتطرق إلى الاتجاه المعاكس الخاص بدعم السلطوية، وهي الأبعاد التي تسعى هذه الدراسة لإضافتها إلى نموذج تييل.

من ناحية أخرى، تقوم نظرية المباريات عمومًا على افتراض أن كل فاعل يسعى للحصول على المكاسب القصوى (النفعية)، ولديه القدرة على الموازنة بين الإستراتيجيات المتعددة المتاحة، بحيث يختار الإستراتيجية التي تحقق له ذلك (العقلانية)[11]. ولكن كيف يصل الفاعل إلى بلورة الأهداف التي يسعى إليها؟

هنا تقدم البنائية Constructivism تفسيرًا لما يحدث من خلال اهتمامها بالعملية التي يتم من خلالها فهم المواقف، والتي تتحدد أهداف الفواعل وإستراتيجياتها بناءً عليها. يصبح الاهتمام هنا منصبًّا على اكتشاف الكيفية التي تتصور بها الفواعل مصالحها السياسية والبيئة المحيطة، أي كيف يتم بناء مواقف وتفضيلات سياسية معينة؟ وما المعايير والقيم المطبّقة على أنواع معينة من القضايا؟ وما المشكلات التي يتم التركيز عليها؟ وكيف تؤثر الخبرة السابقة في استجابة الفواعل؟[12] يعني كل هذا أن التصورات الحاكمة للفواعل تؤدي دورًا حاسمًا في تحديد إستراتيجيات التعامل والسياسات التي يتم انتهاجها[13].

ويبرز هنا مفهوم إدراك التهديد Perception of threat الذي طوّره أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، ستيفن والت، لفهم تشكّل التحالفات. وكان طرحه يدور حول أن الدول عمومًا تحقق

8 George Tsebelis, *Nested Games: Rational Choice in Comparative Politics* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991), p. xx.

9 Rainer Thiel, *Nested Games of External Democracy Promotion* (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2010), p. 22.

10 Ibid., p. 23.

11 ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 99 - 101.

12 Richard Snyder & Henry W. Bruck & Burton Sapin, *Foreign Policy Decision Making (Revisited)*, (New York: Palgrave Macmillan, 2002), p. 136.

13 Thiel, p. 256.

التوازن من خلال التحالف ضد خطر متصوَّر Balance of threat. وقد حدّد والت أربعة محددات يتم من خلالها تقييم التهديد الصادر من دولة أخرى: عوامل القوة الكلية (الحجم، وعدد السكان، والقدرات الاقتصادية)، والقرب الجغرافي، والقدرة الهجومية، والنوايا العدوانية. وبطبيعة الحال، كلما كان تقييم هذه المحددات إيجابيًا لدى دولة صاعدة، زاد النظر إلى هذه الدولة بوصفها تهديدًا يتطلب التحالف ضده[14]. ويمكننا، إذًا، توقّع زيادة درجة "التصور" بالتهديد كلما كان مصدره فاعلًا قويًا نسبيًا أو قريبًا من الناحية الجغرافية ويساور الأطراف الأخرى الشك في نواياه العدوانية.

يمكن تطبيق هذا المفهوم، أي "إدراك التهديد" لدى تصوّر السعودية وروسيا، على عملية التحول الديمقراطي أو تغيير النظام في دول الجوار القريب، وتأثير ذلك في طبيعة الإستراتيجيات والسياسات ونوعها، التي صيغت للتعامل مع مثل هذا التحدي. ويمكن الاستدلال جزئيًا على مثل ذلك التصور الحاكم عبر فحص خطاب الفاعل، وما به من عبارات يعكس تكرارها دلالات عن تصوراته الحاكمة عن ظاهرة أو حدث ما. فعلى سبيل المثال، هناك من يفهم الثورات على اعتبار أنها مرادف "الفوضى" و"عدم الاستقرار". وعلى النقيض، ثمة من يصفها بأنها "انتفاضة شعبية من أجل الديمقراطية وضد النخب الفاسدة المستبدة"؛ فنصبح أمام روايات مختلفة للحدث نفسه تكشف عن التصورات الحاكمة لدى كل طرف وما إذا كان يراه "فرصة" أو "خطرًا محدقًا"[15].

وبناءً على ما سبق، يتكون الإطار التحليلي للدراسة من فواعل إقليمية سلطوية لها تصورات معينة عن مصالحها والتهديدات المحيطة بها، وتوظّف لذلك أدوات وإستراتيجيات معينة لإحداث نوع من التأثير. إلا أنها تواجه، في سياق زمني محدد، تحدياتٍ مقابلة مضادة (القوى الخارجية التي تدعم الديمقراطية)، وسياقًا داخليًا محددًا (الظروف الداخلية في الدول المستهدَفة)[16]. في النهاية، يحدد كل ذلك مدى فاعلية الدعم السلطوي الخارجي، بمعنى أن تصور التهديد يؤثر في درجة الدعم السلطوي الخارجي (مقدار الروابط والنفوذ لدى الدولة السلطوية المتدخّلة في علاقتها بالدولة المستهدَفة، والأدوات التي توظّفها في تقديم هذا الدعم)، والتي تؤثر بدورها في فاعلية الدعم السلطوي الخارجي بعد تفاعلها مع الظروف الداخلية (توازن القوى بين النخب في الدولة المستهدَفة، وقرارات النخبة الحارسة في الدولة المستهدَفة، ودرجة تماسك النظام الحاكم، ودرجة تقبّل المجتمع والفواعل المحلية للفاعل السلطوي الخارجي في الدولة المستهدَفة، ومدى استقرار النظام في الدولة المتدخّلة ودرجة مناعته تجاه التحولات)، وتفاعلها كذلك مع درجة الدعم الديمقراطي الخارجي (قوية أو ضعيفة). ويمكن تلخيص هذا الإطار التحليلي في الشكل.

شكل توضيحي: العوامل المحددة لفاعلية الدعم الخارجي السلطوي

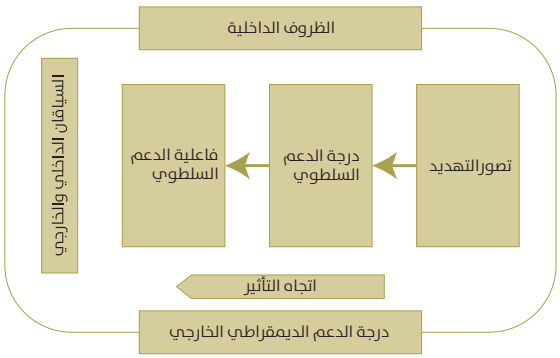

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانيًا: روسيا و"الثورات الملونة"

شهدت المنطقة التي كانت تخضع في السابق للاتحاد السوفياتي[17] خلال العقدين الأخيرين عدة ثورات شعبية جرى تسميتها "الثورات الملونة". وقعت الثورات الأكثر تنظيمًا ونجاحًا في جورجيا (ثورة الورود عام 2003) وأوكرانيا (الثورة البرتقالية عام 2004)، وقيرغيزستان (الثورة البنفسجية عام 2005)، وقد استلهمت الكثير من وسائلها وأساليبها في المقاومة السلمية من حركة أوتبور Otpor في صربيا التي أسقطت حكم سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milošević عام 2000. وقد أطاحت ثورة جورجيا الرئيس إدوارد شيفرنادزه Eduard Shevardnadze، وشجّعت القوى السياسية ذات التوجه الغربي في أوكرانيا على الاحتجاجات في نهاية عام 2004 اعتراضًا على ما اعتبروه عمليات تزوير ضد مرشح

14 Stephen Walt, *The Origins of Alliance* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

15 Leva Berzina, "Color Revolutions: Democratization, Hidden Influence or Warfare?" Center for Security and Strategic Research, *Working Paper*, no. 1 (2014), pp. 1 - 36.

16 Daneil Silander, *Democracy from Outside-In: The Conceptualization and Significance of Democracy Promotion* (Gothenburg: Växjö University Press, 2005).

17 تتكون دول الاتحاد السوفياتي السابق من أربعة تكتلات من: الدول السلافية، ودول البلطيق وآسيا الوسطى والقوقاز. للمزيد من التفاصيل حول الدول المكونة لكل كتلة: Nivedita Das Kundu, "Russia and the Former Soviet States: Dynamics of Relations," *Policy Perspectives*, vol. 4, no. 1 (2007), pp. 49 - 59.

المعارضة فيكتور يوشينكو Viktor Yushchenk. وفي قيرغيزستان، تمّت إطاحة الرئيس كومانبيك باكييف Kurmanbek Bakiyev الذي جاء بدوره من خلال الانقلاب على الرئيس المخلوع عسكر أكاييف Askar Akayev. كما حدثت احتجاجات على نظام الحكم في أوزبكستان، ولكن الرئيس الأوزبكي إسلام كاريموف Islam Karimov واجهها بكل حسم وعنف[18]. كذلك شهدت بيلاروسيا احتجاجات مماثلة في عام 2005 مع الانتخابات البرلمانية وإعلان مرشح المعارضة للانتخابات الرئاسية ألكسندر ميلينكيفيتش Alaksandar Milinkievic الإصرار على إسقاط نظام ألكسندر لوكاشينكو Alexander Lukashenko[19].

وقد اشتركت هذه الثورات في عدة خصائص منها:

- أشعلت الانتخابات المزوّرة فتيل الاحتجاجات؛ إذ قامت هذه الثورات في دول ذات نظام هجين. ومع كونه سلطويًا، فإنه قد سمح بتعددية صورية وبسقف معيّن للمعارضة.
- وظّفت المعارضة وسائل غير تقليدية للضغط على النظام من أجل احترام القواعد الرسمية للعبة السياسية وفقًا للدستور. على سبيل المثال، صاحبت المظاهرات الشعبية اعتصامات كبرى في الميادين الرئيسة والمهمة في العواصم المختلفة، وتم التركيز على قضايا الحريات والفساد[20].
- ادعاء النظام القائم والمعارضة أحقيتهما في السلطة وتمتّعهما بالشرعية.
- تجنّب الاستخدام الواسع للعنف سواء من النظام أو من معارضيه.

ونظرًا إلى الروابط التاريخية والثقافية والجيوسياسية بين دول الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا، تحرص الأخيرة على الحفاظ على نفوذها في هذه الدول، وقد دعمت بصورة متزايدة نُظم الحكم السلطوية فيها منذ أواخر التسعينيات، فمع العودة إلى حكم الرجل الواحد[21]، كان من الطبيعي أن تسعى للحفاظ على الطبيعة السلطوية في الدول المجاورة، وتقويض النظم الديمقراطية في محيطها[22]. فلماذا اتخذت روسيا هذا الموقف؟ وما الأدوات التي وظفتها لتحقيق هذا الهدف؟

1. تصورات التهديد الداخلي

كما أوضحنا في السابق، يعكس الخطاب المصاحب لوصف حدثٍ أو ظاهرةٍ ما تصورات الفاعل تجاهه والنسق القيمي الذي يحكمه، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله معرفة الطريقة التي فهمت بها روسيا "الثورات الملونة". ينبغي بدايةً الإشارة إلى طبيعة النظام الحالي في روسيا، والذي يعلن تمسّكه بالديمقراطية بخلاف طبيعته السلطوية المركزية. ومع تاريخ السلطوية في روسيا، إلا أنها لم تطوّر أبدًا "نظام الثالوث" الذي تسيطر فيه جماعة واحدة على القوة السياسية والثروة وأدوات القمع الخاصة بالدولة، حتى جاء بوتين وبدأت تتشكل ملامح جديدة للسلطوية الروسية[23].

نظرت القيادة الروسية والخبراء الروس وقادة الرأي العام إلى الثورات الملونة على أنها "انقلابات" على السلطة الشرعية[24]. وتدرك القيادة الروسية جيدًا خطورة العدوى الديمقراطية كلما انتشرت الديمقراطية في الدول المجاورة[25]. ومن ثمّ تعمل روسيا، وغيرها من النظم السلطوية، على منع/ عرقلة التحول الديمقراطي في الدول المجاورة قدر المستطاع[26].

برز هذا الموقف السلبي في العقيدة العسكرية الروسية التي تم التصديق عليها في نهاية عام 2014، والتي أكّدت أن أبرز التهديدات الداخلية لروسيا هي "الأنشطة التي تستهدف تغيير النظام الدستوري في الاتحاد الروسي بشكل قسري وزعزعة استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي الداخلي والإخلال بآلية السلطة والمنشآت الدولية والعسكرية والبنية التحتية للمعلومات بالبلاد"، إضافةً إلى "أعمال المنظمات الإرهابية والأفراد التي تهدف إلى تقويض سيادة

18 خالد ممدوح العزي، "روسيا- قيرغيزستان: الصراع الداخلي في قيرغيزستان والموقف الروسي من الإغراءات الأميركية"، الحوار المتمدن، العدد 3533، 2011/1/11، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2VKkrDh

19 عاطف السعداوي، "الثورات الملونة في آسيا الوسطى: فشل النموذج الأميركي في التغيير"، **أمتي في العالم**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2013/2/27، ص 1 - 29، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2SK2mDk

20 عبد الرحمن ناصر، "الثورات الملونة: وجه آخر للثورة"، ساسة بوست، 2014/5/28، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2RDbfkX

21 Lilia Shevtsova, "Forward to the Past in Russia," in: Kenneth Pollack et al., *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East* (Washington, D.C: Brookings Institute Press, 2011), p. 40.

22 Alex Lockie, "Russia has a Grand Plan to Undermine the West's Democracies - and it's working," Business Insider, 30/10/2016, accessed on 21/1/2019 at: https://read.bi/2Hg6aeu

23 Shevtsova, p. 41.
وبالقياس على ذلك، يمكن القول إن ملامح سلطوية من نوع آخر آخذة في التشكل في المملكة العربية السعودية.

24 Berzina, p. 11.

25 قد يكون السبب أيضًا في دعم روسيا القادة الأوتوقراطيين في دول الجوار هو التخوف من عدم الاستقرار الذي قد يصاحب تغيير النظام، ويمكن أن يلقي بظلاله على الداخل الروسي، انظر:
Rachel Vanderhill, *Promoting Authoritarianism Abroad* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 41.

26 Ibid., p. 16.

الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها"[27]. وهي التهديدات التي تم الحديث عنها في سياق التعليق على الثورات الملونة التي حدثت في دول الجوار، ما يدل على ربط صانع القرار الروسي التهديدات الداخلية لروسيا بنمط الثورات الملونة.

وازداد الموقف المتشدد لروسيا تجاه هذا النمط في التغيير مع أحداث الربيع العربي عام 2011 لاستشعارها خطر الثورة[28]، ولا سيما أن روسيا شهدت احتجاجات مناوئة لبوتين عام 2011 احتجاجًا على الانتخابات المزورة للبرلمان الروسي (دوما) في عام 2011[29]، والتي استمرت حتى عام 2013 معارضةً ولاية ثالثة لبوتين وداعيةً إلى انتخابات نزيهة متفقة في ذلك مع النمط العام للثورات الملونة. بيد أن المظاهرات الداعمة لبوتين، فضلًا عن استخدام القضاء والشرطة ضد قادة الحركات الاحتجاجية، أثبتت فاعليتها في تحييد المتظاهرين، إذ ساعدت على إظهار وجود دعم شعبي قوي للنظام الحاكم[30].

وقد انعكس هذا الأمر في تعليق الرئيس الروسي آنذاك، ميدفيديف، على أحداث الربيع العربي بقوله: "يجب أن نواجه الحقيقة. لقد تم استهدافنا بمثل هذا السيناريو في الماضي، وتزيد الآن محاولات إعادة تنفيذه. إلا أن هذه المؤامرة لن تنجح"[31]. ولذلك اختفى من الخطاب الرسمي الروسي أي إشارة إلى أن الشباب العربي المتعلم ساكن المدن يعبّر عن سخطه من حكامه الفاسدين، وتم التركيز في المقابل على خطورة استيلاء المتشددين على السلطة[32]. وفي كلمته للسفراء والممثلين الدائمين لروسيا، دعا بوتين إلى ضرورة التشديد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في المحافل الدولية، لأن زعزعة الاستقرار السياسي قد يترتب عليها عواقب سلبية جدًا[33].

27 طارق الشيخ، "بعد تحديثهما لإستراتيجياتهما العسكرية: روسيا والصين في مواجهة حروب 'الثورات الملونة'"، جريدة **الأهرام**، 2015/6/13، السنة 139، العدد 46940، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2sjM9cq

28 يرى بعض المحللين أن هناك أبعادًا جيوسياسية لروسيا مرتبطة بسورية تحديدًا - وهي حالة لم تتعرض لها الدراسة - تتعلق بإيجاد موطئ قدم ومنفذ للأسطول الروسي في البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط. للمزيد انظر: "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نيسان/ أبريل 2012)، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2AF7y4g

29 للمزيد حول هذه الانتخابات، انظر:
"Russian Election: Biggest Protests since the Fall of USSR," BBC News, 10/12/2011, accessed on 21/1/2019 at: https://bbc.in/2H74KCU

30 Berzina, pp. 17 - 18.

31 Cited in: Pavel K. Baev, "Russia: Moscow Does Not Believe in Change," in: Pollack et al., p. 292.

32 Ibid.

33 Berzina, p. 11.

وهكذا، أدى التخوف من عدوى الديمقراطية دورًا كبيرًا في معارضة روسيا نمط الثورات الملونة في دول الجوار القريب أو البعيد[34]، فالربط بين صور المتظاهرين في الميادين المختلفة وتلك الخاصة بالمحتجين في موسكو قد سبّب الكثير من الارتباك لدى الكرملين.

2. تصورات التهديد الخارجي

يرى كثير من المحللين أن العامل الأساسي الذي أثار حفيظة روسيا للتحولات الديمقراطية في دول الجوار ليس الإحساس بالتهديد من التحول الديمقراطي فقط، بل للتأثير الغربي، أيضًا، الذي تؤمن موسكو بأنه يكمن وراء هذا التحول، والذي حتمًا سيؤثر في النفوذ الروسي[35]. فالتصور الحاكم لدى قادة روسيا مفاده أنه لو أصبحت دول الجوار ديمقراطية، فسوف تترك مجال نفوذها وتتحالف مع الغرب. وهو ما تراه موسكو ضارًا بأمنها ومصالحها الإقليمية خاصة حال انضمام تلك الدول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والناتو؛ الأمر الذي يعني إمكانية وجود قوات أميركية بجانب الحدود الروسية[36].

> العامل الأساسي الذي أثار حفيظة روسيا للتحولات الديمقراطية في دول الجوار ليس الإحساس بالتهديد من التحول الديمقراطي فقط، بل للتأثير الغربي، أيضًا، الذي تؤمن موسكو بأنه يكمن وراء هذا التحول، والذي حتمًا سيؤثر في النفوذ الروسي

يصعب فهم هذا التصور الروسي بمعزل عن مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي مرّت بها روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وفقدانها السيطرة على مناطق النفوذ المتاخمة لها. وكما أوجز عزمي بشارة: "كأن سقوط حلف وارسو لم يكن كافيًا، انضمت بعض دول أوروبا الشرقية إلى الناتو، ثم اقترب الناتو من ضم دول كانت جمهوريات سوفياتية سابقًا، جاء هذا بالتوازي مع امتداد الاتحاد الأوروبي ملتهمًا أوروبا الشرقية. ومنذ ما بعد تلك الفترة مباشرة، جرت محاولة روسية لاستعادة دور الدولة الكبرى التي

34 Laure Delcour & Katasyna Wolczuk, "Spoiler or Facilitator of Democratization: Russia's Role in Georgia and Ukraine," *Democratization*, vol. 22, no. 3 (2015), pp. 459 - 478.

35 Ibid., p. 467.

36 Vanderhill, p. 9.

تدافع عن مناطق نفوذها القريبة تمهيدًا لاستعادة دور عالمي يتجاوز الأقاليم المتاخمة سواء أكانت آسيوية أم أوروبية"[37].

وعكست بعض الكتابات الأكاديمية هذه النظرة إلى الثورات الملونة بوصفها خطرًا على روسيا؛ إذ رأى بعض المحللين أن "روسيا هي المحطة النهائية للثورات الملونة، فالهدف الإستراتيجي للغرب هو غمر روسيا في فوضى ديمقراطية تؤدي إلى تفككها النهائي"[38]. وهي النظرة نفسها التي عبّرت عنها الدوائر الرسمية، عندما دعا بوتين إلى التخلّي عن "الثورات الملونة" بوصفه أسلوبًا قديمًا لظروف جديدة. مضيفًا أنه "مما لا شك فيه أن التحديات والتهديدات الجديدة تتطلّب رفض المنطق القديم الخاص باللعبة الجيوسياسية الصفرية، ومحاولات فرض وصفات غريبة ونسق قيمي على الآخرين يتم تنفيذها أيضًا من خلال الثورات الملونة"[39].

خلاصة القول، تمثّل التصور الروسي في أن الثورات الملونة ما هي إلا أداة خفية لنفوذ الغرب، فكان من المنطقي أن تحاول روسيا إفشال الاحتجاجات الداخلية في الدول المهمة لها، والتشديد على معارضتها التوسّع الغربي في تلك الدول. وإعمالًا لذلك التوجه، دعمت روسيا نظام لوكاشينكو السلطوي في بيلاروسيا لمنع موالاتها للولايات المتحدة، وربما عضويتها في الناتو[40].

وبالمنطق نفسه كان انخراط روسيا في الأزمة الأوكرانية، إذ أتت الاعتبارات الأمنية العسكرية على قمة محددات الموقف الروسي[41]. وكانت روسيا قد أعلنت رسميًا عدم السماح بوجود قوات للناتو في أوكرانيا لأنها ستحدّ بدرجة كبيرة من وصول روسيا إلى البحر الأسود وإضعاف نظام دفاعها الصاروخي. كما أن تزايد النفوذ الغربي في أوكرانيا سيؤدي إلى توقف التعاون العسكري - الفني بين روسيا وأوكرانيا في المجالات الحيوية مثل إنتاج الصواريخ الباليستية ومحركات المروحيات ومعدات أخرى خاصة بالقوات البحرية[42].

وبناء عليه، فإن عقلية روسيا لا تزال مسيطرة، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، ما يدفعها إلى النظر إلى دول مثل أوكرانيا وبيلاروسيا، فضلًا عن باقي دول الاتحاد السوفياتي السابق، بوصفها مناطق عازلة للمباريات السياسية للمتنافسين، والحرص على إبقائها جزءًا من مجال نفوذها[43].

3. الوسائل المستخدمة

تعـدّدت الأدوات التي استخدمتها روسيا في التعامل مع "التهديدات" المتصوّرة من الثورات الملونة والتحول الديمقراطي في دول الجوار، وينبغي، لفهم فاعلية هذه الوسائل، الوقوف أولًا على الأهداف المرجوّة من استخدامها. من الواضح أن روسيا، تحديدًا منذ تولّي بوتين السلطة أول مرة في عام 2000، تسعى لإقامة ما يمكن تسميته مجالها الحيوي[44] في دول الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن من دون الاعتماد على البعد الأيديولوجي المرتبط بالحقبة الشيوعية، وأصبحت مصالح الدولة في مجالها الحيوي لها الأولوية[45]. وهذا يقتضي صدّ الغرب عن التوسع في أوراسيا وخاصة توسع الناتو تجاه حدود روسيا أو نشر قواته في أوروبا الشرقية ودول البلطيق، وحمل الغرب على الاعتراف بمجال نفوذ روسيا في المنطقة، وقطع القنوات التي يمكن الغرب من خلالها ممارسة نفوذ داخل روسيا[46].

واعتمدت موسكو في سبيل تحقيق ذلك عددًا من الإستراتيجيات في سياستها الداخلية والخارجية عُرِفَت بـ "مبدأ بوتين"[47]؛

37 عزمي بشارة، "روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"، **سياسات عربية**، العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)، ص 6.

38 Berzina, p. 12.

39 Ibid., p. 13.

40 Vanderhill, p. 66.

41 هناك أيضًا أسباب اقتصادية متعلقة بكون أوكرانيا محطة مهمة للغاز الروسي، وبفقدانها تفقد روسيا التحكم في محطات الطاقة في أوروبا. سياسيًا، يصعب على روسيا تحقيق طموحها في أوراسيا إذا ما اندمج جزء مهم من أوروبا السلافية في الغرب، انظر:
Berzina, p. 20.

42 Ibid., p. 21.

43 Kundu, p. 53.

44 يعد ألكسندر دوغين مهندس هذه الفكرة التي أسماها الفكرة الأوراسية، والتي يقدمها بوصفها بديلًا من العولمة أو نسخةً متعددة الأقطاب لها. تقوم الفكرة بالأساس على رفض فرض القيم "الأطلنطية" و"الأميركية" على باقي العالم. وترى الأوراسية، وفقًا لدوغين، العالم بوصفه تجميعًا لمجالات حيوية مستقلة مفتوحة جزئيًا على بعضها. ليست هذه المناطق دولًا قومية، بل تحالف دول في شكل اتحادات قارية أو إمبراطوريات ديمقراطية تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي. ويرى بعض الباحثين أن هذه الأفكار هي التي تحرّك السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، انظر:
Alexander Dugin, "The Eurasian Idea," Counter-Currents Publishing, 8/11/2013, accessed on 21/1/2019, at: http://bit.ly/2M3PLbA

45 بشارة، ص 6. ويوضح بشارة كيف أن سياسة روسيا في عهد بوتين لا تقوم على "أيديولوجية عالمية يحملها معسكر ويبرر سياسته بها، بل تقوم على وطنية ترتكز على رأسمالية دولة تخاطب المشاعر الوطنية وترفض استغلال الغرب فترة ضعفها"، المرجع نفسه، ص 7.

46 Shevtsova, p. 44.

47 عمل بوتين منذ وصوله إلى السلطة في عام 2000 على استعادة النفوذ السياسي والاقتصادي والجيوسياسي الذي فقده الاتحاد السوفياتي في التسعينيات. ومضى في تحقيق هذا الهدف بحزم وتصميم وانتظام، ولذلك أطلق على هذه السياسة "مبدأ بوتين". ويتم تفعيل هذا المبدأ على مستويين: داخليًا، عمل بوتين على استعادة سيطرة الدولة على الاقتصاد خاصة قطاعي الغاز والنفط، وكذلك النظام القضائي والإعلام والمجتمع المدني، وخارجيًا، انتهجت روسيا سياسة أشد حسمًا تجاه دول الجوار كان من أبرزها ضم شبه جزيرة القرم وكذلك التدخل في سورية. للمزيد حول مبدأ بوتين، انظر:
Leon Aron, "The Putin Doctrine: Russia's Quest to Rebuild the Soviet State," *Foreign Affairs*, 8/3/2013, accessed on 30/5/2015, at: https://fam.ag/2TL5IGr

فداخليًا، تم تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني ووقف التمويل الذي تتلقاه من المؤسسات الغربية المختلفة، إضافة إلى التحكّم في الانتخابات والحدّ من حرية التعبير والتجمع[48]. في الوقت نفسه، عمد الكرملين إلى تأميم النخبة الروسية، إذ طلب النظام من الروس إعادة أصولهم في الخارج والتخلي عن ممتلكاتهم الغربية. وطُلب من البعض في هيكل السلطة تسليم جوازات السفر الخاصة بهم لمنع سفرهم إلى "الدول المعادية"[49].

أما خارجيًا فتعتبر المساعدات الاقتصادية من أكثر الوسائل التي اعتمدتها روسيا لدعم السلطوية في الـدول المجاورة لمقاومة الضغوط الغربية. وعلى سبيل المثال، ظلّت بيلاروسيا - تلك الدولة الحبيسة جغرافيًا بين روسيا السلطوية وأوروبا الديمقراطية والمحاطة من جوانب ثلاثة بالدول الديمقراطية (بولندا وليتوانيا ولاتفيا في الغرب، وأوكرانيا من الجنوب) - تحت حكم نظام سلطوي لما يزيد على عقدين حتى الآن، إذ تفتقد كافة فروع السلطة الاستقلالية وتتركز جميع السلطات في يد الرئيس لوكاشينكو، الذي انتُخب أول مرة في عام 1994، كردّة فعل شعبية على التدهور الاقتصادي والفساد[50]. وقد ظل متمتعًا بالشعبية بسبب قدرة حكومته على توفير مستوى معيشة مقبول ورعاية صحية وتعليم مجانيَّين، كما كان الحال في العهد السوفياتي[51]، بفضل الدعم المالي الروسي، سواء في شكل استثمارات أو إمدادات طاقة بأسعار مخفّضة[52]. وكان ذلك من عوامل نجاحه في تركيز السلطة في يده تدريجيًا[53]. رافق هذا الدعم الاقتصادي دعمٌ دعائي وإعلامي كبير أيضًا؛ إذ كانت وسائل الإعلام الروسية، التي تسيطر عليها الدولة، متاحة على نطاق واسع في بيلاروسيا وقدّمت تغطية إيجابية، والتي ثبتت فاعليتها، عن لوكاشينكو وحكومته[54].

وكما يستخدم العامل الاقتصادي لدعم نُظم معينة، فيمكن أيضًا استخدامه بطريقة سلبية من خلال الضغط على نظام ما لإخضاعه أو إفشاله. هذا ما تم، إلى حد بعيد، مع رئاسة يوشينكو في أوكرانيا، وهو الرئيس الذي جاء على أكتاف الثورة البرتقالية. فعلى الرغم من مشكلات الانقسام السياسي والصراعات بين النخبة التي عانتها حكومته، فإن التدخل الروسي زاد الموقف سوءًا. وكانت الوسيلة الأساسية لدى روسيا هي تحكّمها في إمدادات الغاز إلى أوكرانيا. فقد قامت الشركة الروسية بقطع إمدادات الغاز الطبيعي عن أوكرانيا نتيجة خلافات حول الأسعار في كانون الثاني/ يناير 2006. وتحت وطأة هذه الضغوط، توصّل الطرفان إلى صفقة مؤقتة ترتب عليها عدم استقرار سياسي، إذ وافق البرلمان على إقالة الحكومة لاقتناعه بأن الصفقة كانت منحازة انحيازًا كبيرًا إلى روسيا[55].

وجـاءت الاحتجاجات في موسكو (2011-2012) المتعلقة بالانتخابات، لتدفع الكرملين إلى تبنّي إستراتيجية بقاء جديدة متمثّلة في "مبدأ بوتين" السابق الإشارة إليه. وكان أول اختبار لهذا المبدأ في عام 2014 بعد الاحتجاجات التي وقعت في أوكرانيا وأدت إلى سقوط الرئيس فيكتور يانكوفيتش المدعوم من موسكو التي قدّمت له دعمًا اقتصاديًا واسع النطاق تجاوز بمراحل ما قدّمته المؤسسات الغربية[56]. وجاء تفعيل "مبدأ بوتين" من خلال ضمّ القرم ومساندة الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا[57]،

48 Delcour, p. 467.

49 Shevtsova, p. 45.

50 Yauheniya Nechyparenka, "Democratic Transition in Belarus: Cause(s) of Failure," Institut Barcelona d'Estudis Internacionals (IBEI), *Student Paper Series*, no. 3 (2011), accessed on 21/1/2019, at: http://bit.ly/2TJAmA2

51 Vanderhill, p. 68.

52 مع اندلاع الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وتوجههما القوي تجاه أوروبا والناتو، أصبح الاحتفاظ ببيلاروسيا واحدة من أولويات موسكو. وقد امتنعت روسيا خلال انتخابات عام 2006 في بيلاروسيا عن القيام بأي خطوة من شأنها تقويض سمعة لوكاشينكو أو التأثير السلبي في أداء حكومته، ولذلك حجب بوتين قرار زيادة أسعار الغاز الطبيعي حتى عام 2007، انظر:

Nechyparenka, p. 24.

يطلق البعض على هذا الدور الذي تقوم به النظم السلطوية لدعم مرشحين محددين في الانتخابات بـ "الفارس الأسود في دعم الانتخابات"، لأنها تجعل النظم السلطوية أشد صلابة تجاه تحديات الانتخابات وتزيد من فرصها في الفوز من خلال توظيف خمس آليات: مساعدة النظام القائم على إظهار القوة وعدم القهر، وردع انشقاق النخبة، وإضعاف المعارضة، وإخماد الاحتجاجات الشعبية، وتعويض الضغوط الخارجية لداعمي الديمقراطية. انظر في هذا الطرح:

Jacob Tolstrup, "Black Knights and Elections in Authoritarian Regimes: Why and How Russia Supports Authoritarian Incumbents in post-Soviet States," *Journal of Political Research*, vol. 54, no. 4 (2015), pp. 673-690.

53 يعتبر استفتاء عام 1996 بمنزلة نقطة تحول في النظام السياسي لبيلاروسيا، إذ دعمت غالبية الناخبين (80 في المئة) الاقتراحات الخاصة بتركيز السلطة في يد الرئيس. وبحلول عام 1997، أصبح الرئيس يعيّن أعضاء السلطتين التشريعية والقضائية مباشرة. وفي عام 2004، تم الاستفتاء على إلغاء تحديد المدد الرئاسية الذي، ووفقًا للأرقام الرسمية، حصل على دعم حوالى 80 في المئة من الهيئة الناخبة، انظر:

Nechyparenka, p. 23.

54 الدعاية المضادة للغرب (خاصة ضد الولايات المتحدة) تظل واحدة من أكثر الوسائل فاعلية في مواجهة النفوذ الغربي، انظر:

Shevtsova, p. 43.

55 Vanderhill, p. 59.

56 Delcour, p. 466.

57 يتشابه ذلك إلى حد ما مع سيطرة روسيا على إقليم أوستيا الجنوبية وأبخازيا ودعم انفصالهما عن جورجيا. وكانت أوستيا الجنوبية سببًا في الحرب التي وقعت بين روسيا وجورجيا في عام 2008، وانتهت بانتصار روسيا السريع في خمسة أيام. للمزيد انظر:

Maia Otarashvili, "Russia's Quite Annexation of South Ossetia," *Foreign Policy Research Institute*, *E-Notes* (February 2015), accessed on 21/1/2019, at: http://bit.ly/2M5UZDD

وهي الخطوة التي قد يراها البعض غير عقلانية لما ترتب عليها من عقوبات غربية قاسية على روسيا. إلا أن روسيا، فيما يبدو، قد حققت هدفين من هذه الخطوة: من ناحية عقَّدت عمليًا من أي فرصة لانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي أو الناتو، ومن ناحية ثانية وُظفت هذه الخطوة في تعبئة المشاعر الوطنية وتشتيت الانتباه عن المشكلات الداخلية الحادة، إضافة إلى تصوير بوتين في صورة القائد الذي يعيد الأمجاد الوطنية. وكما وصفت ليليا شيفتسوفا، كأن لسان حال القيادة الروسية يقول للمواطن "سوف نذكرك بشعور الدولة العظمى إذا ما نسيت مشكلاتك ووعودنا"[58]. ونظرًا إلى أن تعبئة المشاعر الوطنية عن طريق الحروب عادة ما تكون قصيرة المدى، تظل الحاجة إلى تغذيتها من خلال الانتصارات على أعداء حقيقيين أو متخيلين. وهو الأمر الذي يتعزز أكثر كلما تم إراقة المزيد من الدماء[59].

> تعتبر المساعدات الاقتصادية من أكثر الوسائل التي اعتمدتها روسيا لدعم السلطوية في الدول المجاورة لمقاومة الضغوط الغربية

واتّبعت روسيا إستراتيجيتين انتخابيتين متناقضتين في مولدوفا في خلال أربع سنوات فقط. فخلال الانتخابات البرلمانية في عامَي 2005 و2009، كان الحزب الشيوعي المولدوفي PCRM هو الحزب الحاكم تحت قيادة فلاديمير فورونين Vladimir Voronin. ومع ذلك، لم تدعم روسيا نظام فورونين إلا في عام 2009[60]. وبالنظر إلى سياق انتخابات عام 2005، استطاع فورونين، في الفترة التي تولّى فيها السلطة، تحويل مولدوفا تدريجيًا إلى نظام سلطوي ناعم، وتعمّد توسيع التعاون الاقتصادي والجيوسياسي مع روسيا مقابل الدعم المالي والسياسي لمشروع بناء الدولة السلطوية الخاص به. غير أن العلاقات الدافئة بين الجانبين أخذت منحى آخر في أواخر عام 2003 عندما رفض فورونين، تحت ضغط غربي هائل، توقيع خطة سلام مقدمة من روسيا (مذكرة كوزاك) لإنهاء الصراع المجمد بين إقليم ترانزنيستريا الانفصالي المدعوم من روسيا وحكومة مولدوفا. إلا أنها تضمنت أيضًا شروطًا كان من شأنها زيادة التحكم السياسي والعسكري لروسيا في البلاد. ولذلك قررت روسيا معاقبة فورونين بسحب دعمها له قبيل الانتخابات البرلمانية في عام 2005. وكان الحزب الحاكم يواجه في تلك الفترة معارضة ديمقراطية مفككة وضعيفة في ظل استقرار الأوضاع الاقتصادية آنذاك، وعدم ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقوة من أجل تغيير النظام. وهي كلها عوامل تشير إلى أن القرار الروسي كان محسوبًا ولم ينطوِ على مجازفة غير عقلانية كما قد يبدو[61].

ولكن الأمور تبدّلت مع انتخابات عام 2009، إذ أثّرت الأزمة المالية العالمية في أداء النظام، ومن ثمّ في معدلات قبوله، وبدأت تظهر معارضة ديمقراطية قوية ومنظمة. ومن هنا سرعان ما عادت العلاقات بين البلدين، لحرص موسكو على بقاء النظام، ودعمته بوسائل عدة، مالية وإعلامية، من ضمنها تصوير المظاهرات المحتجة على نتائج الانتخابات على أنها انقلاب دبّرته رومانيا (الدولة المجاورة). وأفشلت قوة المعارضة وتوحّدها وتنظيمها هذه المرة تشكيل الحزب الشيوعي الحكومة منفردًا بفارق صوت واحد، على الرغم من إعلان فوزه بالانتخابات. وتحت ضغط الاتحاد الأوروبي، اضطر فورونين إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة[62].

وتعتبر موسكو أيضًا مصدر دعم ومساعدة لقيرغيزستان المحدودة في الموارد والقوى البشرية، وذلك بوصفها منطقة نفوذٍ خاصة لكونها إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفيها قواعد عسكرية روسية. وقد تبلور هذا الدعم على نحو بعيد في اتفاقية التعاون في مجال النفط بين البلدين الموقعة في حزيران/ يونيو 2016، والتي يصل بموجبها النفط الروسي إلى قيرغيزستان بلا رسوم جمركية[63]. وكان لعدم رغبة واشنطن في إقحام نفسها في قيرغيزستان الفقيرة الموارد والمشحونة بالصراعات وعدم الاستقرار أثره في ازدياد نفوذ روسيا فيها.

على الصعيد السياسي، تبنّت روسيا مع الصين فكرة تأسيس "منظمة شنغهاي للتعاون"، التي تضم أيضًا كلًا من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وتعكس المنظمة التقارب بين القوتين الكُبريين المتنافستين على النفوذ في آسيا الوسطى وحرصهما على مواجهة الوجود الغربي في الإقليم باعتباره نوعًا من التهديد السياسي والعسكري في الوقت نفسه. ووفقًا لوثائق المسؤولين في المنظمة وتصريحاتهم، يتمثل التصور الحاكم في أن تحقيق الأمن

58 Shevtsova, pp. 42 - 43.

59 Ibid., p. 43.

60 Tolstrup, p. 685.

61 Ibid.

62 Ibid., p. 687.

63 "النفط الروسي إلى قيرغيزستان دون رسوم جمركية"، روسيا اليوم، 2016/6/16، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2D4aQ2P

يعني الحفاظ على الاستقرار القومي والإقليمي، والإبقاء على الوضع السياسي القائم وحماية السيادة الوطنية. ويلاحَظ توظيف المنظمة مفاهيم الإرهاب والتطرف في وصف الحركات الانفصالية والديمقراطية، وهو الأمر الذي من شأنه نزع الشرعية عن مطالب المعارضة السياسية وتبرير الإجراءات القمعية ضدها، واستخدام ذلك في الدعاية المضادة للغرب عمومًا. وكلها أمور تصبّ في مصلحة دعم النظم السلطوية والأوتوقراطية[64].

تكشف هذه الأدوات والإستراتيجيات والسياسات المتّبعة عن الربط بين بقاء النظام بشكله المشخصن الحالي واستعادة المكانة الروسية على المستويين الإقليمي والدولي.

ثالثًا: السعودية والربيع العربي

تعدّ المملكة العربية السعودية واحدة من المَلَكيات المطلقة القليلة في العالم اليوم. وقد تفاجأت المملكة بالاحتجاجات التي بدأت في تونس ثم تدحرجت ككرة الثلج إلى باقي أرجاء الوطن العربي، ليسقط في شهرين فقط اثنان من أقدم الرؤساء في المنطقة (زين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر) وبسرعة غير متوقعة. وأضاف إلى القلق السعودي حقيقة أن الملك وولي العهد آنذاك كانا في صحة غير جيدة، وهو الأمر الذي كان يلقي بظلاله على عملية نقل السلطة، نظرًا إلى البعد الإقليمي الذي تتم فيه، ويجعلها محاطة بقدر كبير من عدم اليقين[65]. فلماذا رأت المملكة أن تلك الأحداث تستدعي القلق؟

1. تصورات التهديد الداخلية

لمعرفة التصورات الخاصة بالمملكة عن أحداث "الربيع العربي"، ينبغي لنا في البداية الإشارة إلى بعض المحددات الداخلية التي من المحتمل أن تكون قد أثّرت بدرجة كبرى في فهم الأحداث. بداية، وصلت بطالة الشباب في السعودية إلى 39 في المئة في عام 2010 مسجّلة ارتفاعًا قدره 11 في المئة عن عام 2000، وتزداد دلالة هذه الأرقام عند معرفة أن المجتمع يشهد تضخمًا في عدد الشباب، إذ إن معظم السعوديين تحت سن ثلاثين عامًا[66]. في الوقت نفسه، يعدّ النظام السياسي السعودي سلطويًا مغلقًا أمام من هم خارج العائلة المالكة ويفتقر بدرجة كبرى إلى الشفافية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشّي الفساد وزيادة الإحباط عند الشباب[67]. يجعل كل هذا احتمال التعبئة الأيديولوجية من ناحية، أو تقليد أساليب الاحتجاجات الشعبية من ناحية أخرى، أمرًا واردًا بدرجة كبرى. ولهذا استشعرت المملكة الخطر من موجة الاحتجاجات التي ضربت المنطقة في عامي 2010 و2011، خاصة بعد امتدادها إلى الخليج كما تمثّل في احتجاجات البحرين في عام 2011.

راقب السعوديون الأحداث في البحرين بقلق؛ لأن الروابط الثقافية والمذهبية والعائلية بين دول الخليج تزيد من احتمال العدوى؛ فقيام حكم دستوري أو تعبئة للمجتمع المدني في أي دولة خليجية يمكن أن يمتد بسهولة إلى الدول المجاورة. إضافة إلى أنه إذا ما نجحت الغالبية الشيعية في البحرين في التعبئة السياسية وإجبار النظام على تبنّي الحكم الدستوري، فقد يشجّع هذا الأقلية الشيعية في الإقليم الشرقي في السعودية على اتخاذ الخطوة نفسها، أضف إلى ذلك تشجيع الإصلاحيين السُّنَّة في السعودية أنفسهم[68].

وكان التخوف كبيرًا من التجربة المصرية أيضًا، إذ تحضر خبرة فترة عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات والتعبئة الأيديولوجية والتحريض ضد "النظم الرجعية" التي تمثّلها المملكة، إضافة إلى خطورة التحول الديمقراطي في مصر حتى لا تصبح نموذجًا جذابًا للسعوديين نظرًا إلى ثقلها الثقافي والحضاري في المنطقة العربية[69].

ولا تقتصر التعبئة الأيديولوجية على الأفكار الديمقراطية والليبرالية فقط، ولكنها تشمل أيضًا خطر التيارات المتشددة مثل تنظيم القاعدة الذي لا تزال آراؤه تلقى صدى وقبولًا لدى قطاع من الوهابيين، خاصة في إقليم عسير المتاخم لليمن. ولذلك فإن انهيار السلطة المركزية في اليمن، وما ترتب عليه من تعزيز التنظيم مواقعه في جنوب اليمن وشرقه، أثار قلق الرياض خشية تجدد تهديده لها. وكانت المملكة قد شنّت حربًا شرسة ضد التنظيم داخل أراضيها ما بين عامي 2003 و2006، وكان تهديد القاعدة واحدًا من أكثر التهديدات الداخلية للعائلة المالكة منذ قيام الدولة في عام 1932[70].

إضافة إلى تهديد القاعدة وأيديولوجيتها المتشددة، هناك أيضًا تصور لتهديد آخر، ولكن من تيارات إسلامية سُنّية أقل تشددًا وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين؛ فعلى الرغم من أن الإخوان وجدوا ملاذًا آمنًا لهم في السعودية ودول خليجية أخرى أثناء فترة قمع عبد الناصر، فإن العلاقة بدأت في التوتر عندما بدأت أفكارهم عن

64 Inna Melnykovska, Hedwig Plamper & Rainer Schweickert, "Do Russia and China Promote Autocracy in Central Asia," *Asia Europe Journal*, vol. 10, no. 1 (2012), pp. 75 - 89.

65 Bruce O. Riedel, "Saudi Arabia: The Elephant in the Living Room," in: Pollack et al., p. 159.

66 F. Gregory Cause, "Saudi Arabia in the New Middle East," Council on Foreign Relations, *Council Special Report*, no. 63 (2011), p. 5.

67 Riedel, pp. 146 - 156.

68 Federic Wehrey, "Saudi Arabia's Anxious Autocrats," in: Pollack et al., p. 165.

69 Riedel, p. 165.

70 Ibrahim Sharqieh, "Yemen: The Search for Stability and Development," in: Pollack et al., p. 227.

النشاط والانخراط السياسي تزاحم الأفكار السلفية عن المهادنة وطاعة الحاكم السائدة في المملكة. وتبلور هذا في صعود ما عرف بـ "علماء الصحوة"، الذين سيطر عدد منهم على كليات الشريعة في الجامعات السعودية. ووجهت هذه الشخصيات نقدًا سياسيًا غير مسبوق للعائلة الحاكمة خلال تسعينيات القرن العشرين إبّان حرب الخليج، عندما دعت المملكة القوات الأميركية لحمايتها، وكذلك اعتراضًا على قبولها الحرب ضد العراق[71]. وبناءً على هذه الخلفية، يمكن فهم سياسات الملك عبد الله ومن بعده الملك سلمان تجاه الإخوان المسلمين بعد عام 2011[72]. فمن ناحية، كان هناك التخوف من إعادة سيناريو التسعينيات، ومن ناحية أخرى، ازداد القلق من القوة الناعمة لنموذج إسلامي سُنّي أكثر اعتدالًا من النسخة الوهابية السعودية، ومن ثم منافسًا للرياض في ما يتعلق بالهيمنة على العالم السُنّي وتمثيله[73].

في وسط هذه البيئة الإقليمية المتقلّبة، توفي الملك عبد الله في عام 2015. ووقع اختيار مجلس البيعة على الملك سلمان ملكًا جديدًا وتنصيب أخيه غير الشقيق، مقرن، وليًا للعهد، واختيار محمد بن نايف وليًا لولي العهد. ولكن في تحرّك غير مسبوق، أعفى الملك سلمان ولي عهده وعيّن محمد بن نايف مكانه. وعيّن نجله محمد وليًا لولي العهد وزيرًا للدفاع. حدث هذا في الوقت الذي استولى فيه الحوثيون المدعومون من إيران على العاصمة اليمنية وطردوا الرئيس عبد ربه منصور هادي، في خطوة أنذرت بالانهيار الكامل للدولة. وبمرور الوقت بدأت تتضح ملامح ولاية سلمان، وازدادت التكهنات حول تعزيز فرع الملك سلمان في الحكم، خاصة في ظل طموح ابنه محمد الذي أشرف على الحملة العسكرية المعروفة بـ "عاصفة الحزم" في اليمن، وتبارى الإعلام السعودي في نسج هالة حوله بما يشبه ما يُعرف بـ "عبادة الشخصية". ووفقًا لمضاوي الرشيد، الباحثة السعودية المعارضة، "من خلال تضخيم التهديد الإيراني يقوم الأمير محمد بتكبير دوره بصفته منقذًا للسعودية والعالم العربي بشكل عام من (التفريس) و(التشييع)"[74]، وتصويره حاميًا للإسلام السُنّي في مواجهة المد الشيعي[75]. وبالفعل كان كل ذلك تمهيدًا لتوليه ولاية العهد في حزيران/ يونيو 2017.

2. تصورات التهديد الخارجية

واجهت السياسة الإقليمية السعودية عددًا من الإخفاقات قبل حدوث الثورات العربية في عام 2011، إذ أخفقت في تحجيم النفوذ الإيراني في كل من العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية. وبناءً على هذه الخلفية، واجهت السعودية الثورات العربية وتعاملت معها على أنها ألغام تهدد عرش المملكة. فمن ناحيةٍ ازداد النفوذ الإيراني، إذ بسطت طهران نفوذها على ثلاث عواصم عربية (بغداد، وبيروت، وصنعاء)، إضافة إلى محاولة طهران "ربط مناطق نفوذها في لبنان عبر سورية"[76]، ومن ناحية أخرى، كان صعود تيار الإسلام السياسي المتمثل في الإخوان المسلمين، إذ حملت أول انتخابات بعد الثورة في مصر وتونس نجاحًا كبيرًا للإسلاميين، إضافة إلى دورهم المؤثر في الثورة اليمنية وكذلك في ليبيا بعد مقتل العقيد معمر القذافي. وأخيرًا، ظهور جيل جديد من التيارات الجهادية أشد شراسة وتطرفًا تمثّل في تنظيم الدولة الإسلامية الذي استفاد من مناخ الطائفية في العراق والفوضى التي صاحبت الثورة السورية في بسط سيطرته على مساحات من الأرض في الدولتين، مهدّدًا من الناحية العملية والفكرية المكانة الإسلامية للسعودية ونظامها السياسي[77].

وإذا كانت الثورات العربية كلها مثّلت تهديدًا للنظام السعودي خوفًا من انتشار العدوى وتشجيع السعوديين على معارضة حكم آل سعود، فإنها حملت أيضًا أبعاد تهديدٍ خارجية على الرياض. بالنسبة إلى الثورة المصرية في عام 2011، خشيت الرياض من خسارة مكانة إستراتيجية تمتعت بها نتيجة لضعف القاهرة، ولا سيما أن تجربة عبد الناصر ودور القاهرة القيادي والمهيمن، والمناوئ للسعودية أيضًا، لا يزالان حيَّين في الذاكرة السياسية للمنطقة، وينعكسان في التصورات الخاصة بتهديد المكانة للدول الإقليمية الكبرى أو حتى الساعية للمكانة.

ويلاحظ ازدياد حدة السياسة الخارجية السعودية مع ازدياد تصور التهديد الإيراني وتوسع نفوذ طهران. برز ذلك في احتجاجات عام 2011 في البحرين وتخوّف الرياض ليس من أثر العدوى فقط، بل من قيام حكومة شيعية على حدود السعودية تدور في فلك طهران كما حدث في العراق. ولذلك لم تتردد السعودية في استخدام القوة العسكرية لوأد هذه الحركة الاحتجاجية وإبعاد النفوذ الإيراني عن جوارها القريب[78].

---

71 Cause, p. 9.

72 Wehrey, p. 166.

73 بيفرلي ميلتون-إدواردز، "أثر العدوى واللعبة السعودية الكبرى في الشرق الأوسط"، **مقال**، بروكينغز، 2017/11/8، شوهد في 2019/1/21، في: https://brook.gs/2DSyEY1

74 Madawi Al-Rasheed, "What Fuels the Saudi Rivalry with Iran," *The New York Times*, 23/4/2018.

75 يرتبط دعم السنة في لبنان أيضًا بشرعية آل سعود من الناحية الرمزية وإن كانت في حقيقتها مرتبطة بالحسابات الإقليمية المتعلقة بتحجيم النفوذين السوري والإيراني، انظر: Ibid.

76 مروان قبلان، "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، **سياسات عربية**، العدد 18 (2016)، ص 73.

77 Wehrey, p. 167.

78 Cause, p. 19.

ثم جاءت ثورة اليمن وما فرضته من معادلات صعبة للسياسة السعودية. لم تكن المملكة راغبةً في رؤية زعيم عربي آخر يتم إطاحته من خلال ثورة شعبية، على الرغم من خلافات الرياض مع علي عبد الله صالح لوقوفه مع صدام حسين في التسعينيات في أزمة غزو الكويت، ومحاولة المملكة إطاحته في الحرب الأهلية اليمنية في عام 1994. وبالتأكيد، كان سيناريو الفوضى في اليمن مقلقًا أيضًا لاحتمال انتقالها إلى السعودية عن طريق الروابط بين شمال اليمن وعسير وانتشار الزيديين على الحدود الجبلية. إضافة، بطبيعة الحال، إلى قلق الرياض من فرع القاعدة الذي يتخذ من اليمن قاعدة له، كما أوضحنا.

مرة أخرى، لم تتردد الرياض في استخدام القوة العسكرية عندما ازدادت حدة الخطر "المتصوّر" مع استيلاء الحوثيين على العاصمة اليمنية وتحكّمهم في العديد من مؤسسات الدولة. وهو الأمر الذي كان يعني ببساطة تحكّم إيران في فناء السعودية الخلفي[79]، ولم تسكت الرياض عنه، على الرغم مما سبّبته هذه الحملة العسكرية من ضرر لصورة المملكة في اليمن، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي في وقت تسعى فيه الرياض لتجميل وجه النظام الجديد وإظهاره بمظهر أقل تشددًا وأكثر انفتاحًا من الوجه الذي يعرفه عنها العالم بالفعل.

3. إستراتيجيات التعامل

أدت التصورات الحاكمة للرياض عن التهديدات المصاحبة للربيع العربي دورًا في رسم سياستها وإستراتيجيات التعامل مع التطورات التي لحقت بالمنطقة، بحيث أصبحت تقود فعليًا الثورة المضادة في البلاد العربية. وظهرت بوادر ذلك في تقديم الملاذ للرئيس التونسي المخلوع، واستياء الرياض من تخلّي واشنطن عن مبارك في مصر[80]. وقد وظّفت الرياض أساليب مختلفة اقتصادية وسياسية وعسكرية للتعامل مع هذه التهديدات.

أدى المال دورًا محوريًا في تنفيذ الرياض رؤيتها والعمل على حماية نفسها، إذ استخدمت المملكة عوائد النفط لدعم حلفاء إقليميين سواء بالسلاح أو بالمعونات الاقتصادية. كما استخدمت المال أيضًا بصورة سلبية من خلال وقف المعونات والمساعدات الاقتصادية لنُظم معينة لتضغط عليها وتقوّض استقرارها وربما لتفشلها. ففي حالة مصر، سارعت السعودية إلى التعهد بـأربعة مليارات دولار لدعم الاقتصاد في الفترة الانتقالية التي تولّى فيها المجلس العسكري السلطة بعد إطاحة مبارك لقطع الطريق أمام توجه مصر الجديدة تجاه إيران. فقد أربك سقوط مبارك الرياض نظرًا إلى أنه كان حليفًا لها ضد إيران. كما قامت السعودية بتمويل حزب النور السلفي، الأقرب فكريًا ومذهبيًا إلى الرياض، خلال الانتخابات البرلمانية في عام 2011[81]، بحيث أصبح الحزب بمنزلة الحصان الأسود الذي عقّد الكثير من الحسابات السياسية لتيار الإخوان المسلمين، ثم وظّفه النظام في حربه مع التنظيم. كما تم دعم التيار السلفي من خلال تمويل العديد من القنوات المعبّرة عن أفكاره وما يتبنّاه من مبدأ الاستكانة السياسية المناقض لنمط الإسلام السياسي النشط للإخوان المسلمين؛ وهو النمط الذي تخشاه المملكة وتعمل على محاربته.

وعندما فاز محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، في انتخابات الرئاسة المصرية في حزيران/ يونيو 2012، تباطأت وتضاءلت المعونات والمساعدات الاقتصادية المقدّمة لمصر من السعودية، ودول خليجية أخرى. في الوقت الذي تدفقت فيه بسخاء بعد الانقلاب العسكري عليه في حزيران/ يونيو 2013. فقد وصلت المعونات الخليجية لمصر منذ عزل مرسي إلى أكثر من 23 مليار دولار[82] (سواء في صورة إمـدادات للوقود أو ودائع في البنك المركزي). وبدأت تتكشف تدريجيًا الأدوار التي مارستها السعودية، والإمارات العربية المتحدة أيضًا، في تمويل حركات المعارضة، وعلى رأسها حركة "تمرد" التي قادت مظاهرات "30 يونيو" الممهدة للانقلاب، وكذلك العديد من الأبواق الإعلامية والشخصيات العامة التي عبّأت الرأي العام ضد مرسي، ودعت المؤسسة العسكرية إلى التدخل. ومن المؤكد أن السعودية دعمت السيسي سياسيًا وماديًا على النحو الذي قوّض بدرجة كبرى قدرة الفواعل الخارجية الأخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الضغط على النظام المصري من أجل حلول أكثر سلمية والمزيد من الإصلاحات السياسية[83]. وبهذا أصبحت

79 Ibid.

80 فُهم هذا الاستقبال على أنه محاولة من الرياض لطمأنة جيرانها العرب بأنها تقف بحزم في مواجهة أي مد ثوري وأنها تضع ثقلها وراء استمرار تلك الأنظمة، وذلك على الرغم من أن تونس ذاتها لم تكن لتمثل خطرًا إستراتيجيًا على المملكة لقلة الروابط بينهما مقارنة بتلك بين الرياض والقاهرة وصنعاء. انظر: فرج العكلوك، "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي"، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/8/24، شوهد في 2019/1/21، في: https://bit.ly/2E9qWtS

81 Cause, p. 20

82 وهو مبلغ يجعل من المساعدات التي تعهدت بها واشنطن والاتحاد الأوروبي (2.8 مليار) ضئيلة جدًا. واستخدم المال أحيانًا بطريقة سلبية لإثناء القاهرة عن بعض المواقف المضادة لمواقف الرياض. ويعد الموقف من الأزمة السورية من أبرز الأمثلة على ذلك، إذ تمسكت المملكة بإسقاط نظام بشار، على خلاف أولويات القاهرة وتفضيلاتها. ولذلك عندما صوّتت مصر بالإيجاب على مشروع قانون مقدّم من روسيا في عام 2016، يتجاهل وقف الغارات الجوية على حلب، ويركّز على إحياء اتفاق وقف الأعمال القتالية، وفصل المعارضة السورية عن جبهة فتح الشام، تأخرت مخصصات المساعدات النفطية السعودية لشهر تشرين الأول/ أكتوبر. للمزيد انظر: "علامات فتور العلاقات المصرية - السعودية،" ساسة بوست، 2016/10/10، شوهد في 2019/1/21 في: http://bit.ly/2QADL20

83 Wehrey, p. 102.

مصر بمنزلة الجبهة الأساسية في الصراع السياسي والأيديولوجي للرياض ضد جماعة الإخوان المسلمين[84].

وفيما يتعلق باليمن، مثّلت الثورة اليمنية تحدّيًا كبيرًا للرياض للأسباب السابق توضيحها. وعمدت السعودية، بمساندة واشنطن، إلى تجديد النظام وليس تغييره من خلال عدم الضغط على صالح بدرجة كافية كي يرضخ لمطالب نقل السلطة ويستجيب لمطالب المحتجين. وهو الأمر الذي جاء متمثلًا في المبادرة الخليجية للأزمة اليمنية، والتي كان من أهم بنودها تشكيل حكومة وفاق وطني ومنح صالح الحصانة[85]. ولن يكون من باب المبالغة القول إن مثل هذا الاقتراب كان من الأسباب التي دفعت بالبيئة السياسية اليمنية تجاه الحرب الأهلية[86]. ومع استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء وإطاحة الرئيس عبد ربه منصور هادي، علّقت الرياض كل معوناتها الاقتصادية لليمن، وأخذت في دعم السلفيّين بصورة أدت دورًا كبيرًا في تعبئة الحوثيين بوصفهم حركة إحيائية زيدية مضادة. واعتبرت السعودية أن استيلاء الحوثيين على السلطة بمنزلة استكمال للمخطط الإيراني الهادف إلى تطويق المملكة. ومن هنا كان القرار بالتدخل العسكري في اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم" في آذار/ مارس 2015، التي بدأت بتوجيه الضربات الجوية، إلا أنها تضمّنت شيئًا فشيئًا استخدامًا للقوات البرية. ولا تزال الحملة العسكرية بقيادة السعودية تدور رحاها في اليمن ونتج منها معاناة إنسانية كبيرة.

وكما اليمن، تمثّل البحرين أهمية إستراتيجية للسعودية، ومن هنا حشدت الرياض المَلَكيات الست لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للموافقة على إخماد أي حركة ثورية في الخليج. ومن هنا كان تدخّل السعودية بقواتها في آذار/ مارس 2011 لإخماد حركة الاحتجاجات في البحرين[87]، وذلك تحت مظلة قوات درع الجزيرة المشتركة التي تأسست في البداية بهدف مواجهة أي عدوان خارجي وليس لقمع حركات احتجاج داخلية. وقد أتاح دخول القوات السعودية وحمايتها النقاط الأساسية الفرصة لقوات الأمن البحرينية لقمع المتظاهرين بعنف[88]. كما وقفت المملكة بقوة خلف آل خليفة كي لا يقدّموا أيّ تنازلات أو إصلاحات سياسية من شأنها أن تشجع على المزيد من المطالب.

يرجع هذا الموقف المتشدد للسعودية إلى اختلاف نظرتها عن النظرة الغربية، الولايات المتحدة تحديدًا، فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الوضع في البحرين. فقد رأت واشنطن أن بعض الإصلاحات السياسية المتسقة مع حقوق الإنسان قد ينزع فتيل الأزمة، على الرغم من دعمها آل خليفة. وهو ما اعتبرته الرياض بالنظرة غير الواقعية التي تعكس الحسابات الخاطئة نفسها لواشنطن في إدارتها اللعبة مع إيران في العراق. ولذلك استقر في التصور السعودي احتمال خسارة البحرين كما حدث مع غيرها إن مرّرت الرياض المقترحات الغربية. في المقابل، رأت السعودية أن الحل هو استخدام القبضة الأمنية وتوظيف القوة[89].

أثّرت الديناميات الجديدة في الوطن العربي أيضًا في التحالفات التقليدية للمملكة. ففي بداية ثورات الربيع العربي، كان من الواضح عدم التوافق بين القيادة السعودية وإدارة أوباما، وبرود العلاقات بينهما خاصة بعد تخلّي واشنطن السريع عن مبارك. تدرك الرياض تمامًا عدم إمكانية تجاهل واشنطن، إلا أنها بدأت في الانفتاح على بدائل أخرى، ربما لتوجيه رسالة ما إلى الولايات المتحدة. ومن هنا كان توجهها لإعادة تأكيد التحالف مع باكستان وفتح المزيد من القنوات مع الصين أيضًا[90].

إلا أن وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض سرعان ما أعاد العلاقات الحارة بين الدولتين. وبدأت تظهر ملامح تحالفات جديدة في المنطقة تؤدي فيها السعودية دورًا محوريًا ومتغيرًا في الوقت نفسه. ففي مقابل مواجهة إيران من ناحية، وتأمين تولّي محمد بن سلمان العرش من ناحية أخرى، بدأت ملامح للتقارب السعودي - الإسرائيلي، تمثّل أول مؤشراته في ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، بحيث تضمّ الأخيرة جزيرتي تيران وصنافير، وهو ما اعتبره المحللون ضمًّا غير مباشر للرياض في معاهدة كامب ديفيد، ما يمهّد لتطبيع العلاقات بين الرياض وتل أبيب، أو يبرّر المزيد من التنسيق الأمني بينهما

84 عملت السعودية أيضًا بعد سقوط القذافي من خلال الإمارات ونظام السيسي في مصر على دعم القوات المناهضة للفصائل الإسلامية بقيادة الجنرال المتقاعد خليفة حفتر الذي أصبح منذ أيار/ مايو 2014 لاعبًا أساسيًا في الحرب الأهلية الليبية. وقاد حفتر حملة عسكرية تضم القبائل الشرقية وضباطًا من الجيش الليبي وبعض الليبراليين لدفع الميليشيات العسكرية خارج بنغازي، في حين أن الهدف الأكبر غير المعلن هو إقصاء الإسلاميين، خاصة الإخوان المسلمين، من الحياة السياسية الليبية، انظر:

Wehrey, p. 102;

وبالنسبة إلى تونس، تقدّمت الإمارات العربية المتحدة الصف فيما يتعلق بإجهاض التجربة التونسية ومحاولات إقصاء حزب النهضة، المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، من الحياة السياسية التونسية على غرار ما حدث في مصر. وتشير بعض التقارير إلى أن حزب نداء تونس الذي يضم بقايا نظام بن علي قد تلقى الكثير من الدعم المالي من الإمارات والسعودية ما مكّنه من الفوز بانتخابات الرئاسة التونسية، انظر:

Ibid., p. 103.

85 للمزيد من التفاصيل حول المبادرة الخليجية، انظر: "المبادرة الخليجية المعدلة"، الجزيرة نت، 2011/4/3، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2RHlQLx

86 Sharqieh, p. 228.

87 Cause, p. 19.

88 Wehrey, p. 105.

89 حمزة الحسن، "مستقبل انتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية"، مركز البحرين للدراسات في لندن، 2012/6/12، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2smTSXg

90 Riedel, p. 159.

على الأقل[91]. ثم كان الموقف من نقل السفارة الأميركية إلى القدس مؤشرًا آخر على دور الرياض في تمرير ما عرف بـ "صفقة القرن"، إذ جاءت ردة فعل الرياض باردة جدًا، وتجاهل محمد بن سلمان الأمر في زيارته الولايات المتحدة في آذار/ مارس 2018، وحينما سُئل عن رأيه في القرار علّق قائلًا: "نحن نحاول التركيز على الجهود التي تحفز السلام للجميع. لا نحاول التركيز على أي شيء قد يثير التوتر"[92]. وبهذا تتغير خريطة التحالفات الإقليمية للسعودية بحيث يصبح هناك محور سعودي - إسرائيلي مضاد لإيران.

وهكذا تكشف دراسة إستراتيجيات التعامل في الحالتين السعودية والروسية أن الدول الإقليمية السلطوية تعمل على احتواء المد الديمقراطي على مستويات ثلاثة؛ يتعلق المستوى الأول الداخلي، لمنع أي عدوى ديمقراطية، بالتضييق على منظمات المجتمع المدني أو الحراك الشعبي في التعبير والتنظيم، وقطع التمويل الخارجي لهذا. ويتمثل المستوى الثاني في محاولة التأثير في الدول التي تشهد تحركًا شعبيًا باستخدام أدوات ووسائل مختلفة. في حين ينطوي المستوى الثالث أخيرًا على محاولات إقامة تكتلات إقليمية من أجل إدارة منافسة إقليمية واسعة[93].

رابعًا: نتائج الدراسة: العامل الخارجي بين النجاح والفشل

باستعراض الحالتين الروسية والسعودية فيما يتعلق بدعم النظم السلطوية، يمكن تحديد بعض العناصر التي يمكن أن تؤثر في قدرة الفاعل الخارجي على التأثير، والتي يثبت بعضها الافتراضات الأساسية للدراسة، ويمثل بعضها الآخر نتائج غير مباشرة تكشّفت أثناء القيام بالبحث ذاته.

- درجة تصور التهديد لدى الفاعل الخارجي السلطوي: كلما تعاظم تصور التهديد القادم من دول الجوار للقوى السلطوية الخارجية الإقليمية، وظّفت هذه الدول أدوات أشد حدة وحسمًا في التعامل مع التحول الديمقراطي في محيطها الإقليمي، ومن ثمّ تكون أكثر فاعلية. ولا تعني الفاعلية هنا، بالضرورة، النجاح في كل ما يهدف إليه الفاعل السلطوي، بل يكفي تعويق مسار التحول الديمقراطي أو تعقيد العملية السياسية عمومًا في الدولة المستهدَفة. على سبيل المثال، عندما اندلعت حركة احتجاجية في أوكرانيا في عام 2013 أطاحت الرئيس الذي تدعمه روسيا، وبات واضحًا انتصار التوجه تجاه الغرب وبعيدًا عن روسيا، تدخّلت موسكو سريعًا وضمّت القرم ودعمت الحركات الانفصالية في الشرق الأوكراني. وهو ما أجهض بالفعل فرص أوكرانيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى الناتو، لعدم تمكّنها في ظل تلك الأوضاع من تحقيق متطلبات الانضمام إلى هذه المنظمات. وبالمثل، أخرج الدور السعودي الثورة اليمنية عن مسارها، بحيث سيتطلّب الأمر الكثير من الجهود المضنية الطويلة الأمد للتفكير مرة أخرى في إصلاحات سياسية ديمقراطية في اليمن. فقد تحوّل الاهتمام حاليًا إلى كيفية الحفاظ على الدولة نفسها من الانهيار أو التفكك.
- الظروف الداخلية: يؤدي توحد المعارضة الديمقراطية الداخلية أو تشرذمها دورًا كبيرًا في نجاح الفاعل الخارجي أو فشله. كلما كانت هذه المعارضة موحدة وقوية، قلّت قدرة الفاعل الخارجي السلطوي على التأثير والعكس صحيح؛ فقد فشلت روسيا في تنصيب رئيس مقرب منها في أوكرانيا في عام 2004 بسبب قوة المعارضة الديمقراطية والتفافها حول شخص واحد. وعلى العكس، نجح الدعم الروسي في بيلاروسيا نتيجة تفكك المعارضة وضعفها[94]. بالمثل، نجحت السعودية في دعم مخططها السلطوي في مصر نتيجة تشرذم النخبة المعارضة وغياب القوى الديمقراطية الحقيقية التي قد تقف حائط صدّ أمام تدخلات الفواعل الإقليمية السلطوية. في المقابل، فشلت جهود إفشال التجربة الديمقراطية في تونس حتى الآن نظرًا إلى وجود قوى ديمقراطية قوية ونخب لديها القدرة على التوصل إلى حلول وسط من أجل هدف واحد وهو إقامة دولة ديمقراطية. وإذا ما نظرنا إلى تجربة البحرين سنجد أن اللعب على ورقة الطائفية قد أضعف الحراك الشعبي ومهّد لاستخدام العنف، ما يعني أن دعم السلطوية يكون فعالًا عندما يكون السياق الداخلي مستقبلًا جيدًا له. يندرج أيضًا تحت الظروف الداخلية ما يتعلق بمدى تماسك النظام الحاكم وتحكّمه، إذ إنه كلما كان النظام متماسكًا ومتحكمًا بدرجة كبرى في مؤسسات الدولة، وخاصة ما يتعلق باستخدام العنف، زادت فرص نجاح جهود دعم السلطوية والعكس صحيح. تكاد تجمع أدبيات التحول الديمقراطي على أن سحب النخبة الحاكمة دعمها عن النظام الحاكم يعجّل

91 للمزيد حول التنازل عن تيران وصنافير، انظر: "لعبة تيران وصنافير: كيف خططت السعودية للانضمام لكامب ديفيد"، ساسة بوست، 2016/4/12، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2SOrOrx

92 "محمد بن سلمان عن لقاء القدس قبل لقاء ترامب: لا نركز على ما يثير التوتر"، سي إن إن بالعربية، 2018/3/16، شوهد في 2019/1/21، في: https://cnn.it/2RjY4WG

93 Bulnet Aras & Richard Falk, "Authoritarian 'Geopolitics' of Survival in the Arab Spring," *Third World Quarterly*, vol. 36, no. 2 (2015), pp. 322 - 336.

94 Vanderhill, pp. 32 - 33.

بانهياره، وكذلك فإن انقسام النخبة الحاكمة بين متشددين ومعتدلين يسهّل عملية التحول الديمقراطي[95]. على سبيل المثال، نشأت المعارضة القوية للنظام الحاكم في جورجيا وأوكرانيا من الدائرة المحيطة بالرئاسة، ما يعني افتقار النظام إلى التماسك، الأمر الذي سهّل التخلص منه. على العكس من ذلك، كان النظام الحاكم في بيلاروسيا على قدر كبير من التماسك والتحكّم في مؤسسات العنف، على نحو مكّن جهود دعم روسيا للسلطوية في بيلاروسيا. وفي سياق الربيع العربي، كان تماسك النخبة الحقيقية الحاكمة في مصر (المؤسسة العسكرية) من أهم أسباب نجاح تدعيم السلطوية مرة أخرى. في المقابل، فإن تباين مواقف النخبة المدنية الحاكمة عن تلك العسكرية في التجربة التونسية أدى إلى التزام الأخيرة الحياد، وهو الأمر الذي كان بمنزلة رفع الدعم والانشقاق عن النظام الحاكم، ما مهّد للانفراجة الديمقراطية في البلاد. وكذلك الوضع في اليمن، فبغضّ النظر عن تطورات الأحداث في التجربة اليمنية، إلا أن الانقسامات في النظام الحاكم كانت من الأسباب التي عجّلت بإقصاء صالح عن الحكم.

- دور الفواعل الخارجية الداعمة للديمقراطية: كلما ضغطت الفواعل الخارجية الداعمة للديمقراطية بقوة على النظام السلطوي، وازنت هذه الفواعل من نفوذ القوى الإقليمية السلطوية وحدّت من قدرتها على التأثير. على سبيل المثال، عزّز الدعم الدولي لتوشينكو في أوكرانيا عام 2004 من موقفه ورفع من تكلفة توظيف النظام العنف وقبول الدعوة إلى انتخابات جديدة بدلًا من المسار الروسي الأكثر ميلًا إلى استخدام القوة لقمع الاحتجاجات[96]. على العكس، تأتي حالة بيلاروسيا التي فشلت الجهود الغربية مدة تزيد على عشر سنوات في تشجيع الديمقراطية لضعف جهود دعم الديمقراطية مقارنة بالدعم الروسي المقدّم للنظام هناك. كما كان للتناقضات بين جهود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية أثر سلبي في الإصلاح السياسي في البلاد. ففي الوقت الذي توجّهت فيه الأولى إلى منظمات المجتمع المدني، ركّز الاتحاد الأوروبي على تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وليس للنشاطات المرتبطة بالدمقرطة[97]. وعمومًا، لم تكن الضغوط والجهود الغربية لدعم الديمقراطية على الدرجة نفسها من القوة ولم تمارس الضغوط نفسها التي مارستها في الحالة الأوكرانية[98]. تتشابه حالة مصر مع حالة بيلاروسيا فيما يتعلق باختلال التوازن بين جهود دعم الديمقراطية وتلك الرامية إلى احتواء التحول الديمقراطي لصالح الأخيرة. فالموقف الغربي، خاصة الأميركي، جاء مترددًا فيما يتعلق بثورة 25 يناير 2011، على الرغم من خطابه الرسمي الداعي إلى المزيد من الإصلاحات السياسية. ولم يتم دعمها إلا بعد أن بات واضحًا أن حركة الاحتجاجات ماضية في تحقيق هدفها بخلع مبارك. وعندما وقع الانقلاب العسكري في عام 2013، لم تتخذ الدول الغربية موقفًا رافضًا بقوة لما حدث، بل إن الولايات المتحدة نفسها ابتعدت عن تسميته انقلابًا. وبعد فترة من وقف المعونات، عادت هذه الدول إلى التطبيع مع النظام الجديد والتنسيق معه في حربها على الإرهاب ومحاولة إعادة الاستقرار في المنطقة. ويلاحظ عمومًا أن المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي يذهب الجزء الأكبر منها إلى الحكومة المصرية، خاصة المؤسسة العسكرية المتلقي الأول للمعونة الأميركية[99]. وهذه أيضًا مؤشرات على مدى جدّية الفواعل الغربية في دعم جهود الديمقراطية في مصر. في المقابل، تدفقت المعونات السعودية، والخليجية عمومًا لدعم نظام السيسي ومساندته في مقاومة أي ضغوط خارجية. ولم يختلف الوضع في اليمن والبحرين. فجهود دعم الديمقراطية لم تكن بقوة الدعم السلطوي السعودي نفسه. وسرعان ما عادت الدول الغربية إلى تفضيل الأمن والاستقرار على حساب الحرية والديمقراطية من خلال الحفاظ على حلفائها وتحالفاتها في المنطقة بغضّ النظر عن سجلهم المتدني في حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية عامةً[100].

95 من أمثلة هذه الدراسات:
Bruce Bueno de Mesquita et al., *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2003); Michael Burton & John Higley, "The Study of Political Elite Transformations," *International Review of Sociology*, vol. 11, no. 2 (2001), pp. 181-199; O'Donnell, Schmitter & Whitehead (eds.); Jennifer Gandhi & Adam Przeworski, "Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats," *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 11 (2007), pp. 1279 - 1301.

96 Vanderhill, p. 45.

97 Nechyparenka.

98 حدثت بعض التغيرات على ساحة بيلاروسيا منذ ضم روسيا إلى جزيرة القرم في أوكرانيا. وقد تخوّف لوكاشينكو من فكرة استخدام روسيا القوة لتغيير الحدود، في الوقت نفسه بدأت الدول الأوروبية في فتح قنوات اتصال مع لوكاشينكو لتقديم بديل آخر من روسيا، إذ أصبح التحول الديمقراطي هدفًا ثانويًا، يسبقه إقامة علاقات أفضل مع بيلاروسيا لموازنة نفوذ موسكو. ولذلك رفع الاتحاد الأوروبي في شباط/ فبراير 2016 العقوبات عن بيلاروسيا، كما خففت الحكومة الأميركية من موقفها تجاهها؛ فقد عادت الحسابات الجيوسياسية مرة أخرى لتتصدر قائمة أولويات الدول، انظر:
Chris Miller, "Belarus and the Failure of the Russian World," *The American Interest* (April 2017), accessed on 21/1/2019, at: http://bit.ly/2AE6bmI

99 على العكس من ذلك، نجد أن المعونة الأميركية مولت سنوات عدة قبل عام 2004 برنامجًا لتقوية الإدارة الانتخابية والعمل على تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية للانتخابات في أوكرانيا، انظر:
Vanderhill, p. 52.

100 Aras, pp. 322 - 336.

- درجة الارتباط بالدول السلطوية الإقليمية: كلما زاد الاعتماد على القوى السلطوية الخارجية، زادت قدرة الأخيرة على التأثير في النظام السلطوي الداخلي ودعمه، وهو ما عبّر عنه تولستروب بمفهومَي النفوذ Leverage والروابط Linkages[101]. على سبيل المثال، كانت توليفة المساعدات الاقتصادية الكبيرة من روسيا في مقابل المستوى المنخفض من التجارة والاستثمار مع أوروبا، وضعف احتمال عضوية الاتحاد الأوروبي من أهم العوامل التي ساهمت في ضعف جهود دعم الديمقراطية في بيلاروسيا[102]. أما أوكرانيا فقد كان لها روابط علاقات اقتصادية قوية بروسيا والاتحاد الأوروبي، وهو الوضع الـذي يؤدي إلى تنوع في مصالح النخب ويحدّ من قدرة القوى الإقليمية السلطوية على التأثير[103]. وفي مولدوفا، منحت القيادة الروسية مزايا تصديرية ودعمًا للطاقة وأفضلية الوصول إلى سوق العمل الروسية لتمكين النظام الاقتصادي[104]. في حالة السعودية، نجد أن الدعم الاقتصادي السخي لنظام السيسي قد أدى إلى ضعف أي جهود لدعم الإصلاح السياسي[105]، والأمر نفسه مع البحرين التي تعتمد اقتصاديًا بصورة تامة على الرياض، ومن هنا فاعلية الضغوط السعودية عليها. واتخذ الدعم السعودي أيضًا شكل الدعم العسكري في حالة البحرين، أو تعزيز القدرات العسكرية من خلال المساعدة في شراء الأسلحة وأدوات القمع كما هي الحال مع مصر.
- درجة استقرار النظام في الدولة المتدخِلة: يلاحظ من دراسة حالتَي السعودية وروسيا أن الدول الإقليمية السلطوية تكون أكثر تدخّلًا وأكثر استعدادًا لتوظيف العنف، كلما كان استقرار النظام مهدَّدًا في الداخل أو عندما يمر بمرحلة انتقالية حاسمة تتأثر بالتطورات في دول الجوار. وهذا ما قد يفسر لماذا كانت موسكو أكثر حسمًا وعنفًا مع الاحتجاجات الأوكرانية في عام 2013 مقارنة باحتجاجات الثورة البرتقالية في عام 2004، إذ تم تقليد السيناريو الأوكراني في الانتخابات الروسية في عام 2011، ومن ثم تحسب موسكو من تكراره مع ترشّح بوتين لولاية خامسة في عام 2018. كما يفسر هذا أيضًا التدخل السعودي في البحرين ثم اليمن. فإضافةً إلى ما مثّلته الحالتان من أخطار خارجية، كان توقيت الأحداث عاملًا أساسيًا في تبلور ردة الفعل. ففي حالة البحرين، كان هناك ترقّب في انتقال السلطة في ضوء اعتلال صحة الملك عبد الله آنذاك؛ ففترات انتقال السلطة في الأسر الحاكمة عادة ما تكون مصحوبة بنوع من التوجس والشك خاصة في حالة مثل السعودية التي ينتقل فيها العرش من الأخ إلى الأخ في الجيل الذي وصل درجة من الهرم، بحيث وجب البدء في التفكير في قواعد جديدة لنقل السلطة. وكذلك كان وضع اليمن المتزامن مع ترتيبات صعود محمد بن سلمان ومحاولة اكتسابه الشعبية والشرعية من خلال إثارة المشاعر المذهبية والوطنية المرتبطة بالحرب. ويتضح هنا الترابط بين الداخلي والخارجي، فكلتا الدولتين قد طورتا خطابًا سياسيًا عن العدو داخليًا وخارجيًا؛ فعلى الصعيد الداخلي، تم التركيز على الحركات التي قد تشكّل تهديدًا أو جبهة معارضة، وتم التعامل معها في الغالب من منطلق "الحرب على الإرهاب" (حركات المعارضة والمجتمع المدني في حالة روسيا، والإخوان المسلمون والحركات الجهادية الأكثر تطرفًا في حالة السعودية). أما خارجيًا فتضمّن الخطاب الإشارة إلى عدو يهدف إلى تقويض الاستقرار وبسط سيطرته ونفوذه (الغرب في حالة روسيا، وإيران في حالة السعودية). ويتلاقى الخطابان في نقطة أساسية وهي الربط بين استقرار النظام وبقائه وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية.
- مـدى تقبّل المجتمع المستهدَف دور القوى الإقليمية السلطوية: نجد، على سبيل المثال، أن المجتمع في أوكرانيا كان منقسمًا حول هويته: غربية أم سلافية ترتبط بموسكو. عقّد هذا الاختلاف من مهمة روسيا وأضعف قدرتها على التأثير، وينطبق هذا أيضًا على جورجيا ذات التاريخ العدائي مع روسيا. في المقابل حالة بيلاروسيا التي يتعاطف فيها قطاع كبير من المجتمع مع روسيا نظرًا إلى تأثير القنوات الروسية التي كان لها دور كبير في دعم شعبية لوكاشينكو وشرعيته. فيما يتعلق بدور السعودية، لا يمكن إغفال أن الرياض تمتلك أدوات إعلامية واسعة الانتشار في المنطقة تحاول من خلالها تمرير العديد من الرسائل، والتي كان أهمها إلصاق وصف المؤامرة على الثورات العربية والربط المستمر بينها وبين الفوضى والدمار والعنف. إلا أن المهم في الحالة المصرية ما تم ترديده حول تمويل المملكة الحملات الإعلامية التي استهدفت رئاسة محمد مرسي، إضافة إلى حصول عدد من الإعلاميين المصريين المؤثرين في الرأي العام على أموال من

101 Tolstrup, pp. 1-32

102 Vanderhill, p. 85.

103 Ibid., p. 50.

104 John Gravingholt et al., "The Influence of China, Russia and India on the Future of Democracy in the Euro-Asian Region," German Development Institute, *Briefing Paper*, no. 2 (2011), accessed on 21/1/2019 at: http://bit.ly/2Chyqau

105 عن المساعدات الخارجية لمصر، انظر: محمد يوسف، "المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل"، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/4/26، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2D3m6fL

الرياض في مقابل إنتاج مواد تحسّن صورة المملكة وتجمّلها في مصر والمنطقة كلها[106]. وقد برز ذلك على نحو بعيد في دفاع الإعلام المصري المستميت عن صفقة تيران وصنافير.

- مدى قدرة الدول السلطوية المتدخّلة على الاستمرار في تحمّل تكاليف دعم السلطوية خارجيًا: من الملاحظ أن الحالتين اللتين ركّزت عليهما الدراسة هما دولتان تعتمدان بالأساس على العوائد النفطية. ومع تذبذب أسعار النفط، يصبح التساؤل: إلى متى تستطيعان الحفاظ على مستوى التمويل الإقليمي، والدولي في حالة روسيا، الذي تقومان به حاليًا؟ ولا تتعلق التكلفة بالبعد الاقتصادي فقط، بل ترتبط أيضًا بالتكلفة السياسية؛ بمعنى مدى نجاح الدولة الإقليمية المتسلّطة في إقامة تحالف سلطوي يدعم بعضه بعضًا إقليميًا ودوليًا، سواء اتخذ شكل المنظمات الإقليمية (مثل منظمة شنغهاي)، أو تحالفات عسكرية كمبادرة السعودية لإنشاء التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة خطر "الإرهاب"[107]، أو الشكل التقليدي للتحالفات الخاص بالمحاور، مثل محور الرياض - أبوظبي - القاهرة، وكذلك إسرائيل.

خاتمة

توضح دراسة حالتي روسيا والمملكة العربية السعودية كيفية انخراط الفواعل الخارجية في مباراتين أساسيتين؛ ترتبط الأولى ببقاء النظام والعوامل المؤثرة في استقراره، وتتعلق الثانية بتأمين مصالحها الإقليمية الجيوسياسية. ويحدد الطريقة والأدوات المستخدمة للفوز في هاتين المباراتين "تصور" درجة التهديد التي تشكّلها التطورات السياسية في دول الجوار، ما يعني أن دعم السلطوية ذاته لا يمثل بالضرورة، أو دائمًا، أيديولوجيا تتبناها القوى الإقليمية السلطوية، وإنما هي أداة للتعامل مع إدراك هذه الدول التهديدات المحيطة بها. فالسعودية، على سبيل المثال، تحارب إيران الشيعية وكذلك تحارب الفرع النشط للإسلام السياسي السُنّي المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، كما أنها دعمت الانقلاب على محمد مرسي وباركت تحرك الجيش المصري على الرغم من أفكار طاعة الحاكم التي يردّدها علماء الدين السعوديون التي يستند إليها النظام في تدعيم شرعيته[108].

جاء إدراك روسيا والسعودية الاحتجاجات وحركات التمرد على أنها "مصدر التهديد" ونمط يمكن إعادة إنتاجه على المستوى الداخلي. ولذلك أصبحت محاربة الثورات حجر زاوية في إستراتيجية الأمن القومي لموسكو والرياض، والتي تعني بالأساس أمن النظام واستمراره. يؤثر هذا الموقف في مباراة مزدوجة أخرى تدور بين النخب الحاكمة وتلك المعارضة في الدول المستهدَفة من خلال التأثير في إستراتيجيات النخبة وقدراتها، وترجيح قدرات طرف على حساب طرف آخر. يمكن أن تقدّم الدول حوافز إيجابية مثل اتفاقيات التجارة والإمداد الرخيص لمصادر الطاقة، وذلك لتبديل حسابات النخبة حول التكلفة والفائدة المرتبطة بالإستراتيجيات المتعددة. يمكن أيضًا أن تقدّم الدول حوافز سلبية مثل منع إمداد مصادر مهمة للطاقة وذلك لتغيير إستراتيجيات النخبة. يمكن أيضًا أن تقدّم الفواعل الخارجية مصادر مالية إضافية تمكّن القادة السلطويين من شراء الدعم أو زيادة قدراتهم القمعية[109].

ومن هنا، فإنه في الوقت الذي تعتمد فاعلية الدعم السلطوي الخارجي على عوامل ثلاثة تتمثل في درجة الدعم الخارجي السلطوي (النفوذ والروابط والأدوات والإستراتيجيات المستخدمة)، ودرجة الدعم الخارجي للديمقراطية (قوي أو ضعيف)، والظروف المحلية وقرارات النخبة الحارسة[110]، فإن تصور التهديد هو ما يحدد درجة الدعم السلطوي والأدوات الملائمة وكمّ الروابط المطلوبة لتحقيق ذلك. وتزداد فاعلية الدعم السلطوي الخارجي كلما كان تصور التهديد قويًا مع وجود معارضة ديمقراطية ضعيفة في الدولة المستهدفة واحتفاظ النظام الحاكم بتماسكه وعدم توافر دعم ديمقراطي خارجي قوي. بينما تقل فاعلية الدعم السلطوي الخارجي، حتى في حالة ما إذا كان تصور التهديد لدى الدولة المتدخِلة قويًا، كلما كانت هناك معارضة ديمقراطية قوية في الدولة المستهدَفة وضعف تماسك النظام الحاكم ووجود دعم ديمقراطي خارجي قوي. ويمكن رصد العديد من السيناريوهات الناتجة من اختلاف أي من المتغيرات المذكورة، وهو أمر يتطلب المزيد من الدراسة لحالات تحوّل النظم لاختبار هذه العلاقات.

---

106 للمزيد من التفصيل، انظر: حسام بهجت، "ويكيليكس: طابور طالبي التمويل السعودي 'الإعلامي' في مصر"، مدى مصر، 2015/6/28، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2TLeQLb

107 بعد تسعة أشهر من العمليات العسكرية ضد الحوثيين في اليمن، أعلنت السعودية عن تحالف إسلامي عسكري بمشاركة 35 دولة. وهي الخطوة التي يراها البعض محاولة للمملكة لمحاربة الصورة المنتشرة عنها بوصفها راعية للتطرف الديني، وهي أيضًا وسيلة لتثبيت الدور القيادي للمملكة في قيادة المنطقة. للمزيد من التفاصيل: "'التحالف الإسلامي العسكري': مبادرة سعودية للبحث عن القيادة في الشرق الأوسط"، ساسة بوست، 2015/12/17، شوهد في 2019/1/21، في: http://bit.ly/2D3acT4

108 وينطبق الأمر نفسه على سورية التي لم يتم التطرق إلى حالتها في هذه الدراسة، حيث تدعم الرياض أطيافًا من المعارضة في سورية التي خرجت ضد نظام بشار الأسد مطالبةً بإسقاطه.

109 Vanderhill, p. 8.

110 لا يُنظر هنا إلى النخب الداخلية على أنها أداة في يد التأثير الخارجي فحسب، بل بوصفها حارسًا يسهل أو يعرقل الروابط مع الفواعل الخارجية، الأمر الذي يؤثر بدوره مباشرة في القدرات التي تحدد درجة الدعم الخارجي، ومن ثم فاعليته، انظر:
Tolstrup, 2010, p. 3.

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. "روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء". **سياسات عربية**. العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

"التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية". **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (نيسان/ أبريل 2012). في: http://bit.ly/2AF7y4g

الحسن، حمزة. "مستقبل انتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية". مركز البحرين للدراسات في لندن. 2012/6/12. في: http://bit.ly/2smTSXg

الخزرجي، ثامر كامل. **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

السعداوي، عاطف. "الثورات الملونة في آسيا الوسطى: فشل النموذج الأميركي في التغيير". **أمتي في العالم**. مركز الحضارة للدراسات السياسية. 2013/2/27. في: http://bit.ly/2SK2mDk

العزي، خالد ممدوح. "روسيا- قيرغيزستان: الصراع الداخلي في قيرغيزستان والموقف الروسي من الإغراءات الأميركية". الحوار المتمدن. العدد 3533. 2011/1/11. في: http://bit.ly/2VKkrDh

العكلوك، فرج. "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي". **تقارير**. مركز الجزيرة للدراسات. 2011/8/24. في: https://bit.ly/2E9qWtS

قبلان، مروان. "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية". **سياسات عربية**. العدد 18 (2016).

ميلتون-إدواردز، بيفرلي. "أثر العدوى واللعبة السعودية الكبرى في الشرق الأوسط". **مقال**. بروكينغز. 2017/11/8. في: https://brook.gs/2DSyEY1

يوسف، محمد. "المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل". **تقارير**. مركز الجزيرة للدراسات. 2015/4/26. في: http://bit.ly/2D3m6fL

الأجنبية

Aras, Bulnet & Richard Falk. "Authoritarian 'Geopolitics' of Survival in the Arab Spring." *Third World Quarterly*. vol. 36. no. 2 (2015).

Aron, Leon. "The Putin Doctrine: Russia's Quest to Rebuild the Soviet State." *Foreign Affairs*. 8/3/2013. accessed on 30/5/2015. at: https://fam.ag/2TL5IGr

Berzina, Leva. "Color Revolutions: Democratization, Hidden Influence or Warfare?" Center for Security and Strategic Research. *Working Paper*. no. 1 (2014).

Burton, Michael & John Higley. "The Study of Political Elite Transformations." *International Review of Sociology*. vol. 11. no. 2 (2001).

Cause, F. Gregory. "Saudi Arabia in the New Middle East." Council on Foreign Relations. *Council Special Report*. no. 63 (2011).

Da Silva Nougueira, Camila M. Oliveira. "The Influence of International Factors in the Process of Democratization." *Brazilian Political Science Review*. vol. 3. no. 1 (2009).

De Mesquita, Bruce Bueno et al. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2003.

Delcour, Laure & Katasyna Wolczuk. "Spoiler or Facilitator of Democratization: Russia's Role in Georgia and Ukraine." *Democratization*. vol. 22. no. 3 (2015).

Diamond, Larry. "Thinking About Hybrid Regimes." *Journal of Democracy*. vol. 13. no. 2 (2002).

Diamond, Larry, Juan J. Linz & Seymour M. Lipset (eds.). *Democracy in Developing Countries*. vol. 1: *Persistence, Failure and Renewal*. Boulder, CO: Lynn Rienner Publishers, 1999.

Dugin, Alexander. "The Eurasian Idea." Counter-Currents Publishing. 8/11/2013. at: http://bit.ly/2M3PLbA

Gandhi, Jennifer & Adam Przeworski. "Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats." *Comparative Political Studies*. vol. 40. no. 11 (2007).

Gravingholt, John et al. "The Influence of China, Russia and India on the Future of Democracy in the Euro-Asian Region." German Development Institute. *Briefing Paper*. no. 2 (2011). at: http://bit.ly/2Chyqau

Silander, Daneil. *Democracy from Outside-In: The Conceptualization and Significance of Democracy Promotion*. Gothenburg: Växjö University Press, 2005.

Thiel, Rainer. *Nested Games of External Democracy Promotion*. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2010.

Tolstrup, Jacob. "When Can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkage, and Gatekeeper Elites." Center on Democracy, Development, and the Rule of Law. *Working Paper*. no. 118 (July 2010).

_____. "Black Knights and Elections in Authoritarian Regimes: Why and How Russia Supports Authoritarian Incumbents in post-Soviet States." *Journal of Political Research*. vol. 54. no. 4 (2015).

Tseblis, George. *Nested Games: Rational Choice in Comparative Politics*. Berkeley, CA: University of California Press, 1991.

Vanderhill, Rachel. *Promoting Authoritarianism Abroad*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2013.

Walt, Stephen. *The Origins of Alliance*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

Way, Lucan. "The Limits of Democracy Promotion: The Case of Russia in the 'Near Abroad'." *European Journal of Political Research*. vol. 54. no. 4 (2015).

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford: Oxford University Press 1996.

Kundu, Nivedita Das. "Russia and the Former Soviet States: Dynamics of Relations." *Policy Perspectives*. vol. 4. no. 1 (2007).

Melnykovska, Inna, Hedwig Plamper & Rainer Schweickert. "Do Russia and China Promote Autocracy in Central Asia." *Asia Europe Journal*. vol. 10. no. 1 (2012).

Miller, Chris. "Belarus and the Failure of the Russian World." *The American Interest* (April 2017). at: http://bit.ly/2AE6bmI

Nechyparenka, Yauheniya. "Democratic Transition in Belarus: Cause(s) of Failure." Institut Barcelona d'Estudis Internacionals (IBEI). *Student Paper Series*. no. 3 (2011). at: http://bit.ly/2TJAmA2

Nelson, Joan M. & Stephanie J. Eglinton. *Encouraging Democracy: What Role for Conditioned Aid?* Washington, D.C.: Overseas Development Council, 1992.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Otarashvili, Maia. "Russia's Quite Annexation of South Ossetia." *Foreign Policy Research Institute. E-Notes* (February 2015). at: http://bit.ly/2M5UZDD

Pollack, Kenneth et al. (eds.). *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*. Washington, D.C: Brookings Institute Press, 2011.

أحمد إدعلي | Ahmed Idali*

الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي

The Saudi and Iranian Roles in Yemen and their Impact on Political Transition

أذكت الثورة الشبابية في اليمن في بداية عام 2011 التطلع إلى الانفكاك من أسر الاستبداد وانتشال البلد من الهويات الضيقة، وشحذت إرادات تشكل "كتلة تاريخية" قادرة على إنجاح مسارات الانتقال الديمقراطي. بيد أن الثورة الشبابية لم تتجاوز نشوة الفعل الرومانسي الثوري إلى طور بناء مؤسسات قادرة على فرض احترام القانون واستيعاب التعدد العرقي والإثني والقبلي والطائفي والسياسي. تسعى هذه الدراسة لمعالجة أثر الدورين السعودي والإيراني في مسارات الانتقال في اليمن. وإذ تنطلق من أن العوامل الإقليمية تكتسي أهمية معتبرة، ربما تفوق أثر العوامل الداخلية في تفسير مآلات الثورة اليمنية، تؤكد الدراسة أن مفاعيل العوامل الإقليمية وحدودها ترتبط بجملة من المتغيرات، مثل تقلبات السياسة الدولية وموازين القوى العالمية وطبيعة مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، فضلًا عن الموقع الإستراتيجي للبلد موضوع التدخل، ونوعية موارده، وطبيعة الديناميات الداخلية، ومستوى نضج النخب المحلية ووزن المعارضة السياسية، ونوعية المؤسسات.

كلمات مفتاحية: اليمن، الثورة، السعودية، إيران، الانتقال الديمقراطي.

The youth revolution in Yemen at the beginning of 2011 kindled a ray of hope that the walls of tyranny could be broken down and the country could be pulled back from the clutches of narrowly defined identities. It sharpened the will that formed a "historical bloc" capable of rendering democratic transition successful. However, the youth revolution never transcended the ecstasy of a romantic revolutionary act to reach the stage of building institutions capable of enforcing respect for the law and accommodating ethnic, tribal, sectarian and political pluralism. This study addresses the impact of the Saudi-Iranian role on Yemen's transition. It is premised on considerable importance attached regional factors, which perhaps have even greater influence than domestic factors on the outcome of the Yemeni revolution. The study stresses that the effects and limits of regional factors are related to several variables, such as the vicissitudes of international politics; international and regional balances and interests; as well as the strategic location of the country subject to interference; its resources; its internal dynamics; the maturity of local elites; the weight of political opposition; and the quality of institutions.

Keywords: Yemen, Revolution, Saudi Arabia, Iran, Democratic Transition.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

* Professor of Political Science, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

مقدمة

إن أهمية العوامل الإقليمية بالنسبة إلى الحالة اليمنية تزداد في ظل التغير في بنية النظام الـدولي والتحولات السياسية والجيوستراتيجية التي عرفتها منطقة الخليج العربي. فبعد استئثارها بقيادة النظام الـدولي، تراجعت الأدوار القيادية للولايات المتحدة الأميركية وتغيرت رؤيتها لأمن الخليج. وقد بدت ملامح تلك المراجعة واضحة أكثر في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، حيث نزعت الولايات المتحدة إلى "إعادة تعريف مصالحها وعلاقاتها بمنطقة الخليج والشرق الأوسط"[1]. في غمرة هذا التحول، وفي ظل تفجّر ديناميات ثورية في المنطقة، انبرت قوى دولية وإقليمية للتموقع وتوسيع مساحات نفوذها. ويمكن أن يشار في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى التغلغل الروسي في المجال السوري، في مسعى لتكسير الطوق الذي ضرب على روسيا من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو، فضلًا عن تشكل تحالفات ومحاور إقليمية جديدة.

لم تعد الزوايا الأربـع لما أسماه جيمس بيل "مستطيل التوتر" في الخليج العربي، هي إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والولايات المتحدة[2]. ولقد أنعش تسارع التطورات على الصعيد الإقليمي، تطلعات روسيا للتأثير في مجريات الأمور، وشحذ رغبة السعودية للأخذ بزمام المبادرة في مواجهة ما تعتبره خطرًا إيرانيًا ينبعث من اليمن. وفي إطار هذه البيئة الإقليمية المتوترة[3]، تعززت مسارات صراعية أشدها شراسة مسار السعودية وإيران ومسار إسرائيل وإيـران، وبدرجة أقل، خلال فترة أوباما، الولايات المتحدة وإيران. وفي المقابل، تواترت مسارات تعاونية بين دول الخليج والولايات المتحدة، وتعضدت العلاقات بين السعودية وتركيا، وبين إيران وروسيا، من دون إغفال تمدد فاعلين غير دوليين يتوسلون بالعنف، كـتنظيمي القاعدة وداعش.

هذه البيئة الدولية والإقليمية، التي تتّسم بتناسل ديناميات التوتر، يستعر فيها التنافس بين وحدات دولية وإقليمية هاجسُها تحقيق مصالحها. فلا غرو أن يمتد شرر ذلك التنافس المحموم إلى اليمن. ثم إن اليمن غدا، بحكم موقعه الجيوستراتيجي، موضع اهتمام وأطماع لبعض القوى الإقليمية والدولية[4]. وإذا كانت مركزية اليمن في الحسابات الإستراتيجية لتلك القوى زادت من حدة "المأزق الأمني"، فإن هشاشة الجبهة الداخلية، نتيجة انزياح الفاعلين عن منطق التوافق والانخراط في مناكفات ومعارك مسلحة وضعف المؤسسات والاستقواء بالهويات العصبوية القبلية والطائفية الضيقة، يسّرت اختراقها من قبل تلك القوى.

أولًا: فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن الدورين السعودي والإيراني في اليمن أسهما على نحو كبير في إجهاض الانتقال الديمقراطي وتثبيط مسيرة التحول. لقد كان هذا البلد - وما زال - ساحة صراع بين قوتين إقليميتين تتنافسان على الريادة[5]، واشتد زخم ذلك التنافس مع تفجّر ديناميات ثورية في المنطقة العربية. هذه "الحرب الباردة"[6] بين إيران والسعودية، التي شكلت التدخلات في اليمن أحد فصولها، قضت على فرص اليمن في إنجاح انتقال متفاوض بشأنه. إن تدخلات هذين اللاعبين الإقليميين تنضبط لتصوراتهما عن أدوارهما في قلب المعادلات الإقليمية. فأداء إيران لأدوارها في المنطقة وفي اليمن، يرتهن بدرجة كبيرة بتصورها لدورها بحسبانها فاعلًا إقليميًا ودركيًا يملك بعض مقومات الريادة[7]

1 مروان قبلان، "العلاقات السعودية الأميركية: انفراط عقد التحالف، أم إعادة تعريفه؟" **سياسات عربية**، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 30.

2 جيمس بيل، "الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستطيل التوتر"، في: مجموعة مؤلفين، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، إعداد جمال سند السويدي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).

3 Philippe Boulanger, "Risques et conflits dans le Golfe Arabo-Persique," *Bulletin de l'Association de Géographes Français*, vol. 89, no. 1 (Mars 2012), p. 41 et s. p. 139 - 154.

4 محمد فيان أحمد ونور صبحي، "القوى الإقليمية المؤثرة في أمن واستقرار اليمن: المملكة العربية السعودية أنموذجًا للمدة (1990-2015)"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد 116 (2016)، ص 447.

5 يحيل مفهوم الريادة الإقليمية على التنافس بين بعض وحدات الإقليم على من يكون "الدولة المركز" التي تتحكم في ترتيبات الإقليم والتفاعلات بين وحداته، وتملك فرصًا أكبر لفرض توجهاتها. إن هذه الريادة تتأتى من خلال حسم الدولة موازين القوى الإقليمية لمصلحتها، على نحو يجعلها تنتزع الإقرار الصريح أو الضمني بحظوتها الإقليمية. ويرتهن ذلك الحسم بقدرة الدولة على توظيف مواردها من القوتين: الناعمة والصلبة، ومدى استطاعتها تسخير تلك الموارد؛ لتحقيق المخرجات المرجوة، وكذلك بطبيعة التفاعلات على الساحة الدولية، والهوامش التي تسمح بها القوى الدولية للوحدات الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن الطموح الإيراني في الريادة الإقليمية يقوم على تعبئة أيديولوجية، تنيط بإيران جدارة قيادة لواء شرق أوسط إسلامي، مثلما يتأسس على حسابات إستراتيجية تملي توسيع مجالات التمدد، بما يضمن لها حزامًا أمنيًا، وقدرة على كسر الطوق الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه، بينما تسعى السعودية جاهدة للاستعاضة عن تراجع الوزن الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج، بتقوية نفوذها، مستقوية بقيادة دول مجلس التعاون.

6 يبدو أن أفضل إطار لفهم السياسة الإقليمية المعقدة، والعنيفة، في الشرق الأوسط، بحسب غريغوري كوز، هو النظر إليها بوصفها "حربًا باردة بين لاعبين إقليميين [...] تلعب فيها إيران والسعودية أدوارًا قيادية"، انظر:

F. Gregory Gause III, "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War," *Analysis Paper*, Brookings Doha Center, no. 11 (July 2014), p. 1.

7 من قبيل القوة البشرية الضخمة، والموقع الجيوستراتيجي، والامتدادات الطائفية في دول الجوار، فضلًا عن المخزون الطاقي الضخم، والقدرات العسكرية التقليدية، والبرنامج النووي. للاطلاع على بعض تلك المقومات يمكن الرجوع إلى: مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي بشأن المنطقة العربية"، **شؤون عربية**، العدد 129 (2007)، ص 34-36؛ راجع أيضًا: أنتوني كوردسمان، "إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟" في: جمال سند السويدي وآخرون، **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 62 - 66.

ويضطلع بمسؤوليات حضارية. وبالمثل، تنهض تدخلات السعودية على تصورها بحسبانها موازنًا لنزوعات الهيمنة الإيرانية، وباعتبارها سلوكًا حيويًا للحفاظ على أمنها القومي وضمان الأمن الإقليمي. لقد أثر تنافس هذين اللاعبين الإقليميين في النفوذ في الإقليم، سلبيًا في مسارات الانتقال بهذا البلد، بحيث غذّت تدخلاتهما تصلب مواقف الفاعلين المحليين، وزجت باليمن في أتون حرب مستنزفة أججت التكلفة الإنسانية وقذفت باليمن صوب حوافي الفشل.

وقد بادرت السعودية باقتراح "تسوية سياسية" ورعايتها. وترسم المبادرة الأوضاع بما يخدم القوى النافذة الموالية لها وتحول دون تشكل توازنات تخرج اليمن من دائرة التبعية. هذه المبادرة أسهمت، بحكم إسنادها لظهر قوى كانت تتربص بالثورة وبحسبانها صفقة توزيع المغانم والحفاظ على المصالح، في تصلب مواقف فاعلين معارضين واشتعال أوار المواجهات واندلاق اليمن إلى مستنقع الفوضى. وفضلًا عن ذلك، شكلت "عاصفة الحزم" خطوة تنضبط لحسابات إستراتيجية تروم من خلالها السعودية تأمين عمقها الإستراتيجي وصد النفوذ الإيراني المتنامي في اليمن وإحكام الوصاية عليه.

وبالمثل، حرصت إيران على توظيف الأزمة اليمنية لزيادة نفوذها الإقليمي ومجابهة التهديدات الدولية والإقليمية لأمنها القومي وتكسير الطوق الأميركي حولها. وقد زاوجت إيران لبلوغ تلك الأهداف بين موارد القوة الناعمة والقوة الصلبة[8]. وتتنوع الأدوات التي استعملتها إيران بين اعتماد نزعة قومية فارسية، وتسويق صورة الدولة المناصرة للمستضعفين والمقاومة لنزوعات هيمنة الولايات المتحدة وأتباعها في المنطقة، وإنعاش النعرات المذهبية من خلال استنفار الأيديولوجيا الشيعية. ينضاف إلى ذلك الدعاية الإعلامية المحرضة للانتماءات الهوياتية والكاشفة لفظاعات ضربات قوات التحالف، والإسناد العسكري والاستخباراتي لوكيل طائفي بغية جعله طليعة في خط المواجهة مع السعودية وتعضيد تمثيليته السياسية لإرباك العملية السياسية.

ثانيًا: منهج البحث

تعطي غالبية النماذج التحليلية لتجارب الانتقال أهمية أكبر للعوامل الداخلية[9]، بينما تؤكد الخبرة التاريخية محدودية القدرة التفسيرية لتلك النماذج. فالمقاربات الجينية التي تتوسل برؤية جوهرانية وتشدد على محورية الشروط الاقتصادية والثقافية المسبقة، ونظريات الوزن الحاسم للإرث المؤسساتي للماضي ونظرية مسار التبعية، والمقاربة التي تفرط في الاعتماد على الاختيارات العقلانية للفاعل، على أهميتها، تشيح بوجهها عن دور العوامل الخارجية أو تقلل من وزنها؛ ولذلك تبدو قيمتها الكشفية ووجاهتها الإمبريقية ضعيفة. ولئن بدا مفيدًا أخذ ضغط الماضي على الحاضر في الحسبان، والاهتمام بخصوصيات كل حالة، والعناية بسؤال كيف يجري مسلسل الانتقال ورصد أداء الفاعلين، فإن فهمًا أجلى للمتغيرات المسؤولة عن تعثر مسلسل الانتقال، يقتضي توسيع أفق التحليل ليشمل السياق الخارجي والاستفادة من إسهام المقاربات الأممية Internationalistes.

صحيح أن البعض يأخذ على هذه المقاربات كونها تشكو من غياب منهجية دقيقة لتحديد العلاقات السببية والقياس الدقيق لوزن المتغيرات الدولية والإقليمية على الديناميات المحلية[10]، لكن ذلك لا ينقص من أهمية التأثيرات عبر الوطنية والوزن المعتبر للتأثيرات الدولية والإقليمية. فالبعد الخارجي يبدو مكونًا أساسيًا ضمن مسلسل الدمقرطة[11].

تتوسل الورقة في سبيل مطارحة إشكالية الدراسة بمنهج تحليلي يرصد تكتيكات وإستراتيجيات السعودية وإيران في التأثير في مسارات التحول في اليمن. وتحاول معرفة المسارات التي سعى كل منهما لفرضها، أو

---

8 تشير القوة الناعمة إلى الأبعاد غير الملموسة للقوة؛ إذ بإمكان الفاعل أن يحقق هدفه من خلال التأثير في سلوك الآخرين، من دون اللجوء إلى مصادر القوة المادية. إنها، بعبارة أخرى، تعني القدرة على جذب الآخرين؛ كي يريدوا ما تريده. وهي بهذا المعنى تشكل وجهًا مختلفا للقوة، عدّه جوزيف ناي أشد جاذبية، مقارنةً بالأساليب التقليدية. وتُعد الثقافة والتعليم وبرامج التبادل من ضمن موارد تلك القوة. وقد اقترن مفهوم القوة الناعمة لدى جوزيف ناي بسياق مراجعة القوة الأميركية، عقب حربي العراق وأفغانستان، وانتقاده الإفراط في تقدير وزن القوة المادية. وإذ استعارت الدراسة صفة "النعومة" من جوزيف ناي، إشارة إلى الأساليب غير الملموسة، فإنها لا تميل إلى تبني فكرته التي تقضي بأن القوة الناعمة تعتمد على قوة الإقناع، وعلى الأساليب التعاونية، بل تنزع إلى اعتماد فكرة لي غين Lee Geun التي رأى فيها أن القوة الناعمة قد تكون إكراهية. ويصدق هذا الأمر في حالتنا على إيران التي تتوسل بوسائل ناعمة؛ للضغط على خصومها وخلق بيئة خارجية تخدم أهدافها. أما القوة الصلبة، فتحيل على القوة العسكرية التي تتوسل الإكراه، وإن كان التقدم التكنولوجي قد أضفى على القوة العسكرية أبعادًا جديدة، تختلف عن التدخلات العسكرية التقليدية. بيد أن ثمة ترابطًا بين القوة الناعمة والقوة الصلبة؛ إذ يشتركان في القدرة على تحقيق هدف واحد من خلال التأثير في سلوك الآخرين. فبقدر ما تبدو القوة الصلبة وحدها غير كافية، يعسر أن تنتج القوة الناعمة فاعليتها من دون إسناد من القوة الصلبة. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:

Joseph S. Nye, *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990), p. 188 ; Joseph S. Nye, "Soft Power and American Forein Policy," *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 2 (Summer 2004), p. 256 ; Joseph S. Nye, The *Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), pp. 7 - 9 ; Lee Geun, "A theory of soft power and Korea's soft power strategy," *Korean Journal of Defencse Analysis*, vol. 21, no. 2 (June 2009), p. 212.

9 من قبيل ضغط تركة الأنظمة الاستبدادية والفاعليات السلبية للاستثمار السياسي في الهويات الفرعية، فضلًا عن انزياح الفاعلين عن منطق التوافق حول قواعد اللعبة، والنواظم الميسرة لعبور مرحلة الانتقال، بما هي لحظة سيولة حرجة، وانغلاقهم، في المقابل، في سجن المماحكات، وتسعير الخلافات ومنطق تبادل الضربات.

10 Raluca Grosescu, "Une analyse critique de la transitologie: Valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques," *Studia Politica: Romanian Political Science Review*, vol. 12, no. 3 (2012), p. 499.

11 Ibid., p. 498.

دفع الفرقاء المحليين إلى تعبيدها، في إطار ما يسميه آدم برزفورسكي Adam Przeworski "الوضعيات الإستراتيجية"، أو في المقابل معرفة الفرص التي تقاعسوا عن استثمارها. وإذا كانت الورقة تستند جزئيًا كخلفية منهجية إلى نظريات الفاعل العقلاني، فإن نظرية اللعب، ونظريات الصراع، خصوصًا عند شيلينغ[12] Schelling، تقدم بدورها مداخل مساعدة لتحليل أداء الفاعلين. فالمفاهيم التي نحتها شلينغ أو وظفها لفهم إستراتيجية الصراع بين الفاعلين، من قبيل المباغتة والهجومات الفجائية والخوف المتبادل والتهديد المتهور والتهديد بالتدمير المشترك، والردود الانتقامية والوساطة وتكتيكات اللعب، والحرب المحدودة، تبدو مفيدة لاستيعاب تكتيكات اللاعبين الإقليميين ومدى إسهامهم في تغذية ديناميات الإرباك وتعثر مسارات الانتقال في تلك البلاد. كما تستعين الورقة بنظرية الدور؛ ذلك أن سياسات هذين الفاعلين تنضبط لتصوراتهما عن أدوارهما في قلب المعادلات الإقليمية. فأداء الدور يرتهن بدرجة كبيرة بتصور الفاعل لدوره بحسبانه متغيرًا وسيطًا على قدر كبير من الأهمية. إن أدوار السعودية وإيران تتحدد تبعًا لذلك، انطلاقًا من تصورهما لما يجب أن تضطلعا به إقليميًا، أخذًا في الاعتبار تقدير قدراتهما وأدواتهما على التأثير.

ثالثًا: الأهمية الإستراتيجية لليمن

يحتل اليمن موقعًا مركزيًا في الحسابات الإستراتيجية للسعودية وإيران. فإضافة إلى أنه يشكل فناءً خلفيًا للسعودية وعمقًا إستراتيجيًا ومصدرًا من مصادر أمنها القومي، وجغرافيا مترامية تزيد من مخاطر تدفقات المهاجرين واللاجئين[13]، يتميز اليمن بممراته المائية الحيوية وانفتاحه على المحيط الهندي الذي يعد مسلكًا مهمًا لتصدير النفط السعودي. ويتصل اليمن بالمحاور والعقد التجارية وعقد النقل ويجاور القرن الأفريقي وأقاليم جيواقتصادية مهمة. فهو يطل على باب المندب الذي يُعد طريق تجارة عالمية ويصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب[14]. وفضلًا عن ذلك، يعتبر البوابة الجنوبية لمنطقة الخليج العربي ذات الجذب الاقتصادي، ويشكل دولة حدودية لمنافس إيران اللدود، السعودية.

12 توماس شلينغ، **استراتيجية الصراع**، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

13 Hélène Thiollet, *Les flux migratoires au Yémen: Enjeux sécuritaires, politiques et sociaux* (Paris: Ministère de la Défense, 2009), accessed on 17/3/2018, at: https://bit.ly/2sV6IfO

14 أحمد يوسف أحمد وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 564؛

Denis Bauchard, "Le Yémen: Violence sectaires et guerre de procuration," Intervention faite dans le cadre de la conférence "Terrorisme international et radicalisme au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: menaces, causes, conséquences," Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques-UQAM, 13/11/2015, pp. 1-2, accessed on 31/1/2019, at: https://bit.ly/2t1bsAn

رابعًا: التنافس السعودي الإيراني على اليمن وإجهاض فرص الانتقال السياسي

تكثف الصراع بين السعودية واليمن عقب تفجر الدينامية الثورية في اليمن. لقد شكل اليمن، على إثر ذلك، ساحة من ساحات الصراع المحموم على النفوذ الإقليمي. وبينما سعت السعودية للأخذ بزمام الأمور للقيام بدور الموازن للدور الإيراني وحماية ما تعتبره مصالح حيوية، كثفت إيران من نزعتها التدخلية في اليمن بهدف توسيع مجالات نفوذها في المنطقة ومحاصرة السعودية، متوسلة بموارد مختلفة. هذه التدخلات، زادت من هشاشة الوضع السياسي وأجهضت نطف حصول انتقال سياسي سلس في اليمن.

1. من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم: سياسة السعودية تجاه اليمن بين هَم "حماية الشرعية" و"شرعية" حماية المصالح الإستراتيجية

حرصت السعودية، على مدار عقود خلَت، على شراء ولاء القيادات القبلية والشخصيات السياسية النافذة في اليمن؛ وذلك بهدف إحكام وصايتها عليه، والحيلولة دون تشكل أنوية تغيير يفقدها الإمساك بأزمة الأمور. كما أصرت السعودية خلال المرحلة الحالية على تحاشي حدوث أي تغيير داخلي يخلخل هيمنتها، وبدت يقظة لعدم وقوعه في شراك القوة الإقليمية المتربصة به، إيران. فلا غرو أن انبرت، غداة اشتعال أوار الثورة وكثافة السيولة ومناخ اللايقين، للشروع في ترتيبات سياسية بأنفاس استيعابية أسهمت في تغذية توجس بعض الفرقاء، وأشرعت الباب أمام أزمة استحكم فيها منطق الصدود والمناكفة، بل إنها بادرت، فضلًا عن ذلك، إلى الأخذ بزمام المبادرة من خلال قيادة "عاصفة" ألهمها منطق تشكيل جبهة سنية لقصم ظهر الحوثيين، وردع خصمها اللدود إيران، والحيلولة دون تمددها الإقليمي. وبين محاولات هندسة حلقات الانتقال والضربة العسكرية، خبت جذوة الثورة واندلقت اليمن إلى دوامة الصراع، وتضاعفت التكلفة الإنسانية.

أ. المبادرة الخليجية: بين هاجس الضبط والتوجيه لمنسوب التحول في اليمن ومساعي تمكين حلفاء السعودية

انطلقت الشرارة الأولى للثورة اليمنية من رحاب جامعة صنعاء في 16 كانون الثاني/ يناير 2011، بالتزامن مع هروب الرئيس التونسي السابق. وخلافًا لمنزع المعارضة في المطالبة بالإصلاحات، رفع

الثوار الشباب سقف المطالب؛ وذلك بالتركيز على إسقاط النظام الاستبدادي وتشكيل مجلس رئاسي مؤقت ومجلس وطني انتقالي وإجـراء انتخابات وتشكيل حكومة كفاءات وإعـلان قيام دولة مدنية[15]. ولئن كانت الشرارة الأولى للثورة أشعلت من قبل شباب مستقلين، متوسلين برغبتهم الجامحة لإزاحة نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، فإن أحزاب اللقاء المشترك بقيادة حزب الإصلاح انضمت إلى الثوار، بحيث أغرقت ساحة التغيير بأفواج من الشباب، على نحو رجح كفتها في التدبير والتقرير[16].

ووفاءً لمنهجه في المناورة، زاوج الرئيس صالح بين أسلوب التهديد والتقتيل، وتقديم عرض سياسي جديد للمعارضة. ففي حين اقتحم الحرس الجمهوري ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء نتيجة حنقه من تصاعد الحالة الثورية وتمددها، بادر الرئيس في 10 آذار/ مارس 2011 بتقديم مبادرة سياسية[17] اعتبرها "براءة ذمة إلى الشعب اليمني العظيم مالك السلطة ومصدرها وهو الفيصل في اتخاذ القرار"[18]. هذه "المناوبة" بين الترهيب من المساس بالشرعية، والترغيب في غد مشرق، ستستمر إلى حين إنهاء حكمه. فالوعود بالانتقال من نظام رئاسي إلى نظام برلماني في أفق بداية عام 2012، والدعوة إلى الاستفتاء في دستور جديد وتوسيع نظام الحكم المحلي في 10 آذار/ مارس 2011، ومباشرة تغييرات في الأجهزة الأمنية ببعض المحافظات في 15 آذار/ مارس 2011، أعقبتها مذبحة جمعة الكرامة في 18 آذار/ مارس 2011، وإعلان الرئيس حالة الطوارئ وتشديد قبضته الأمنية. لم يكن الثوار ليقتنعوا بصدقية الوعود الإصلاحية للرئيس؛ فلا غرو أن أصروا على رفض صفقة توسط مجلس التعاون، وتشبثوا برحيل الرئيس صالح، وتواترت مسيرات الاحتجاج والمعارك في صنعاء وتعز بين قوات صالح والمعارضة المدعومة من القبائل. ولعل ارتفاع التكلفة البشرية لتلك المعارك، وضراوة المواجهات التي أعقبت محاولة اغتيال الرئيس صالح في 3 حزيران/ يونيو 2011[19]، شكلا مؤشِّرا مبكرًا دالًا على إيغال اليمن في دوامة الاقتتال الأهلي.

إن التمدد الثوري في ربوع اليمن، وانشقاق المؤسسة العسكرية، وإشاحة كثير من القبائل بوجهها عن الرئيس صالح بعد أن كانت ظهيرًا قويًا له، وإعلان أغلب قيادات المناطق العسكرية الانضمام إلى الثورة، وتواتر الانسحابات من مجلس النواب اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام، واستقالة بعض الوزراء والدبلوماسيين، واصطفاف الحوثيين[20] وعناصر الحراك الجنوبي والائتلافات المهنية والمجتمعية إلى جانب شباب الثورة، وتحرر عموم الشعب اليمني من عقال الخوف، عوامل ضيقت الخناق على الرئيس. لقد أرخى الغموض سدوله على اليمن، وأزفت ساعة الرئيس.

وفي خضم وهج الثورة واشتداد وطيس الأزمة، توسط مجلس التعاون بقيادة السعودية بين أطراف الأزمة، وتقدم بمبادرة لنقل السلطة على نحو سلمي[21]. غير أن الرئيس رفضها، الأمر الذي فرض تعديلها. ورغم موافقته المبدئية على المبادرة الخليجية، وتوقيعها من جهة أحزاب المعارضة، أبدى الرئيس صالح احترازه غير ما مرة، وبقي يناور حتى 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تاريخ توقيعه الآلية التنفيذية المزامنة للمبادرة الخليجية.

ولئن نجحت المبادرة الخليجية في إقناع الرئيس بمغادرة السلطة، وعبدت آليتها التنفيذية مسالك لعبور الأزمة بأقل الخسائر، فإنها أثارت منذ البدء اعتراض الثوار والحوثيين وناشطي الحراك الجنوبي، بحكم أنها جعلت الرئيس بمنأى عن المتابعة القضائية. لقد بدت صفقة الحصانة بالنسبة إليهم حيلة تستل الرئيس من قفص الاتهام وتجنبه المتابعة. كما اعتبروا المبادرة انزياحًا عن أهداف الثورة، ومسعًى يورط اليمن في تسوية سياسية مشوهة[22]. تأسيسًا على

15 بشأن الأهداف والمطالب للمرحلة الانتقالية، انظر: اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية، **اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية تعلن 6 أهداف لثورة التغيير في اليمن وتضع 9 مطالب للمرحلة الانتقالية**، ساحة التغيير - صنعاء، 2011/4/11، مدونة تعز الآن، 2011/4/12، شوهد في 2015/9/3، في: https://bit.ly/2S9pkXs

16 ماجد المذحجي، "ثورة الشباب: محدداتها وآفاقها المستقبلية"، في: مجموعة مؤلفين، **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق**، فؤاد عبد الجليل (محرر)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 431، 433، 441، وما بعدها؛ نشوان الحميري، **خطوة إلى اليمن الحديث: إرهاصات وأحداث وتحديات الثورة الشبابية الشعبية السلمية** (صنعاء: منظمة اليمن الحديث، 2011)، ص 71.

17 تضمنت مطالب المعارضة التي دأب على رفضها، من قبيل الاستفتاء في دستور جديد، يضمن فصل السلطات، والعمل بأسلوب الاقتراع بالقائمة النسبية، واعتماد نظام برلماني، وتطوير النظام المحلي في نهاية عام 2011 وبداية عام 2012.

18 للاستماع إلى بعض مقاطع خطاب الرئيس علي عبد الله صالح الذي اقترح فيه مبادرته المتمثلة في إصلاح النظام السياسي، انظر: "مبادرة الرئيس صالح أمام المؤتمر الوطني العام"، يوتيوب، 2011/3/10، شوهد في 2018/7/7، في: https://bit.ly/2HA9dxY

19 كانت حصيلة مذبحة "كنتاكي" التي شهدتها العاصمة صنعاء (18-20 أيلول/ سبتمبر 2011) مرتفعة.

20 المذحجي، ص 433 - 434.

21 تضمنت المبادرة خمسة مبادئ، هي: أن يؤدي الحل الذي سيتمخض من الاتفاق بين الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة إلى المحافظة على وحدة اليمن واستقراره، وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن تُنقل السلطة بطريقة سلسة وآمنة، وأن تلتزم الأطراف كافة بإزالة مظاهر التوتر سياسيًا وأمنيًا، وأن توقف كل أشكال الملاحقة والمتابعة. وتضمنت خطوتين تنفيذيتين، تتمثلان في نقل رئيس الجمهورية صلاحياته إلى نائبه، بما هي مرحلة انتقالية، وأن تؤلّف حكومة توافق وطني برئاسة المعارضة، لها الحق في تشكيل اللجان، وإعلان موعد انتخابات جديدة، وصوغ دستور جديد للبلاد. بشأن نص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وكذا نص القرار الرئاسي الذي تفوض بموجبه إلى نائب رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، الصلاحيات الدستورية اللازمة؛ لإجراء حوار مع الأطراف التي وقّعت المبادرة، انظر: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، **نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية**، شوهد في 2018/3/12، في: https://bit.ly/2CLIc5b

22 انظر: "رؤية 'جبهة إنقاذ الثورة'"، مدونة إنقاذ، 2011/12/26، شوهد في 2018/3/3، في: https://bit.ly/2RgsGUc

ذلك، يرتهن تحللهم من هذا التقدير بمقدار نجاح الآلية التنفيذية في ترسيم خطوات المرحلة الانتقالية، وإرساء أسس دولة حديثة.

قد تبدو تلك الوثيقة من حيث المبدأ، مؤسسة لمرحلة جديدة بالنظر إلى مفاعيلها التنفيسية ومساهمتها في التهدئة، ودورها في التهيئة النفسية للتحول. ولعلها، من هذه الزاوية، تفتح كوة أمل في المستقبل. لكنها تبدو ضعيفة الفاعلية من الناحية الإستراتيجية؛ ذلك أنها لم تنهض على قاعدة صلبة تسمح باجتراح رؤية مشتركة يشعر الجميع بأنه ذو مصلحة في الانخراط في ترجمتها.

وفيما يتصل بوثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي جاءت بعد عشرة أشهر من الشد والجذب، لم تؤسس تلك الوثيقة، خلافًا لما تعلنه، لـ "عقد اجتماعي جديد"، ينتشل اليمن من أسر "الدول الفاشلة والمهددة بالانهيار"[23]. فجرعات الأمل التي تنضح بها الوثيقة، والتي تعكسها مفردات الحوار والشراكة والمصالحة والطموح إلى بناء دولة المؤسسات والقانون التي تخللتها، تعاندها تفاعلات الواقع السياسي اليمني. ويبدو أن أنفاس الاحتراز من فشل "العقد الاجتماعي" على صخرة الواقع المعاند، التي تخللتها، يضمر استشعارها لهشاشة التوازنات التي أفرزها الحوار. لقد أكدت أن التحول المنشود يستتبع ترجمة الآمال على أرض الواقع. فالحوثيون والحزب الاشتراكي وبعض فصائل الحراك الجنوبي تحفظوا عن مخرجات الحوار الوطني. كما أبدى شباب الثورة امتعاضهم من تلك المخرجات. ورغم طموحها المفرط إلى تعبيد مسارات انتقال آمنة، تبدو وثيقة الحوار محاولة لترسيم التوازنات كما ترتضيها وتجذرها القوى النافذة، وبخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذراع السياسية للقبائل والعشائر. فالسعودية، تنزع إلى تجذير نفوذ حلفائها[24]، وتبدي حذرها من تحول غير محروس، يتوج بخلخلة التوازنات التي تمسك بتلابيبها، خصوصًا بعد إزاحة علي عبد الله صالح من سدة الرئاسة.

من هذا المنطلق، يبدو الموقف الحوثي المتصلب، احتجاجًا ورفضًا للمنطق الذي تسعى تلك القوى لأن يحكم مسارات ما بعد الحوار. إنهم يرفضون انضباط "المرحلة التأسيسية" التي أعقبت جولات الحوار، للمنطق نفسه لتلك الجولات التي شاركوا فيها؛ فنجاح المرحلة الجديدة التي تطمح مخرجات الحوار الوطني لأن تؤسس لها، مرهون في تقدير الحوثيين بحجم التحلل من منطق محاباة بعض الأطراف الذي حكم مرحلة ما بعد المبادرة الخليجية، ذلك أن وثيقة الحوار الوطني، التي نصت على تقاسم الحقائب الوزارية بنسبة 50 بالمئة لحزب الرئيس السابق صالح و50 بالمئة لأحزاب اللقاء المشترك، يعاند ما تقتضيه خصوصية المراحل الانتقالية من إشراك مختلف الفاعلين. كما أن تمسك حزب التجمع اليمني للإصلاح برئيس الحكومة محمد باسندوة، الذي بدت خبرته في إدارة مرحلة ما بعد المبادرة الخليجية ضعيفة، غذى توجس الحوثيين والجنوبيين من مساعي القوى القبلية التي يمثلها الحزب، وأذكى مخاوفهم من تربصه بمرحلة ما بعد الحوار. فحكومة باسندوة، في تقديرهم، حكومة طيعة ولا تعبر عن مصالح كل اليمنيين. فلا غرو أن جعل الحوثيون أنفسهم في حل من التوازنات التي تحاول وثيقة الحوار هندستها.

عامل آخر يخنق أنفاس طموح الوثيقة إلى التأسيس لمرحلة جديدة، ومن ثم يضعف قيمتها الإستراتيجية المفترضة، يتمثل في أن كثيرًا من القوى القديمة المنضوية إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، والتي كانت من الأسباب الرئيسة للأزمة، تسللت إلى الحلبة السياسية بعد الثورة، واندست في صف الجبهة المنادية بالإصلاح. ولعلها تتوسل بمناصرة الثورة، والتبرؤ من نظام صالح؛ حيلة لصرف الشكوك عنها، وانتباذ موقع يكفل لها مراقبة التوازنات والتأثير في مساراتها بما يحفظ مصالحها. إن تغلغلها في دواليب الدولة ودوائر الاقتصاد، وعلاقاتها المصلحية بزعماء العشائر والقبائل، واستقواءها بالميليشيات المسلحة، عواملُ تجعل رسمَ ملامح المشهد السياسي الجديد بعيدًا عن تأثيرها ومصالح السعودية أمرًا صعبًا.

وإن ما يبدو لي قصورًا منطقيًا لوثيقة الحوار، ومن خلاله لمسلسلات الحوار، يكشف عورات المبادرة الخليجية، ويثير الشكوك في حقيقة مراميها الإستراتيجية. ألا تبدو تلك المبادرة إجراءً لتطويق أنفاس الثورة، وتأمين مخرج ذكي للرئيس صالح، وفرصة لتعضيد نفوذ آل الأحمر، الحلفاء التقليديين للسعودية؟ ألم تَبْدُ الثورة اليمنية، بالنسبة إلى قوى الخليج، وبخاصة السعودية، مؤشر أزمة تربك حساباتها وتهدد مصالحها، وليست سبيلًا للتخلص من الاستبداد؟ ألا تنبئ عن صلف يصر على إبقاء اليمن في فلك السعودية، ويفترض قصور اليمنيين عن اجتراح مسارات تنتشلهم من سديم الاستبداد والتخلف بمنأى عن وصايتها؟

الظاهر أن المبادرة الخليجية لم تسهم في تبديد مناخ اللايقين، بقدر ما زادت من جرعاته، لأنها بسعيها لترسيم وضع يحفظ مصالحها، أذكت التوجسات الداخلية للشباب والحوثيين وفصائل الحراك الجنوبي، وهي قوى عانت ويلات نظام صالح. صحيح أن الوثيقة، عكست نجاحًا نسبيًا قياسًا على المراحل التي بلغ فيها الغموض أوجه وافتقد فيها الفاعلون إحداثيات ميسرة لعبور مخاطر المرحلة الانتقالية. لكن تلك الإنجازات بدت ضعيفة الفاعلية. فالهاجس المبطن للمبادرة الخليجية هو تنفيس الحنق الشعبي، وتطويق منسوب غضب الثوار من خلال تقويمات وحلول لما تعتبره أزمة عابرة.

---

23 الجمهورية اليمنية، **وثيقة الحوار الوطني الشامل**، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، 2013 - 2014، ص 13، شوهد في 2018/7/7، في: https://bit.ly/2FVb0fJ

24 إبراهيم متولي نوار، "صراع الحرب والدبلوماسية وسيناريوهات حل الأزمة في اليمن"، **آفاق سياسية**، العدد 20 (آب/ أغسطس 2015)، ص 40.

بهذا المعنى، بدت المبادرة المتوجسة من النزوعات الثورية لبعض القوى اليمنية معاندة لمطالب التغيير القاعدي. فلا عجب أن كانت التدافعات على الساحة السياسية منحجزة في دوامة ترتيبات محدودة الأثر، وظلت مخرجات الحوار الوطني وفية لهذا المنطق الذي تنهض عليه المبادرة، وللهوامش التي ارتضتها بعيدًا عن لغة الثوار ومطالبهم. ولئن أدرج المؤتمر ضمن جدول أعماله بعض القضايا الحساسة مثل قضية صعدة والقضية الجنوبية، فإن وثيقة الإصلاح، بحكم منطقها العميق، جسدت رغبة القوى المهيمنة في جبر خواطر الجنوبيين ومداراة "طيش" الحوثيين. وبينما توكأت الوثيقة على منطق التلطيف والترقيع، وخلق الشعور بنيل مختلف الفرقاء لحظهم من مغانم يمن ما بعد الحوار، عملت تلك القوى النافذة برعاية السعودية على تجذير موقعها في اللعبة السياسية.

انقض حزب التجمع اليمني للإصلاح، حليف السعودية الرئيس[25]، على مجريات الثورة، وسعى لتوجيه مساراتها على نحو يعلي من مركزه في معادلة التوازنات. وعملت القوى القديمة الموصولة بعلاقات مصلحية مع السعودية على اختراق صفوف الثوار عبر خلق عشرات الائتلافات، وإجزال العطاء لضمان الولاء، مستغلة هشاشة البناء التنظيمي لشباب الثورة. لقد خطف مشعل الثورة من يد الشباب، ثم جرى خنق أنفاسها عبر جولات الحوار. وبدأ أمل انبلاج فجر جديد، ينحجب تدريجيًا خلف لغة المغانم السياسية والمادية ودوي البنادق. إن تأكيد أحد شيوخ مشايخ قبائل حاشد عدم نية القبائل سرقة الثورة[26]، تعانده ممارسات التجمع، ذي العمق القبلي، في إطار اللجنة التنظيمية التي تدبر مسارات الثورة. ويبدو أن سياسة التمكين لعناصر حزب التجمع التي انتهجتها السعودية مع انـدلاع الثورة، غذت توجسات الحوثيين وناشطي الحراك الجنوبي وشباب الثورة، ولم تساعد على بلورة توازنات مرضية خلال الفترة اللاحقة. واستغلت إيران مساعي السعودية لضبط منسوب التحول وإحكام سيطرتها على اليمن، للانخراط في تكتيكات تزاوج بين حضور وكيلها الطائفي في بعض جولات الحوار والتمدد والتهام مزيد من مساحات النفوذ. وقد توجت المناورات بانقضاض الحوثيين على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/ سبتمبر 2014. توخى هذا الانقلاب دفن المبادرة الخليجية وقطع الطريق أمام أي مبادرة لتسوية سياسية لا تخدم مصالح إيران والحوثيين. ويبدو أن غياب مقاومة الجيش للزحف الحوثي، يطرح أحد الأعطاب التي تشكو منها المبادرة الخليجية، وهي أنها لم تفرز وضعًا يسمح بتنفيذ بنودها على نحو آمن. إن عجزها عن خلق توافق وطني حول إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، بما يضمن تجاوز مشكلات تعدد الولاءات واستحكام الفساد، ورفض الحوثيين توقيع الملحق الأمني للاتفاق، والذي يقضي بضرورة نزع السلاح ووقف إطلاق النار في صنعاء وغيرها من المحافظات، لا يساعدان على مرافقة التحالف العربي لمسيرة التحول وتجنيبها المخاطر المحدقة بها[27].

ب. "عاصفة الحزم": بين هواجس ردع النفوذ الإيراني وتأكيد الريادة الإقليمية، وواقع وأد فرص الانتقال الديمقراطي

دشن إحكام الحوثيين سيطرتهم على صنعاء منعطفًا حاسمًا في موازين القوى، وتغييرًا في مسارات التحول في اليمن[28]. فبعد أن استعان الحوثيون بخدمات الرئيس المخلوع الناقم، للاستيلاء على صنعاء، سارعوا إلى تجذير نفوذهم خارج معاقلهم الرئيسة في الشمال.

انبرت السعودية، ارتيابًا من التحالف المصلحي بين الحوثيين وعدوهم السابق علي عبد الله صالح، ودرءًا لأي خلخلة للتوازنات بالمنطقة، لقيادة عمليات "عاصفة الحزم" بتاريخ 26 آذار/ مارس 2015، في إطار تحالف عربي ضم دول مجلس التعاون باستثناء عمان، فضلًا عن مصر والمغرب والسودان والأردن. ويبدو أن قرار بدء تلك العملية العسكرية يندرج في سياق الانعطافة التي عرفتها السياسة الخارجية السعودية في ظل حكم الملك سلمان بن عبد العزيز؛ حيث اتسمت تلك السياسة بالحزم لا سيما في مواجهة إيران، والتطلع إلى لعب أدوار إقليمية أكبر[29].

ولئن كان هدفها المعلن هو "حماية الشرعية اليمنية"، فإن تلك العاصفة، التي عكست تحولًا في نمط السياسة الخارجية السعودية في

25 شكل حزب التجمع اليمني للإصلاح، وما زال، حليفًا مصلحيًا، وحزبًا طيعًا للسعودية. صحيح أن السعودية بادرت إلى منع بعض قيادات الحزب من دخول الأراضي السعودية عام 2014، بعد أن عدّت الإخوان جماعة إرهابية، لكن ذلك لا ينفي قوة علاقات الحزب بالسعودية. وقد أسهمت بنية الحزب الهجينة في تعضيد تلك العلاقات، وتغذية منزعه البراغماتي. فهو يضم طيفًا من العناصر الوهابية والسلفية والقبلية والعسكرية. إضافة إلى أن مسارعة الحزب إلى التبرؤ من أصله الإخواني، وتشبثه بانتمائه اليمني، بعد أن ابتهج بانتمائه العقدي خلال فترات خلَت، وأيضًا عقب صعود محمد مرسي إلى سدة الرئاسة في مصر، يشيران إلى حرصه على بقاء متانة علاقاته المنفعية بالسعودية، وتجنب إثارة حفيظتها.

26 المذحجي، ص 449.

27 عبد الناصر المودع، "الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسناريوهات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مج 18، العدد 70 (2015)، ص 16.

28 محمد جميح، "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، **تحليل السياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، ص 1.

29 للاطلاع على بعض ملامح التغييرات التي عرفتها بنية المؤسسات في المملكة العربية السعودية خلال فترة حكم الملك سلمان بن عبد العزيز، ومنها إصدار الملك سلمان أوامره بتعيين ابنه محمد وزيرًا للدفاع، ورئيسًا للديوان الملكي، ومستشارًا برتبة وزير، يمكن الرجوع إلى: "تغييرات الملك سلمان وتداعياتها الداخلية والخارجية"، **تقدير موقف**، إدارة البحوث والدراسات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015/5/13، ص 13، شوهد في 2013/1/31، في: https://bit.ly/2MHG1El

ظل حكم الملك سلمان[30]، تغيّت في العمق ردع التمدد الإيراني[31]، والحيلولة دون تحول اليمن إلى حوزة شيعية وامتداد للقومية الفارسية، وتكسير شوكة الحوثيين من خلال تدمير قدراتهم الصاروخية الباليستية وشبكات التواصل وقطع خطوط الإمداد وإحكام الطوق البحري عليهم، على نحو يزيل تهديداتهم للأمن الإقليمي والأمن القومي السعودي.

أعقبت تلك العاصفة، عملية "إعادة الأمل" في 21 نيسان/ أبريل 2015. ويبدو أنها رامت تكثيف الضغط على الحوثيين لدفعهم إلى قبول تسوية سياسية على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل. ولعل مؤتمر جنيف بين أطراف النزاع اليمني في 14 حزيران/ يونيو 2015، جسد ذلك المسعى، بعد محاولات إضعاف القدرات العسكرية للحوثيين. لكن نذر فشل المؤتمر لاحت قبل انعقاده، بحكم تصلب مواقف الأطراف وتباين مرجعياتهم. فالرئيس ونائبه اعتصما بـ "الشرعية"، واعتبرا المؤتمر محطة للتشاور من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وليس للتفاوض مع الانقلابيين، بينما اعتبره الحوثيون مناسبة للمطالبة بـ "وقف العدوان"، وفرصة لمباحثات يمكن أن يتمخض عنها حل سياسي من دون شروط مسبقة. لقد قدموا إلى جنيف مدججين بتفوقهم على الأرض، وسعوا لترسيم ذلك التفوق من خلال تجاهل قرار مجلس الأمن وعدم الاعتراف برئيس يعتبرون شرعيته ساقطة بحكم العدوان. إن المساعي الإقليمية والدولية لوقف الاقتتال، يعاندها تعقد الوضع ومنطق المناكفة وتصلب المواقف. فإذا كان الحوثيون يمتحون وقودهم من مظلوميتهم و"نضالهم" ضد ما اعتبروه استبداد النظام، فإن الجبهة التي تقودها السعودية في إطار عاصفة الحزم وإعادة الأمل، تتوسل بما اعتبرته استعادة الشرعية. وهكذا حلت لغة المواجهة العسكرية محل التفاوض السلمي.

وفي ظل انسداد الأفق السياسي بسبب فشل المؤتمر في إيجاد مخرج للأزمة اليمنية، وغياب نصر عسكري إستراتيجي يمكّن أحد الأطراف من فرض رؤيته، انزلق اليمن إلى أتون الفوضى. فالقدرات القتالية الجوية لقوى التحالف العربي وجدت صعوبة، رغم قوتها التدميرية العالية، في تغيير موازين القوة على الأرض. هذا المعطى أجبر السعودية، بدعم من الإمارات وقطر، على التوغل البري في عدن انطلاقًا من البحر وفي شمال اليمن، في 14 تموز/ يوليو 2015، لتكسير الطوق الذي أحكمه الحوثيون وقوات صالح على بعض المدن، وفتح ثلمات تضعف نفوذهم وتيسر مهمة قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية. والمؤكد أن هذا الفصل الصعب من المواجهات، بحكم تعقد الجغرافيا واستعصاء المواجهة المباشرة في مساحات ممتدة، أسهم في الإجهاز على ما تبقى من أركان دولة فاشلة، وزج باليمن في أتون المجهول.

تبرز هذه المخاضات كيف أن العوامل الإقليمية زادت من تعقيد المشهد اليمني. فالسعودية راهنت على استثمار التضامنيات القبلية ومركزية الريع الاقتصادي والإداري في حسابات شيوخ القبائل، وانكفأت على منطق تمكين حلفائها؛ فهي حريصة على إبقاء اليمن في فلكها، وتحترس من أي تحول داخلي يخرج اليمن من دائرة الطاعة والتبعية. وإذا لم يسعف المال في الإبقاء على الولاءات، ولم يُجْدِ استنفار الأدوات السياسية والدبلوماسية في الحفاظ على تلك التوازنات، وجب التدخل بالقوة العارية.

هذا المنزع أجج العداوات، وغذى شهوة الاحتراب والتدمير. ولئن أصرت قوى التحالف على التوسل بقوة أسطولها الجوي، وإسناد القوات اليمنية على الأرض بالعتاد والسلاح والتكتيكات، في أفق قصم ظهر الحوثيين وقوات صالح، أو على الأقل إجبارهم على أن يلوذوا إلى المفاوضات من موقع ضعف، فإن توسل السعودية، التي تقود تحالفًا عربيًا، بالقوة، لم يثمر نتائج معتبرة من الناحية الإستراتيجية؛ إذ احتفظت قوات الحوثي وصالح بمكاسبها العسكرية. وعزز قتل الحوثيين صالحًا من نفوذهم، وقضى على تطلع السعودية إلى استمالته على نحو يحدث اختراقًا لمصحلتها. صحيح أن خريطة النفوذ بعد ثلاث سنوات من الحرب قد تغير بعض ملامحها، بحيث حققت قوات الجيش الوطني المدعومة من قوات التحالف بعض المكاسب في الشريط الساحلي الغربي للبحر الأحمر وفي محافظة الجوف في الشمال الشرقي ومحافظة شبوة في الجنوب الشرقي، فضلًا عن بعض المناطق من مديرية نهم شرقي العاصمة صنعاء وبعض المديريات من محافظة البيضاء في الوسط، وكذا بعض المناطق من مديريات بمحافظة حجة المحاذية للسعودية، كما أن استعادة بعض المناطق غربي محافظة تعز من سيطرة الحوثيين، وقرب تحرير محافظة الحديدة في الغرب، يعتبران إحـرازات نوعية لفصول المواجهة بين الطرفين، غير أن الحوثيين حافظوا، رغم ذلك، على مناطق نفوذهم في الشمال وأقصى الشمال، صعدة وعمران والمحويت وصنعاء وريمة وإب، ومحافظة البيضاء في الوسط، بل إن قوة ضربات قوات التحالف لم تثنِ الحوثيين عن محاولات ربط مناطق نفوذهم تلك بمحاور الوصول الإستراتيجي نحو الجنوب. وتزيد قدرة إيران والحوثيين على تأمين خطوط الإمداد من جرعات الشك في فاعلية "العاصفة".

30 محمد خالد حسني، "عاصفة الحزم وتغير نمط السلوك السعودي في العلاقات الخارجية"، **مجلة السودان**، السنة 5، العدد 6 (آب/ أغسطس 2015)، ص 10.

31 أحمد زكي عثمان، "عاصفة الحزم وحدود دور السعودية في النظام الإقليمي العربي"، **آفاق سياسية**، العدد 18 (حزيران/ يونيو 2015)، ص 71.

كما أن التغلغل المتنامي للإمارات في جنوب اليمن، يذكي التساؤلات حول حقيقة بواعث التدخل العسكري لقوات التحالف، ويدعم فرضية أن استعادة "الشرعية" لم تكن الهدف الوحيد والرئيس للعاصفة، وأن بعض القوى الخليجية الأخرى تتطلع إلى استثمار تلك الحرب لإيجاد مناطق نفوذ لها باليمن.

فالقوات المدعومة إماراتيًا تتمركز في محافظة أبين، كما تتموضع قوات "الحزام الأمني" الموالية للإمارات في محافظة عدن. وفضلًا عن ذلك، تنتشر "النخبة الشبوانية التابعة للإمارات بمحاذاة حقول النفط، بل إن الإمارات سيطرت على المطار والميناء لأرخبيل سقطرى في خرق سافر لسيادة اليمن. وفضلًا عن هواجسها الأمنية والإستراتيجية، ينطوي التدخل السعودي في اليمن على رهانات اقتصادية. فقد تواترت أنباء عن أطماع السعودية في الثروة النفطية اليمنية. فمنطقة حضرموت غنية بالثروة النفطية والمعدنية. ثم إن السعودية كانت تتطلع إلى مد خط أنابيب انطلاقًا من رأس تنورة حتى ميناء المكلا. هذا الميناء المنفتح على خليج عدن والمحيط الهندي، يجعلها في غنى عن مضيق هرمز[32].

تعقد الهواجس والرهانات المتشابكة لـ "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن. فالتطورات الميدانية، لا تشي بقرب تحقيق الأهداف المعلنة، رغم تواتر الحديث عن قرب ساعة الحسم. بل إنها تنبئ عن إيغال اليمن في نفق مظلم. فلم يثمر العصف حزمًا، ولم تتخلق جدائل الأمل في رحم ساحات الحرب، بقدر ما أججت العاصفة المآسي الإنسانية، ومزقت لحمة المجتمع، ودمرت البنى التحتية ودورة الاقتصاد، وقضت على حلم التغيير من خلال انتقال سياسي متفاوض بشأنه.

إن امتعاض الولايات المتحدة من أسلوب تدبير السعودية للأزمة اليمنية، وتهديد الكونغرس الأميركي بوقف صفقات الأسلحة لفائدة النظام السعودي، وإعلان البرلمان الأوروبي عن حظر بيع الأسلحة للسعودية، ودعوة المفوضة السامية للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون بمباشرة انتقال سياسي سلمي في اليمن، مواقف لا تسندها خطوات عملية لإيقاف دوامة التقتيل التي غذت "عاصفة الحزم" وصلف الحوثيين شهوتها، والمبادرة بإنقاذ اليمن من أزمته الاقتصادية الخانقة ورعاية مسيرة الانتقال.

وبالمثل، بدا مجلس الأمن متقاعسًا عن تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاع اليمني. صحيح أنه أصدر القرار رقم 2216، القاضي بتجميد الأرصدة وحظر السفر للخارج وحظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية بالنسبة إلى بعض الحوثيين وبعض رجال صالح، المتهمين بـ "تقويض السلام والأمن والاستقرار" في اليمن، وطالب جميع الأطراف اليمنية بالتنفيذ الكامل للقرار رقم 2201 والقرار رقم 2015، والالتزام بمبادرة مجلس التعاون ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي، وحث جميع الأطراف اليمنية على الرد بالإيجاب على طلب رئيس اليمن حضور مؤتمر يعقد في الرياض برعاية مجلس التعاون، وأكد ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين وضمان أمن موظفي الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، بيد أن منطق تعامله مع الصراع في اليمن يعاند مقتضى ذلك القرار ومنهج الأمم المتحدة في تدبير الأزمات الدولية خلال فترات خلَت؛ من قبيل أزمات كوسوفو ومالي وإقليم البنجاب. لقد استسلمت المنظمة الأممية لسياسة الكيل بمكيالين، وبدت متراخية في زجر انحرافات عاصفة الحزم وفظاعات قوات الحوثي، وانحازت أكثر إلى جماعة الحوثي. هذه الأمور، تعكس كيف أن المواقف والتدخلات في الساحة اليمنية، تنضبط لمنطق المصلحة، وليس لمنطق حماية الحقوق والحريات ومعاقبة منتهكيها. وإذا كانت العوامل الخارجية تؤثر سلبيًا في الوضع الداخلي في اليمن، فإن التهديدات التي تحفل بها تلك البيئة الداخلية تلقى، بدورها، بكلكلها على التوازنات الإقليمية، وتزيد من فرص استدامة اللانظام الإقليمي.

2. اليمن في مرمى الأطماع الإيرانية: تعزيز النفوذ الإيراني بين القوة الناعمة والقوة الصلبة

بات النزوع إلى تطويق الجزيرة العربية مبدأ ثابتًا للعقيدة الأمنية والإستراتيجية بالنسبة إلى إيران. ولعل الثورة اليمنية شكلت فرصة ثمينة ضمن مسلسل فرص إيران للتمدد في العمق العربي الذي تعتبره مجالها الحيوي. ولئن كانت أهميته الإستراتيجية لا تضارع قيمة لبنان والعراق وسورية، فإن اليمن أضحى، رغم ذلك، ساحة من ساحات النفوذ التي يمكن أن تدعم القدرة التفاوضية والإستراتيجية لإيران، وتعزز قدرتها على المناورة ومواجهة تهديدات مستقبلية محتملة، ومقاصة فشل الثورة في البحرين والاستعاضة عما قد تخسره في الساحة السورية.

وتـزداد أهمية اليمن في الحسابات الإيرانية بالنظر إلى موقعه الجيوستراتيجي. لقد شحذ ذلك الموقع رغبة إيـران في التمدد الإقليمي بهدف تعزيز نفوذها في منطقة تعج بممرات مائية مهمة. هذه الرغبة، تمتاح أيضًا من تصورات إيران لأدوارها باعتبارها طليعة

32 Fanette Billot, "Le conflit yéménite, des enjeux et clivages au-delà des logiques internes," Université de Lyon (Juillet 2016), Institut méditerranéen des hautes études stratégiques, pp. 15-16, accessed on 12/3/2018, at: https://bit.ly/2UvdCUu

إقليمية، ومن قناعتها الراسخة بتفوقها العسكري على دول المحيط العربي السني[33]. وتعمل إيران على استدعاء إرث الإمبراطورية الفارسية وماضيها التليد لتسويغ مساعيها التوسعية، وفرض نفسها بحسبانها قوة صاعدة[34].

بعد أن أحكمت إيران قبضتها على العراق ولبنان وسورية[35]، وأضحت تمسك بخيوط التوازنات في تلك الدول، أمست اليمن ساحة جديدة لتوسيع مجال النفوذ[36]. فلا غرو إذا سارعت لتعضيد جبهتها وتعزيز نفوذها ضمن خريطة الإقليم بما يقوي مركزها في حربها الباردة ضد السعودية. ويبدو أن اختراق اليمن شكّل جزءًا من إستراتيجية تهدف إلى التهام أراضٍ أوسع وإخضاعها للنفوذ الإيراني. لقد نسجت إيران معالم خطة عشرينية تمتد من عام 2005 حتى عام 2025 بهدف تحقيق هيمنة إقليمية في منطقة جنوب غرب آسيا. ولعل الدينامية الثورية التي تفجرت في اليمن كانت فرصة إستراتيجية للتوغل في العمق الحيوي للخليج وزيادة مساحات انحسار النفوذ السعودي، ولا سيما أن ذراعها الأيديولوجية والعسكرية (الحوثيون) تسيطر على مساحات متاخمة للسعودية. وفضلًا عن ذلك، يسهم الاختراق الإستراتيجي للخليج العربي عبر بوابة اليمن في تكسير سياسة الحصار وعزل إيران إقليميًا ودوليًا، وتعضيد موقع "محور الممانعة"، وتنويع مناوراتها وشبكة تحالفاتها لمواجهة الضغوط. وتكيل إيران الاتهامات للسعودية بسبب إكراهات سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الولايات المتحدة. فالسعودية لا تكف، في نظر إيران، عن تحريض الولايات المتحدة لتشديد الخناق عليها.

تزاوج إيران في مسعى توسيع مجالها الحيوي خارج الحدود الإيرانية بالتعبئة الأيديولوجية والاستقطاب المذهبي والدعاية الإعلامية والتسليح والدعم اللوجستي والاستخباراتي للحوثيين. فبقدر ما تتوكأ على نزعة قومية فارسية، تتوق إلى إحياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية[37]، وبالقدر نفسه تستنفر أيديولوجيا عقدية وتستثمر التنوع المذهبي مسلكًا لتمديد النفوذ[38]. فالمشروع المذهبي لإيران يتوسل بأيديولوجيا "ولاية الفقيه" التي تسند إلى إيران وظيفةً رسولية لنجدة المستضعفين ومواجهة ما تسميه قوى الاستكبار وأزلامه، ويضمر تفويضًا أخلاقيًا يتيح لها التمدد بهدف إقامة خلافة جاهزة لاستقبال "الغائب الحجة"[39]. هذه العقيدة التوسعية المستلهمة لنزعة دينية، جرى تأصيلها دستوريًا. فالدستور الإيراني ينوط بالجيش والحرس الثوري "حمل رسالة عقائدية أي الجهاد [...] والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في أرجاء العالم". إن المجال الحيوي، فضلًا عن طبيعته الجيوسياسية، يغدو وفق عقيدة الولاية التي تراهن على التمدد "مجالًا حيويًا مذهبيًا"[40]. وإن الارتباط المذهبي يبرر، تبعًا لذلك، إلحاق اليمن بالمجال الإيراني، ولا سيما أنها كانت جزءًا من الإمبراطورية الفارسية قبل أن يحررها المسلمون.

لقد درجت إيران على إسبال ألوان عقدية على الثورات العربية بتأكيدها استلهامها للثورة الإسلامية الإيرانية. فالثورة اليمنية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى باقي الثورات العربية، تجسد الصحوة الإسلامية[41]، وتَعِد وفق نبوءة المرشد الأعلى بشرق أوسط إسلامي تضطلع فيه إيران بالريادة. إن الطموح إلى توسيع القوس الشيعي ليشمل اليمن وجعله مجالًا طيّعًا، فرض التوسل بالتشيع والاستقطاب المذهبي. فلا غرو إذا عمدت إيران إلى استقطاب الطلبة من الطائفة الزيدية وإلحاقهم بمراكز جعفرية في صنعاء وصعدة، ومكنت العناصر المتأثرة بالمذهب الجعفري في دوائر الحركة الحوثية[42]، وعقدت حلفًا مصلحيًا مع ظهيرها الحوثي، وسعت لتهييء الحوثيين ليصبحوا حوزة دينية ذات إشعاع إقليمي. هذا المشروع المذهبي والطائفي، يغذي النعرات الطائفية بما يجعل اليمن بؤرة توتر مؤرقة لأمن السعودية والخليج. لم تتوانَ إيران في تجييش تلك النعرات في ساحات الاعتصامات بين أتباع حزب الإصلاح والموالين للحوثيين. كما مولت مؤتمرًا عقد في بيروت، في 12 أيار/ مايو 2012، بشأن مستقبل اليمن شارك فيه الحوثيون وممثلون عن الحراك الجنوبي بغية إرباك التسوية السياسية[43]. ورغم أن الاعتدال شكّل ميسم الزيدية والمذهب الشافعي طوال عدة قرون، فإن إيران حريصة

33 مجموعة مؤلفين، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، تقديم عبد الله فهد النفيسي، ط 3 (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم؛ مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 12.

34 H. Hourcade, *Géopolitique de l'Iran* (Paris: Armand Colin, 2010), p. 295.

35 مضاوي الرشيد، "السعودية وتحديات المرحلة"، **المستقبل العربي**، العدد 467 (كانون الثاني/ يناير 2018)، ص 13.

36 نجلاء مكاوي وآخرون، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي** ([د. م.]: مركز صناعة للدراسات والأبحاث، 2015)، ص 242 وما بعدها.

37 أحمد أمين الشجاع، "التدخل الإيراني في اليمن: حقائقه وأهدافه ووسائله"، **البيان**، العدد 307 (شباط/ فبراير 2013)، ص 34.

38 علي شعثان، "المؤثرات الخارجية في المحاكات اليمنية"، **سياسات عربية**، العدد 12 (كانون الثاني / يناير 2015)، ص 106، 104 - 111.

39 عادل علي العبد الله، "إيران ودول الخليج.. مصدات مذهبية على تصدعات سياسية"، في: **المشروع الإيراني**، ص 300.

40 المرجع نفسه، ص 305.

41 فراس أبو هلال، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/7/20، ص 1، 3، شوهد في 2019/1/31، في: https://bit.ly/2WxJBFn

42 محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي** (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017)، ص 47 - 49.

43 ناصر محمد علي الطويل، "إيران والثورة اليمنية"، في: **المشروع الإيراني**، ص 203؛ أحمد سلمان محمد، "المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 51 (2015)، ص 10 - 11.

على تجييش الصراعات ذات الأنفاس المذهبية، وتسعير الخلاف بين الأيديولوجيتين الشيعية والسنية[44]. صحيح أن الصراع اشتعل قبل الثورة بين مكونات الطائفة الزيدية، علي عبد الله صالح والحوثيين، وبدا سياسيًا ينصرف إلى المغانم السلطوية، لكن إيران سعت غداة الثورة لإسبال ألوان عقدية عليه. فهي تنصّب نفسها حاملة للواء الدفاع عن الشيعة وتنذر جهدها لتعميق الفجوات المذهبية من خلال الدعاية للمذهب الاثني عشري وتوسيع دائرة التشيع الجعفري، اقتصاصًا مما تعتبره اضطهادًا للشيعة الاثني عشرية خلال حروب صعدة ضد الحوثيين[45].

ولئن سوغت إيران ذلك الشحن الطائفي بمواجهة ما اعتبرته هيمنة وهابية على مفاصل الدولة، فإن المنطق الذي يتوسل به الظهير الذي تسنده هو منطق القوة والمغالبة والهيمنة، وليس منطق المشاركة السياسية. فلا غرابة في ظل انحراف الحوثي عن مبادئ المذهب الزيدي، وتوسله بالغلو والتطرف، أن يجعل من إفشال التسويات السياسية وتقويض بنية الدولة منهجًا وعقيدة. لقد غدا الحوثيون معول تشويش وهدم في قبضة إيران، وأمسوا يدها الطولى لإفشال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإجهاض اتفاق الشراكة والسلم ومساعي بناء دولة يمنية. وفي حين يجري وصم الحوثيين بالروافض الخارجين عن الدين، يتحدث الإيرانيون عن الوهابيين بحسبانهم تكفيريين وإرهابيين[46]. إن إضفاء طابع مذهبي على الصراع في اليمن، وما ولده ذلك من فرز مذهبي وتجييش طائفي، ينعش الصراع المسلح والهويات القاتلة، ويمزق لحمة المجتمع ويضعف سيادة القانون. لقد غدا توظيف الخريطة المذهبية لتأجيج الصراع والتناحر في اليمن وجعل المنطقة بؤرة توتر دائمة، جزءًا من إستراتيجية تعزيز النفوذ الإيراني.

وتعتبر الدعاية الإعلامية آلية للتجييش الطائفي وتعزيز النفوذ الإعلامي للحركة الحوثية والتحريض ضد السعودية. فقد عملت إيران على توظيف إمبراطوريتها الإعلامية[47]، واستقطاب إعلاميين حوثيين وتدريبهم، ودعمت الصحافة المكتوبة[48] ومواقع إلكترونية وقنوات تلفزية، مثل "المنار" اللبنانية و"الميادين" التي تبث من بيروت و"المسيرة" التابعة للحوثيين التي بدأ بثها عام 2012 من بيروت، من أجل الترويج لرؤيتها الأيديولوجية المتعلقة بالصراع في اليمن. وتنزع إيران، في إطار معركتها الإعلامية، إلى تصوير الحرب في اليمن على أنها حرب أغلبية سُنية ضد أقلية شيعية مستضعفة[49]، متوسلة بقاموس مُترعٍ بجرعات أيديولوجية تجيش العواطف، مثل الاضطهاد والظلم والنصرة والنجدة، ومن ثم تسوغ كل أشكال الدعم لها. وتستعين إيران، إضافة إلى خدمات الحوزات الدينية ودوائر الإعلام، بأحزاب سياسية لتنفيذ مشروعها الطائفي، من قبيل حزب الحق واتحاد القوى الشعبية، بل إن إيران عمدت في محاولة تجاوز عطب البنية المنقفلة لتلك الأحزاب، لاعتبارات عقدية، إلى تشكيل تنظيمات سياسية بهويات أيديولوجية متنافرة لكنها تشترك في مواجهتها لما تعتبره خطرًا سنيًا. ويمكن الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى حزب الأمة الذي جرى تشكيله في كانون الثاني/ يناير 2012[50].

وفضلًا عن التشيع وإذكاء لظى الصراع المذهبي والتعبئة الإعلامية، صممت إيـران على جعل اليمن قاعدة خلفية للتجنيد ومركزًا للعمليات، وسخرت الحوثي طليعة مسلحة لخدمة أغراض تغذية الفوضى وضرب العمق السعودي وتهديد أمن الخليج؛ ولذلك لا تتوانى في دعم حليفها الطائفي من خلال النشاط الاستخباراتي وتدريب الميليشيات الحوثية ومدها بالسلاح والمال والخبرة التقنية[51]. وقد تسارعت وتيرة الدعم العسكري بعد إحكام الحركة الحوثية سيطرتها على العاصمة صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014، بحيث استرسل تهريب السلاح على نحو مباشر من الموانئ الإيرانية صوب المياه اليمنية وبخاصة عبر ميناءي ميدي والصليف، أو على نحو غير مباشر من جيبوتي وميناء عصب نحو سواحل صعدة معقل الحوثيين[52]. ولعل

44 Clémentine Louis, "Le Yémen dans une nouvelle guerre froide régionale," *La Revue Nouvelle* (22 décembre 2015), p. 2.

عمد الحوثيون إلى الهجوم العسكري على بعض المجموعات السلفية في دماج بمحافظة صعدة. وقد شكل تهجير السلفيين مسلكًا دأب عليه الحوثيون لبسط سيطرتهم على المدن اليمنية، وتحوطًا من تشكل أنوية معارضة ضد سياساتهم التوسعية. في هذا الصدد، انظر: راجح بادي، "المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى 'عاصفة الحزم': تشرين الثاني/ نوفمبر 2011-آذار/ مارس 2015"، **سياسات عربية**، العدد 14 (أيار/ مايو 2015)، ص 172.

45 سعود المولى، **الحوثيون واليمن الجديد: صراع الدين والقبيلة والجوار** (بيروت: دار سائر المشرق، 2015)، ص 191 - 192.

46 بكر البدور، "قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 75 (ربيع 2016)، ص 121 - 122.

47 مثل "هيئة البث الإيرانية الحكومية"، والمحطات الإذاعية، وقنوات "سحر"، وقنوات "جام جم"، وغيرها من الأذرع الإعلامية.

48 مثل صحيفة "المسار" و"الأمة" و"الهوية" و"الحقيقة" و"صوت الشورى".

49 تقوَّت تلك النزعة أكثر عقب إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر وجماعة من الشيعة على يد السلطات السعودية.

50 الشجاع، ص 36.

51 Ch. Stille, "Iran's Role in Yemen's Civil War," *The Pardee Periodical Journal of Global Affairs*, vol. II, no. 1 (Spring 2017), p. 22 et s. p. 115-129;

راجع أيضًا: "الحوثيون: **الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **أوراق سياسية**، وحدة الدراسات والأبحاث، شوهد في 28/12/2017 في: https://bit.ly/2S8W0RR

أصبح الحوثيون يمتلكون صواريخ "غراد" و"كاتيوشا"، وصواريخ "تاو" المضادة للدروع، وصاروخ "طوفان" المضادة للدبابات، وأنظمة مدفعية وطائرات "الدرونز" المُسيَّرة من دون طيار، تقوم بمهمات قتالية واستطلاعية، ومنظومة صواريخ باليستية.

52 جميع، ص 9-10؛ محمد الأحمدي، "الحوثي.. ذراع إيران في خاصرة الخليج"، **البيان**، العدد 313 (2013)، ص 61؛ الشجاع، ص 35.

إيقاف السفينتين الإيرانيتين جيهان 1 وجيهان 2 المحملتين بالعتاد والسلاح في مياه خليج عدن في عام 2013[53]، والاعتراضات البحرية التي قامت بها سفن البحرية الأميركية والفرنسية والأسترالية، خلال سنتي 2015 و2016، للسفن الإيرانية المحملة بأسلحة موجهة إلى اليمن[54]، من الأمثلة التي تكشف إصرار إيران على تحويل اليمن إلى ساحة حرب متقدمة وتعزيز قدرات وكيلها المذهبي على استهداف الأراضي السعودية.

> إن حرص إيران على تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة لم يكن يتمتع بها الجيش اليمني يعكس سعيها الحثيث لتدشين تحول في مجريات المواجهة بطريقة تعضد النفوذ الإقليمي الإيراني

إن حرص إيران على تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة لم يكن يتمتع بها الجيش اليمني، من قبيل الصواريخ الباليستية البعيدة المدى والطائرات من دون طيار والصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات والمتفجرات المتطورة ونظام الألغام البحرية، وتوجيه الصواريخ الباليستية نحو الأهداف السعودية، يعكس سعيها الحثيث لتدشين تحول في مجريات المواجهة بطريقة تعضد النفوذ الإقليمي الإيراني. وقد ساعد صمود الحوثيين في وجه ضربات قوى التحالف العربي بفضل الإسناد الإيراني، على تشكل مناطق نفوذ إيرانية مستقلة ولا سيما في الشمال، صنعاء وصعدة والجوف وأجزاء من عمران وحجة، مثلما حرض على التمدد صوب الجنوب. ولعل سيطرتهم على ميناء ميدي على ساحل البحر الأحمر، يوفر منفذًا بحريًا قريبًا إلى المنطقة الشمالية الخاضعة لنفوذهم. ولئن جرى إحكام الطوق على ذلك الميناء من قبل البحرية السعودية خلال عاصفة الحزم، فإن إيران لم تعدم مسالك جديدة للتهريب، بحيث عمدت إلى إضافة أسطول رابع بخليج عدن لتأمين عمليات تهريب السلاح. كما قامت بإرسال سفن حربية إلى المياه الخليجية بذريعة مواجهة أنشطة القرصنة[55]. وتعمل إيران، من جهة أخرى، على دعم بعض فصائل الحراك الجنوبي وتجنيد عناصرها. ويبدو أن كسب ولاء تلك الفصائل يروم تيسير اختراق المنطقة الجنوبية وإيجاد منافذ ومناطق جديدة للنفوذ في الجنوب بعد إحكام قبضتها على الشمال.

لقد نجحت إيران في تمكين الحوثيين من أن يصبحوا قوة سياسية مهيمنة ممسكة بأزمّة القرار في مناطق نفوذهم، وقوة عسكرية ذات قدرات قتالية هائلة تتمدد على الأرض غير آبهة بمطالب الحكومة المنتخبة واشتراطات السعودية وحلفائها. لقد أمسوا طرفًا مركزيًا في معادلة الصراع، وذيل إيران في المنطقة[56]، لإطالة أمد الأزمة وتقويض أسس الدولة وتغذية الفوضى واللايقين، وهي بيئة مواتية تزيد من قدرة إيران على التمدد وتطويق السعودية وإرهاقها وخلخلة التوازنات الإقليمية.

في مقابل الموقف الأميركي الداعم للسعودية، بدت روسيا مباركة للتغلغل الإيراني في اليمن. ويبدو أن ذلك الموقف ينسجم مع التقاطع المرحلي بين مصالح إيران وروسيا في كثير من مناطق التوتر بالمنطقة، ومع تطلع روسيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي ومحاور التحالف مستغلة التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية منذ عهد أوباما. ولعل وقوف روسيا ضد إصدار مجلس الأمن لقرارات تحمل الحوثيين مسؤولية فشل التسوية السياسية وتلزمهم بالانخراط في الترتيبات الكفيلة بإنجاحها، وذلك في شباط/ فبراير 2015 وفي أيلول/ سبتمبر 2016، يعكس كيف أن الدور الروسي في الأزمة اليمنية كان معضدًا لجبهة إيران.

خلاصات ختامية

بدت المبادرة الخليجية، بحكم هواجسها، عامل إرباك وتغذية للتوجس بين الفرقاء اليمنيين. كما زاد فشل "عاصفة الحزم" في حسم الصراع من صلف حليف إيران الأيديولوجي والمذهبي. إن العاصفة رغم مسوغاتها المعلنة، أفضت إلى تعقيد الوضع الإنساني وانزلاق اليمن إلى درك الدولة الفاشلة. كما استغلت إيران ثورة اليمن ورقةً لفرض هيمنتها الفارسية على المنطقة وتعزيز مناطق نفوذها بما يعضد ريادتها وينوع ساحات مواجهتها مع الولايات المتحدة. فلا غرو إذا سعت لاستثارة النزعة القومية والهويات العقائدية والتأثير في الوضع السياسي اليمني وتقديم الدعم المالي واللوجيستي والاستخباراتي والإسناد العسكري للحوثيين.

53 شعثان، ص 108.

54 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن**، S/2017/81 (21 كانون الثاني/ يناير 2017)، شوهد في 2019/1/30، في: https://bit.ly/2RU8SLk؛ القاضي، ص 53 - 54.

55 المرجع نفسه، ص 80.

56 Peter Salisbury, "Yemen and The Saudi-Iranian 'Cold War'," The Royal Institute of International Affairs, 18/2/2015, p. 2, accessed on 31/1/2019, at: https://bit.ly/2GeeE0y

لقد أسهمت التدخلات السعودية والإيرانية في اليمن في تعطيل ديناميات الانتقال. فتنافس الدولتين على الريادة وتعضيد النفوذ الإقليمي، وخشية السعودية من تبرعم تجربة ديمقراطية في فنائها الخلفي، وتتطلع إيران إلى استغلال الموجة الثورية لإسبال ألوان مذهبية على الصراع بما يعزز نفوذها، كلها متغيرات جعلت اليمن ساحة مشرعة على مواجهات وظفت فيها أدوات ناعمة وأخرى صلبة. وقد أفضت الحرب الباردة المندلعة بين هاتين القوتين الإقليميتين، والتي كانت اليمن ميدانها، إلى تعميق نزعات التصدع وتغذية منطق المناكفة وتسعير الخلاف بين أطـراف العملية السياسية، واشتعال حرب أهلية ضروس.

بيد أن طموح إيران والسعودية إلى الهيمنة والريادة يصطدم بجملة من الإكراهات. فالخريطة الاجتماعية والمذهبية لليمن، لا تيسِّر لإيران، رغم جهودها المتواصلة، توسيع الولاءات وضمانها وتشكيل أحلاف دائمـة، فضلًا عن أن وكيلها الطائفي الوفي لا يحظى بالتأييد الشعبي الواسع. ولعل نفوذ شيوخ القبائل الموالين للسعودية، ولا سيما قبائل حاشد، يشكل قيدًا لقدرة إيران على التغلغل في البنية القبلية اليمنية. وقد ولدت مآسي الحرب عداءً أكبر للحوثيين بحكم الفظاعات التي ارتكبوها في كثير من المناطق. ثم إن مراهنتها على الفرز الطائفي لتجييش الصراع وتغذية الخصومات تصطدم بعائق مفاده أن الزيدية في اليمن أقرب المذاهب إلى السنة بحكم اعتدالها. من جهة أخرى، يفضح الموقف الإيراني من الثورة السورية، وتواطؤها المستمر مع نظام بشار، زيف أدلوجة تصدير الثورة والممانعة ضد قوى الظلم والاستكبار. كما أن حزم القوى الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة، إزاء إيران، وسعيها للحيلولة دون إمساكها بأزمّة الأمور في الممرات المائية الحيوية بالمنطقة، يكبل تطلعات إيران لكسب مزيد من أوراق الضغط على الولايات المتحدة. ولعل الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي الإيراني، ورسوخ الموقف الجذري للرئيس الأميركي دونالد ترامب من أن خطر إيران لا يكمن فقط في طموحاتها النووية، وإنما أيضًا في أطماعها التوسعية، عوامل تحد من سعي إيران لأن تصبح قوة إقليمية مهيمنة، وتقضي على حلمها المتمثل باستغلال فرص التقارب الأميركي - الإيراني من أجل تحقيق مكاسب إستراتيجية في المنطقة. كما أن النفوذ السعودي التاريخي في اليمن، وتواتر تحكم السعودية في كثير من مفاتيح القوى السياسية والقيادات القبلية، وإصرارها على التوسل بكل الموارد من أجل ردع إيران، ووصمها بأنها قوة تخريبية معادية للسنة، عناصر تسهم في اضطلاع السعودية بدور الموازن الإقليمي. ويشكل تعدد الجبهات التي تضطلع فيها إيران بأدوار مهمة (العراق وسورية ولبنان) عبئًا يضعف نسبيًا قدرتها على الاستمرار في الإسناد السخي للحوثيين لمدة طويلة. وعلى الصعيد الداخلي، تشكل الأوضاع الاقتصادية وما ارتبط بها من تحديات اجتماعية، قيدًا إضافيًا لتوجهات سياستها الخارجية.

في المقابل تصطدم أدوار السعودية ببعض الحدود. فالمؤهلات الجيوسياسية والديموغرافية والعسكرية الإيرانية، وتمدد نفوذها الإقليمي، من العناصر المرجحة لكفة إيران في خريطة التنافس والصراع على مناطق النفوذ. كما أن أزمتها الاقتصادية ومشكلاتها الاجتماعية، قد تحد من نزعتها التدخلية وتضعف جموحها للريادة. ثم إن الخلافات المتناسلة في البيت الخليجي تعاند طموحها إلى تشكيل اتحاد إقليمي سني، وتحرمها من عمق إستراتيجي حيوي لإثبات جدارتها بشأن أداء أدوار ريادية على الصعيد الإقليمي. على أن حدود الأدوار الإقليمية لكل من إيران والسعودية تعقد الوضع أكثر؛ وذلك من خلال شحذ رغبة كل طرف في تعبئة مزيد من الموارد لحسم المنازلة، أو على الأقل تأكيد الجدارة بالريادة الإقليمية. ولعل فصول المواجهات بين قوات التحالف العربي وحليف إيران (جماعة الحوثي) أفضت إلى تأزيم الوضع الإنساني.

وإذا كان "التحالف العربي" بقيادة السعودية، حازمًا ومتطلعًا إلى أن يثمر حزمه أملًا في تسوية سياسية في اليمن، فإن التوازنات التي قد تتمخض عن نصر عسكري محتمل على صعوبته، ستكون هشة ومن ثم معرضة للانفراط الذي يغتذي من تراكم الأحقاد والإحساس بالإقصاء والغبن.

ولئن أكد دانكوارت روستو Dankwart Rustow وبرزفورسكي أن الانتقال المتفاوض بشأنه يعد نتاج صراع ممتد بين الفاعلين الذين استنفدوا مواردهم في النزاع من دون فرض كل طرف لرؤيته عن الوضعية على الطرف الآخر، فإنني أخال أن الإسناد الإيراني للحوثيين، في مقابل الدعم السخي لقوى التحالف العربي لفائدة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أسهما في إجهاض تحقق مثل ذلك الاحتمال. لقد خفف ذلك الدعم من وطأة الضغط الذي قد تمارسه ندرة الموارد على أطراف الصراع. ويبرز هذا الأمر أحد أوجه تأثير العوامل الخارجية في المشهد السياسي الداخلي. في العلاقة بذلك، يطرح مآل مسلسل التحول في اليمن سؤالًا حول السبيل لإنجاح مسلسل الانتقال وبناء دولة ديمقراطية وتقويتها من دون قوى إقليمية تدعم التسويات السياسية وتنأى بنفسها عن منطق المناكفة وتسعير الخلافات وتغذية الصراعات حرصًا على تحقيق ما تعتبره أهدافًا تكتيكية أو إستراتيجية.

المراجع

العربية

أبو هلال، فراس. "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2011/7/20. في: https://bit.ly/2WxJBFn

أحمد، أحمد يوسف وآخرون. **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

أحمد، محمد فيان ونور صبحي. "القوى الإقليمية المؤثرة في أمن واستقرار اليمن: المملكة العربية السعودية أنموذجًا للمدة (1990-2015)". **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد 116 (2016).

الأحمدي، محمد. "الحوثي.. ذراع إيران في خاصرة الخليج". **البيان**. العدد 313 (2013).

الأمم المتحدة. مجلس الأمن. **التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن**. S/2017/81. 21 كانون الثاني/ يناير 2017. في: https://bit.ly/2RU8SLk.

بادي، راجح. "المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى 'عاصفة الحزم': تشرين الثاني/ نوفمبر 2011-آذار/ مارس 2015". **سياسات عربية**. العدد 14 (أيار/ مايو 2015).

البدور، بكر. "قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد 75 (ربيع 2016).

"تغييرات الملك سلمان وتداعياتها الداخلية والخارجية". **تقدير موقف**. إدارة البحوث والدراسات. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2015/5/13، في: https://bit.ly/2MHG1El

الجمهورية اليمنية، **وثيقة الحوار الوطني الشامل**، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، 2013 - 2014، ص 13، شوهد في 2018/7/7، في: https://bit.ly/2FVb0fJ

جميع، محمد. "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، **تحليل السياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تشرين الأول/ أكتوبر 2014).

حسني، محمد خالد. "عاصفة الحزم وتغير نمط السلوك السعودي في العلاقات الخارجية". **مجلة السودان**. السنة 5. العدد 6 (آب/ أغسطس 2015).

الحميري، نشوان. **خطوة إلى اليمن الحديث: إرهاصات وأحداث وتحديات الثورة الشبابية الشعبية السلمية**. صنعاء: منظمة اليمن الحديث، 2011.

"**الحوثيون: الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم**". مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. **أوراق سياسية**. وحدة الدراسات والأبحاث، شوهد في 2017/12/28. في: https://bit.ly/2S8W0RR

الرشيد، مضاوي. "السعودية وتحديات المرحلة". **المستقبل العربي**. العدد 467 (كانون الثاني/ يناير 2018).

رئاسة الجمهورية. المركز الوطني للمعلومات. **نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية**. في: https://bit.ly/2CLIc5b

السويدي، جمال سند وآخرون. **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

الشجاع، أحمد أمين. "التدخل الإيراني في اليمن: حقائقه وأهدافه ووسائله". **البيان**. العدد 307 (شباط/ فبراير 2013).

شعثان، علي. "المؤثرات الخارجية في المماحكات اليمنية". **سياسات عربية**. العدد 12 (كانون الثاني / يناير 2015).

شلينغ، توماس. **استراتيجية الصراع**. ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان. الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

عثمان، أحمد زكي. "عاصفة الحزم وحدود دور السعودية في النظام الإقليمي العربي". **آفاق سياسية**. العدد 18 (حزيران/ يونيو 2015).

القاضي، محمد حسن. **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**. الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.

قبلان، مروان. العلاقات السعودية الأميركية: انفراط عقد التحالف، أم إعادة تعريفه؟ **سياسات عربية**. العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

اللباد، مصطفى. "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي بشأن المنطقة العربية". **شؤون عربية**. العدد 129 (2007).

اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية. **اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية تعلن 6 أهداف لثورة التغيير في اليمن وتضع 9 مطالب للمرحلة الانتقالية**. ساحة التغيير - صنعاء. 2011/4/11. مدونة تعز الآن. 2011/4/12. في: https://bit.ly/2S9pkXs

مجموعة مؤلفين. **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق**. فؤاد عبد الجليل (محرر). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

مجموعة مؤلفين. **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**. تقديم عبد الله فهد النفيسي. ط 3. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم؛ مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

مجموعة مؤلفين. **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**. إعداد جمال سند السويدي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

محمد، أحمد سلمان. "المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011". **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**. العدد 51 (2015).

مكاوي، نجلاء وآخرون. **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**. [د. م.]: مركز صناعة للدراسات والأبحاث، 2015.

المـودع، عبد الناصر. "الأزمـة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسناريوهات". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مج 18، العدد 70 (2015).

المولى، سعود. **الحوثيون واليمن الجديد، صراع الدين والقبيلة والجوار**. بيروت: دار سائر المشرق، 2015.

نوار، إبراهيم متولي. "صراع الحرب والدبلوماسية وسيناريوهات حل الأزمة في اليمن". **آفاق سياسية**. العدد 20 (آب/ أغسطس 2015).

الأجنبية

Bauchard, Denis. "Le Yémen: Violence sectaires et guerre de procuration." Intervention faite dans le cadre de la conférence "Terrorisme international et radicalisme au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: menaces, causes, conséquences." Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques-UQAM, 13/11/2015. at: https://bit.ly/2t1bsAn

Billot, Fanette. "Le conflit yéménite, des enjeux et clivages au-delà des logiques internes." Université de Lyon (Juillet 2016). Institut méditerranéen des hautes études stratégiques. at: https://bit.ly/2UvdCUu

Boulanger, Philippe. "Risques et conflits dans le Golfe Arabo-Persique." *Bulletin de l'Association de Géographes Français*. vol. 89, no. 1 (Mars 2012).

Geun, Lee. "A theory of soft power and Korea's soft power strategy." *Korean Journal of Defencse Analysis*. vol. 21, no. 2 (June 2009), p. 212.

Gregory Gause III, F. "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War." *Analysis Paper*. Brookings Doha Center. no. 11 (July 2014).

Grosescu, Raluca. "Une analyse critique de la transitologie: Valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques." *Studia Politica: Romanian Political Science Review*. vol. 12, no. 3 (2012).

Hourcade, H. *Géopolitique de l'Iran*. Paris: Armand Colin, 2010.

Louis, Clémentine. "Le Yémen dans une nouvelle guerre froide régionale." *La Revue Nouvelle* (22 décembre 2015).

Nye, Joseph S. *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.

_____. "Soft Power and American Forein Policy." *Political Science Quarterly*. vol. 119, no. 2 (Summer 2004).

_____. The *Means to Success in World Politics*. New York: PublicAffairs, 2004.

Salisbury Peter. "Yemen and The Saudi-Iranian 'Cold War'." The Royal Institute of International Affairs. 18/2/2015. at: https://bit.ly/2GeeE0y

Stille, Ch. "Iran's Role in Yemen's Civil War." *The Pardee Periodical Journal of Global Affairs*. vol. II, no. 1 (Spring 2017).

Thiollet, Hélène. *Les flux migratoires au Yémen: Enjeux sécuritaires, politiques et sociaux*. Paris: Ministère de la Défense, 2009. at: https://bit.ly/2sV6IfO

أحمد قاسم حسين | Ahmed Qassem Hussein*

دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"

The Role of External Forces in the Political Process: Libya after the Skhirat Agreement

تهدف الورقة إلى دراسة الصراع الدائر في ليبيا وتداخلاته الإقليمية والدولية وتحليله، وذلك مع التركيز على المرحلة التي أعقبت توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في كانون الأول/ ديسمبر 2015. توضّح الورقة أنّ هذا الاتفاق جاء نتيجة توافق القوى المحلية والإقليمية في حدوده الدنيا؛ إذ بَنت تلك القوى سياساتها الخارجية في مراحل الصراع المختلفة على أساس التوازن بين المخاوف من الآثار السياسية والاقتصادية للانتقال الديمقراطي الليبي، وبين مصالحها وطموحها إلى مزيد من السيطرة والنفوذ. لقد مثّل تناقض المصالح بين القوى الخارجية عاملًا مهمًا يُضاف إلى مجموع العوامل الداخلية الأخرى التي ساهمت في تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي. لهذا تتمثل المشكلة البحثية لهذه الورقة في مجموعة تساؤلات يركّز مجملها على دور وسلوك القوى الخارجية المؤثرة في المشهد السياسي الداخلي الليبي.

كلمات مفتاحية: ليبيا، القوى الإقليمية، اتفاق الصخيرات.

The paper investigates and analyzes the regional and international interactions with the conflict in Libya, focusing on the period following the December 2015 political agreement in Skhirat, Morocco. The paper argues that this agreement is the result of a limited consensus among domestic and regional forces. These forces have moulded their foreign policies, over the course of the conflict, based on a balance between concerns over the political and economic effects of the Libyan democratic transition and their interests and ambitions for greater control and influence. The conflict of interests between the external forces was a substantial factor along with other internal determinants that have contributed to obstructing the democratic transition process. Therefore, this paper explores a series of research questions, mainly focusing on the role and behavior of the influential external forces in Libya's domestic politics.

Keywords: Libya, Regional Powers, Skhirat Agreement.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* **Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies**

مقدمة

مرّت ثماني سنوات منذ اندلاع الثورة في ليبيا في 17 شباط/ فبراير 2011، وفي أعقابها تأثّر الليبيون بجيرانهم في تونس ومصر، وهو ما يكشف عن عمق العلاقة المعنوية بين الشعوب العربية، وترابط طموحاتها وتطلعاتها؛ إذ سبقت الثورات العربية ثورات في مجتمعات غير عربية ضدّ أنظمة شمولية كالتي حكمت في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي، من دون أنْ تلقى لها صدًى أو ارتدادًا في المجتمعات العربية[1].

لكن ما ميّز الثورة الليبية التي بدأت شعبية مدنية، هو حضور العامل الخارجي بقوّة منذ بداياتها؛ إذ شكّل التدخل العسكري الخارجي العامل الأساسي في إطاحة نظام العقيد معمر القذافي. فقد هاجمت قوّات حلف شمال الأطلسي (الناتو) معاقله مباشرةً بعد صدور قرار مجلس الأمن 1973 بذريعة "حماية المدنيين الليبيين"، وقد استندت الدول المتدخلة عسكريًا في ليبيا إلى طلب المجلس الوطني الانتقالي على اعتباره ممثلًا شرعيًا للشعب الليبي. وما إنْ أُطيح القذافي حتى جرت أول انتخابات حرّة ونزيهة في ليبيا لانتخاب مجلس وطني في 7 تموز/ يوليو 2012، حيث أقبل عليها المواطنون الليبيون المتعطشون للقيام بحقهم في التصويت والانتخاب، بعد خمسة عقود من سيطرة الدولة الشمولية التي أسّس أركانها القذافي.

امتازت الحياة السياسية في العام الأول بعد سقوط النظام بالحيوية والدينامية مقارنةً بالعام الأول الذي أعقب الانتفاضات الشعبية العربية في تونس ومصر، وقد بشّر بتسارع عملية الانتقال الديمقراطي، حيث ازدهر المجتمع المدني، وملأ الفراغ الذي خلّفه انهيار نظام القذافي الذي حكم البلاد بقبضة حديدية أنهت ملامح الحياة السياسية، ومظاهر المجتمع المدني. لكنْ سرعان ما تعطّلت عجلة الانتقال الديمقراطي نتيجة جملة من العوامل التي ساهمت في تفاقم وتوتّر الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، ممّا يثير مجموعةً من التساؤلات عن محركات تلك العوامل، ولعلّ أهمها ما يرتبط بطبيعة ودور القوى التي قامت بالتدخل في إطاحة نظام القذافي. لقد اختارت تلك القوى سياسةً أطلقت عليها اسم "آثار القدم الخفيفة"، لكنّ الواقع وطبيعة الأحداث ومساراتها تؤكّد أنّها لم تكن خفيفةً البتة، بل هي قدم تركت آثارها العميقة في الدولة والمجتمع في ليبيا، ممّا فجّر خلافًا داخليًا تحوّلت معه الدولة الليبية إلى دولة هشّة أو فاشلة[2] Failed State.

ظهرت توصيفات عديدة تشخّص تعثّر عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا، والتناقض بين القوى السياسية والكتائب المسلحة. فهل هو انقسام بين أنصار نظام قديم وثوار؟ أم أنّه انقسام بين شرق وغرب؟ أو بين إسلاميين وعلمانيين؟ ورافق تلك التوصيفات تساؤل جوهري عن دور القوى الإقليمية والدولية في تكريس حالة الانقسام وعدم الاستقرار في ليبيا. في هذا الصدد رأى طارق متري مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا في شهادته المنشورة في دورية **سياسات عربية**[3]، وفي مقدمة كتابه **مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها**، أنّه لا يصح وصف ما يجري في ليبيا بأنّه جزء من مواجهة أكبر في المنطقة كلّها، أو أنّه محكوم بالمواقف حيال السياسات التي انتهجتها الدول الغربية[4]. لكنّ الوقائع تجعلنا نختلف مع هذا الطرح، فقد أثبتت الأحداث أنّ ما يجري في ليبيا هو جزء من مواجهة أوسع في الإقليم بين قوًى إقليمية ودولية، لها شبكة مصالح معقّدة، وأنه أحد العوامل التي تعوق أو تعطّل عملية الانتقال الديمقراطي، ويضع مؤسسات الدولة أمام تحدٍّ صعب في مواجهة مصالح القوى الإقليمية وهواجسها الأمنية والاقتصادية من ناحية، ومتطلّبات العملية السياسية من ناحية أخرى.

لذا تتركّب المشكلة البحثية لهذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات، تركّز بمجملها على دور القوى الخارجية[5] المؤثّرة على نحو أساسي في المشهد السياسي الداخلي الليبي، والذي يُلقي بظلاله على العملية السياسية، وزيادة حجم التحديات الداخلية التي رافقت سقوط نظام القذافي، والتي تعود جذورها إلى إرث نظامه الذي كرّس ثقافةً سياسيةً، واقتصادًا وطنيًا ومؤسسات تعمل تحت نير الاستبداد وتساهم في إعادة إنتاجه، وإلغاء كلّ مظاهر المعارضة السياسية، حتى باتت ليبيا ساحةً لصراع على النفوذ بين القوى الخارجية.

تسعى الدراسة للاشتباك مع أدوار القوى الخارجية وتفكيكها، وتحليل الصراع الدائر حاليًا في ليبيا وتداخلاته الإقليمية والدولية، اعتمادًا على الواقعية بشقيها الدفاعي/ والهجومي، بوصفها مدخلًا نظريًا في مراحل الصراع المختلفة لفهم وتحليل سلوك القوى الخارجية في منطقة ذات أهمية جيوسياسية، وذات حدود ممتدّة مع مجموعة من الدول التي تؤثّر وتتأثّر بالصراع الدائر فيها، مع التركيز على المرحلة التي أعقبت توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في كانون الأول/ ديسمبر 2015، والذي جاء نتيجة

---

1 عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 24.

2 الدولة الهشة أو الفاشلة: هي الدولة التي تفقد القدرة على ممارسة مهمّات الحكم الأساسية ووظائفه، وتفقد أيضًا القدرة على تأسيس علاقة ذات معنى وإيجابية مع المجتمع، وتتعرّض لهزّات داخلية وخارجية (أزمات اقتصادية، وكوارث طبيعية، وأزمات سياسية ... إلخ)؛ إذ يشكّل الفقر الخاصيّة الرئيسة للدول الفاشلة. يصدر عن صندوق السلام Fund For Peace (FFS) مؤشّر بالشراكة مع مجلة *Foreign Policy* حول الدول الهشة أو الفاشلة Fragile States Index في النظام الدولي، وقد جاء ترتيب ليبيا في التقرير السنوي لعام 2018 في المرتبة 25، كأكثر الدول هشاشةً في العالم. للاطلاع على المؤشر، انظر:
FFS, *Fragile States Index 2018* (Washington: 2018), accessed on 29/1/2018, at: https://goo.gl/MeUzNb

3 حمزة المصطفى، "شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا طارق متري"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 13 (آذار/ مارس 2015)، ص 169 - 174.

4 طارق متري، **مسالك وعرة سنتان في ليبيا ومن أجلها** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص 14 - 24.

5 عنى الباحث بالقوى الخارجية القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير المباشر في العملية السياسية في ليبيا منذ اندلاع ثورة فبراير 2011، والتي شكّل التناقض بينها تأثيرًا مباشرًا في العملية السياسية في ليبيا، وتشمل كلًا من الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وفرنسا، وإيطاليا، وقطر، وتركيا، والمملكة السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، إضافةً إلى دول الجوار الجغرافي مصر، وتونس، والجزائر.

توافق تلك القوى المحلية والإقليمية بحدوده الدنيا. هذا الاتفاق الذي كان بمنزلة خريطة طريق للخروج من الأزمة السياسية التي حالت دون تحقيق الانتقال الديمقراطي في البلاد من خلال اختبار مدى تدخّل القوى الخارجية في تعزيز حالة الاتفاق الداخلية، ومن ثَمّ دعم عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

أولًا: ليبيا: من الانتقال الديمقراطي إلى الاقتتال الداخلي

شهدت ليبيا ثورة شعبية متأثرة بنظيرتيها في تونس ومصر في 17 شباط/ فبراير 2011، واستعمل نظام القذافي كلّ أشكال القوة لقمعها، وقد طوت الثورة صفحةً من تاريخ ليبيا في 20 تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته عندما أعلن المجلس الانتقالي الليبي أنّ ليبيا قد تحرّرت بعد 42 سنةً من الدكتاتورية، على إثر مقتل القذافي في مدينة سرت على يد كتائب الثوار.

وبدأت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 المرحلة الانتقالية، حيث جرى انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 تموز/ يوليو 2012، إذ تميّزت بعدم الاستقرار وتفاقم الأزمات؛ نتيجة فراغ القوّة الذي خلّفه سقوط نظام القذافي، وترافق ذلك مع وجود مخزون هائل من الأسلحة. وباتت السِّمة البارزة للبلاد هي فوضى السلاح المنتشر لدى الكتائب المسلحة التي لا تخضع لأيّ سلطة مركزية، وقد أرجع جلبير أشقر، في كتابه **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية**، حالة الفوضى التي شهدتها ليبيا إلى افتقار الانتفاضة إلى قيادة معترف بها وقادرة، ممّا سمح للكتائب المسلحة بملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الأجهزة المسلحة لنظام القذافي. وكذا القرار الخاطئ الذي اتخذه المجلس الوطني الانتقالي، تحت ضغط الكتائب المسلحة، بدفع أجور لأعضاء تلك الكتائب من الخزينة العامة، ممّا حوّلهم إلى فئة متميزة، مقارنةً بمن تبقّى من أفراد القوّات المسلحة النظامية، فقد ارتفع عدد الملتحقين بها عشرة أضعاف، وصولًا إلى 250 ألفًا في غضون أقلّ من سنة من سقوط القذافي[6]. وقد تعاقبت على ليبيا مجموعة من الحكومات، لكنّها فشلت في تحقيق الاستقرار وحلّ الأزمات السياسية والاقتصادية وتحقيق الانتقال الديمقراطي. وجرت انتخابات تشريعية في ليبيا في 2014، جاءت نتائجها في غير مصلحة التحالف الثوري المُهيمِن على المؤتمر الوطني العام الذي انتُخِب في تموز/ يوليو 2012. ونشبت على إثره أزمة دستورية بين مجلس النواب والمجلس الوطني العام[7] لدى انعقاد مجلس النواب في طبرق في 2 آب/ أغسطس 2014، ممّا عزّز الاستقطاب السياسي في البلاد وهدّد مسار التحول الديمقراطي.

لقد مثّل الصراع على نقل السلطة من المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب واحدًا من أهمّ تداعيات الأزمة السياسية. ودار محور الصراع حول السيطرة على ملفّ السلطة التشريعية، لاعتقاد القوى السياسية الليبية أنّ منْ يسيطر عليها سيحدِّد ملامح الخريطة السياسية في ليبيا مستقبلًا. عندها أعلن المؤتمر الوطني العام استئناف ممارسة صلاحيته مبررًا ذلك بإخراج البلاد من الأزمة، واستند إلى مبرّرَين، هما: عدم التزام مجلس النواب الإجراءات الدستورية لنقل السلطة، وخروج تظاهرات تطالب بعودة المؤتمر بصورة مؤقّتة لاتخاذ التشريعات اللازمة من أجل تجاوز الأزمة[8].

تزامن ذلك مع إطلاق الكتائب المسلحة التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها، والمتحالفة مع قادة المؤتمر الوطني عملية "فجر ليبيا" للسيطرة على المناطق الحيوية في العاصمة. وفي المقابل اجتمع أعضاء البرلمان الليبي في مدينة طبرق من دون أنْ تجري عملية تسليم رسمية من المؤتمر الوطني العام، في حين قاطع آخرون مجلس النواب بصفته غير دستوريّ. أصدرت المحكمة العليا في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر حكمًا قضائيًا يقضي بعدم دستورية الفقرة الحادية عشرة[9] من التعديل الدستوري السابع الصادر في آذار/ مارس 2014 وما ترتّب عليه من آثار. فُسِّر ذلك على أنّه إبطال مقترحات "لجنة فبراير"[10] بوصفها نصًا دستوريًا يتضمنّ تشكيل سلطة تشريعية جديدة، وانتخاب رئيس للدولة، وبناء عليه يُحَلّ مجلس النواب على خلفية بطلان تعديل إعلان دستوريّ مؤقّت انتُخِب بموجبه المجلس، ممّا أعطى نقطة قوّة لأعضاء المؤتمر الوطني العام الذين رفضوا مجلس النواب.

رفض مجلس النواب المدعوم عسكريًا من تشكيلات الجيش الوطني الليبي الذي أطلق عملية "الكرامة" بقيادة خليفة حفتر في أيار/ مايو 2014، وقد كانت البيئة الإقليمية مواتية لتحركه خصوصًا مع الموجة المضادّة للانتفاضات الشعبية؛ إذ وقع الانقلاب في مصر بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وازداد عنف النظام السوري، وضعفت القوى الثورية في إدارة المرحلة الانتقالية، فضلًا عن البيئة الداخلية

6 جلبير أشقر، **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية** (بيروت: دار الساقي، 2016) ص 172.

7 "Libya Faces Chaos as Top Court Rejects Elected Assembly," *Reuters*, 6/11/2014, accessed on 20/5/2018, at: https://goo.gl/AogM6o

8 خيري عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **سياسات عربية**، العدد 13 (آذار/ مارس 2015)، ص 36.

9 تنصّ الفقرة الحادية عشرة من الإعلان الدستوري السابع على ما يلي: "يعمل بمقترح لجنة فبراير على أنْ يقوم مجلس النواب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقّت بنظام انتخاب مباشر أو غير مباشر خلال مدّة لا تزيد عن 45 يومًا من عقد أول جلسة". للمزيد، انظر: ليبيا، المؤتمر الوطني العام، **التعديل الدستوري السابع**، 11 آذار/ مارس 2014، CONSTITUTIONNET، شوهد في 2019/1/13، في: https://goo.gl/MGQ4wP

10 لجنة فبراير: هي لجنة قانونية تشكلت بموجب القرار رقم (12) لسنة 2014 من المؤتمر الوطني العام، وكان لها مهمّتان؛ الأولى إعداد مقترح متعلق بتعديل الإعلان الدستوري، والثانية إعداد مقترح قانون انتخابات عامّة. وقد قدّمت اللجنة مجموعة اقتراحات للمجلس الوطني العام خلال المرحلة الانتقالية، بهدف انتخاب مجلس نواب بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب الليبي وانتخاب رئيس دولة بالطريقة ذاتها، ووافق المجلس الوطني على آليّة اختيار مجلس النواب لكنّه لم يبتّ في طريقة اختيار رئيس الدولة. لمزيد من الاطلاع، انظر: "نص توصيات لجنة فبراير المعتمد من المؤتمر الوطني العام"، بوابة الوسط، 2014/8/13، شوهد في 2018/4/12، في: https://goo.gl/tExjhm

بعد قانون العزل السياسي[11] الذي جمع كافّة القوى المتضّررة من القانون لمقاومة مفاعيله وإسقاطه، ما أدّى إلى إعادة توزيع القوّة وحافظ على الصراع القديم في ظلّ فاعلين جُدد يجدون أنفسهم في قلب عملية الاستبعاد، ومدعومين من قوًى خارجية تدعم الثورات المضادّة، وهو ما أضعف الدولة الليبية وعزّز الانقسام. وبدا الصراع بين قوتين أساسيتين، هما: الليبراليون والفدراليون المنضوون إلى "عملية الكرامة"، والتيارات الإسلامية والكتائب المسلحة المنضوية إلى عملية "فجر ليبيا".

التطور اللافت أنّ بيئة الانقسام السياسي وفوضى الميليشيات والسلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن تحقيق مصالحة وطنية، وفي ظلّ حالة من الاستياء الشعبيّ من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الأمني، والانقسام الإقليميّ، كل ذلك وفّر بيئةً ملائمةً لنشاط تنظيم الدولة الإسلامية[12]، حيث قامت مجموعة مسلحة في شباط/ فبراير 2015 بنشر تسجيل مصوّر، أظهر قيامها بإعدام 21 قبطيًا مصريًا كانوا يعملون في ليبيا[13]، الأمر الذي شكّل ناقوس خطر يهدّد الدول المجاورة لليبيا، وهو ما ساهم في جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في دفع الأطراف للدخول في حوار، أفضى في نهاية المطاف إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي "الصخيرات".

ثانيًا: دور القوى الخارجية في ليبيا: توازن المصالح والمخاوف

لم يكن تأثير القوى الخارجية واضحًا في العملية السياسية كما هو الحال بعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي، ومع ذلك يمكن تفسير أدوار القوى الخارجية خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 حتى توقيع الاتفاق السياسي من منظور واقعي دفاعي؛ حيث بقيت أدوار القوى الخارجية محصورةً في تقديم الدعم المالي والسياسي للفواعل السياسية المؤثرة في العملية السياسية الليبية بما يخدم مصالحها ويعظّم من نفوذها، ولم يرتقِ إلى مستوى التدخل العسكري المباشر، الذي يمكن تفسيره من منظور واقعيّ هجوميّ من ناحية وجود قوّات عاملة في قواعد عسكرية شرق البلاد كما هو الحال اليوم. ومردّ ذلك الصراع من أجل الدور Conflict For Role في ليبيا بين القوى الإقليمية والدولية، في إطار حركتها التي تتسمّ بالدينامية والتغيير المستمرّ بما يحقّق مصالحها، ويعزّز نفوذها، ويضمن أمنها القومي، وهو يقود بالضرورة إلى بروز تناقض وعدم اتفاق أو انسجام بينها في مقاربتها وقراءتها للمشهد السياسي الليبي. وقد انقسمت أدوار القوى الإقليمية والدولية في ليبيا بين مستويين مع انطلاق المرحلة الانتقالية في ليبيا، ويرتبط كل مستوى، أساسًا، بحدّة التناقض والنزاع الداخلي بين تلك القوى السياسية والعسكرية المحلية:

المستوى الأول: "الدور الناعم" Soft Role: يقوم على دعم قوًى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لها ذات التوجه والرؤية الداعمة للدولة، ما يجعلها قادرةً على التأثير في العملية السياسية بالطريقة التي تخدم مصالحها. وهو يمثّل دور الدول الإقليمية والدولية في المرحلة الممتدة من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 حتى توقيع اتفاق الصخيرات 2015، حيث إنّ دورها اقتصر على تقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري للأطراف الليبية المتنازعة، من دون أيّ تدخّل مباشر لقوى عسكرية على الأرض الليبية.

المستوى الثاني: "الدور الخشن" Hard Role: يرتبط على المستويين الإقليمي والدولي ارتباطًا جوهريًا بحدّة الصراع الداخلي والخلل في توازن القوى المحلي بما يؤثّر في مصالحها وأمنها القومي، عندها ينتقل الدور الناعم لتلك القوى ذات التأثير في العملية السياسية إلى دور خشن، وهو ما جسّده الدور العسكري الفرنسي والمصري والإماراتي والأردني في دعم قوات حفتر في الشرق الليبي، والدور العسكري القطري والتركي في دعم كتائب الثوار في مصراته وغرب ليبيا، والتدخّل العسكري الأميركي والإيطالي الجوّي في دعم قوات "البنيان المرصوص" التابعة لحكومة الوفاق الوطني في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

وبناءً عليه، بنت القوى الخارجية سياساتها في مراحل النزاع في ليبيا على أساس التوازن بين المخاوف والمصالح، وهو ما أثّر في مختلف مراحل النزاع الداخلي في ليبيا (انظر: الشكل 1)، وجعل سلوكها يطغى عليه التلكؤ في دفع عجلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا على وجه الخصوص في المرحلة الانتقالية الممتدّة بين تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وأيار/ مايو 2014. ونجمت عن ذلك مجموعة من الإشكاليات؛ إذ سعت القوى الخارجية التي اندفعت إلى إطاحة العقيد القذافي للبحث عن موطئ قدم لها في ليبيا، من خلال إخضاع وتدجين قوًى سياسية وعسكرية في ليبيا، والسيطرة عليها بجعلها في وضع من يحتاج إلى المساعدة الدائمة ليتمّ فرض الشروط عليها أثناء الحرب، والعمل على استثمار تحالفاتها مع تلك القوى لتحقيق مزيد من النفوذ والسيطرة[14]. وقد ارتبط ذلك بخوف القوى الخارجية من تكرار سيناريو العراق وأفغانستان، حيث انهارت الدولة بعد سقوط النظام، وساعدت سياسات الاحتلال الأميركي في ذلك بتفكيك

11 قانون العزل السياسي: قانون رقم (13) لعام 2013، أقرّه المؤتمر الوطني العام في 14 أيار/ مايو 2013، ودخل حيّز التنفيذ في 5 حزيران/ يونيو 2013، ويهدف إلى استبعاد كلّ الذين عملوا لدى نظام القذافي على نحو مباشر أو غير مباشر عن الساحة السياسية الليبية. رومان ديفيد وهدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير الوجوه أم تغيير السلوك؟"، مركز بروكنجز الدوحة، **سلسلة أوراق** (4)، آذار/ مارس 2014، شوهد 2018/3/18، في: https://goo.gl/7zmCQh

12 يرى جلبير أشقر أنّ تسمية "داعش" خاطئة خارج العراق وسورية، انظر: أشقر، ص 173.

13 "داعش وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**، 2016/1/13، شوهد في 2018/4/21، في: https://goo.gl/qnuSpb

14 محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 219.

مؤسسات الدولة بحجّة تصفية حزب البعث الحاكم، ممّا أدخل البلاد في نفق مظلم، ومن ثمّ تمكّنت حركة طالبان المتطرّفة من السيطرة على أفغانستان لتصبح البلاد مركزًا لتنظيم القاعدة. وقد تأطّرت عملية توازن مخاوف ومصالح القوى الإقليمية والدولية في اتجاهين أثّرا، على نحو رئيس، في مقارباتها للأزمة الليبية (انظر: الشكل 1)[15]:

- **الاتجاه الأول**: داخلي في اتجاه الخارج، إذ تخشى القوى الإقليمية والدولية من انتشار العدوى وامتدادها إلى دول الإقليم.
- **الاتجاه الثاني**: خارجي في اتجاه الداخل، وفيه قد تُسبِّب الأزمة تناقضًا وصراعًا بين القوى المختلفة على النفوذ والسيطرة والمصالح.

في الاتجاه الأول (داخلي في اتجاه الخارج): ينتقل تأثير الصراع الدائر في ليبيا إلى دول الإقليم التي بدأت تعيد تعريف أمنها القومي انطلاقًا من تطور الأزمة الليبية وحدة النزاع الدائر فيها (تونس، ومصر، والسودان، والجزائر، وتشاد)، وتُكيِّف سياساتها الداخلية لمواجهة تداعياتها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، نظرًا إلى التداخل العرقي والإثني والديني، والحدود الجغرافية الرخوة والممتدة التي تُسهِّل حركة انتقال الأفراد والسلاح إلى الدول المجاورة.

في الاتجاه الثاني (خارجي في اتجاه الداخل): تقوم الدول الإقليمية والدولية بتكييف خطابها الخارجي تجاه الأزمة الليبية بما يخدم مصالحها ويُقوّي نفوذها، وتتفادى تأثيراتها السلبية الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وفي لحظة محدّدة من الصراع يكون تدخل القوى الإقليمية والدولية محوريًا، رغم تناقض المصالح والرؤى تجاه الأزمة، ضمن ما يُمكن تسميته باللحظة المواتية Ripeness Moment على المستوى الإقليمي؛ لدفع عجلة التسوية السلمية للصراع، وهو ما مثّله الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015 الذي وقّعته القوى السياسية الليبية بدعم إقليميّ ودوليّ. لقد دفعت القوى الخارجية في اتجاه حلّ الأزمة الليبية عن طريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL[16] في بداية عام 2015، والتي قادت إلى توقيع اتفاق سياسيّ بين الأطراف الليبية، لكنّ الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق لتسوية الصراع، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حدٍّ للصراع الداخلي ودعم العملية السياسية والانتقال الديمقراطي، وذلك نتيجة جملة من العوامل الداخلية المرتبطة بالقوى السياسية المحلية وارتباطاتها الإقليمية والدولية.

تبدو مراحل الصراع الليبي في الشكل (2) على النحو الآتي:

- **اختلاف Difference**: ظهر مع بداية المرحلة الانتقالية في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
- **تناقض Compatibility**: بدأ التناقض مع انتخابات المجلس الوطني العام في 7 تموز/ يوليو 2012.
- **استقطاب Polarizarion**: بدأ مع قانون العزل السياسي في 2013 وتعزّز مع الانتخابات التشريعية في 2014.
- **عنف Violence**: جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في غير صالح التحالف الثوري المُهيمِن على المؤتمر الوطني العام، وتسبّب ذلك في أزمة دستورية بين مجلس النواب المنتخب والمجلس الوطني العام.
- **حرب WAR**: أعلنت كتائب الثوار المُسيطِرة على طرابلس عملية فجر ليبيا في تموز/ يوليو 2014، وأعلن حفتر في أيار/ مايو عملية الكرامة 2014.
- **وقف إطلاق النار Cease of Fire**: لم يتم الاتفاق على تجميد الأعمال القتالية، واستمرّ كلّ طرف في تنفيذ عملياته العسكرية رغم الدعوات الدولية والإقليمية إلى الحوار في تسوية النزاع، ولم يصل الفرقاء في ليبيا إلى اللحظة المواتية على المستوى المحلي، وإدراكهم أنّ الصراع لن يجلب أيّ انتصار لأيّ طرفٍ. لكنْ دخلوا في اتفاق تسوية بسبب ضغط القوى الإقليمية والدولية.
- **اتفاقية تسوية Settlement**: توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015 في مدينة الصخيرات المغربية بتوافق قوًى إقليمية ودولية على دعم العملية السياسية.
- **تطبيع Normalization**: لم يتم التوصل حتى اللحظة المواتية التي تدفع الأطراف إلى تطبيع العلاقات، ووضع حدّ للخلافات نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية.
- **مصالحة شاملة Reconciliation**: قدّم مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة خطّةً للمصالحة في أيلول/ سبتمبر 2017 في إطار الاتفاق السياسي الليبي، لكنْ لم تجد طريقها للتنفيذ.

---

15 سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 160 - 162.

16 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL: بعثة سياسية خاصّة متكاملة، تم إنشاؤها في 16 أيلول/ سبتمبر 2011، بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2009 (2011)، بناءً على طلب من السلطات الليبية، لدعم السلطات الانتقالية الجديدة في البلاد في جهودها خلال مرحلة ما بعد النزاع. وقام مجلس الأمن بتعديل ولاية البعثة وتمديدها من خلال قرارات 2022 (2011)، و2040 (2012)، و2095 (2013)، و2144 (2014)، و2238 (2015)، و2323 (2016)، وينصّ قرار مجلس الأمن 2376 (2017) على ولاية البعثة الحالية، التي تم تمديدها إلى 15 أيلول/ سبتمبر 2018. للمزيد، انظر موقع البعثة: https://unsmil.unmissions.org/ar

الشكل (1) التوازن بين مصالح القوى الإقليمية والدولية ومخاوفها بشأن ليبيا

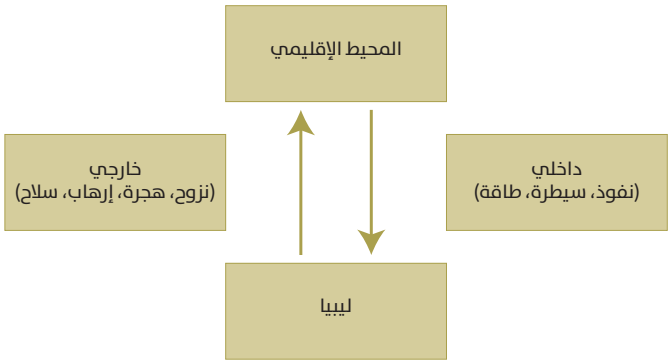

الشكل (2) مراحل الصراع في ليبيا وفق نموذج أولفير رامسبوثان

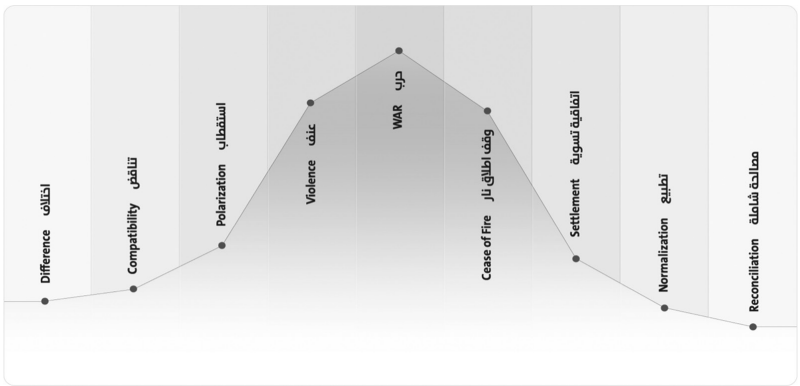

O. Ramsbotham, H. Miall & T. Woodhouse, *Contemporary of Conflict Resolution*, 3rd ed. (Boston: Polity Press, 2011).

ثالثًا: الاتفاق السياسي الليبي "الصخيرات": تناقضات دولية وتداعيات داخلية[17]

شكّل الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015 مدخلًا إلى حل الصراع السياسي والعسكري في ليبيا، بعد أنْ دفعت الأمم المتحدة بأطراف النزاع إلى الحوار في بداية عام 2015، من أجل إنهاء الانقسام في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية على خلفية الأزمة السياسية بين مجلس النواب المنتخب عام 2014 والمؤتمر الوطني العام، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع دستور وإجراء انتخابات جديدة. وكان المتوقع أنْ تقوم الحكومة التي انبثقت من هذا الاتفاق بإجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وخصوصًا في قطاع الطاقة، ووضع حدّ لفوضى السلاح من خلال تفكيك الميليشيات المسلحة أو دمجها، ومحاربة الإرهاب ممثلًا بتنظيم الدولة الإسلامية في سرت بدعم من المجتمع الدولي[18].

انبثق من الاتفاق حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، وقد واجهت حكومته سلسلةَ أزمات مركّبة (سياسية، وأمنية، واقتصادية وقبلية) حالت دون تنفيذ بنود الاتفاق الذي جاء في مقدمة نصّه ذكر صريح لـ "عملية التحوّل الديمقراطي" في ليبيا، من خلال التعاون بين أعضاء مجلس النواب الذين تم اختيارهم عبْر انتخابات حرّة ونزيهة

17 الصخيرات: مدينة ساحلية مغربية شهدت توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015. والمفارقة أنّها المدينة التي شهدت محاولة الانقلاب الفاشلة في 10 تموز/ يوليو 1971 ضدّ الملك الحسن الثاني ملك المغرب بدعم من العقيد القذافي، وهو ما أفصحت عنه وثائق الخارجية البريطانية لعام 1971، والتي حملها ملف رقم Fco 39 - 884، انظر: حسن ساتي، "قراءة في وثائق 1971 البريطانية"، البسالة، شوهد في 2019/1/30، في: https://bit.ly/2CQSOzK

18 مجموعة الأزمات الدولية، **الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته**، تقرير الشرق الأوسط رقم 170، 2016/11/4، شوهد في 2018/5/11، في: https://bit.ly/2MlQdSR

نظّمها وأقرّ بها المؤتمر الوطني العام، تقع على عاتقهم مسؤولية احترام الحقوق الديمقراطية للناخبين، وتمثيل دوائرهم الانتخابية والمؤتمر الوطني العام الذي قام بإدارة العملية الانتقالية، أكثر من عامين، والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال[19].

وخلال عامين ونيّف من توقيع الاتفاق، عملت حكومة الوفاق الوطني على تذليل تلك العقوبات، منذ وصولها إلى طرابلس، عبر قيامها بتسويات مع القوى الأساسية الفاعلة في المشهد الداخلي الليبي، وتزامن التوجه الداخلي للحكومة، مع تأييد ودعم إقليمي ودولي، تمثل في قرار مجلس الأمن رقم 2259 الصادر في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2015 الذي أقرّ بشرعية المجلس الرئاسي الليبي[20]، وضرورة تقديم الدعم اللازم له من جهة، والبيان الوزاري المشترك الصادر عن مؤتمر فيينا في 16 أيار/ مايو 2016[21]، والذي طالب برفع حظر الأسلحة ودعم الحكومة في بناء قوّة عسكرية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في ليبيا من جهة أخرى، إضافةً إلى حزمة دعم متكاملة اقتصادية وأمنية. وأبدت دول أوروبية عدّة دعمها لحكومة الوفاق، وفي مقدمتها إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا في سبيل إدارة الأزمة وتحقيق تقدم في ظلّ صراع داخليّ، تتشابك فيه عناصر جهوية وقبلية وأيديولوجية.

1. ضبابية مواقف القوى الإقليمية والدولية من الاتفاق السياسي الليبي

شجّعت معظم الدول المجلس الرئاسي على تشكيل حكومة والانتقال إلى تنفيذ الاتفاق السياسي من دون أيّ تغيير في شروطه، وبعد ذلك بدأت دول عديدة، منذ مؤتمر فيينا، بتجاوز الشرط القانوني المتمثّل بضرورة منح مجلس النواب الثقة للحكومة؛ منها الجزائر والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا التي اعتبرت تصديق مجلس النواب غير ذي صلة، على رغم من أنّها تعترف بهذا المطلب شكليًا. وقد رحّبت تركيا وقطر وتونس والسودان والاتحاد الأوروبي[22] بالاتفاق. بينما دعمت دول أخرى مثل روسيا ومصر والسعودية والإمارات الاتفاق رسميًا، إلّا أنّها كانت أشدّ صرامةً من الناحية القانونية المرتبطة بتطبيق بنوده. لذلك امتنعت عن منح حكومة الوفاق الوطني الامتيازات الدبلوماسية التي تُمنَح لرئيس الوزراء[23]. وهو ما فسّر حالة الغموض والتناقض التي صبغت مواقف الدول في خطابها الخارجي تجاه العملية السياسية في ليبيا على نحو عامّ، وحكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج على نحو خاص.

أثّرت حالة التناقض في المواقف الدولية تجاه الاتفاق السياسي في عمل حكومة الوفاق الوطني، التي لم تُحقّق أيّ تقدّم، ودخلت في صراع داخليّ بعد وصولها إلى طرابلس في آذار/ مارس 2016[24]. لم تؤدِّ الحكومة اليمين الدستورية أمام البرلمان، حتى تحصل على الثقة والشروع في تنفيذ برنامجها، وتفعيل عمل الوزارات وتمكينها من استلام مهمّاتها. ولم يتحقّق منح الثقة لحكومة السراج تحت قبة البرلمان، وما جرى هو صياغة بيان وقّعه 103 نواب، بغية الموافقة على تشكيل الحكومة، من دون أداء اليمين الدستورية في مجلس النواب.

2. المؤسسة التشريعية: حكومة من دون ثقة البرلمان

لقد ساهم التناقض الدولي حول الاتفاق السياسي الليبي وآلية تطبيقه من الجوانب القانونية والسياسية في تكريس الانقسام الداخلي، إذ انقسمت المؤسسة التشريعية بين تيارين؛ أحدهما مؤيد للاتفاق السياسي الذي جاء بحكومة السراج، وآخر معارض له يتزعمه رئيس البرلمان، عقيلة صالح والمشير خليفة حفتر، شرق البلاد، وعدد من ثوار الزنتان والرجبان وقبائل الصيعان، والجميل، والرقدالين، و"جيش القبائل" المسيطر على قاعدة الوطية غربي البلاد الموالية لبرلمان طبرق. يتمسّك التيار الثاني بالمادّة الثالثة عشرة من اتفاق الصخيرات التي تنصّ على أنّ البرلمان المنتخب في يونيو/ حزيران 2014 هو الذي يتولّى سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، والمخوّل منح الثقة للحكومة وسحبها.

كما تُعتبر المادّة الثامنة من الاتفاق نقطةً خلافيّةً، بحكم أنّها تمنح مجلس رئاسة الوزراء اختصاصات واسعة، فور حصوله على ثقة البرلمان؛ كالقيام بأعمال القائد العام للجيش الليبي، وتعيين رئيس جهاز المخابرات العامة أو إقالته، وتعيين السفراء وممثلي ليبيا في

19 يتألف الاتفاق السياسي من ديباجة ومجموعة مبادئ حاكمة، تليها تسعة فصول وزّعت فيها 67 مادة تنظم الأجسام السياسية التي نتجت من الاتفاق السياسي، وهي: "حكومة الوفاق الوطني"، ويحدّد الفصل مبادئ عمل وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وصلاحياتها. و"مجلس النواب"، ويحدد الفصل أيضًا صلاحيات وآلية عمل مجلس النواب المنتخب في حزيران/ يونيو 2014 كأعلى جهة تشريعية في ليبيا. و"المجلس الأعلى للدولة"، ويحدّد الفصل كيفية تشكيل وعمل مجلس الدولة كسلطة استشارية تنفيذية عليا. و"تدابير بناء الثقة"، ويشتمل على 7 مواد. و"الترتيبات الأمنية"، ويشتمل على 14 مادة. و"العملية الدستورية"، و"الهيئات والمجالس المتخصصة"، و"الدعم الدولي"، و"أحكام ختامية". ويلحق بالاتفاق أحكام إضافية مكوّنة من 15 مادة و6 ملاحق، هي: أسماء المرشّحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء، انظر: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، **الاتفاق السياسي الليبي**، 2016/1/18، شوهد في 2017/5/5، في: https://goo.gl/e3sKXT

20 United Nations, "Unanimously Adopting Resolution 2259 (2015), Security Council Welcomes Signing of Libyan Political Agreement on New Government for Strife-Torn Country," 23/12/2015, accessed on 1/6/2018, at: https://goo.gl/JriYXz

21 UNSMIL, "Ministerial Meeting for Libya Joint Communique, Vienna, 16/5/2016," accessed on 1/6/2018, at: https://goo.gl/v2Jyr1

22 European Union External Action, "Libya Political Agreement welcomed," 18/12/2015, accessed on 12/6/2018, at: https://goo.gl/uPpmxL

23 مجموعة الأزمات الدولية.

24 Chris Stephen, "Chief of Libya's new UN-backed government arrives in Tripoli," *The Guardian*, 31/3/2016, accessed on 28/5/2018, at: https://goo.gl/Wk3teS

المنظمات الدولية أو إعفائهم، إضافةً إلى تعيين كبار الموظفين أو إعفائهم من مهماتهم، ما يعني تقليصًا لصلاحيات ونفوذ البرلمان والأطراف السياسية الأخرى التي ترى في حكومة السراج حصان طروادة للتدخل العسكري الخارجي[25]، واستند أنصار هذا الادعاء إلى التوافق الأمـيركي - الأوروبي الذي صاحبه ضغط، ارتفعت وتيرته إلى حدّ التلويح باللجوء إلى القوّة، لتأكيد سيطرة حكومة السراج، وفرض عقوبات على القادة السياسيين المعطلين لاتفاق الصخيرات (شملت العقوبات خليفة الغويل[26] وعقيلة صالح[27] وغيرهما)، وهذا التيار نفسه هو الذي ينسج تحالفًا مع الإمارات والسعودية ومصر؛ الأمر الذي وضع حكومة السراج أمام تحدّ كبير هدّد العملية السياسية برمّتها حول الكيفية، والقدرة التي تمكّنها من الاستجابة لاحتجاجات البرلمان. وأمام التناقض الدولي من مسألة الاعتراف الفعلي بحكومة الوفاق الوطني، أصدر السراج القرار رقم 12 القاضي بتفويض 18 وزيرًا بأداء مهماتهم، إلى حين أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان[28]. وهنا بدأ الانقسام السياسي يأخذ طابعًا جغرافيًا بين الشرق في طبرق مقرّ البرلمان، وأماكن توزع وانتشار قوات عملية الكرامة الموالية لحفتر، وغرب طرابلس مقرّ حكومة الوفاق الوطني وأماكن توزع وانتشار قوات كتائب الثوار الموالية لها.

3. المؤسسة العسكرية والدعم الخارجي

تعدّ المؤسسة العسكرية قوةً سياديةً ضامنةً لأمن الدولة واستقرارها. ولكن في الحالة الليبية عانى الجيش قبل انـدلاع الثورة ضعف الجاهزية والإمكانات، ولم يقم القذافي ببناء جيش قويّ بقدرات وعقيدة قتاليّة واضحة، وانصبّ تركيزه في إنشاء كتائب أمنية متفوّقة من الناحية العسكرية على الجيش النظامي في التسليح والتجهيز والتدريب لحماية نظامه وإحكام سيطرته على المدن الليبية[29]، وتدربت وحدات الجيش على شنّ حروب في الصحراء لمواجهة التمرد والحركات الانفصالية. وقد قادت الحرب إلى انهيار كامل للمؤسسة العسكرية الليبية وانقسامها، وأصبح من الصعب إعادة بنائها وهيكلتها بعد انتشار الكتائب المسلحة وسيطرتها على سلاح الجيش الليبي الخفيف والمتوسط والثقيل، وبات بعض كتائب الثوار أشبه بجيش نظامي بقدرات تسليحية كبيرة، الأمر الذي خلق فوضى سلاح ترافقت مع انعدام الأمن.

إنّ منشأ المعضلة الأمنية في ليبيا التي أثّرت وتؤثّر، على نحو أساسي، في العملية السياسية كامن في دور القوى الدولية والإقليمية التي ساهمت، ضمن عمليات حلف شمال الأطلسي، في إطاحة نظام القذافي، ودعمت كتائب الثوار بالأسلحة وفشلت في نزع سلاحها أو تسريحها أو دمجها في مؤسسة عسكرية موحدة بعد انتهاء الحرب. وقد عزّز انقسام المؤسسة العسكرية انطلاق "عملية الكرامة" في الشرق الليبي وعملية "فجر ليبيا"، حيث تركزت القوى المسلحة بين كتلتين؛ واحدة في الشرق وأخرى في الغرب.

وقد فشلت الحكومات الليبية المتعاقبة في توحيد المؤسسة العسكرية، ووجدت حكومة الوفاق الوطني نفسها مضطرةً إلى البحث عن ترتيبات خاصة بوزارة الدفاع، فوفقًا للمادة الثامنة من اتفاق الصخيرات، فإنّ مجلس رئاسة الوزراء هو المسؤول عن القيام بأعمال القائد الأعلى للجيش الليبي[30]، وبناءً على ذلك صدر عنه القرار رقم 2 بتاريخ 2016/5/9 القاضي بإنشاء الحرس الجمهوري، ومقرّه في طرابلس، وتتلخص مهماته في تأمين المقرّات الرئاسية السيادية والمؤسسات العامة في الدولة، وتأمين الأهداف الحيوية، بما في ذلك منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية، في خطوة لإعادة ترتيب أوضاع الجيش وهيكلته، بحكم أنّه يعاني ضعف الكفاءة والجاهزية، فضلًا عن ولاء الجيش الذي تقاتل عناصر منه بقيادة حفتر في الشرق، وعناصر أخرى تابعة لحكومة الوفاق التي لم تلقَ تحركاتها الدعم اللازم من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة. ومع ذلك بقي دعم مثل هذه الخطوات مجرد تصريحات إعلامية من دون أيّ تطبيق لما ورد في المادة 57 من الاتفاق السياسي، والتي تعطي لحكومة الوفاق الوطني ضوءًا أخضر في طلب الدعم من البعثة الأممية والمنظمات الإقليمية لوضع وإقرار خطة شاملة للدعم الدولي بالنسبة إلى مؤسسات الدولة الليبية، وتعزيز الاستقرار الأمني في البلاد، بقيت مقاربات القوى الإقليمية والدولية أمنيةً محضةً عند تعرّض أمنها لخطر داهم قد يكون مصدره ليبيا. ولكنّ الاتحاد الأوروبي لم يقدّم الدعم الفني واللوجستي والمالي اللازم لمواجهة الهجرة غير القانونية، وجرت استعارة الزوارق التي تستخدمها عناصر البحرية الليبية من روما منذ 2010[31]، وهو الأمر الذي جعل حكومة الوفاق رهينة البحث عن تفاهمات سياسية وحوار وتنسيق مع قوًى إقليمية متعارضة المصالح في ليبيا، وخصوصًا مع مصر، والإمارات، والسعودية (لما لها من تأثير في خليفة حفتر)، وقطر، وتركيا (لما لهما

25 "عقيلة صالح: نحن في حل من حكومة الوفاق لأنها مفروضة من الخارج"، سبوتنيك عربي، 2016/5/30، شوهد في 2018/5/20، في:https://goo.gl/gM398A

26 "EU sets sanctions, mulls security mission to back Libya unity government," *Reuters*, 1/4/2016, accessed on 19/6/2018, at: https://goo.gl/JYJjPF

27 U.S. Department of the Treasury, "Treasury Designates Additional Libyan Political Obstructionist," 13/5/2016, accessed on 14/6/2018, at: https://goo.gl/1rcjB1

28 ليبيا، حكومة الوفاق الوطني، **قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 12 لسنة 2016 بشأن تفويض بمهام**، 2016/5/16، شوهد في 2018/5/24، في: https://goo.gl/PpA3U5

29 عاشور شوايل، "تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا: واقع ورؤية"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22-2014/1/23، شوهد في 2018/3/14، في: https://goo.gl/QLnPv3

30 بشأن المادة الثامنة من نصّ اتفاق الصخيرات، انظر: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

31 "البحرية الليبية: أوروبا لم تدعمنا لاحتواء تدفق المهاجرين"، العين الإخبارية، 2018/6/28، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/EMftNL

من تأثير في كتائب الثوار)، وعلى وجه التحديد في مصراته التي تنتشر فيها وخارجها كتائب الثوار الأكثر تدريبًا وتسليحًا في ليبيا، وذلك للخروج بصيغة تضمن توحيد الجيش، وجَعْل ولائه للدولة الليبية، ورفع جاهزيته القتالية، حتى يصبح قادرًا على ضبط الأمن والاستقرار.

لقد جرت جولات عديدة لم يُكتب لها النجاح نتيجة تناقض مواقف القوى الإقليمية من الأزمة السياسية الليبية ومقاربة كلّ طرف للأزمة من منظور مصالحه وأمنه القومي. وأدّت القاهرة دورًا محوريًا في اتجاه إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية الليبية المنقسمة بين شرق البلاد وغربها، مستندةً إلى علاقتها القوية بالمشير خليفة حفتر والقوى السياسية والقبلية في الشرق الليبي. وقد بدأت القاهرة بسلسلة اجتماعات لقادة عسكريين ليبيين موالين لحفتر وحكومة الوفاق الوطني منذ منتصف عام 2017[32]، واختتمت الجولة السادسة 23 آذار/ مارس 2018. لكن ما ميّز البيان الختامي لهذه الجولة أنّه جاء عامًا لا يشتمل على إجراءات عملية لتوحيد المؤسسة العسكرية؛ إذ جاء فيه تأكيد الثوابت الوطنية، وعلى رأسها الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادتها، ومدنية الدولة، وضرورة الابتعاد بالمؤسسة العسكرية عن الاستقطابات، سواء السياسية أو الجهوية التي من شأنها التأثير سلبيًا في الأداء الاحترافي والدور الوطني للجيش الليبي[33]، وهو مؤشّر دال على حدة التناقض بين القوى الإقليمية والدولية بشأن كيفية توحيد المؤسّسة العسكرية وآلياته. لا تعدو تلك الجولات أن تكون تأكيدًا للدور المصري في العملية السياسية، ومحاولةً لتعزيز الدور الإقليمي للقاهرة التي تمثل طرفًا فاعلًا ومؤثرًا في إعادة تشكيل الواقع السياسي في الداخل الليبي بما يخدم مصالحها ويحقّق أمنها، إضافةً إلى أنّ دور القاهرة يشكّل نقطة ارتكاز أساسية في الحفاظ على مصالح الإمارات والسعودية داخل ليبيا، من بوابة دعم حفتر، وهو ما جعل القاهرة وسيطًا غير حياديّ في دعم جهود توحيد المؤسسة العسكرية الليبية. وقد صدر تقرير عن الأمم المتحدة حول مساعدات ودعم عسكريّة إماراتية، تنتهك حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا، وهو ما عزّز القوّة الجوية التابعة لحفتر في شرق البلاد[34].

لقد وثّق تقرير أعدّه فريق خبراء من الأمم المتحدة معنيّ بمتابعة الأوضاع في ليبيا، في 1 حزيران/ يونيو 2017، الكيفية التي قامت بها الكتائب المسلحة من شرق ليبيا ومصراته بمضاعفة قدراتها القتالية، وتعزيز سلاحها الجوي من خلال عمليات نقل العتاد، وتجديد الطائرات التي لم تكن صالحةً للاستعمال سابقًا، وتوسيع القواعد الجوية العسكرية، مركزًا على الدعم الأجنبي لكلا الفصيلين المتنافسين شرق البلاد وغربها، حيث عثر الفريق على أدلة قطعية على عمليات تسليم لأسحلة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة، في انتهاك لقانون حظر الأسلحة[35]. ويحتوي التقرير على صور لطائرة عمودية من طراز "إم آي 24 بي" MI 24P، داخل قاعدة عسكرية شرقي ليبيا، وتتبّع الفريق منشأ الطائرة العمودية فوجد أنّها تعود إلى بيلاروسيا. من جهتها، أكّدت بيلاروسيا للفريق أنّ الطائرة العمودية من طراز "إم آي 24 بي"، التي تحمل هذه العلامات قد نُقِلت إلى الإمارات في عام 2014 بوصفها جزءًا من شحنة تشمل أربع طائرات من الطراز المذكور. وأضاف التقرير أنّ "أول طائرة من طراز إي تي 802 (AT-802)، تم رصدها في ليبيا كانت جزءًا من شحنة وُرِّدت إلى الإمارات في آذار/ مارس 2011[36].

وذكر الخبراء أنّ الفريق لم يتلقَّ أيّ ردّ من أبوظبي على استفساراته، إلا أنّ التأكيد جاء عبر حليف أبوظبي عقيلة صالح الذي قال: "الجيش [في إشارة إلى قوات حفتر] بدأ من 300 سيارة أخذناها من شخص معرفة لأنّنا لا نملك المال، وكان سعر الواحدة 47 ألف دولار، وهذه السيارات كانت من ضمن بداية عملية الكرامة، ذهبنا إلى الإمارات لنطلب الدعم، وعلى الليبيين أنْ يذكروا ويرووا لأولادهم أنّ الإمارات وقفت معنا موقف الأخ، بالحرف الواحد الشيخ محمد بن زايد قال من أول لقاء: 'حلالنا حلالكم'، يعني مالنا هو مالكم ولم يقصروا معنا رغم الضغط"[37]. كما أُدخلت طائرات حربية تعود ملكيتها لمصر في سلاح الجو الليبي، لكنّ معالمها أُخفِيت عن عمدٍ، بحسب الخبراء.

وجاء في التقرير تهريب السودان معدّات حربيةً إلى قوات "فجر ليبيا" في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، كما جاء في التقرير مزاعم تتهم دولة قطر بدعم الجماعات المتحالفة مع عملية "فجر ليبيا"[38]، مع الإشارة إلى دعم الدوحة الثوار عسكريًا أثناء الثورة الليبية. إضافةً إلى معلومات حصل عليها الفريق عن نقل عتاد عسكريّ من تركيا إلى طرابلس، فضلًا عن أنّهم يحقّقون في ادعاءات، تتعلّق بتسليم عتاد عسكريّ من إيطاليا إلى مسلحين في بنغازي، مشيرًا إلى أنّ فريق الخبراء لا يزال يجري تحقيقًا في تلك المزاعم.

---

32 للاطلاع على الجولات السابقة في القاهرة، انظر: منى سليمان، "قراءة في نتائج الجولة السادسة لوفد 'توحيد الجيش الليبي' بالقاهرة"، **مجلة السياسة الدولية**، 2018/4/11، شوهد في 2018/4/12، في: https://goo.gl/rbp8af

33 "ننشر البيان الختامي للجولة السادسة من اجتماعات توحيد الجيش في القاهرة"، المرصد، 2017/3/23، شوهد في 2018/4/10، في: https://goo.gl/wM6Hkt

34 "تقرير الأمم المتحدة: دعم إماراتي عزز القوة الجوية لقوات بشرق ليبيا"، **رويترز**، 2017/6/9، شوهد في 2017/6/15، في: https://goo.gl/vcA465

35 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملًا بالقرار 1973 (2011)**، (1 حزيران/ يونيو 2017)، شوهد في 2018/2/15، في: https://bit.ly/2S07fLz

36 المرجع نفسه، ص 27.

37 "فضيحة عقيل صالح والدعم الإماراتي"، يوتيوب، 2017/4/25، شوهد في 2018/3/17 في: https://goo.gl/H257tr، مع الإشارة إلى أنه لم يتسن للباحث التحقق من تاريخ تصويره.

38 نفت قطر عبر عبد الرحمن يعقوب الحمادي، نائب السفير القطري في الأمم المتحدة، اتهامًا وجهه مساعد وزير الخارجية المصري طارق القوني، بخرق قطر قرار مجلس الأمن القاضي بحظر توريد السلاح إلى ليبيا، واتهم الدوحة بتقديم الدعم العسكري والمالي للجماعات المسلحة التي وصفها بـ "الإرهابية"، ورد الحمادي على ذلك بأن "الاتهامات المصرية مزاعم لا أساس لها من الصحة، وتأتي في سياق الحملة الراهنة على دولة قطر"، انظر: "قطر تنفي اتهامًا مصريًا بخرق حظر السلاح على ليبيا"، الجزيرة نت، 2017/6/28، شوهد في 2017/10/25، في: https://goo.gl/YV55FN

4. حكومة الوفاق الوطني ولعنة الموارد

قاد الصراع الدائر إلى استنزاف أصول الاقتصاد الليبي ومقدراته، وتراجعت إيرادات النفط على خلفية تدني الإنتاج، وساهمت المعارك حول السيطرة على الهلال النفطي في ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، ولعلّ من السخرية القول إنّ الموارد الطبيعية هي سبب في ضعف حكومات الوفاق الوطني، وسبب في جعلها أقلّ قدرةً على حلّ النزاعات السياسية والاجتماعية، وتوفير التعليم والصحة العامة للسكان، وذلك بفعل العامل الخارجي الذي قاد إلى إضعاف سيطرتها على كامل الجغرافيا الليبية، من خلال دعم كلّ دولة لمجموعات وكتائب مسلحة، وهو ما جعلها غير قادرة على بسط القانون والنظام في منطقة الهلال النفطي، وفتح الباب أمام الكتائب والميليشيات المسلحة لتحدّيها والسيطرة على تلك الموارد. وقد فشلت حكومة الوفاق الوطني في تطوير بيروقراطية قادرة على التدخل بفاعلية في النزاعات السياسية والعسكرية، وركزت في دخلها على موارد النفط والدعم الدولي المحدود لها. كما أنّ غياب السلطة التشريعية في البلاد أدّى إلى عدم محاسبة الحكومة.

تصبح الحكومات التي تأخذ من الموارد الطبيعية مصدرًا أساسيًا لتمويلها أقلّ ديمقراطيةً؛ وفي النتيجة أقلّ عرضةً للمحاسبة من الحكومات التي تعتمد على مصادر أخرى للدخل مثل الضرائب. وأحد أسباب هذا النمط هو أنّ وفرة العائدات لدى الحكومات تدفعها إلى استخدام هذه العائدات لقمع المعارضة، سواء من خلال توزيع المحسوبيات أو بناء قوات الأمن المحلية الخاصّة بها. والمؤكّد هو أنّ الحكومات الغنية بموارد النفط والتعدين تنفق كميات هائلة من الأموال على قواتها العسكرية[39]، وهو ما يقود عادة إلى انتشار الفساد؛ إذ بدلًا من أنْ تخدم الحكومات جميع مواطنيها بالتساوي، تنزع الحكومات الفاسدة إلى تفضيل الأثرياء، لأنّ الفقراء لا يمكنهم دفع الرشاوى المطلوبة. وفي حالة ضعف الحكومة قد يدفع ذلك شهية العسكر إلى السيطرة على الموارد الطبيعية والصناعات المتعلقة بها، ممّا يمنحه استقلاليةً ونفوذًا أكبر أمام الحكومة المدنية. وبسحب ذلك على الحالة الليبية، فهم حفتر أهمية معادلة الطاقة في تقوية نفوذه وهيمنته، وهو ما دفعه إلى السيطرة على موارد النفط التي شكّلت الثروة النفطية فيها عنوانًا أساسيًا للصراع بين القوى المتنافرة في البلاد. فقد أصبحت الحقول النفطية هدفًا يسعى كلّ طرف لبسط نفوذه عليه، لأهميتها في تغيير توازنات القوى الداخلية السياسية والاقتصادية وقدرتها على تمويل نفسها، وخضعت طيلة سنوات لكتائب وميليشيات مسلحة استنزفت ثروة البلاد وكلفتها خسائر كبيرة، وانعكست سلبيًا على الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطن الليبي في ظلّ فشل الحكومات المتعاقبة منذ ثورة فبراير في إدارة البلاد ومقدّراتها الكبيرة.

شهد شرق البلاد الغني بمنابع النفط حربًا بين الكتائب والقوى المتنافرة، ففي كانون الثاني/ يناير 2016 شنّ مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية هجومًا على الهلال النفطي للحصول على مصادر تمويل لهم، وفشل التنظيم في مواجهة حرس المنشآت. ولكنّ المحطة الثانية كانت في 12 أيلول/ سبتمبر 2016، بعد أنْ سيطرت القوات الموالية لحفتر على ميناءي السدرة وراس لانوف، ثم ميناء الزويتينة بشرق البلاد، لتُحكم قبضتها على كامل الهلال النفطي، وتطرد منه قوات حرس المنشآت النفطية التي كان يقودها إبراهيم الجضران. وعلى الرغم من محاولات كتائب الدفاع عن بنغازي استرداد المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية في آذار/ مارس 2017، فإنّها لم تستطع أنْ تغيّر الواقع الجديد بفضل الدعم الجوي المصري والإماراتي لقوات حفتر في منطقة الهلال النفطي الذي بقي تحت سيطرة قوات حفتر.

لكن في تموز/ يوليو من العام نفسه حاول إبراهيم الجضران السيطرة مرّةً أخرى على الهلال النفطي، وقد تم توجيه أصابع الاتهام إلى دولة قطر بأنّها من يقف خلف هذه الخطوة التكتيكية، وقد استطاع حفتر استعادة منطقة الهلال النفطي من الجضران. وعلى إثر ذلك أصدر حفتر، في 25 حزيران/ يونيو 2018، قرارًا يقضي بنقل تبعية المنشآت النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط التابعة للحكومة الليبية المؤقتة التي تتخذ مدينة البيضاء، شرق ليبيا، مقرًا لها. وتعدّ المؤسسة الوطنية للنفط التابعة للحكومة المؤقتة مؤسسةً موازيةً للمؤسسة الأصلية في طرابلس، التابعة لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، وهي من المؤسسات التي ظهرت، خلال السنوات الأخيرة، من جرّاء التشظّي السياسي والمؤسساتي الذي تشهده ليبيا، مثل إنشاء مؤسسة موازية لمصرف ليبيا المركزي[40]. لاقت هذه الخطوة معارضة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وصدر عن السفارة الأميركية في ليبيا وعن حكومتي فرنسا وبريطانيا، بيان يُعارض نقل تبعية حقول النفط من راس لانوف والسدرة ووضعها تحت سيطرة كيان آخر غير المؤسسة الوطنية للنفط التي يرأسها مصطفى صنع الله، والتابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس. وطالب البيان بضرورة أنْ تبقى الموارد الليبية الحيوية تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط الشرعية وتحت الرقابة الوحيدة لحكومة الوفاق الوطني، ورفضها تصدير النفط على نحو غير مشروع، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات البترولية المكرّرة من ليبيا من قبل مؤسسات موازية لا تعمل تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني[41]. وقد أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ترحيبها بإعادة إنتاج وتصدير النفط ورفع القوة القاهرة بعد تسليمها للمؤسسة الوطنية

39 مايكل روس، "لعنة الموارد الطبيعية كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيرًا"، في: أيان بانون وبول كولير (محرّران)، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات**، ترجمة فؤاد سروجي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 53 - 54.

40 "معركة الهلال النفطي في ليبيا: صراع النفوذ ومسارات التشظي"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018/7/10، شوهد في 2018/7/14، في: https://goo.gl/aD4Yo3

41 U.S Embassy in Libya, "Joint Statement on Libya by the Governments of France, Italy, the United Kingdom and the United States," 11/7/2017, accessed on 15/7/2018, at: https://goo.gl/kHHEFm

للنفط[42]، الأمر الذي يدلّ على أنّ مقاربات الدول الخارجية، تتحرك أساسًا في المناطق الجيوستراتيجية بالنسبة إليها في ليبيا، وخصوصًا منطقة الهلال النفطي التي تعدّ مصدر الطاقة الأساسي في ليبيا، وهي لا تكترث للحرب الأهلية التي تسبّبت في معاناة المواطنين الليبيين.

5. الترتيبات الأمنية: تدخلات ترسمها المصالح الإستراتيجية للدول

يعود ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا إلى 3 شباط/ فبراير 2014 عندما بايع "مجلس شورى الشباب الإسلامي" و"فرع أنصار الشريعة في درنة" أمير التنظيم أبو بكر البغدادي، تحت اسم "ولاية برقة"، واستثمر تنظيم الدولة عوامل عديدة، ساعدت تمدّده انطلاقًا منها فوضى السلاح، والاقتتال الداخلي، وعدم قدرة الأحزاب السياسية والقوى العسكرية على التوصّل إلى مصالحة وطنية تُفضي إلى تأسيس قوة عسكرية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في البلاد. وقد فرض تنظيم الدولة سيطرته على مدن عديدة (درنة، وسرت، وصبراطة، وصرمـان)، وقـام بعمليات عسكرية في منطقة الهلال النفطي شرق ليبيا، بغية الاستحواذ على منابع النفط، وخصوصًا ميناءي السدرة وراس لانوف وحقل المبروك جنوب سرت، بوصفها مصادر مهمة لتمويله.

وأثارت القوة الصاعدة لتنظيم الدولة وتمدّده مخاوف القوى الدولية، وعلى وجه التحديد، الأوروبية، لارتباط الأمن القومي الليبي بأمن دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصًا فرنسا، وإيطاليا، وكذا دول الجوار؛ تونس، والجزائر، ومصر، وارتباط ملف الهجرة غير الشرعية بملف الإرهاب، خصوصًا أنّ شبكات تهريب البشر نشطة في ليبيا. بناء عليه، مثّلت محاربة تنظيم الدولة أولويةً أساسيةً لحكومة الوفاق التي تعمل على صياغة إستراتيجية واضحة، تقوم على تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمحاربة التنظيم في المنطقة الواقعة بين مصراته وسرت، ودعم ذلك رفع حظر الأسلحة والدعم الدولي لها. ولكنْ، واجهت إستراتيجية حكومة الوفاق الوطني عقبات عديدة في محاربة تنظيم الدولة، في ظلّ انقسام الجيش، وفوضى سلاح الميليشيات، حيث يوجد ربع مليون عنصر في كتائب مسلحة لا تخضع لسلطة الدولة. وقد بدأت حكومة الوفاق بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة سرت، وحملت اسم العمليات العسكرية "البنيان المرصوص" التي بدأت منذ أيار/ مايو 2016. فقد حرّرت تلك القوات كلّ المناطق الواقعة ضمن محور "سرت-مصراته".

ويكتشف المتابع لعملية "البنيان المرصوص" الازدواجية الغربية في مسألة محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه في ليبيا، وتقديم الدعم للحكومات والأطراف التي تحاربه؛ إذ لم تحظَ العملية بدعم كامل، ولا حتى بتغطية إعلامية ومتابعة من مراكز صنع القرار الغربية التي وعدت بدعم حكومة الوفاق الوطني، في البيان الوزاري المشترك الصادر عن مؤتمر فيينا في 16 أيار/ مايو 2016، ولم تقم برفع حظر الأسلحة ودعم الحكومة في بناء قوّة عسكرية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في ليبيا، إضافةً إلى حزمة دعم متكاملة اقتصادية وأمنية. بقي ذلك كلّه حبرًا على ورق، ولم يُنفّذ منه شيء، لا سيما أنّ حكومة الوفاق هي التي تلتزم بتفعيل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الجيش والشرطة، كما ورد في المادة 33 من نصّ الاتفاق السياسي، ودعمها وتطويرها وفق أسس مهنية وطنية[43].

6. الولايات المتحدة الأميركية: غياب الإستراتيجية

جاء تدخل الولايات المتحدة في بداية آب/ أغسطس 2017 بتنفيذ ضربات جوية محدّدة، بعد أنْ حرّرت قوات "البنيان المرصوص" أكثر من 80 في المئة من مدينة سرت، واستعادت مدنًا عدّة بين محور مصراته وسرت. مع الإشارة إلى أنّ إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قد أعلنت دعمها الكامل لاتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني، ولكن لم يكن لديها إستراتيجية واضحة تجاه المنطقة عمومًا، وليبيا خصوصًا، حيث ارتكزت السياسة الخارجية لإدارة أوباما على محدّدين أساسيين؛ محاربة "الإرهاب" ممثّلًا بتنظيم الدولة الإسلامية وبعض الميليشيات المسلحة، والحفاظ على توازن محدّد في منطقة جيوستراتيجية بالنسبة إلى واشنطن، وهي منطقة الهلال النفطي. ولم يطرأ أيّ تعديل على الإستراتيجية الأميركية في ظلّ إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وما يجدر ذكره أنّ إدارة ترامب غير معنيّة بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والعملية السياسية في ليبيا، وكلّ ما يسعى له هو محاربة "الإرهاب"، من خلال القوى العسكرية الأكثر فعاليةً وقدرةً على تحقيق الاستقرار الذي يضمن مصالح واشنطن، وقد تقوم القاهرة وأبوظبي بالدعاية لحفتر في واشنطن على أنّه القوة القادرة على محاربة الإرهاب وضمان مصالح واشنطن في ليبيا.

7. روسيا: مظلة عسكرية جديدة لدعم حفتر

ساهم غياب الإستراتيجية الأميركية في ليبيا في زيادة التنافس بين القوى الإقليمية على الساحة الليبية وأربكها، إضافةً إلى تحفيز قوًى دولية أخرى للتدخل؛ فقد ظهر بعد اتفاق الصخيرات دورٌ روسيّ متنامٍ في ليبيا، إذ قام حفتر بزيارات عديدة إلى موسكو، كان الهدف منها واضحًا وصريحًا، وهو تطوير التعاون العسكري مع

42 UNSMIL, "UNSMIL Welcomes Regular Production and Export of Oil under the National Oil Corporation Control," 11/6/2018, accessed on 15/7/2017 at: https://goo.gl/sGFh1p

43 بشأن المادة 33 في نص اتفاق الصخيرات، انظر: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

الجانب الروسي، ودفع موسكو إلى دعمه عسكريًا في حربه شرقي البلاد. وعلى الرغم من تلك المحاولات، بقي التعاون العسكري بين الجانبين متواضعًا، لا سيّما أنّ مسألة توريد السلاح الروسي إلى ليبيا تخضع للحظر الدولي. حافظت موسكو على خطاب خارجيّ، قائم على دعم الاتفاق السياسي، والاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، والانفتاح على كلّ الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا، بمن فيها حفتر، على اعتباره قائدًا لقوّة عسكرية مؤثرة شرقي البلاد. وتطمح موسكو إلى استعادة منطقة نفوذ سابقة وسوق لبيع السلاح الروسي، وتعيد تموضعها عسكريًا على ضفة البحر المتوسط المقابلة لأوروبا. غير أنّ التطور اللافت في الدور الروسي في ليبيا هو ما كشفه رئيس لجنة الاتصال الروسية المعنية بتسوية الأزمة الليبية، ليف دينغوف، من أنّ "الجيش الليبي" قدم طلبًا لروسيا لإقامة قاعدة عسكرية روسية شرق البلاد، مؤكدًا أنّه لا يزال من غير الممكن معرفة ما إذا كان سيتم الموافقة على ذلك الطلب. وبسؤاله عن سعي موسكو لوجود عسكري في شرقي ليبيا، قال دينغوف: "بحسب المعلومات لديّ، ورد مثل هذا الطلب من القائد العام للجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، لإنشاء مثل هذه القاعدة العسكرية". وأضاف: "ولكنّي لا أعرف إنْ كان دعم هذا الخيار ممكنًا أم لا"[44]. وقد سارع الناطق الرسمي باسم قوات حفتر، العميد أحمد المسماري، بنفي صحّة تصريحات المسؤول الروسي، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي متوجسًا من الدور الروسي المتصاعد في شرق ليبيا، وخاصةً القوّتَين الأوروبيتين إيطاليا وفرنسا.

8. باريس وروما: تنافس أوروبي على النفوذ في ليبيا

تحدّد دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصًا فرنسا وإيطاليا، أمنها القومي انطلاقًا من الجغرافيا الليبية، ومن ثمّ يعدّ التحكّم والسيطرة على حدود ليبيا الجنوبية والشمالية أولويةً بالنسبة إلى الأمن القومي لبلاده، يبدأ من ضبط السواحل الليبية التي تشكّل نقطة الانطلاق الأساسية لقوارب المهاجرين. وفي سبيل ذلك، تنسق هذه الدول مع مجموعة من الأجهزة والهيئات الأوروبية للحدّ من الهجرة غير القانونية، وتَتبّع شبكات الاتجار بالبشر، وأهمها قوات الأوروفورس Euro Force، وهي قوّات برية وأخرى بحرية، إضافةً إلى الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة الحدود فرونتكس FRONTEX، وعملية صوفيا التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في 22 حزيران/ يونيو 2015، للتصدّي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والجريمة عبر الحدود، وكذا ضبط الحدود الجنوبية أمام تدفقات المهاجرين، وما يرتبط بها من تهديدات أمنية.

واستمرت روما وباريس في تبني إستراتيجيات عمل في ليبيا قائمة على التوازن بين المصالح، والمخاوف من الانزلاق في أتون الحرب الأهلية الليبية، ولكنّ باريس خرجت عن صمتها، بعدما تكبّدت خسائر في صفوف جنودها في عام 2016[45]، عندما أعلن حينها الرئيس السابق، فرانسوا هولاند، مقتل ثلاثة جنود غرب بنغازي إثر تحطم مروحيتهم. ولا يختلف اثنان على أنّ غرض الوجود العسكري الفرنسي شرق ليبيا هو دعم قوات حفتر، فباريس منحازة انحيازًا كاملًا إلى طرف في المشهد السياسي الليبي، على الرغم من اعترافها الصريح بالاتفاق السياسي، وبحكومة السراج في طرابلس باعتبارها الحكومة الشرعية في البلاد.

بدا الاهتمام الفرنسي المتزايد واضحًا في الملف الليبي في سياسة الرئيس الجديد، إيمانويل ماكرون، حيث قال وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، في حوار مع صحيفة **لوموند** الفرنسية، في حزيران/ يونيو 2017، إنّ ليبيا من أولويات الرئيس ماكرون[46]. وقد استندت الدبلوماسية الفرنسية، في جزء منها، في إدارة الملف الليبي إلى دور دولة الإمارات في مساعدتها على جمع قطبي الرحى في الأزمة؛ حفتر الذي تسيطر قواته على الشرق الليبي، وعلى مناطق حيوية في ليبيا، أهمّها الهلال النفطي الذي يحتوي على احتياطات كبيرة من الطاقة، لما لأبوظبي من تأثير في حفتر الذي يُعدّ حليفها الإستراتيجي في ليبيا، ورئيس حكومة الوفاق الليبي، فايز السراج. وقد سعت أبوظبي من ذلك لتتخذ باريس موقفًا تجاه الدوحة التي فرضت عليها الرياض والمنامة وأبوظبي والقاهرة حصارًا في حزيران/ يونيو 2017.

وقد تمّ اللقاء بالفعل في باريس في 25 تموز/ يوليو 2017، برعاية ماكرون، بغرض دفع العملية السياسية في ليبيا، وتزامن مع تولّي الممثل الخاصّ الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، مهمّاته، ما يعني رغبة باريس في فرض واقع جديد في المشهد السياسي الليبي، بحيث لا يستطيع المبعوث الأمميّ الجديد تجاوزه أو تجاهله، فتصبح هي مفتاح الحل للأزمة السياسية. وقد أثار تحرك باريس المنفرد آنذاك غضب السياسيين الإيطاليين الذين انتقدوا غياب بلادهم عن المشهد، والتي لم تتلقَ أيّ معلومات إطلاقًا من فرنسا عن حيثيات اللقاء، ولكن جرى إبلاغها بالأمر فقط عن طريق شخصيات مقرّبة من السراج وحفتر على السواء. وشكل ذلك خيبة أمل لإيطاليا التي رأت في خطوات باريس احتكارًا لملف ليبيا ومحاولةً لسحب البساط من تحت أقدام السياسيين الإيطاليين، باعتبارهم أصحاب الجهد التنسيقي والدبلوماسي للقاطرة الأوروبية في ليبيا.

ويُذكر أنّ ذلك الاجتماع لم يأتِ بجديد، ولم يُحدِث أيّ اختراق في مسار الأزمة السياسية الليبية. وحينها، كان التحرّك الإيطالي في اتجاه

44 "رئيس مجموعة الاتصال الروسية في ليبيا: حفتر يطلب إقامة قاعدة عسكرية روسية بشرق البلاد"، سبوتنيك عربي، 2018/2/18، شوهد في 2018/5/13، في: https://goo.gl/Zy86CS

45 "مقتل ثلاثة عسكريين فرنسيين خلال مهمة في ليبيا"، فرنس 24، 2016/7/20، شوهد في 2018/4/18، في: https://goo.gl/jcUwTX

46 "ماكرون يجمع طرفي النزاع الليبي قرب باريس"، مونت كارلو، 2017/7/24، شوهد في 2018/3/12، في: https://goo.gl/DpMUP1

تأكيد ضرورة التعامل مع حكومة الوفاق الوطني ودعمها، ذلك أنّ روما منفتحة على الحوار مع جميع الفرقاء الليبيين، وخصوصًا في مدينة مصراته، وقد أرسلت إلى أبوظبي رسالةً واضحةً، عندما وقّعت في آب/ أغسطس عقدًا لتوريد سبع قطع بحرية إلى القوات البحرية القطرية، وعبّر المسؤولون الإيطاليون عن اهتمامهم بتطوير التعاون الدفاعي بين روما والدوحة.

لكنّ فرنسا ما زالت تبحث عن تعظيم نفوذها في ليبيا، وفرض نفسها لاعبًا أساسيًا من خلال سعيها لعقد لقاء يجمع أطراف الصراع في ليبيا، لا سيما أنّ الفرصة مواتية مع نتائج الانتخابات البرلمانية الإيطالية وتشكيل حكومة من حزب "الليغا" (الرابطة) وحزب "خمس نجوم"، خصوصًا أنّ هذين الحزبَين قد انتقدا سياسات رئيس الحكومة السابق، ماتيو رينزي، في إدارة السياسة الخارجية الإيطالية، ولا سيما في ليبيا. وهي الأحزاب ذاتها التي تدعو إلى اتباع سياسات أكثر انفتاحًا على حفتر، باعتباره الفاعل الأشدّ تأثيرًا وقدرةً على محاربة الهجرة غير الشرعية والحركات الإرهابية، كما يرى بعض قادة ائتلاف اليمين الإيطالي، وفي مقدمتهم، زعيم حزب الليغا، ماتيو سالفيني، في سياسات موسكو في ليبيا وسورية الأكثر نجاعةً من سياسات الاتحاد الأوروبي. وهو الأمر الذي يجعل توجهات الحكومة الإيطالية الجديدة التي يرأسها أستاذ القانون الدولي في جامعة فلورنسا، جوزيبي كونتي، غير واضحة الوجهة بشأن الأزمة في ليبيا، إضافةً إلى غياب إستراتيجية أميركية وتعاملها بضبابية مع هذه الأزمة.

وقد تولّى الرئيس ماكرون في سبيل ذلك تكليف أجهزة المخابرات الفرنسية، ووزير خارجيته لورديان، للتأثير في الأطراف الليبية، ودفعها إلى الاجتماع في باريس، وتوسيع الاتصالات لتشتمل على صالح، وحفتر، ورئيس مجلس الدولة المنتخب، خالد المشري. وقد رأت روما، على لسان مصدر في الخارجية الإيطالية، أنّ مبادرات باريس خطوات استعراضية، وأنها لن تُحرِز أيّ تقدّم ملموس في العملية السياسية في ليبيا وتحقيق الاستقرار. وسارع السفير الإيطالي في طرابلس، جوزيبي بيروني، إلى لقاء السراج، بهدف فهم تحركات باريس هذه، وأكّد أنّ بلاده تؤيد حكومة الوفاق، وتؤيّد مبادرة المبعوث الأممي سلامة لحلّ الأزمة الليبية، ودعم المسار الديمقراطي الذي يُفضي إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، وفق الخطّة التي أطلقها في 20 أيلول/ سبتمبر 2017.

وتسعى فرنسا لتعظيم مصالحها الاقتصادية من بوابة التحديات الإستراتيجية التي تواجه دورها على المستوى الدولي، ما يعني أنّ هناك توجهًا إستراتيجيًا في باريس نحو التدخل في الشأن الليبي، يأتي جزءًا من مراجعة شاملة تطلّبها الفكر الإستراتيجي الفرنسي المتجدد لمجمل السياسات العسكرية والأمنية الفرنسية في الخارج، من أجل الظهور بمظهر القوى الأوروبية الأكثر ديناميةً وقدرةً على التحرّك، في ظلّ التحولات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي، وتعظيم مصالحها وبناء شراكات أمنية وسياسية لحماية أمنها ومصالحها غرب أفريقيا، حيث تُعدّ ليبيا نقطة ارتكازها الإستراتيجية.

في حين تسعى روما جاهدةً للحفاظ على نفوذها في ليبيا لاعتبارات تاريخية، فقد كانت ليبيا من المستعمرات الإيطالية في القارة الأفريقية حتى استقلالها عام 1951، واعتبارات أمنيّة لقربها الجغرافي، وارتباط أمن روما بأمن طرابلس، وأخرى اقتصادية من خلال الذراع الاقتصادية الإيطالية، شركة إيني ENI للطاقة التي حافظت على وجودها، على الرغم من الحصار والعقوبات الدولية التي فرضها المجتمع الدولي على نظام القذافي، والشركات الاقتصادية الإيطالية. كما نتج من اجتماع اللجنة المشتركة الليبية الإيطالية في روما، في أيلول/ سبتمبر 2017، اتفاقٌ يقضي بتنفيذ مشروع إيطاليّ يموّله الاتحاد الأوروبي، على الحدود الجنوبية الليبية، يتم بموجبه إرسال بعثة إيطالية لإقامة قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبي، وهو ما نفته حكومة الوفاق، بأنّ الاتفاق لا يعني وجود قواعد عسكرية أو معسكرات إيطالية. قد تستند تصريحات الوزير الإيطالي إلى معلومات استخباراتية، تفيد بأنّ مقاتلين أجانب يستعدّون لسلوك طريق عسكرية، ولانتشار فرديّ في أوروبا، مستغلّين بالضرورة طُرَق الهجرة التي بقيت مفتوحة، خصوصًا أنّ سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الأفريقية وليبيا تسمح بنشاط مهرّبي البشر، إضافةً إلى عدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية، وصعوبة الرقابة على الحدود التي أغلبها في الصحراء بطول 4400 كم مع ست دول هي: تشاد، والنيجر، والسودان، والجزائر، وتونس، ومصر.

شكّل التنافس الإيطالي - الفرنسي في الساحة الليبية عاملًا مهمًا، ويساهم في عدم تحقيق أيّ تقدم في مسار العملية السياسية، وهكذا، يضع الانتقال/ التحوّل الديمقراطي في ليبيا أمام تحديات داخلية، تغذّيها صراعات القوى الإقليمية وتناقض مصالحها وإستراتيجياتها.

9. الدبلوماسية المغاربية والأزمة الليبية: المغرب، والجزائر، وتونس

لا تشترك المغرب جغرافيًا مع ليبيا، إلا أنّهما ينتميان إلى فضاء مغاربيّ تاريخيّ وثقافيّ واحد، واتسمت علاقتهما بالجودة في الفترة التي حكم فيها الملك إدريس السنوسي، ولكنّ العلاقات بدأت بالتدهور في عهد القذافيّ الذي حاول إطاحة حكم الملك الحسن الثاني، بمحاولة انقلاب فاشلة في الصخيرات عام 1971، لذا دعم المغرب ثورة شباط/ فبراير 2011 التي أطاحت القذافي الذي كان داعمًا ومناصرًا لجبهة البوليساريو وقضية الصحراء الغربية[47]. بنى المغرب سياسته الخارجية تجاه ليبيا على ضرورة دعم الاستقرار الداخلي وتشكيل حكومة جديدة في ليبيا تتبنى توجّهًا جديدًا

47 جمعة القماطي، "الدبلوماسية المغربية والأزمة الليبية"، **العربي الجديد**، 2018/4/30، شوهد في 2018/5/5، في: https://goo.gl/gmLe6F

تجاه قضية الصحراء، كما أنّ استقرار ليبيا يعني بالضرورة تحولها إلى بيئة آمنة للاستثمارات وسوق للعمالة المغربية، ومصدر مهمّ للطاقة التي يفتقر إليها المغرب، لكنّ التناقضات الجزائرية المغربية حول قضايا عديدة في الإقليم، قد يدفع المغرب إلى التفكير بطريقة مختلفة في تعاطيه أيضًا مع الأزمة الليبية، تقوم على منافسة الدور الجزائري في ليبيا؛ الأمر الذي يؤثر سلبيًا في مسار العملية السياسية فيها.

تشترك الجزائر في حدود مباشرة مع ليبيا طولها نحو 700 كيلومتر تقريبًا، الأمر الذي يجعل مقاربتها للأزمة الليبية مختلفة نوعًا ما عن المغرب؛ إذ تمثّل الأزمة الليبية تهديدًا أمنيًا مباشرًا لها، من خلال حركة النزوح واللجوء وتهريب السلاح والأفراد. كما تعمل الجزائر جاهدةً على الحفاظ على توازن إستراتيجي مهم داخل ليبيا، من خلال الحدّ من دور الدول، مثل؛ مصر والإمـارات وفرنسا وقطر وتركيا، بالسيطرة الكاملة على المشهد السياسي والعسكري الليبي، ومن ثم إيجاد تهديد مباشر لمصالحها في المنطقة.

أمّا تونس فهي من أكثر الدول تأثّرًا بالنزاع في ليبيا لاعتبارات جيوسياسية؛ فهي تمتلك حدودًا مشتركةً بريّةً تمتدّ على طول 459 كيلومتر، وثلاثة معابر حدودية هي؛ رأس جدير المعبر الحدودي الرئيس إلى جانب معبرَي وازن والذهيبة. وقد انتقل عدد كبير من الليبيين الفارّين من أتون النزاع إلى تونس عبرها. كما شكّلت ليبيا تهديدًا أمنيًا لتونس بسبب انتقال عناصر إرهابية وأسلحة إليها، وهي التي تعاني صعوبات اقتصادية وسياسية رافقت عملية الانتقال الديمقراطي؛ لذا حافظت الحكومات التونسية المتعاقبة منذ اندلاع الثورة الليبية على مجموعة من المرتكزات في سياساتها الخارجية على رأسها الحفاظ على الأمن الوطني من خلال ضبط الحدود، والحؤول دون انتقال الأزمة إلى الداخل التونسي، ممّا يتطلب حفاظ تونس على مسافة واحدة من جميع الفرقاء الليبيين وعدم الانحياز، والتركيز على نهج الحوار سبيلًا إلى حلّ الأزمة بالطرق السلمية، إضافةً إلى تأكيد صانع القرار التونسي احترام سيادة ليبيا ووحدتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[48]. إنّ الموقف التونسي المتمثل بالحياد والوقوف على مسافة واحدة من الجميع يجعل دورها أكثر فعاليّةً وقبولًا لدى كافّة الفرقاء الليبيين، خصوصًا أنّ تونس ليس لديها طموح إلى امتلاك نفوذ في ليبيا أو حتى التنافس مع القوى الأخرى الإقليمية فيها، فهي تُقارِب الأزمة من بوابة تعظيم مصالحها الاقتصادية مستقبلًا، بغضّ النظر عن شكل النظام السياسي في ليبيا، لا سيّما أنّها سوق قريبة للطاقة التي تحتاج إليها تونس من جهة، وسوق للعمالة التونسية من جهة أخرى. ومن ثمّ يدرك صانع القرار التونسي أنّ أيّ تناقض أو انزلاق في اتجاه طرف دون آخر ستكون له نتائج سلبية على الأمن الوطني والاقتصاد التونسي مستقبلًا؛ لذا تعمل تونس على ضرورة التنسيق مع الحكومة الشرعية في طرابلس "حكومة الوفاق" وفي الوقت ذاته تنفتح على كافّة الفرقاء الليبيين، وهو ما يعكسه استقبالها عديد الشخصيات الرسمية الليبية؛ من أهمّها فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي وعقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، وعبد الرحمن السويحلي، رئيس المجلس الأعلى للدولة والمشير خليفة حفتر، وكافّة ممثّلي المشهد السياسي والشعبي في ليبيا، وأهمّهم رؤساء "المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية". واحتضنت تونس اجتماعًا ثلاثيًا لوزراء خارجية تونس ومصر والجزائر لجمع الفرقاء الليبيين على مائدة الحوار؛ للوصول إلى حلّ شامل، والبدء في تركيز المؤسسات الشرعية، وهو ما تُوِّج بإمضاء "إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية في ليبيا" بتاريخ 20 شباط/فبراير 2017. وينصّ إعلان "تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية في ليبيا" على مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا، من دون إقصاء أيّ طرف ليبيّ في إطار حوار ليبيّ - ليبيّ بمساعدة تونس والجزائر ومصر ورعاية الأمم المتحدة.

خاتمة

في الوقت الذي دعمت فيه القوى الخارجية الاتفاق السياسي الليبي "الصخيرات"، وأكّدت في خطابها الدبلوماسي ضرورة الاعتراف بالاتفاق ومخرجاته وتشجيع جهد البعثة الأممية في تنفيذه، بما يضمن تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن في ليبيا، ووضع نهاية للأزمة السياسية، وتحقيق الانتقال إلى نظام سياسيّ ديمقراطيّ، كان سلوكها وحركتها على الأرض يتسمان بالدينامية والتغيير المستمر بما يحقّق مصالحها ويعزّز نفوذها ويضمن أمنها القومي، وهو ما شكّل عاملًا يُضاف إلى عوامل داخلية حالت دون قيام نظام سياسيّ دستوريّ للدولة، يضمن الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وينظّم سلطاتها، ويقدر على ضبط الأمن والاستقرار، بل أدى ذلك إلى تكريس الانقسام السياسي والجغرافي، وحال دون قيام نظام اجتماعيّ واقتصاديّ عادل، في بلد غنيّ بالموارد الطبيعية التي تحوّلت إلى لعنة ومحرّك للصراع بين القوى الخارجية للسيطرة عليها من خلال وسطاء محليين. يتطلّب تحقيق الاستقرار في ليبيا تحركًا من كافّة القوى السياسية والعسكرية على قاعدة الحدّ من تدخل القوى الخارجية في السياسات الداخلية والخارجية، وتوحيد الكتائب المسلحة ودمجها على اختلاف توجهاتها السياسية في جيش وطنيّ ليبيّ محترف، والحؤول دون أنْ تكون للأحزاب السياسية تنظيمات عسكرية داخل القوات الليبية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بصلاحيات واسعة ودعم شعبيّ مدنيّ يمكّنها من إقامة نظام سياسيّ ديمقراطيّ، يقوم على قاعدة الفصل بين السلطات واحترام استقلالية القضاء، وتدعيم الحريات العامة للمواطن الليبي.

48 الجمهورية التونسية، **علاقات تونس مع البلدان المغاربية**، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية، 2018/4/15، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/td4kUn

المراجع

العربية

أشقر، جلبير. **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية**. بيروت: دار الساقي، 2016.

الأمم المتحدة. مجلس الأمن. **التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملًا بالقرار 1973 (2011)**. 1 حزيران/ يونيو 2017. في: https://bit.ly/2S07fLz

بشارة، عزمي. **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. **الاتفاق السياسي الليبي**. 2016/1/18. في: https://goo.gl/e3sKXT

الخزندار، سامي إبراهيم. **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

خيري عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، **سياسات عربية**، العدد 13 (آذار/ مارس 2015).

"داعش وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**، 13/1/2016، في: https://goo.gl/qnuSpb

روس، مايكل. "لعنة الموارد الطبيعية كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيرًا". في: بانون، أيان وبول كولير (محرّران). **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات**. ترجمة فؤاد سروجي. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005.

شوايل، عاشور. "تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا: واقع ورؤية". ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. بيروت. 22-2014/1/23، في: https://goo.gl/QLnPv3

الصواني، محمد جمعة. **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

ليبيا. المؤتمر الوطني العام. **التعديل الدستوري السابع**. 11 آذار/ مارس 2014، في: https://goo.gl/MGQ4wP

ليبيا. حكومة الوفاق الوطني. **قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 12 لسنة 2016 بشأن تفويض بمهام**.2016/5/1. في: https://goo.gl/PpA3U5

مجموعة الأزمات الدولية. **الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته**. تقرير الشرق الأوسط رقم 170. 2016/11/4. في: https://bit.ly/2MlQdSR

المصطفى، حمزة، "شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا طارق متري". **مجلة سياسات عربية**. العدد 13 (آذار/ مارس 2015).

"معركة الهلال النفطي في ليبيا: صراع النفوذ ومسارات التشظي". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2018/7/10. في: https://goo.gl/aD4Yo3

الأجنبية

European Union External Action. "Libya Political Agreement welcomed." 18/12/2015. at: https://goo.gl/uPpmxL

FFS. *Fragile States Index 2018*. Washington: 2018. at: https://goo.gl/MeUzNb

Ramsbotham, O., H. Miall & T. Woodhouse. *Contemporary of Conflict Resolution*. 3rd ed. Boston: Polity Press, 2011.

U.S Embassy in Libya. "Joint Statement on Libya by the Governments of France, Italy, the United Kingdom and the United States." 11/7/2017. at: https://goo.gl/kHHEFm

U.S. Department of the Treasury. "Treasury Designates Additional Libyan Political Obstructionist." 13/5/2016. at: https://goo.gl/1rcjB1

United Nations. "Unanimously Adopting Resolution 2259 (2015), Security Council Welcomes Signing of Libyan Political Agreement on New Government for Strife-Torn Country." 23/12/2015. at: https://goo.gl/JriYXz

UNSMIL. "Ministerial Meeting for Libya Joint Communique, Vienna, 16/5/2016." at: https://goo.gl/v2Jyr1

UNSMIL. "UNSMIL Welcomes Regular Production and Export of Oil under the National Oil Corporation Control." at: https://goo.gl/sGFh1p

محمد سعدي | Mohamed Saadi*

الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي

The European Union and the Conditionality of Democracy: Post-Arab Spring Case

كشفت السياسات الاشتراطية للاتحاد الأوروبي لدعم التحولات الديمقراطية في بلدان جنوب المتوسط عن كثير من الاختلالات الهيكلية، وذلك على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت، طوال سنوات عدة، منذ الشراكة الأورومتوسطية، مرورًا بالسياسة الأوروبية للجوار، وصولًا إلى برامج دعم الإصلاح الديمقراطي في مرحلة ما بعد "الحراك العربي". ولم تحصل الاندفاعة السياسية الديمقراطية المنشودة في هذه البلدان، كما كان عليه الأمر في أوروبا الشرقية. ونما توجه نحو تفضيل الدول الأوروبية الاعتبارات الأمنية على حساب دعم الديمقراطية، خاصة بعد تزايد وتيرة التعاون الأمني لمكافحة التهديدات الإرهابية والهجرة غير النظامية. لهذا، يمثّل الحراك العربي اختبارًا وتحديًا حقيقيًا لصدقية سياسات المشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي وفعالياتها. فإلى أي حدّ نجحت السياسات الأوروبية المرتبطة بالمشروطية الديمقراطية في دعم ديناميات الحراك العربي وتفاعلاته؟ وهل غلبة منطق الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب تفرغ المشروطية الديمقراطية الأوروبية من نواتها الصلبة؟

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، المشروطية الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي.

Despite the great pains made over the years since the Euro-Mediterranean Partnership passed the European Neighborhood Policy to support programs for democratic reform in the phase following the Arab uprisings. The EU's conditional policies to support democratic transformations in the Southern Mediterranean Countries have revealed many structural imbalances. These countries did not gain the desired political and democratic momentum that the Eastern European countries. There was also a growing trend towards European Countries prioritizing security considerations at the expense of supporting democracy, especially after the increased security cooperation to combat terrorist threats and irregular migration. These uprisings thus formed an experiment and a real challenge to the credibility and effectiveness of the EU's conditional democratic policies. To what extent have the European policies associated with democratic conditionality succeeded in supporting the dynamics and interactions of the Arab uprisings? Does maintaining security and stability and combating terrorism void European democratic conditionality at its hard core?

Keywords: European Union, Conditionality of Democracy, Democratic Transition.

* أستاذ حقوق الإنسان والعلوم السياسية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

* Professor of Human Rights and Political Science, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

تقديم عام

تجادل هذه الدراسة بأن المشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي أصبحت تحتاج إلى إعـادة نظر معمقة، وإلى تفكير جديد في براديغمات دعم الإصلاحات السياسية وآلياتها، في دول العالم العربي، بعد الحراك العربي. فلم يعد مقبولًا أن تكون المشروطية معبرًا لتكريس التسلطية وكبح الحريات وانتهاك الحقوق باسم إطالة أمد الاستقرار وضمان الأمن. ولم يعد مجديًا استمرار التركيز على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية على حساب الإصلاحات الديمقراطية. ولكي تكون السياسات الاشتراطية ذات صدقية، فيجب أن تكون الديمقراطية والاستقرار أمرين متلازمين على مستوى الواقع. وعلى المديين المتوسط والبعيد، ترسيخ دمقرطة الأنظمة السياسية في هذه الدول هو الطريق الآمنة نحو الاستقرار والتنمية اللذين ينشدهما الاتحاد الأوروبي في جواره المتوسطي الجنوبي.

كيف ينظر الاتحاد الأوروبي إلى قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي قبل الحراك العربي وبعده؟ إلى أي حدّ نجحت السياسات الأوروبية المرتبطة بالمشروطية الديمقراطية في دعم ديناميات الحراك العربي وتفاعلاته؟ ألا يمكن لغلبة منطق مصالح الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب أن تفرغ المشروطية من نواتها الصلبة؟ وما الآفاق المتاحة لمنح دعم حقيقي للإصلاحات السياسية الديمقراطية داخلها؟

نحاول في هذه الورقة البحثية، باعتماد المنهج التحليلي الاستقرائي، البحث عن معالم المشروطية الديمقراطية وموقعها في السياسات الأوروبية للجوار والشراكة، وسنحلل مدى تجاوب مختلف السياسات الأوروبية المرتبطة بالمشروطية الديمقراطية لديناميات الحراك العربي وتفاعلاته والكشف عن نقاط القصور التي تعتريها في هذا المجال، ثم استكشاف الآفاق والبدائل المتاحة والممكنة لجعل المشروطية عنصرًا من عناصر دعم التحولات الديمقراطية في العالم العربي.

1. الإطار المفاهيمي

المشروطية أو الاشتراطية Conditionality والمشروطية السياسية Political Conditionality والمشروطية الديمقراطية Democratic Conditionality وأحيانًا مشروطية حقوق الإنسان Human Rights Conditionality هي كلها تعابير تستعمل على نحو مترادف وارتبطت ارتباطًا قويًا بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتعبير المشروطية السياسية هو الأشمل ويحتوي داخله باقي التعابير المستخدمة. وتعني المشروطية: "فكرة إخضاع حق أو امتياز ما لضرورة احترام مجموعة معايير وحقوق وسلوكات معينة"[1].

والتعريف الأكثر شيوعًا يحيل على "قدرة قوة أو سلطة ما على جذب الدول الأخرى وإقناعها من دون حاجة إلى استعمال القوة، ويتم الرهان على قدرتها في تجسيد قيم كونية وفي تعبئة الموارد"[2].

وفي أغلب الأحيان، يكون المقصود بالطابع السياسي والديمقراطي والحقوقي للمشروطية ضرورة احترام مجموعة معايير، تمثّل النواة الصلبة ويتمّ حصرها في: احترام الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان، وعلى نحو موسع، تضاف إليها: إجراء انتخابات دورية نزيهة، والتنمية المستدامة، واحترام الأقليات، واحترام حقوق المرأة، والحكامة، والحد من التسلح، ووقف العمليات المسلحة[3].

ويرى كثير من فقهاء القانون الدولي أن مبدأ المشروطية أصبح مبدأً من مبادئ القانون الدولي العام، وبموجبه، تخضع الدول لاحترام مجموعة من الالتزامات القانونية[4]، أو أنه، على الأقل، التزام الدول بأن تكون ديمقراطية. ويدخل مبدأ المشروطية الديمقراطية ضمن القانون الرخو[5] Soft Law الذي يترسخ على نحو متزايد داخل المجتمع الدولي وفي المنظمات الدولية والإقليمية. في المقابل، يعتقد بعضهم أن المشروطية الديمقراطية مبدأ سياسي فحسب، وليس له أي طابع قانوني إلزامي[6]؛ فالتوصيات والإعلانات والاتفاقيات التي تشير إليه غير كافية للقول بوجود ممارسات عرفية ترسخه بوصفه معيارًا قانونيًا دوليًا يُلزِم الدول. لهذا هناك خلافات حادة بين الدول حول طبيعته ومضامينه وأبعاده. ووصل الأمر إلى حدٍ يجري معه إدراك مبدأ المشروطية الديمقراطية تكريسًا لسياسة نيو إمبريالية جديدة واستعمار جديد؛ لأنه يريد أن يفرض نمطًا سياسيًا معيّنًا، ولأنه يتعارض مع مبدأين أساسيين للعلاقات الدولية، وهما: سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومثال ذلك إدراج مبدأ المشروطية الديمقراطية ضمن اتفاق لومي الرابع، كما جرى تعديله في 1995، وخصوصًا المادة الخامسة التي تجعل من احترام المبادئ

1 Ode Jacquemin, "La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'homme? Mise en œuvre, critiques et bilan," CRIDHO, Working Paper (2006), p. 4, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2FXHx3J

2 Abderrahim El Maslouhi, "Une conditionnalité dépourvue d'effectivité: Clause démocratique et gestion des risques dans les relations Euromed," *IEMed, EuroMeSCo*, no 1 (Juin 2011), p. 9, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2HqOPPS

3 Catherine Schneider, "Au cœur de la coopération internationale de l'Union européenne: Quelle stratégie à venir pour la conditionnalité politique?" in: Hubert Thierry (dir.), *Droit international et coopération internationale, Hommage à Jean André Touscoz* (Nice: France-Europe édition, 2007), p. 751.

4 D. E. Emmanuel, "L'émergence du principe de la conditionnalité politique en droit international public," *Annales de l'Université Marien Ngouabi*, vol. 11, no. 3 (2010), pp. 28-51, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2I2VKzh

5 Didier Maus, "Elections et constitutionnalisme: Vers un droit international des élections?" in: J-P. Vettovaglia et al. (dirs.), *Démocratie et élections dans l'espace francophone*, OIF, AUF (Bruxelles: Bruylant, 2010), p. 55.

6 Atangana Amougou, "Conditionnalité de l'aide et respect des droits fondamentaux," La conditionnalité juridique en Afrique, *Afrilex*, no. 2 (Septembre, 2001), p. 59.

الديمقراطية وحقوق الإنسان أساس علاقات التعاون والاتفاقات بين أوروبا وشركائها.

ورأى كثير من دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أن الأمر يتعلق بسياسة استعمارية جديدة. وفي هذا الاتفاق، رأى الاتحاد الأوروبي أن على الدول المستفيدة من الشراكة أن تتحمل مسؤوليتها وتلتزم تعهداتها التعاقدية على مستوى احترام الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وإرساء قيم الديمقراطية ومبدأ المشروعية في تنصيب الحكومات؛ لأن ذلك يضمن توافر مناخ الاستقرار السياسي والاقتصادي الملائم للتنمية، ما من شأنه دعم هذه العلاقات الأوروبية - الأفريقية، والمساهمة في تحقيق المصالح المشتركة، ومن ثمّ المساعدة في معالجة ظاهرة النزاعات المسلحة المنتشرة بحدة في أفريقيا. وهذا ما لم تنظر إليه، بعين الرضى، دول أفريقية عدّة، واعتبرته نوعًا من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وشكلًا من أشكال الاستعمار الجديد[7].

وفي الأصل، بدأ تطبيق مبدأ المشروطية في المجال الاقتصادي ومن جانب المؤسسات المالية الدولية بوصفه "مجموع الإجراءات الاقتصادية التصحيحية والإصلاحية التي تلتزمها دولة ما مقابل الدعم المالي المقدّم لها"[8]، ولم يكن هناك أي اهتمام بشكل النظام السياسي القائم. ولكن بعد التداعيات الكارثية لبرامج التقويم الهيكلي في كثير من الدول النامية، شرعت مؤسسات برتون وودز في أواخر التسعينيات في اعتماد المشروطية الديمقراطية عبر ربط منح الإعانات المالية بشرط دمقرطة الدولة وإرساء دولة القانون والحكامة.

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي صعودًا متزامنًا للمشروطية الديمقراطية، في ظل برامج الحكم الرشيد من جانب المؤسسات المالية الدولية المانحة من جهة، والاتجاه إلى تبني التعددية السياسية والحزبية والانفتاح السياسي في كثير من الدول النامية المعتمدة على المعونات المالية من جهة أخرى.

وكانت نهاية الحرب الباردة والمد الديمقراطي العالمي بداية ترسخ مبدأ المشروطية الديمقراطية في القانون الدولي وفي الممارسات الدولية، وقد كرسته المؤسسات المالية الدولية، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس).

2. التطور التاريخي

تُعدّ مسألة المشروطية الديمقراطية موضوعًا حديثًا في السياسة الدولية. وقد تكوّنت ملامحه الأولى في أواخر عقد السبعينيات في إطار السياسة الخارجية الأميركية، ثم تلتها بعد ذلك التجربة الأوروبية والكندية واليابانية والدول الإسكندنافية من دون إغفال أن التطبيق العملي لسياسة المشروطية كان من طرف المؤسسات المالية الدولية، وخصوصًا مؤسسات بريتون وودز.

سمح المناخ الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة بإشعاع قيم الديمقراطية واقتصاد السوق، وتوافق ذلك مع نشر مبادئ الحكم الرشيد Good Governance التي تبناها البنك الدولي، وصمم في إطارها برامج للمشروطية الديمقراطية ربطت بين الحصول على المنح المالية وتبنّي سياسات اقتصادية وسياسية تربط بين برامج تحرير الاقتصاد وسياسات تقرّ بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وربط المسؤولية بالمساءلة ومكافحة الفساد والشروع في الإصلاح المؤسساتي والإداري.

وأخذ الاهتمام بدور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي منحىً مهمًا في ظل قيام الاتحاد الأوروبي بدعم التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية والانفتاح السياسي على كثير من أنظمة جنوب المتوسط وشرقه (المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن، ولبنان... إلخ)، وذلك عبر إستراتيجية الربط Linkage؛ أي تقديم دعمٍ وحوافز ماليةٍ للدول؛ قصد تحفيزها إلى الوفاء بالتزاماتها وتطبيق الإصلاحات الديمقراطية لتعزيز شراكتها في الاتحاد الأوروبي وإستراتيجية التأثير Leverage أي القدرة على الضغط والإكراه والشجب العلني، وحتى إمكان فرض عقوبات على الدول التي لا تحترم تعهداتها وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو لا تبدي استعدادًا للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعهدت بالقيام بها مقابل ما حصلت عليه من دعم مالي[9].

وبذلك تحولت المشروطية الديمقراطية إلى مبدأ أساسي في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يقدم نفسه بوصفه قوةً ناعمةً ومعياريةً تهدف إلى النهوض والترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان، خصوصًا في محيطه الجغرافي شرقًا وجنوبًا. وتقوم السياسات الأوروبية في هذا المجال على مفهوم الشمولية في التعاون الأوروبي وعدم الاقتصار على الميدان الاقتصادي والتجاري فحسب.

وأصبحت هذه المشروطية من ثوابت التعاون الاقتصادي والسياسي وتقديم المساعدات في مجال التنمية بينه وبين شركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط. وقد تم تجسيد هذا المبدأ عبر مسارين أساسيين:

- مسار الشراكة الأورومتوسطية (مسلسل برشلونة) Euro-Mediterranean Partnership: انطلق على إثر انعقاد مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وهدفه الرئيس بناء "فضاء مشترك للسلم والاستقرار" عبر إرساء شراكة متعددة

7 Grégory Godiveau, "La conditionnalité démocratique dans le partenariat ACP-CE: Nouvelle voie et nouvelles interrogations," *Revue du Marché commun et de l'Union européenne*, no. 515 (Février 2008).

8 Jean Salmon, *Dictionnaire de Droit international public* (Bruxelles: Bruylant, 2001), p. 228.

9 Milada Anna Vachudova, *Europe Undivided: Democracy, Leverage, and Integration after Communism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

الأطراف، أساسها الحوار والتعاون؛ بغية ضمان السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية لدى بلدان جنوب حوض المتوسط. وقد تضمن ثلاثة محاور أساسية: المحور الاقتصادي والمالي، والمحور السياسي والأمني ويهمّ إرساء حوار شامل ومنتظم لبناء السلام والاستقرار بالمنطقة عبر تعزيز دولة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمحور الاجتماعي والثقافي والإنساني ويهتمّ بتشجيع الحوار بين الثقافات وتنمية الموارد البشرية والنهوض بالحقوق الاجتماعية وإشراك منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية.

لقد تمّ تحقيق بعض المكاسب، ولكن الشراكة الأورومتوسطية فشلت في تحقيق أهدافها وكانت دون مستوى الطموحات، خصوصًا على مستوى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار وترسيخ الإصلاحات الديمقراطية. وكانت القمة الأورومتوسطية لرؤساء الدول والحكومات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 بمناسبة مرور عشر سنوات على مسار برشلونة بمنزلة تجسيد فعلي لفشل السياسة الأورومتوسطية. وقد أُدمج مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 ضمن إطار الشراكة الأورومتوسطية، وعُدَّ تكتلًا اندماجيًا مهمًّا لتعزيز العلاقات الأورومتوسطية والدفع بها. لكنّ طموحاته كان مبالغًا فيها، ولم تكن الحصيلة العملية في المستوى المطلوب، وفقد كثيرًا من حيويته، وأصبح أمام مفترق طرق، وغير قادر أحيانًا على الاستجابة للتحديات الجديدة على مستوى الاندماج الاقتصادي ودعم التحولات الديمقراطية في العالم العربي[10].

- مسار السياسة الأوروبية للجوار European Neighbourhood Policy: تحسبًا للتبعات السلبية الناجمة عن توسيع الاتحاد الأوروبي، وبعد معاينة الاتحاد لبطء مسلسل الإصلاحات السياسية داخل دول الضفة الجنوبية، عمد في 2004 إلى إطلاق "السياسة الأوروبية للجوار" لمصلحة دول أوروبا الشرقية غير المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولدول جنوب المتوسط[11]. وكانت الغاية "خلق فضاء للاستقرار وحسن الجوار ودائرة أصدقاء تجمعهم علاقات متينة وسلمية قائمة على التعاون"[12]. وبناء عليه، تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة عبر منح نفس جديد للتعاون مع هذه الدول على مستوى قضايا التنمية الاقتصادية، والهجرة، والبيئة والأمن والإرهاب والإصلاحات الديمقراطية. وجرى التركيز على أن قيمة المساعدات المالية والتقنية مشروطة بمستوى الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية المنجزة.

سعى هذا المشروع على مستوى المشروطية الديمقراطية إلى تجاوز مقاربة السياسة الخارجية التقليدية الأوروبية، على مستوى دعم التحولات الهيكلية للشركاء في مجالات الديمقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق[13]. وخضعت السياسة الأوروبية للجوار لعدة تعديلات، خصوصًا في 2011 مع قدوم الربيع العربي، وفي 2015 من أجل تعزيز نشر القيم الديمقراطية، إلا أن نتائجها على مستوى المشروطية الديمقراطية كانت محدودة للغاية، ولم يتحقق استقرار أو أمن أو إصلاحات ديمقراطية حقيقية، خصوصًا في الدول العربية[14].

وتبين اتفاقيات التعاون والشراكة التي أبرمت مع الدول المعنية أن مشروطية ثالوث الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون صارت من ثوابت التعاون الاقتصادي والدعم المالي والمساعدة في مجال التنمية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط. لكن سياسات المشروطية الديمقراطية عرفت بعض التراجع والتغيير بفعل أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة الاقتصادية العالمية منذ 2008. فقد تراجع حجم المساعدات وتزايد التركيز الأوروبي على الهاجس الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، وذلك على حساب تشجيع الإصلاحات السياسية في دول جنوب المتوسط، كما تمّ تخفيض القيمة المالية للعديد من برامج التعاون مع الضفة الجنوبية بفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

لكن في 2011، تجدد الاهتمام بالمشروطية الديمقراطية مع الصعود المفاجئ للموجات الثورية في دول الربيع العربي. ويرى كثير من المتخصصين في شؤون الاتحاد الأوروبي أن العلاقة بين المشروطية والإصلاحات السياسية اتجهت نحو التراجع في أعقاب أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية عام 2001 التي انعكست، ضمن عوامل أخرى، على النظام الدولي للمعونة بحيث جرى استبدال نظام المشروطية Conditionality بنظام ما بعد المشروطية Post Conditionality، فبدأ التراجع ضمنيًا عن فكرة فرض التحولات من الخارج، وطرح مفهوم الامتلاك Ownership بحيث تتبنى الدول النامية سياسات مصممة داخليًا تحت شعار "تعزيز الحرية والديمقراطية وليس

10 Roger Albinyana, "The Union for the Mediterranean in 2017: Stocktaking and Consolidation," *IEMed. Mediterranean Yearbook* (2017), pp. 217-221, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2DxhNd3

11 الدول المعنية بالسياسة الأوروبية للجوار هي: أرمينيا، وأذربيجان، وروسيا البيضاء، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والأردن، وفلسطين، وسورية، ولبنان، وما يسمى إسرائيل.

12 Commission Européenne, communication, "Europe Élargie–Voisinage: un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud," Bruxelles, 11/3/2003, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2Sb8gRR

13 Stefan Lehne, "Time To Reset The European Neighborhood Policy," Carnegie Europe (February 2014), p. 4, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/1FreY3L

14 Steven Blockmans, *The Obsolescence of the European Neighbourhood Policy* (London: Rowman and Littlefield International, 2017).

تصديرهما". وأصبح التركيز على أدوات التأثير الناعمة، والعمل من خلال الفاعلين الداخليين. كما أن الديمقراطية التي قد يؤدي العامل الخارجي دورًا في تحفيز انطلاقها أو دعمها، هي غالبًا ذات طابع إجرائي يتمثل في تنظيم انتخابات تعددية على نحو دوري ونزيه، كما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي أي بديمقراطية اقتصاد السوق[15].

المشروطية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي: القوة المعيارية

لفهم أبعاد المشروطية الديمقراطية في السياسة الأوروبية الخارجية، ينبغي لنا فهم مركزية حقوق الإنسان والديمقراطية في بناء الوحدة الأوروبية؛ إذ تعتبر النواة الصلبة من القيم المشتركة. ثم إنّ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي الأساس المعياري والقانوني للاتحاد الأوروبي[16]؛ الأمر الذي جعل عديدًا من الباحثين الأكاديميين والسياسيين يناقشون مدى قدرة هذا الكيان على تصدير قيمه المشتركة خارج حدوده. ويرى بعضهم أن الاتحاد الأوروبي قوة معيارية Normative Power بامتياز، تقوم، في جزء منها، وتنفرد عن باقي القوى الكبرى في العالم بكونها قوة ناعمة Soft Power تجعل هويتها المشتركة وأهدافها مرتبطة ارتباطًا شديدًا بالنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية عبر نشرها وتصديرها خارج حدودها[17]. ويرى إيان مانرز أن القوة المعيارية لأوروبا تمثّل جوهر الهوية الأوروبية؛ إذ يفضل أن يجعل من المعايير الديمقراطية والحقوقية والقانونية مرجعيته الرئيسة في علاقاته الخارجية، وهو يعرّفها بأنها "تسعى للنهوض بمبادئ عمومًا هي مقبولة ومعترف بها داخل منظومة الأمم المتحدة باعتبارها واجبة التطبيق على المستوى الكوني: السلم، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودولة القانون، والمساواة، والتضامن الاجتماعي، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد"[18]. ويعتقد الباحث زكي لعيدي أن السياسة المعيارية هي الخيار الوحيد الموجود أمام الاتحاد الأوروبي وهي تمثّل جوهر البناء الأوروبي؛ لأنها تحدد نفسها وسلوكها باستمرار على أساس أنها فضاء للقيم والمعايير التي تحاول التحكم في سيادات الدول التي تتشكّل منها وتحاول كذلك ضبطها. وبناء عليه، فإن المشروطية الديمقراطية وثيقة الصلة والارتباط بهذه القوة المعيارية للبناء الأوروبي، وهي أداتها لتعميم قوتها الناعمة والقيم والقواعد القانونية والديمقراطية التي تؤمن بها[19]. ويسعى الاتحاد الأوروبي، عبر اتفاقياته الخارجية، إلى تصدير مكاسبه الحقوقية والديمقراطية وتجسيدها في اتفاقياته مع الدول خارج أوروبا[20]. ومن منطلق القوة المعيارية للاتحاد، بوصفه مروّجًا قيم الديمقراطية، أصبحت المشروطية الديمقراطية مبدأً موجهًا سياساته الخارجية.

> كانت ثورات الحراك العربي بمنزلة اختبار وتحدٍّ لصدقية سياسات الاتحاد الأوروبي الاشتراطية وفعالياتها إزاء دول الضفة الجنوبية، وقد كشفت عن اختلالات هيكلية عديدة تعانيها السياسة الخارجية الأوروبية؛ على نحو أدى إلى مراجعة سياسات التعاون وأولوياته

ولا يخفى تأثّر فلسفة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بنظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace Theory التي تقوم على فكرة أن الديمقراطية تمثّل الدعامة الأساسية لبناء تنمية حقيقة داخل الدول، ولإقامة سلام متين ودائم في العلاقات الدولية. وتعدّ قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتنظيم انتخابات دورية حرة ونزيهة، عوامل حاسمة تشجع الاستقرار السياسي والسلام داخل الدول وفيما بينها. وهناك قناعة أوروبية بأنه لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا من دون تأمين الديمقراطية والتنمية في دول جنوب المتوسط. ويرى عديد من وثائق المؤسسات الأوروبية أن الدفاع والنهوض بحقوق الإنسان أداة فعالة للوقاية من النزاعات المسلحة والاضطرابات وتدفقات الهجرة المكثفة[21].

ويقوم الاتحاد الأوروبي على معاهدة ماستريخت لعام 1992 التي أرست الأسس القانونية اللازمة لتكريس المشروطية الديمقراطية في العلاقات الخارجية للاتحاد، خصوصًا على مستوى التعاون والتنمية.

15 انظر: علي محمد علي، "العامل الخارجي والتحول الديمقراطي: دور المؤسسات المالية الدولية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/12/21، شوهد في 2019/1/26، في: https://bit.ly/2AYr3Fp

16 Saïd Hammamoun, "Droits de l'homme et conditionnalité dans les accords de coopération de l'Union européenne: Quelle logique juridique?" *Revue générale de droit*, vol. 40, no. 1 (2010), p. 146.

17 Richard Whitman, *Normative Power Europe: Empirical and Theoretical Perspectives* (London: Palgrave Macmillan, 2011).

18 Ian Manners, "Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?" *Journal of Common Market Studies*, vol. 40, no. 2 (2002), p. 240.

19 Zaki Laïdi, *La norme sans la force: L'énigme de la puissance européenne* (Paris: Presses de Sciences Po, 2008); Zaki Laïdi, "Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux?" Les Cahiers européens de Sciences po., no. 5 (2005).

20 Josiane Auvret-Finck, "Les procédures de sanction internationale en vigueur dans l'ordre interne de l'Union et la défense des droits de l'homme dans le monde," *Revue trimestrielle de droit européen*, no. 1 (Mars 2003), pp. 1 - 21.

21 Jacquemin, p. 20.

وتؤكد المادة 11 من هذه المعاهدة أن الاتحاد يحدد سياسة خارجية وأمنية مشتركة ويطبقها، ومن أهدافها: "تنمية وترسيخ الديمقراطية ودولة القانون، وكذا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وتؤكد معاهدة لشبونة في 2009 الفكرة نفسها.

وقد أقر الاتحاد الأوروبي سياسة العقوبات Sanctions أو السياسات التقييدية Mesures Restrictives بوصفها أداةً رئيسةً في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهدفها التحفيز إلى تغيير سياسة ما أو سلوك، وقد تكون هذه العقوبات ذات طبيعة اقتصادية أو دبلوماسية أو منع تصدير الأسلحة وبيعها، ومصادرة الممتلكات، وهذا في حالتَي انتهاكات حقوق الإنسان أو الإرهاب[22].

المشروطية الديمقراطية الأوروبية بعد الحراك العربي

كانت ثورات الحراك العربي بمنزلة اختبار وتحدٍّ لصدقية سياسات الاتحاد الأوروبي الاشتراطية وفعالياتها إزاء دول الضفة الجنوبية، وقد كشفت عن اختلالات هيكلية عديدة تعانيها السياسة الخارجية الأوروبية؛ على نحو أدى إلى مراجعة سياسات التعاون وأولوياته. ودفعت ديناميات الربيع العربي الاتحاد الأوروبي إلى إعادة التفكير في آليات دعم المرحلة السياسية الانتقالية في بلدان جنوب المتوسط الخاضعة لأنظمة تسلطية. وذلك عبر تعديل سياسة الجوار لتعزيز فعالية المشروطية الديمقراطية، من خلال التركيز على الثنائية والتمايز في علاقته بالدول العربية الشريكة، وربط تعزيز العلاقات بحجم الإصلاحات التي تتبناها، وهو ما اصطلح عليه بمبدأ "المزيد مقابل المزيد" More for More؛ فسيكون هناك مزيد من الإصلاحات الديمقراطية والحقوقية مقابل مزيد من دعم الاتحاد الأوروبي. وكلما تنصلت الدول الشريكة بالمشروطية من التزامها، قلّ الدعم المقدم لها. ويرى الاتحاد الأوروبي أن "تقوية دعمه لجيرانه مشروط بالتقدم المحرز على مستوى إرساء الديمقراطية وتعزيزها وكذا احترام دولة القانون. وبقدر ما إذا كانت الإصلاحات الداخلية لدولة ما تتقدم على نحو فعال وسريع، سيكون دعم الاتحاد الأوروبي مهمًا"[23].

كما تغيرت مقاربة الاتحاد الأوروبي للإصلاح والتغيير؛ إذ بدأ يولي اهتمامًا معتبرًا للتغيير من أسفل، عبر دعم تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وأدوارها لمواكبة الإصلاحات وتعزيزها على المستوى المجتمعي، على الرغم من استمرار الرهان على التغيير من أعلى عبر دعم بناء المؤسسات السياسية على أساس الحكامة والشفافية وسيادة القانون.

لكن في المقابل، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كانت تداعياتها مستمرة خلال اندلاع الربيع العربي، إلى نهج الاتحاد الأوروبي سياسات تقشفية على مستوى تقديم الحوافز المالية في إطار المشروطية الديمقراطية. وذلك في ظل تراجع فكرة توحيد السياسة الخارجية الأوروبية، وعودة المصالح الوطنية للدول الأوروبية إلى الواجهة على حساب أولويات الاتحاد الأوروبي. وازدادت النزعة القومية للبلدان الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ فقد أخذت كل دولة تفكر في مصالحها الوطنية على حساب مصالحها وقيمها المشتركة داخل الاتحاد الأوروبي.

وبعد فترة ترقب وانتظار، أبدى الاتحاد الأوروبي في البداية حماسًا في تفاعله مع تداعيات الربيع العربي، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية عدة توصيات موجهة إلى مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبيَين من أجل اتخاذ قرارات أوروبية مواكبة للربيع العربي، نذكر منها وثيقة 8 آذار/ مارس 2011 "شراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط"، والوثيقة الثانية بتاريخ 25 أيار/ مايو 2011 بعنوان "إستراتيجية جديدة تجاه جوار متغير" اللتين اقترحت فيهما المفوضية زيادة الدعم الأوروبي للمجتمع المدني في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وأكدت فيهما أن دمقرطة الأنظمة السياسية في هذه الدول هي السبيل للاستقرار والرخاء اللذَين ينشدهما الاتحاد الأوروبي في جواره المتوسطي. وفي هذا السياق، تمّت مراجعة خطة عمل الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان European Instrument for Democracy and Human Rights منذ آذار/ مارس 2011، وتمّ تعيين ممثّل خاص للاتحاد الأوروبي في بلدان جنوب المتوسط في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 على إثر انعقاد قمة مجموعة 5+5. وقد وضع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية تتكون من ثلاث ركائز:

- تدعيم الديمقراطية العميقة والصلبة والمستدامة التي لا تقوم على نتائج صناديق الاقتراع فحسب، ولكن على متطلبات إقامة ديمقراطية حقيقية؛ كحرية التعبير وتكوين الجمعيات وسيادة القانون واستقلالية القضاء والمحاكمة العادلة، ومكافحة الفساد وإصلاح قطاع الأمن وقوات حفظ النظام والرقابة الديمقراطية على القوات الأمنية وقوات الجيش[24].
- تعزيز المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ودعمهما؛ فقد سعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي، منذ الربيع العربي، إلى إرساء شراكة متينة مع منظمات المجتمع المدني في استقلالية عن وضع العلاقات بالحكومات. وفي هذا الإطار، يدخل برنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط Civil Society Facility

22 Conseil de l'Union européenne, "Lignes directrices relatives aux sanctions," Bruxelles, 8/12/2017, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2S4R3IN

23 Communication conjointe de la Haute représentante de l'Union pour les affaires étrangères et la politique de sécurité et de la Commission européenne, "Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation," Bruxelles, 25/5/2011, p. 3, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2sI6kAZ

24 Ibid., p. 4.

South في الفترة 2012 - 2018، ويهدف إلى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني ومسؤوليتها ودعم مشاركتها في عملية صنع السياسات والمشاركة في المؤسسات، إضافة إلى الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية The European Endowment for Democracy الذي يتوخى تعزيز الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ودعمها؛ لتحقيق النمو السياسي ودعم القيم الديمقراطية ونشرها، وقد أنشئت عام 2012؛ لسد بعض الثغرات المؤسساتية والعملية للآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان[25]. وتمّت زيادة الدعم المخصص لهذا الصندوق، على نحو متدرج، للاستجابة للتحديات والحاجات الملحة في دول جنوب المتوسط.

- النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تعزيز تحرير الاقتصاد والأسعار والأسواق لضمان التوازنات الماكرواقتصادية[26].

واستجابةً لتداعيات الربيع العربي، اعتمد الاتحاد الأوروبي عام 2011 برنامج الربيع (برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل Support to Partnerschip, Reform and Inclusive Growth) وهو مخصص لبلدان الربيع العربي. وفي عامي 2011 و2012، خصصت له 350 مليون يورو، وتوخى الاتحاد من خلاله أمرين: أولًا، دعم الانتقال السياسي وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية والمؤسساتية، وذلك بتحقيق نتائج ملموسة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وثانيًا، دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والمندمجة، عبر توافر إطار تنظيمي أفضل للأعمال الاقتصادية التي تعرف تحولات سياسية جديدة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان والرفع من نسب النمو الاقتصادي في هذه البلدان عبر تعزيز الاستثمارات[27].

وللتجاوب مع خيبات الأمل من الحصيلة الهزيلة للشراكة الأورومتوسطية والتداعيات السلبية للربيع العربي، أطلق الاتحاد الأوروبي عام 2015 السياسة الأوروبية الجديدة للجوار The new European Neighbourhood Policy التي تقوم على مبدأ "المفاضلة والتمييز" Differentiation أو مبدأ "المزيد من أجل المزيد" الذي يسمح، بحسب الطرف الأوروبي، بزيادة "دعمه" المالي وفق مدى "التزام" كل دولة بالمضامين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية (الإصلاحات السياسية، والإصلاحات الإدارية، والانفتاح الاقتصادي، وخلق مناصب الشغل) التي تتضمنها خطة العمل الخاصة بها في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة. وإقرار مبدأ "المزيد مقابل المزيد" هو في حد ذاته إقرار بفشل الاتحاد الأوروبي على نحو بعيد في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في الجوار الجنوبي، وأن التحفيز إلى عملية الإصلاح في هذه البلدان يتطلب تقديم مزيد من الجهود والدعم المالي. كما ركزت هذه السياسة في تدعيم تملك الإصلاحات السياسية وذلك عبر وضع آليات للتشاور والحوار مع السلطات وفعاليات المجتمع المدني، وتشجيع التواصل ودبلوماسية عمومية بهدف منح صورة إيجابية لدى الرأي العام حول البرامج التي يدعمها الاتحاد في دول الجوار المتوسطي خصوصًا. وقد كانت إحدى الغايات الرئيسة للسياسة الجديدة للجوار تحفيز الدول الشريكة إلى الانخراط في القيم المشتركة للاتحاد الأوروبي، عبر إصلاح منظومتها التشريعية والمؤسساتية والحقوقية مقابل دعم اندماج اقتصادي متقدم من خلال عدة آليات تمويل، وعبر مفاوضات من أجل اتفاق التبادل الحر الشامل والعميق Deep and Comprehensive Free Trade Agreement.

وأدى الاتحاد الأوروبي دورًا سياسيًا مهمًا في الإسهام في رسم معالم مخاض التحول السياسي الديمقراطي في تونس والمغرب والأردن، فقد قامت المفوضية الأوروبية بمراقبة العمليات الانتخابية، وقدمت دعمًا ماليًا مهمًا للسلطات الحكومية والمجتمع المدني لتأهيل المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها. كما تمّ اعتماد التوجيهات لبدء المفاوضات قصد توقيع اتفاقيات تبادل حرّ شاملة وعميقة مع المغرب ومصر والأردن وتونس[28].

وعلى ما يبدو، فإن تونس والمغرب هما أكثر الدول استفادةً وتفاعلًا مع السياسات الأوروبية الجديدة للتعاون لما بعد الحراك العربي. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم حقيقي للمسار الانتقالي التونسي نحو الديمقراطية، وبتعزيز العلاقات الثنائية به في كل المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية والرفع من مستوى المبادلات التجارية. ولا يخفى أن تونس تواجه تحديات معقدة في سياق إقليمي هش وفي ظل مناخ احتقانٍ اجتماعيٍ حادٍّ بفعل وضعية سوسيو اقتصادية صعبة وبطالة مستفحلة في فئة الشباب. وحصلت تونس عام 2012 على وضعية "الشريك المتقدم"، ووقعت اتفاق الشراكة من أجل حرية التنقل عام 2014. ومنذ عام 2015، دخلت في مفاوضات متقدمة من أجل اتفاق التبادل الحر الشامل والعميق. ويعدّ هذا الاتفاق، بحسب المسؤولين الأوروبيين، محركًا أساسيًا لإعادة الاستثمار والنمو في تونس وتشجيع اندماجها الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد الأوروبي. كما خصصت الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان مليوني يورو لتمويل مشاريع في تونس. ولم تكن تونس ضمن أولويات التعاون الثنائي لهذه الآلية في عهد حكم زين العابدين بن علي وكان التركيز، على نحو أشد، على الدعم المالي للمغرب، لكن بعد 2011، تغير تعاملها مع تونس على نحو جذري.

25 Giusti Serena & Fassi Enrico, "The European Endowment for Democracy and Democracy Promotion in the EU Neighbourhood," *The International Spectator, Italian Journal of International Affairs*, vol. 49, no. 4 (2014), pp. 112-129.

26 Tobias Schumacher, "The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness," *Insight Turkey*, vol.13, no. 3 (Summer 2011), p. 109.

27 European Union, "EU Response to the Arab Spring: The SPRING Programme," Brussels, 27/9/2011, accessed on 25/1/2019, at:https://bit.ly/2Tc0qUg

28 Commission européenne, "Réponse de l'UE au 'Printemps arabe': Etat des lieux deux ans après," Bruxelles, 8/2/2013, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2Ug7H5P

الجدول (1) مقارنة بين بعض مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية في الضفة الجنوبية

	تونس	المغرب	الجزائر	ليبيا	مصر	الأردن
اتفاق الشراكة	وقّع عام 1995 ودخل حيّز التنفيذ عام 1998	وقّع عام 1996 ودخل حيّز التنفيذ عام 2000	وقّع عام 2002 ودخل حيّز التنفيذ عام 2005	لا يوجد	وقّع في 25 حزيران/ يونيو 2001 ودخل حيّز التنفيذ في 2 حزيران/ يونيو 2004	وقّع عام 1997 ودخل حيّز التنفيذ عام 2002
وضع الشريك المتقدم	حصل عليه عام 2012	حصل عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 2008	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	حصل عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 2010
اتفاق للتبادل الحر الشامل والعميق	مفاوضات متقدمة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2015	بداية المفاوضات آذار/ مارس 2013	لا يوجد	لا يوجد	بدأت المفاوضات عام 2013	بدأت المفاوضات عام 2014
اتفاق من أجل التنقل الحر	تم توقيعه في آذار/ مارس 2014	تم توقيعه في 7 حزيران/ يونيو 2013	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	تشرين الأول/ أكتوبر 2014

المصدر: من إعداد الباحث.

ومنذ 2011، ونظرًا إلى الإصلاحات السياسية المهمة التي شرعت فيها تونس (الدستور الجديد، والانتخابات البرلمانية والرئاسية الحرة، والتعددية الحزبية والحريات السياسية)، ضاعف الاتحاد الأوروبي مساهمته المالية المخصصة للتعاون مع تونس التي تعدّ المستفيد الرئيس من البرنامج الإطاري الذي يدعم التقدم المحرز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وإذا اعتبرنا المنح (أكثر من مليار ومئتي مليون يورو) والمساعدة الماكرومالية (800 مليون يورو) والاعتمادات (بما فيها اعتمادات البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة مليار ونصف يورو)، فإن قيمة الدعم الممنوح لتونس في الفترة 2011 - 2016 تبلغ ما يناهز 5 مليارات و300 مليون يورو[29]. وبذلك يكون الدعم المالي المقدم لتونس قد ارتفع على نحو بعيد، مقارنةً بفترة ما قبل الحراك العربي. فالحجم الكلي للمساعدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي في الفترة 2011 - 2015 لتونس يوازي ما استفادت منه من دعم مالي خلال ثلاثة عشر عامًا في إطار مسلسل برشلونة[30].

ومن خلال عدة بيانات وتصريحات أدلى بها مسؤولون أوروبيون، يتبين أن الاتحاد يرى أن تونس نموذج للانتقال الديمقراطي في العالم العربي؛ لهذا جعلها شريكًا متميزًا يرافقها دومًا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي، و"يجب الحفاظ على هذا النموذج ودعمه" لأن نجاحه سيكون نجاحًا للمشروطية الديمقراطية للاتحاد وترسيخًا لها. وهذا ما يجسده على نحو واضح البيان المشترك بين اللجنة الأوروبية وممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016: "التربة التونسية مصدر أمل لدول الجوار [...] ومن المصلحة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي أن يكون له تونس قوية، ديمقراطية ومستقرة، كجار، ونجاح الانتقال الديمقراطي التونسي هو أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي"[31].

مبدئيًا، لا يرتبط حجم المساعدة المالية بالحاجيات التي تعبّر عنها الدول فحسب، بل بمدى التزامها تطبيقًا فعليًا للإصلاحات أيضًا، وفي

29 الاتحاد الأوروبي، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس"، 2017/9/4، شوهد في 2019/1/26، في: https://bit.ly/2Bjv1Zd

30 "L'ALECA, un instrument clé dans la politique de l'UE, briefing paper, no. 2," Observatoire Tunisien de l'Economie, no. 2 (12/5/2017), p. 5, accessed on 4/2/2019, at: https://bit.ly/2HRlyyd

31 Kamel Jendoubi, "Relations Tuniso-Européennes: Vision, enjeux et perspectives," Publication d'EuroMed Droits (Septembre 2017), p. 11, accessed on 26/1/2019, at: https://bit.ly/2HvTCQa

هذا الإطار يؤكد مسؤولو الاتحاد أن تونس تلقت أقصى المساعدات، على عكس مصر التي تلقت مساعدات أقل منها[32].

المشروطية الديمقراطية الأوروبية وخطاب الواقعية السياسية

حاول الاتحاد الأوروبي، بعد الربيع العربي، الدفع بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في دول شمال أفريقيا، إلا أنه فشل في إيجاد أسلوب فعّال للتأثير في الدول قصد اعتماد إصلاحات سياسية حقيقية، على الرغم من رفع سقف عروضه الداعمة على مستوى المال والأسواق والتنقل، وكذا على مستوى تعزيز إشراك المجتمع المدني في صنع القرار السياسي.

وبعدما كانت المساعدات المالية للاتحاد وثيقة الصلة بالمشروطية الديمقراطية من حيث المبدأ، تمّ التراجع عن ذلك تدريجيًا. وقد أبانت الأنظمة السياسية في العالم العربي عن مكرٍ وبراعةٍ في توظيف استغلال الاتحاد الأوروبي ومخاوفه حيال ضمان الاستقرار في ضفته الجنوبية؛ لتجنب الإصلاحات السياسية أو التعامل معها على نحو ملتوٍ وبطيء لا يؤدي في نهاية المطاف إلى تكريس إصلاحات ديمقراطية حقيقية وفعلية. وبناء عليه، فإن السياسات التعاونية لما بعد الربيع العربي وبدلًا من أن تمثّل بداية انطلاق صوب نشر القيم الديمقراطية في دول الجوار الجنوبي والإصلاح، أعادت تعزيز اعتماد الاتحاد الأوروبي على الأنظمة التسلطية التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن فحسب[33]. في الحقيقة، تابع الاتحاد الأوروبي تداعيات الربيع العربي بمزيج من المخاوف والآمال، وحين كان يغلب الأمل كانت السياسة الأوروبية أشد استباقًا وتدخّلًا. ولكن حين يتسيد القلق، يتركز الهدف الرئيس لهذه السياسة على تجنب المشكلات وتلافيها، على نحو أشد من تركيزه على تحقيق نتائج إيجابية[34].

وقد واجهت السياسات الأوروبية في مجال المشروطية الديمقراطية عدة تحديات، مع تزايد اقتناع عديد من الدول الأوروبية بضرورة تأمين الحدود الجنوبية من المخاطر، بوصفها أولوية إستراتيجية، في إطار شعار "حقوق أقل وأمن أكثر". وفي هذا السياق، لم يفلح الاتحاد الأوروبي في فتح حوار جماعي حقيقي مع بلدان الحراك العربي، للإنصات للحاجات الحقيقية لشعوب المنطقة العربية، وهو ما لم يمنح إلا قدرًا يسيرًا من فرص التغيير الحقيقي المنشود للدفع بديناميات الحراك العربي نحو مبادرات تخدم مصالح الشعوب وتطلعاتها إلى العيش الكريم واللائق. وهذا ما جعل سياسات المشروطية تفقد كثيرًا من صدقيتها أمام ما عدّه بعضهم سياسة "ازدواجية المعايير" و"تواطؤ مع الأنظمة التسلطية بالمنطقة العربية"، وتفضيل الاتحاد الاعتبارات والمصالح الإستراتيجية على حساب توطيد التحول الديمقراطي بوصفه طريقًا متوسطة المدى للاستقرار. وفي الواقع، غض الاتحاد الأوروبي النظر، على نحو واضح، عن السياسات غير الديمقراطية لدول جنوب المتوسط. لكنّ ذلك كان مقابل تعاونها معه على مواجهة عديد من التهديدات الأمنية؛ كالهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات.

وهكذا تستغل النخب الحاكمة في هذه الدول، على نحو جيّد وماكر، مسألة تصاعد موجات الهجرة السرية وموجات اللاجئين منذ الأزمة السورية، وتزايد المخاطر الإرهابية منذ بروز تنظيم "داعش" وقيامه بعدة عمليات إرهابية في عديد من المدن الأوروبية، لإقناع الاتحاد الأوروبي بأن ضمان مصالحه وأمنه في محيطه وجواره الإقليمي الجنوبي يفترض، بل يتطلب إبقاء استمرارية الوضع السياسي الراهن ودعمه، وإلا فسيكون أمام خيارين لا ثالث لهما: الفوضى والحرب الأهلية أو اكتساح الإسلاميين أو الجهاديين السلطة، وكلا الأمرين سيؤدي إلى انكشاف الحدود الجنوبية لأوروبا، ما يعني مزيدًا من الهجرة واللجوء والمخاطر الأمنية القادمة من الجنوب.

كانت حصيلة المشروطية الديمقراطية الأوروبية محدودة النتائج بالنسبة إلى الدول العربية، على مستوى التعاون من أجل النهوض بحقوق الإنسان وإرساء قيم سيادة القانون والديمقراطية، وحتى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين لم تتحسن تحسنًا كبيرًا؛ فقد ارتفعت نسب البطالة والفقر. وتبين المؤشرات العالمية المرتبطة بالديمقراطية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة أن المنطقة العربية هي إحدى المناطق الأشد هشاشةً اجتماعيًا، والأشد انتهاكًا للحقوق الأساسية للإنسان، ولم تستفد من المكاسب الديمقراطية، ولم يحدث أي تقدم أو تطور نوعي مهم منذ بداية الربيع العربي إلى حدود اليوم.

وحاول الاتحاد الأوروبي بكل الوسائل الحفاظ على علاقاته الجيدة بهذه الدول، وذلك على حساب الإرساء الفعلي لإصلاحات حقيقية ومستدامة في مجال الديمقراطية والتنمية الإنسانية. ويستثنى من هذا الوضع تونس التي تبقى نقطة الضوء وبارقة الأمل الوحيدة؛ فقد نجحت في تحقيق مراتب جيّدة وتقدّم مهمّ على مستوى عدة مؤشرات، انظر الجدول (2). فالجهود التي بذلتها تونس واعتمادها دستورًا جديدًا متقدمًا ووجود إرادة لتغيير البلاد بدعم من الاتحاد الأوروبي، سمحت بتحقيق مكاسب ديمقراطية معتبرة، جعلتها أحد الشركاء الرواد للاتحاد الأوروبي[35].

32 Hélène Michou, "Relations bilatérales UE-Égypte: Quel champ d'action pour la défense des droits humains?" *EuroMed Rights* (Juin 2016), p. 9, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2MsdaDU

33 Lisa Watanabe, "Sinking in Shifting Sands: The EU in North Africa," Center for Security Studies, 11/4/2014, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2B0JiKh

34 Andreu Bassols, "La nécessité d'une politique étrangère commune de l'UE vis-à-vis de ses voisins arabes," Annuaire IEMed (2013), p. 77, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2SaTwlf

35 Amélie Ancelle & Giulia Bonacquisti, "Dossier Documentaire Thématique 'THEMA': La Politique Européenne de Voisinage," EU-Logos Athéna, 21/1/2016, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2RPHpuw

وكان التركيز في التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني من دون أن يكون هناك أي ضغوط حقيقية وفعلية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكانت تداعيات الربيع العربي بمنزلة مفعول كاشف عن فشل الاتحاد الأوروبي في الدفع نحو إحداث تغيير ديمقراطي في شمال أفريقيا من خلال سياسته الخاصة بالمشروطية الديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط[36]. وقد أصبحت مسألة احترام حقوق الإنسان والقواعد الديمقراطية في أسفل أولويات العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ومصر، حيث الغلبة والتركيز في منطق تحقيق الأمن والاستقرار وتدعيم الروابط الاقتصادية واختيار الدبلوماسية المهادنة عوضًا عن توجيه اللوم إلى تسلطية النظام السياسي في مصر، وذلك بدعوى العودة إلى الاستقرار والأمن ولو كان ذلك خادعًا وعلى حساب خرق قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[37].

وقد انتقدت المنظمات الحقوقية الدولية، بشدة، ما عدَّته "تغاضي الاتحاد الأوروبي عن الانتهاكات الحقوقية التي تمارسها السلطات المصرية" و"تلطيف موقفه من الانتهاكات الحقوقية في مصر عبر استئناف الاجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين المصريين"[38]. وأكد ديفيد نيكولاس، المسؤول التنفيذي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في منظمة العفو الدولية ذلك في قوله: "ثمة خطر حقيقي من أن سجل مصر في حقوق الإنسان سيتم التعامي عنه بعدما وضع الاتحاد الأوروبي الأمن والهجرة والتجارة أولويةً، على حساب حقوق الإنسان"[39].

لقد دعم الأوروبيون مبدئيًا ونظريًا حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن في الممارسة العملية تسامحوا وغضوا الطرف عن انتهاكات الأنظمة التسلطية العربية، كما أن الشراكة الأورومتوسطية لم تجلب، فعليًا، الرخاء والتنمية والاستقرار الاجتماعي لهذه البلدان؛ فما زالت تعاني الهشاشة الاجتماعية وانسداد الآفاق أمام الشباب. حتى المغرب الذي يعدّه الاتحاد الأوروبي نموذجًا متميزًا للاستقرار السياسي والإصلاحات الديمقراطية، لم يسلم هو الآخر من موجات مستمرة من الاحتجاجات الاجتماعية للشباب منذ 2016، خصوصًا مع ما أصبح يطلق عليه الحراك الشعبي بالريف شمال المغرب. وهناك مثال آخر يتمثل في الاتفاقات من أجل التنقل الحر التي أبرمها الاتحاد مع تونس والمغرب ومصر، فهي في عمقها تحركها خلفيات أمننة الهجرة Securitization of Migration والاستعانة بمصادر خارجية لتأمين الحدود الأوروبية، وأصبحت أداةً لتكريس السياسات الأوروبية في مجال الأمن والهجرة التي تنظر إلى دول جنوب المتوسط بوصفها حزامًا وعازلًا أمنيًا لتطويق الهجرة واحتوائها ووقف تدفقاتها وما يرتبط بها من مخاطر أمنية وإرهابية. وكان لمفعول التدفقات الهجروية على أوروبا وقع مهم على المشروطية الديمقراطية، بحيث عجز الاتحاد الأوروبي عن رؤية الربيع العربي خارج إطار التهديدات الهجروية، و"عوض أن يشيد بتقويض مجموعة من الأنظمة الاستبدادية وسقوطها كان الاتحاد منشغلًا وقلقًا أكثر من المهاجرين الذين قد يجتاحون شواطئه"[40].

وفي هذا الإطار، يأتي إنشاء الصندوق الائتماني الاستعجالي للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا عام 2015 من أجل مكافحة الهجرة غير النظامية وقد رصدت له مبالغ مهمّة. وأمام رفض مصر وتونس وليبيا والمغرب مقترح الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز استقبال وإيواء للمهاجرين واللاجئين وبعد اتفاق الدول الأوروبية الخاص بالهجرة في قمة بروكسيل في 29 حزيران/ يونيو 2018، وفي ظل احتداد موجة الهجرات نحو الساحل الشمالي، خصوصًا في بداية صيف 2018، قرر الاتحاد وعلى نحو مستعجل في آب/ أغسطس 2018 الرفع من قيمة المساعدات المالية المقدمة من أجل ضبط تدفق المهاجرين أو ما يسميه تحسين قدرات البلدان الشريكة على إدارة حدودها وتوفير الحماية والمساعدة المستعجلة للمهاجرين في وضعية هشة[41].

إن نشر الديمقراطية ليس هو الغاية ذات الأولوية الأولى لدى الاتحاد الأوروبي، بل تحوّل إلى وسيلة لتحقيق أهداف أمنية، وإستراتيجية، وأداة لمواجهة التهديدات الأمنية النابعة من جنوب المتوسط وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وأمن الطاقة. لقد كان الاتحاد مضطرًا إلى الانتقال والتدافع المستمرين بين ترويج الديمقراطية بوصفها حلًا طويل الأمد، والحفاظ على الاستقرار السياسي في دول جنوب المتوسط من خلال إبقائه على علاقات صداقة وتحالف مع الأنظمة السلطوية، بوصفها شريكًا رئيسًا في مواجهة التهديدات الأمنية. وغالبًا ما تعارض هذا النوع من التعاون مع سياسة الاتحاد الأوروبي لترويج الديمقراطية. وكثيرًا ما غض الاتحاد النظر عن سياسات دول جنوب المتوسط غير الديمقراطية، مقابل تعاون الأخيرة أمنيًا معه[42]. وحتى في حالة الشراكة الأوروبية مع تونس، نلاحظ أن "الاتحاد الأوروبي بات يريد من تونس منذ أزمة اللاجئين والهجمات الإرهابية في أوروبا قبل كل شيء توثيق التعاون أكثر في المسائل الأمنية وفي مكافحة الإرهاب وكذلك في 'منع الهجرة'.

36 Vera Van Hüllen, "Europeanisation through Cooperation? EU Democracy Promotion in Morocco and Tunisia," *West European Politics,* vol. 35, no. 1 (2012), pp. 117-134, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2BrIjTN

37 Michou, pp. 7, 11.

38 "العفو الدولية: الاتحاد الأوروبي يتغاضى عن الانتهاكات الحقوقية في مصر"، الجزيرة نت، 2017/7/19، شوهد في 2019/1/26، في: https://bit.ly/2RHx0AR

39 المرجع نفسه.

40 Luis Martinez, "Le printemps arabe, une surprise pour l'Europe," *Projet*, no. 322 (2011), p. 12.

41 Commission Européenne, "Migration: follow-up to the European Council Conclusions of 28 June 2018," 24/7/2018, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2FJlWgc

42 هايدي عصمت كارس، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات"، موقع السياسة الدولية، 2015/12/26، شوهد في 2019/1/25، في: https://bit.ly/2S5Awo3

الجدول (2) ترتيب دول شمال أفريقيا على مستوى مؤشرات الإنجازات الديمقراطية والتنموية: مقارنة بين عامي 2011 و2017

المؤشرات	السنة	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	مصر
ترتيب مؤشر الديمقراطية Democracy Index	2011	119	130	92	125	115
	2017	101	128	69	154	130
ترتيب مؤشر الفساد Corruption Perceptions Index	2011	80	112	73	168	112
	2017	81	112	74	171	117
ترتيب مؤشر التنمية البشرية Human Development Index	2011	130	96	94	64	113
	2016	123	83	97	102	111
ترتيب مؤشر حرية الصحافة World Press Freedom Index	2012-2011	138	122	134	155	166
	2017	133	134	97	163	161

المصدر: من إعداد الباحث.

وهذا يعزز من ناحية أخرى قوى النظام القديم في تونس ولا يعزز الديمقراطية الليبرالية الفتية"[43].

أصبح المنطق المهيمن على سياسات الاتحاد الأوروبي اليوم، كما كان عليه الأمر قبل 2011 وبعده، هو دعم الاستقرار السياسي "الخادع" وليس دعم الإصلاح الفعلي، ما أنتج تحولًا سلسًا من خطاب نشر القيم الديمقراطية خلال بدايات الربيع العربي إلى خطاب "الواقعية السياسية". وبعد تردي الأوضاع في عديد من الدول العربية، مثل سورية وليبيا واليمن، أدرك الاتحاد أن الفجوة الديمقراطية Democratic Gap الشاسعة للأنظمة السائدة ستجعل أمد الإصلاحات يطول ويسير ببطء، وستجعل إسهام قوى المجتمع المدني في تعزيز هذه الإصلاحات غير مجدٍ، لهذا فضَّل، من منطلق براغماتي، أنظمة "الاستقرار وحماية المصالح ومكافحة الإرهاب وكبح الهجرة"، على دعم الديمقراطية وإطلاق الحريات. ويرى بعض الباحثين أن دول جنوب المتوسط هي التي تتحمل مسؤولية فشل المشروطية الديمقراطية؛ لغياب الإرادة السياسية في إقامة حكومات قادرة على ضمان النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في ظل سيادة القانون والمؤسسات وإشراك المواطنين في الحياة السياسية[44].

نخلص إلى أنه لم يحدث، في العمق، تغيير جذري في سياسة المشروطية الأوروبية بعد الربيع العربي، يستجيب لدعم المؤسسات الأوروبية للديمقراطية، في الواقع، لطبيعة مهمات هذه المؤسسات ومصالحها على نحو أشد مما يستجيب لمحفزات خارجية[45]. ويضعف هذا التحول الحاصل في العمق صدقية الاتحاد الأوروبي لدى شعوب المنطقة العربية؛ لأنه يقوم بإطالة عمر ما يعرف بنموذج "الاستقرار عبر السلطوية" Authoritarian Stability على نحو غير مباشر، بحيث أن صناع القرار في العالم العربي لم يعودوا يخشون من ضغوط وعقوبات خارجية فيما يتعلق باحترام الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان[46].

وفعلًا، يمكن عدّ تفاعل الاتحاد الأوروبي مع ديناميات الحراك العربي تفاعلًا ضعيفًا يطغى عليه التردد وغياب الرؤية الواضحة. وعلى الاتحاد أن يستعيد صدقيته الأخلاقية، بتعزيز احترام حقوق الإنسان تعزيزًا حقيقيًا في دول شمال أفريقيا، بعيدًا عن الرؤية البراغماتية الضيقة[47].

43 إيزابيل شيفر، "الاتحاد الأوروبي وتونس ضرورة تعزيز أوروبا لديمقراطية تونس الفتية"، ترجمة رائد الباش، موقع قنطرة، 2018/2/28، شوهد في 2019/1/26، في: https://bit.ly/2UcWEKm

44 Jean-François Drevet, "Le Maghreb et l'Union européenne (UE)," Colloque public de l'academie du renseignement, 4/5/2016, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2UeqTR9

45 Leila Mouhib, *L'Union européenne et la promotion de la démocratie. Les pratiques au Maroc et en Tunisie* (Bruxelles: Editions de l'ULB, 2017).

46 F. Gregory Gause III, "Why the Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability," *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 4 (July-August 2011).

47 Sally Khalifa Isaac, "Europe and the Arab Revolutions from a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighrhood," Freie Universität Berlin, KFG Working Paper, no. 39 (May 2012), p. 24.

من أجل مشروطية ديمقراطية متماسكة

قام خطاب الاتحاد الأوروبي بعد الحراك العربي على التفاؤل وتصحيح أخطاء الماضي بخصوص دعمه الأنظمة التسلطية على حساب الشعوب، وإرساء ثقافة الإصغاء لحاجات المواطنين والشباب في العالم العربي وطموحاتهم. وهذا ما عبَّرتْ عنه كاترين أشتون الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن بوضوح عام 2011، وهي تتفاعل مع تداعيات الربيع العربي حين قالت: "إن استجابة الاتحاد الأوروبي تقوم على ضرورة اعترافنا بأخطاء الماضي وبالإصغاء من دون الضغط والإكراه. إنه بالضبط ما نقوم به. هذا يتطلب الصبر والمثابرة والالتزام في كل حين، ونجاح هذا المسار ينبغي له أن يتجسد عبر ما أسميه بالديمقراطية العميقة"[48]. يعكس هذا الموقف، بحسب روزا بلفور، تواطؤ الاتحاد الأوروبي مدة طويلة في دعم أنظمة استبدادية في المنطقة العربية، فالمؤسسات الأوروبية لم تفهم الديناميات التي أفرزها الحراك العربي، وما زالت، فهمًا عميقًا.

لهذا فهي تقوم بردود أفعال أكثر مما تقوم بفعل ممنهج من أجل دعم إرساء ديمقراطية حقيقية في المنطقة، وهو الأمر الذي يفترض إعادة التفكير في المشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي[49].

وفي تعاملها مع دول الحراك العربي، عانت السياسات التعاونية الأوروبية اختلالات عدة، كرست محدودية القدرة الأوروبية على تحفيز دول شمال أفريقيا إلى الانخراط في الإصلاحات السياسية. وهذه الاختلالات كالتالي:

- أصبحت السياسة الأوروبية الجديدة في إطار إيمانها بالواقعية وتخليها عن المثالية المعيارية والأخلاقية أقل طموحًا وانتظارًا، وجعلت تحقيق المصالح الإستراتيجية الغاية الرئيسة؛ أي تحقيق الاستقرار، والأمن، والطاقة، والنمو الاقتصادي وتدبير ملف اللاجئين والمهاجرين. أما النهوض وترويج القيم الديمقراطية فهو هدف ضمن عدة أهـداف أخـرى. وفعلًا، إن تسويق السياسة الأوروبية الجديدة للجوار بعد الربيع العربي، لفكرة النهوض بديمقراطية صلبة ومستدامة تمّ تقويضها بسرعة من خلال وقائع عدة أكدت، بحسب تعبير ستيفان لهن، أن هناك فجوة عميقة بين الأهداف المعلنة والنتيجة الفعلية[50].
- سيؤدي عدم صحة الفرضية الأوروبية التي مفادها أن مزيدًا من تحرير الاقتصاد وتوسيع اقتصاد السوق في بلدان جنوب المتوسط، إلى تحرير السياسة والتوجه نحو انفتاح ديمقراطي وليبرالية سياسية متزايدة؛ إذ لم تؤد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى الدمقرطة، بل إلى نمو اقتصاديات ريعية وطفيلية غير منتجة ومعيقة للتنمية، وتعمق تفقير الطبقات الاجتماعية الهشة وتزايد السخط الاجتماعي. لهذا، على الاتحاد الأوروبي أن يراجع فكرة أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الاندماج الاجتماعي، ومن ثم إلى الاستقرار السياسي[51]. وينبغي للاتحاد أن يعيد النظر في العلاقة بين السياسي والاقتصادي في علاقتها بالمشروطية الديمقراطية؛ فهناك تطور متفاوت بينهما، وهذا ما يفسر كون التجربة الانتقالية التونسية عرفت شرخًا كبيرًا بين وتيرة تقدم الزمن السياسي والدستوري، الذي حقق خطوات مهمة، ووتيرة تقدم الزمن الاقتصادي والاجتماعي، الذي عرف عثرات كبيرة.
- استمرت المؤسسات الأوروبية في تفضيل مقاربات نهجتها قبل 2011 لترويج الديمقراطية، ومنها الاعتماد على أسلوب فوقي عمودي Top Down يقارب التعاون "من أعلى إلى أسفل"، أي التعاون مع الحكومات، والتركيز على بناء مؤسسات الدولة، وهذا بدلًا من مقاربة تشاركية أفقية Bottom-Up تنطلق "من أسفل إلى أعلى"، وذلك من خلال إعطاء المواطنين ومنظمات المجتمع المدني مزيدًا من الاهتمام وإشراكهم في المشاورات. وينبغي التركيز على إستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى تسعى إلى منح الشروط لتملك المجتمع بمختلف فئاته للإصلاحات السياسية داخليًا، وبإشراك المواطنين والمجتمع المدني إشراكًا فعليًا. وينبغي للإصلاح الديمقراطي أن يكون محليَّ المنشأ والأداء، ومعبّرًا، على نحو مستقل، عن الإرادة الخارجية التي ليس عليها إلا دعمه وتعزيزه.
- غياب رؤية شاملة وواضحة وسياسة واضحة المعالم للتعامل مع دول جنوب المتوسط. وفي الواقع، هناك سياسات وليس سياسة، وذلك باختلاف الظرفية والسياقات الداخلية والجيوسياسية لكل دولة. كما أن هناك نزعة أورو مركزية طاغية داخل سياسات الاتحاد الأوروبي وذلك في ظل عدم التشاور وإشراك بلدان الضفة الجنوبية في عملية بناء مختلف المبادرات والإجراءات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي بادر إليها الاتحاد تجاه بلدان

48 مذكور في:
Rosa Balfour, "Les nouveaux paradigmes l'UE-Méditerranée du Sud: Repenser la conditionnalité?" Annuaire IEMed de la Méditerranée Med. 2012, p. 74, accessed on 7/2/2019, at: https://bit.ly/2Dwk2NF

49 Ibid., p. 74.

50 Lehne, p. 4.

51 Nadine Abdalla, "The ENP between Ambitions and Delusions: Analysing Europe's Misconceptions in Supporting Democratisation in Egypt," *PapersIEMed, EuroMeSCo*, no. 32 (2016), p. 7, accessed on 25/1/2019, at: https://bit.ly/2FTXCre

جنوب حوض المتوسط وبلورتها. وفي الحصيلة، فإن المبادرات والإجراءات لا تخدم، بالضرورة، مصالح بلدان جنوب المتوسط الاقتصادية والاجتماعية وتطلعاتها وحاجاتها. كما أن البحث عن حلول مسؤولة وتشاركية فيما يخص قضايا الهجرة واللاجئين ينبغي له أن يكون في إطار احترامٍ تامٍ لحقوق الإنسان ومصالح مختلف الأطراف، وعوضًا عن البحث عن احتواء التدفقات الهجروية وتدبيرها. ويجب العمل على البحث عن حلول بنيوية وإستراتيجيات تنموية تهم معالجة الأسباب المؤدية إلى تزايد عدد المهاجرين نحو أوروبا.

- لم تعد المشروطية الديمقراطية الناعمة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي تجدي نفعًا؛ فهي لم تتح إلا فرصًا محدودة لإحداث الإصلاحات السياسية الحقيقية، بل أشد من ذلك، كرست الأنظمة التسلطية ومنحتها الشرعية، وعززت سياسات التغاضي عن الفساد وانعدام الحكامة وعدم احترام حقوق الإنسان بفعل تغليب الأولويات والاعتبارات الإستراتيجية (الاستقرار، والأمن، والمصالح الاقتصادية) على حساب الاعتبارات الأخلاقية (احترام حقوق الإنسان والديمقراطية). وهذا يؤدي في العمق إلى تثبيت وضعٍ وتكريسه. وهو وضعٌ من المفترض أن يعمل الاتحاد على تبديله، أو على الأقل يدفع نحو تغييره. وبناء عليه، فإنه من المنطقي ألا يتغير شيء تقريبًا بعد مرور سنوات عدة على إطلاق مبادرات التعاون والشراكة. وقد مكنت البنيات التسلطية القهرية على حالها في العالم العربي في غياب أي أفق قريب لقدوم ديمقراطيات حقيقية. وهذا ما يفرض ضرورة إعادة النظر في المشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي.

خاتمة

إن المشروطية الديمقراطية مبدأ أساس في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يقدم نفسه بوصفه مروّجًا الديمقراطية ومحفزها، وبوصفه "قوة معيارية". لكن الواقع غير ذلك؛ لأن الاتحاد فضّل، في كثير من الأحيان، الاعتبارات الإستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية والأخلاقية.

في الواقع، ما زال الصراع والارتباك الحاد داخل سياسات الاتحاد الأوروبي قائمين بين خيارين: الرهان على الاستقرار مع التضحية بالمُثل الديمقراطية لتحقيق الإصلاحات على المديين المتوسط والبعيد، والرهان على التحول الديمقراطي والضغط من أجل إرساءٍ فعلي لقيم دولة القانون وحقوق الإنسان بوصفها شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار وعدم الرضوخ لفكرة استدامة الأنظمة التسلطية لضمان الاستقرار.

وما زال الاتجاه العام يميل ميلًا شديدًا إلى تفضيل الاستقرار والأمن على حساب الديمقراطية. لكن المشكلة تكمن في عدم تحقق ضمان الاستقرار والأمن أو تحقق دمقرطة حقيقية للأنظمة التسلطية في دول ما بعد الحراك العربي. لقد حاول الاتحاد الأوروبي تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في دول شمال أفريقيا، لكنه لم يحرز قدرًا كبيرًا من النجاح. وهذا يقتضي مراجعة شاملة للمشروطية الديمقراطية في علاقتها بآليات التعاون الأوروبية مع الجوار الجنوبي، وخاصة أنه لا يمكن أن تستمر أوروبا في سياستها التقليدية القائمة على تغليب الأمن والاستقرار على الديمقراطية.

حان الوقت للتفكير في سبل فتح حوار متكافئ مع الدول المتوسطية في العالم العربي، يكون قائمًا على حقائق الترابط وعلى المصالح المشتركة. ولا بد من الرهان على اشتراطية أشد صرامة بالتزامات واضحة، حتى تستعيد السياسات الاشتراطية الأوروبية صدقيتها. وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هو السبيل لتحقيق التنمية والاستقرار الحقيقي، ولجعل الربيع العربي يؤتي ثماره بما فيها مصلحة المواطنين والشعوب في العالم العربي ومصلحة الدول الأوروبية في الوقت نفسه.

المراجع

العربية

علي، علي محمد. "العامل الخارجي والتحول الديمقراطي: دور المؤسسات المالية الدولية". مركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2016/12/21. في: https://bit.ly/2AYr3Fp

كارس، هايدي عصمت. "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات". موقع مجلة السياسة الدولية. 2015/12/26، في: https://bit.ly/2S5Awo3

الأجنبية

Abdalla, Nadine. "The ENP between Ambitions and Delusions: Analysing Europe's Misconceptions in Supporting Democratisation in Egypt." *PapersIEMed, EuroMeSCo*. no. 32 (2016). at: https://bit.ly/2FTXCre

Albinyana, Roger. "The Union for the Mediterranean in 2017: Stocktaking and Consolidation." *IEMed. Mediterranean Yearbook* (2017). at: https://bit.ly/2DxhNd3

Amougou, Atangana. "Conditionnalité de l'aide et respect des droits fondamentaux." La conditionnalité juridique en Afrique. *Afrilex*. no. 2. (Septembre, 2001).

Ancelle, Amélie & Giulia Bonacquisti. "Dossier Documentaire Thématique 'THEMA': La Politique

El Maslouhi, Abderrahim. "Une conditionnalité dépourvue d'effectivité: clause démocratique et gestion des risques dans les relations Euromed." *IEMed, EuroMeSCo*. no. 1 (Juin 2011). at: https://bit.ly/2HqOPPS

Emmanuel, D. E. "L'émergence du principe de la conditionnalité politique en droit international public." *Annales de l'Université Marien Ngouabi*. vol. 11. no. 3 (2010). at: https://bit.ly/2I2VKzh

European Union. "EU Response to the Arab Spring: The SPRING Programme." Brussels. 27/9/2011. at: https://bit.ly/2Tc0qUg

Gause III, F. Gregory. "Why the Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability." *Foreign Affairs*. vol. 90. no. 4 (July-August 2011).

Godiveau, Grégory. "La conditionnalité démocratique dans le partenariat ACP-CE: Nouvelle voie et nouvelles interrogations." *Revue du Marché commun et de l'Union européenne*. no. 515 (Février 2008).

Hammamoun, Saïd. "Droits de l'homme et conditionnalité dans les accords de coopération de l'Union européenne: quelle logique juridique?" *Revue générale de droit*. vol. 40. no. 1 (2010).

Hüllen, Vera Van. "Europeanisation through Cooperation? EU Democracy Promotion in Morocco and Tunisia." *West European Politics*. vol. 35. no. 1 (2012). at: https://bit.ly/2BrIjTN

Isaac, Sally Khalifa. "Europe and the Arab Revolutions from a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighrhood." Freie Universität Berlin. KFG Working Paper. no. 39 (May 2012).

Jacquemin, Ode. "La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'Homme? Mise en œuvre, critiques et bilan." CRIDHO. Working Paper (2006). at: https://bit.ly/2FXHx3J

Jendoubi, Kamel. "Relations Tuniso-Européennes: Vision, enjeux et perspectives." Publication d'EuroMed Droits (Septembre 2017). at: https://bit.ly/2HvTCQa

Européenne de Voisinage." EU-Logos Athéna. 21/1/2016. at: https://bit.ly/2RPHpuw

Auvret-Finck, Josiane. "Les procédures de sanction internationale en vigueur dans l'ordre interne de l'Union et la défense des droits de l'homme dans le monde." *Revue trimestrielle de droit européen*. no. 1 (Mars 2003).

Balfour, Rosa. "Les nouveaux paradigmes l'UE-Méditerranée du Sud: Repenser la conditionnalité?" *Annuaire IEMed de la Méditerranée Med* (2012). at: https://bit.ly/2Dwk2NF

Bassols, Andreu. "La nécessité d'une politique étrangère commune de l'UE vis-à-vis de ses voisins arabes." Annuaire IEMed (2013). at: https://bit.ly/2SaTwlf

Blockmans, Steven. *The Obsolescence of the European Neighbourhood Policy*. London: Rowman and Littlefield International, 2017.

Commission Européenne. Communication. "Europe Élargie–Voisinage: Un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud." Bruxelles. 11/3/2003. at: https://bit.ly/2CE9AC6

_____. "Réponse de l'UE au 'Printemps arabe': Etat des lieux deux ans après." Bruxelles. 8/2/2013, at: https://bit.ly/2Ug7H5P

_____. "Migration: Follow-up to the European Council Conclusions of 28 June 2018." 24/7/2018. at: https://bit.ly/2FJlWgc

Communication conjointe de la Haute représentante de l'Union pour les affaires étrangères et la politique de sécurité et de la Commission européenne. "Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation." Bruxelles. 25/5/2011. at: https://bit.ly/2sI6kAZ

Conseil de l'Union européenne. "Lignes directrices relatives aux sanctions." Bruxelles. 8/12/2017. at: https://bit.ly/2S4R3IN

Drevet, Jean-François. "Le Maghreb et l'Union européenne (UE)." Colloque public de l'academie du renseignement. 4/5/2016. at: https://bit.ly/2UeqTR9

Schumacher, Tobias. "The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness." *Insight Turkey*. vol. 13. no. 3 (Summer 2011).

Serena, Giusti & Fassi Enrico. "The European Endowment for Democracy and Democracy Promotion in the EU Neighborhood." *The International Spectator, Italian Journal of International Affairs*. vol. 49. no. 4 (2014).

Thierry, Hubert (dir.). *Droit international et coopération internationale, Hommage à Jean André Touscoz*. Nice: France-Europe édition, 2007.

Vachudova, Milada. Anna *Europe Undivided: Democracy, Leverage, and Integration after Communism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Vettovaglia, *Jean-Pierre* et al. (dirs.). *Démocratie et élections dans l'espace francophone*. OIF. AUF. Bruxelles: Bruylant, 2010.

Watanabe, Lisa. "Sinking in Shifting Sands: The EU in North Africa." Center for Security Studies. 11/4/2014. at: https://bit.ly/2B0JiKh

Whitman, Richard. *Normative Power Europe: Empirical and Theoretical Perspectives*. London: Palgrave Macmillan, 2011.

Laïdi, Zaki. *La norme sans la force: L'énigme de la puissance européenne*. Paris: Presses de Sciences Po, 2008.

_____. "Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux?" Les Cahiers européens de Sciences po. no. 5 (2005).

"L'ALECA, un instrument clé dans la politique de l'UE, briefing paper, no. 2." Observatoire Tunisien de l'Economie. no. 2 (12/5/2017). at: https://bit.ly/2HRlyyd

Lehne, Stefan. "Time to Reset the European Neighborhood Policy." Carnegie Europe (Février 2014). at: https://bit.ly/1FreY3L

Manners, Ian. "Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?" *Journal of Common Market Studies*. vol. 40. no. 2 (2002).

Martinez, Luis. "Le printemps arabe, une surprise pour l'Europe." *Projet*. no. 322 (2011).

Michou, Hélène. "Relations bilatérales UE-Égypte: Quel champ d'action pour la défense des droits humains?" *EuroMed Rights*. (Juin 2016). at: https://bit.ly/2MsdaDU

Mouhib, Leila. *L'Union européenne et la promotion de la démocratie. Les pratiques au Maroc et en Tunisie*. Bruxelles: Editions de l'ULB, 2017.

علاء بيومي | Alaa Bayoumi*

المساعدات الأميركية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية

US Aid and Post-2011 Democratic Transition in Egypt: A Critical Review

تسعى الدراسة إلى تقييم تأثير المساعدات الأميركية لمصر في عملية التحول الديمقراطي بعد ثورة يناير 2011، وذلك ضمن إطار تحليلي ونظري أوسع، يشرح دور الخارج في التأثير في الانتقال الديمقراطي في الدول السلطوية عمومًا، وسياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه نشر الديمقراطية في العالم العربي ومصر على وجه الخصوص. كما تسعى الدراسة إلى تقييم المساعدات الأميركية التي قدمت لمصر بعد الثورة من حيث حجمها وأهدافها ومدى تأثيرها. وتنطلق من فكرة أن الطبيعة الكمية للمساعدات قد تساعد على فهم أوضح لأولويات السياسة الخارجية الأميركية ضمن عوامل أخرى. وتنادي الدراسة في خاتمتها بضرورة ترشيد الجدل العام حول دور المساعدات الأميركية في نشر الديمقراطية في مصر، في ظل ما تكشف عنه من نتائج تتعلق بحجم تلك المساعدات وسبل إنفاقها ومدى تأثيرها المحتمل.

كلمات مفتاحية: مصر، المساعدات الأميركية، التحول الديمقراطي.

This study evaluates the impact of US aid on Egypt's democratic transition process following the January 2011 revolution. It uses a broader theoretical and analytical framework to explain the role of external forces in the democratic transition in authoritarian countries, specifically looking at US policy towards the spread of democracy in Arab countries and, focusing on Egypt. The study also assesses the scale, objectives and impact of US aid provided to Egypt after the revolution. It is premised on the principle that the quantitative nature of aid may help better understand the priorities of US foreign policy among other factors. The study concludes by recommending the management of the public debate on the role of US aid to spread democracy in Egypt, in light of results revealing the scale, spending avenues and the potential impact of such aid.

Keywords: Egypt, US Aid, Democratic Transition.

* باحث مصري.

* Egyptian Researcher.

مقدمة

تعدّ قضية المساعدات الخارجية وتأثيرها في الانتقال الديمقراطي في مصر والعالم العربي من القضايا الخلافية المثارة بقوة وعلى نحو متكرر قبل ثورات الربيع العربي وبعدها؛ فهي تطرح أسئلة عديدة تتعلق بدور الخارج في التأثير في الأنظمة العربية وطبيعة هذا التأثير وأهدافه، وبقوى المعارضة السياسية التي عادة ما تتبادل الاتهامات بخصوص التمويل الأجنبي والتبعية للخارج.

وفي هذا السياق، تحاول الدراسة تقييم تأثير المساعدات الأميركية لمصر في عملية التحول الديمقراطي بعد ثورة يناير 2011، ضمن إطار تحليلي ونظري أوسع يشرح دور الخارج في التأثير في الانتقال الديمقراطي بالدول السلطوية عمومًا، وسياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه نشر الديمقراطية في العالم العربي، وسياستها تجاه مصر على وجه الخصوص. كما تسعى الدراسة إلى تقييم المساعدات الأميركية التي قدمت لمصر بعد الثورة من حيث حجمها وأهدافها ومدى تأثيرها. وتنطلق الدراسة من فكرة أن الطبيعة الكمية للمساعدات قد تساعد على فهم أوضح لأولويات السياسة الخارجية الأميركية ضمن عوامل أخرى.

وتبدأ الدراسة بإطار نظري يقسّم نظريات الانتقال الديمقراطي ودور الخارج إلى مدرستين أساسيتين، تهتم أولاهما بالسياق، وثانيتهما بالفاعلين السياسيين. ثم تتناول تاريخ المساعدات الأميركية ومدى اهتمام الولايات المتحدة الأميركية باستخدام تلك المساعدات في نشر الديمقراطية بالعالم العربي. أما الجزء الثالث، فيتناول تاريخ المساعدات الأميركية لمصر، وكيف تم تأسيسها، ومدى ارتباطها بنشر الديمقراطية. ويتناول الجزء الرابع المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لمصر بعد ثورة يناير، من حيث حجمها وسبل إنفاقها. وتنتهي الدراسة بخاتمة تلخص أهم ما توصلت إليه من خلاصات عن حجم التأثير الأميركي في التحول الديمقراطي بعد ثورة يناير.

أولًا: في تعريف الديمقراطية والانتقال الديمقراطي

تنظر الدراسة إلى الديمقراطية بوصفها نظامًا سياسيًا يهدف إلى إشراك المواطنين في حكم بلادهم، وتحقيق أكبر قدر من المساواة السياسية بينهم من خلال إطلاق الحريات السياسية، وإجراء انتخابات حرة تسمح للفائز فيها بإدارة شؤون الحكم سلميًا، ومن دون تدخل مؤسساتٍ وقوًى غير منتخبة، سواء أكانت مؤسسات داخلية كرجال الأعمال والجيوش أم خارجية كالقوى الإقليمية والدولية. كما تسمح الديمقراطية بمراقبة عمل الحكومات المنتخبة من خلال مؤسسات تشريعية ومدنية وقضائية حرة ومستقلة. ولعل تحقيق ذلك يتطلب نوعين من العوامل الواجب توافرها. أولهما: يتعلق بالبيئة أو ببنية المجتمع المحيطة ومؤسسات الدولة. وثانيهما يتعلق بالفاعلين السياسيين أنفسهم[1].

فإطلاق الحريات السياسية وإجراء الانتخابات الحرة، يهدفان إلى تمكين المواطنين وتحقيق أكبر قدر من المساواة فيما بينهم في التأثير في صناعة القرار السياسي. وهو أمر لا يتحقق إلا بتوافر خصائص في البيئة السياسية وبنية المجتمع وطبيعة القوى الحاكمة. فلكي تنشأ الديمقراطية وترسخ تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية تدعمها، ودولة تتّسم بقدر ملائم من الاستقرار وبالمؤسسات البيروقراطية المهنية القابلة بحكم المدنيين. هذا إضافةً إلى حاجة الديمقراطية إلى انتشار قدر من الوعي السياسي والمساواة الاقتصادية والتنمية؛ حتى يتمكن المواطنون من الدفاع عن النظام الديمقراطي ومتطلباته وبناء المؤسسات المدنية والسياسية والاختيار الواعي بين المرشحين، وإعلامٍ حرٍّ ومستقلٍّ ونخب اقتصادية وطنية مؤمنة بالديمقراطية وداعمة لها.

وعلى مستوى الفاعلين، تتطلب الديمقراطية قوًى سياسيةً واعيةً قادرةً ومنظمةً. فالعملية الديمقراطية تحتاج إلى مؤسسات سياسية كالأحزاب قادرة على التواصل مع المواطنين وتنظيمهم وتطوير البرامج، ومؤسسات مدنية تدافع عن مصالح الفئات المختلفة.

ولا يعد الانتقال الديمقراطي الذي تنتقل البلاد خلاله من الاستبداد إلى الديمقراطية عملية خطية أو مضمونة. فليس هناك مسار محدد تنتقل الدول المختلفة عبره من الاستبداد إلى الديمقراطية. كما أن فتح أي نظام سياسي الباب لبعض متطلبات الديمقراطية، كالحريات السياسية المقيدة أو الانتخابات المشروطة، لا يضمن انتقال تلك البلاد بعد فترة إلى الديمقراطية، فقد تستغرق عملية الانتقال الديمقراطي عقودًا في بعض الدول وقد لا تنجح في دول أخرى. لذا يمكن الإشارة إلى الانتقال الديمقراطي بوصفه عملية إعداد النظم السياسية لأكبر عدد من متطلبات الديمقراطية ولكنها ليست عملية خطية أو ميكانيكية[2].

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى توجهين رئيسين في تعريف الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، يمكن وصف أوّلهما بالمنهج التنموي البنيوي والآخر بالمنهج السياسي أو الإستراتيجي. ويتميز المنهج التنموي بنظرته الواسعة إلى الديمقراطية ومتطلباتها التي تركّز على تهيئة المجتمع ومؤسسات الدولة والبيئة الدولية المحيطة بالحكم

1 International Institute for Democracy and Electoral Assistance, "The Global State of Democracy: Exploring Democracy's Resilience," (Stockholm: 2017), pp. 9-13, accessed on 2019/1/15, at: https://bit.ly/2Ago9vY

2 Laurel E. Miller et al, *Democratization in the Arab World* (Santa Monica: RAND Corporation, 2012), p. 16, accessed on 2019/1/15, at: https://bit.ly/2sSYQvx

الديمقراطي ومتطلباته قبل التسرع في إجراء انتخابات حرة. أما المنهج السياسي، فيركّز أكثر على الفاعلين السياسيين، وعلى بعض مكونات الديمقراطية الأكثر تقدمًا كالانتخابات الحرة والحقوق السياسية والأحزاب، وما يمكن أن يتبناه الفاعلون السياسيون من إستراتيجيات سياسية في مواجهة الاستبداد، ولنشر الديمقراطية وترسيخها[3].

ويتبنّى أصحاب المنهج التنموي تعريفًا واسعًا وبطيئًا للديمقراطية والانتقال الديمقراطي، كعمليات تستغرق عقودًا وربما قرونًا، وتتضمن تطوراتٍ سياسيةً واجتماعيةً واقتصاديةً وثقافيةً ضخمةً تركز على التغيير التدريجي للمجتمع ومؤسساته الأساسية وتهيئته للديمقراطية. وذلك من خلال بناء مؤسسات الدولة وتهيئتها للحكم الديمقراطي، وبناء قوى المعارضة والمجتمع المدني، وتهيئة ظروف المجتمع من اقتصاد وتعليم وثقافة، وانتظار البيئة الدولية والإقليمية المناسبة والداعمة. لذا يرى أصحاب هذا التوجه أن التنمية الاقتصادية ونشر ثقافة الحريات من أهم العوامل التي يجب التركيز فيها في البلاد الساعية إلى الانتقال الديمقراطي. ويعيبون على أصحاب المنهج السياسي تركيزهم في الانتخابات والحريات السياسية. ويرون أنه صدامي من شأنه تقليل فرص العمل مع النظم الاستبدادية من الداخل، ومتسرع قد يؤدي إلى انتخابات حرة لا ينتج منها إلا إعادة بناء النظام القديم[4].

ويمكن أن يندرج تحت التوجه التنموي أنصار التحليل البنيوي الذي يركز على دراسة بنى المجتمع الأساسية والعلاقات فيما بينها. وذلك مثل الطبقات وطبيعة التاريخ السياسي للمجتمع ونظامه السياسي ومستوى تطوره الاقتصادي والتعليمي والثقافة السياسية السائدة. كما يندرج تحته أنصار التحليل المؤسسي الذي يركز على دراسة مؤسسات الحكم الأساسية وتاريخها وتعبيرها عن علاقات القوى الراسخة بالمجتمع[5].

أما أصحاب المنهج السياسي، فيرون أن المنهج التنموي ضعيف وخانع ومهادن للسلطويات والاستبداد. وينظرون، في المقابل، إلى الانتقال الديمقراطي كعملية صراع مع السلطوية والاستبداد قد تشهد بعض الفرص والانفراجات السياسية المفاجئة التي يجب الاستعداد لها جيدًا. لذا يركّز أصحاب هذا التوجه على دعم الفاعلين السياسيين من معارضة وأحزاب سياسية وقوى مؤثرة في المجتمع وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كما يركّزون على الإعداد للانتخابات الحرة، ويهتمون اهتمامًا كبيرًا بالإستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها النخب والقوى السياسية لفتح الطريق أمام التحول السريع نحو الديمقراطية، كالتدريب على التظاهر السلمي، ومراقبة الانتخابات، والتواصل مع وسائل الإعلام والقوى الديمقراطية في الداخل والخارج، وتطوير البرامج السياسية.

ويندرج تحت هذا المنهج من يمكن تسميتهم بالنخبويين، أو المشغولين بدراسة السلوك السياسي والإستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها النخب السياسية في مواجهة الاستبداد، وخلال فترات التحول الديمقراطي التي تشهد انفراجات ديمقراطية وتغيرات سريعة الوتيرة. ويركّز هؤلاء بوضوح على دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي وعلى الإستراتيجيات الواجب اتباعها. ولا يجب أن ننسى هنا أن الواقع لا يعرف الفصل الحدي بين دور الفاعلين السياسيين من ناحية، وتأثير المؤسسات والبنى السياسية من ناحية أخرى في التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي. إذ يصاغ الواقع من خلال التفاعل المستمر بين النخب وإستراتيجيتهم والمجتمع بمؤسساته وبناه القائمة[6].

وبناء على ذلك، تنقسم الدول والهيئات الداعمة للديمقراطية، حول أفضل السبل لدعم الانتقال الديمقراطي في الدول ذات النظم الاستبدادية. إذ يرفض أصحاب المنهج التنموي ممارسة ضغوط مباشرة على النظم الاستبدادية لفتح المجال سريعًا لإجراء الانتخابات الحرة، كما يرفضون تقديم الدعم المباشر لقوى المعارضة والفاعلين السياسيين. وفي المقابل، يفضلون المساعدات التنموية وغير المباشرة؛ كتلك التي تركّز على نشر ثقافة الحريات ودعم الأقليات.

أما أنصار المنهج السياسي، فيفضلون الضغط المباشر على النظم السياسية؛ لفتح المجال للتحول الديمقراطي سريع الوتيرة. وذلك من خلال إجراء انتخابات حرة تشارك فيها المعارضة وتسمح بتوليها مقاليد الحكم. ومن أجل ذلك، تقدم الدول والهيئات دعمًا مباشرًا للمعارضة والقوى السياسية في صورة تدريب السياسيين، وتمويل قوى المجتمع المدني.

وهنا يسود الاعتقاد أن دول الاتحاد الأوروبي تميل تقليديًا إلى التوجه الأول الداعم للديمقراطية والانتقال الديمقراطي، من خلال المنهج التنموي "الهادئ" أو "العميق" الذي يهادن الأنظمة الاستبدادية، ويعمل من داخلها على البرامج التنموية بعيدة المدى، والتي تهدف في النهاية إلى إعادة بناء تلك النظم وتهيئتها للديمقراطية. وفي المقابل، ينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها الأنموذج الأقرب إلى المنهج السياسي

3 Thomas Carothers, "Democracy Assistance: Political vs. Developmental," *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 1 (Jan 2009), accessed on 2019/1/15, at: https://bit.ly/2LKyL8O

4 Ibid., p. 9.

5 Sujian Guo, "Democratic Transition: A Critical Overview," *Issues & Studies*, no. 4 (July/ August 1999), pp. 133-148, accessed on 2019/1/15, at: http://bit.ly/2D43Dx8

6 Samsondeen Ajagbe, "Aligning the Two Main Approaches to the Study of Democratization," *Transcience*, vol. 7, no. 1 (2016), pp. 83-99, accessed on 2019/1/15, at: https://bit.ly/2l5SAMP

بالنخب الذي يركّز على الضغط المباشر على النظم الاستبدادية، لفتح بلادها للتحول الديمقراطي بخطوات سريعة، وتقديم مساعدات مباشرة للمعارضين السياسيين[7].

ويرفض توجه ثالث التعميم؛ وذلك لتشابه أوجه إنفاق المانحين من ناحية، وتنوع أهداف الجهات المانحة داخل الدول المانحة من ناحية أخرى. ففيما يتعلق بالجهات المانحة وتنوعها، يشار إلى أن الولايات المتحدة تقدم مساعداتها الديمقراطية، من خلال شبكة كبيرة من المؤسسات السياسية الداخلية ذات الأهداف المختلفة. كما تتغير السياسات الأميركية تجاه نشر الديمقراطية بين إدارة وأخرى؛ فعلى سبيل المثال، وضع الرئيس الأسبق جورج بوش الابن سياسة نشر الديمقراطية في قلب سياسته الخارجية لفترة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وحاول نشر الديمقراطية بأساليب يمكن وصفها بالفجاجة كتغيير النظم. وفي المقابل، مال الرئيس السابق باراك أوباما إلى منهج أشد مهادنة، يقوم على التركيز على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، والعمل من خلال المؤسسات الدولية. ويتبنى الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب منهجًا قليل الحرص على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان عمومًا.

وعلى الجانب الآخر، يشار إلى بعض التفاوت والتنوع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله، فقد تتبنى دول الاتحاد الأوروبي أحيانًا سياسات أشد حماسة في نشر الديمقراطية، مقارنة بمؤسسات الاتحاد التي تركز على الجانب التنموي[8].

وهذا لا يعني أن دور الخارج في دعم الانتقال الديمقراطي أمر إيجابي دائمًا، فهناك انتقادات عديدة توجه إليه، إذ يُعتقد أن تدخل الخارج يمكن أن يؤدي إلى مشكلات عديدة؛ كمحاولة فرض نموذج معيّن للديمقراطية من دون فهم طبيعة الثقافة السياسية السائدة في الدول الأخرى، وتشويه التطور السياسي للدول النامية، من خلال تسريع عملية التغيير في ظروف غير ملائمة، أو دعم قوًى ليس لها تمثيل جماهيري حقيقي، ومن ثمّ تشويه بنية تلك القوى وجعلها معتمدة على الخارج أساسًا. كما أن للخارج مصالحه الخاصة التي تجعله يساند الدكتاتوريات في أغلب الأحيان، ولا يقدم إلا الفتات في صورة مساعدات تنموية أو ديمقراطية من أجل تحسين صورته، أو رفع شعارات الديمقراطية للاستخدام الداخلي.

في المقابل، يمكن القول إن دور الداخل هو جزء لا يتجزأ من طبيعة عملية الانتقال الديمقراطي التي تتم في سياق دولي وإقليمي لا مفر منه. وإن المساعدات الخارجية، وخاصة التنموية منها، يمكن أن تساهم في تهيئة البيئة الملائمة للتحولات الديمقراطية. في حين يؤكد فريق ثالث أهمية النظر إلى دور المساعدات الخارجية في سياق كل دولة على حدة، ومقارنة تلك المساعدات بحجم المساعدات الأخرى التي تحصل عليها الدولة من ناحية أخرى، وطبيعة البيئة الإقليمية المحيطة بها، وما إذا كانت تضغط على النظام لفتح المجال للتحول السياسي. هذا إضافةً إلى مدى استعداد المجتمع الداخلي والنظام السياسي في تلك الدولة للتحول الديمقراطي. وهذا يعني أنه لا يوجد وصفة واحدة أو سهلة للحكم على مدى نجاح المساعدات الخارجية أو فشلها في تحقيق الانتقال الديمقراطي[9].

ثانيًا: الولايات المتحدة وسياسة نشر الديمقراطية عن طريق المساعدات

تُعدّ الولايات المتحدة أكبر مقدّم للمساعدات الدولية حول العالم. فقد مثّلت المساعدات التنموية الأميركية نحو ربع المساعدات التنموية المقدمة من الدول الكبرى في 2017، وبلغت ميزانية المساعدات الخارجية الأميركية 49.47 مليار دولار في مشروع ميزانية عام 2016، يذهب منها 1.47 مليار دولار لبرامج نشر الديمقراطية والحكم الرشيد، وهي نسبة تعادل 3 في المئة تقريبًا. أما النسبة الأكبر من المساعدات الأميركية فتذهب إلى المساعدات التنموية (37 في المئة)، والمساعدات الأمنية (33 في المئة)، وهو ما يعكس أهمية المساعدات التنموية والأمنية وسيطرتها على المساعدات الخارجية الأميركية[10].

وتعد منطقة الشرق الأوسط المتلقي الأكبر للمساعدات الأميركية (27 في المئة من تلك المساعدات في 2016)، وذلك مقارنةً بأفريقيا (والتي تحلّ ثانية بنسبة 25 في المئة من المساعدات الأميركية)، وتأتي العراق في قمة الدول المتلقية للمساعدات الأميركية (4.28 مليارات)، تليها أفغانستان (5.06 مليارات)، بينما تحلّ إسرائيل في المركز الثالث (3.11 مليارات)، ومصر في المركز الرابع (1.23 مليار)، ويأتي الأردن خامسًا (1.21 مليار)، ولعل ذلك يمثل تراجعًا في أهمية

7 Lindsay Lioyd, "European Approaches to Democracy Promotion," *International Journal*, vol. 65, no. 3 (Summer 2010), pp. 547-559, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2JKZvJ8; Nisreen Khaled El Molla, "The EU's Role in Political Reform and Democracy Building in the southern Mediterranean Region: An Egyptian Perspective," International Institute for Democracy and Electoral Assistance (Stockholm: 2009), p. 5, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2yaQB2O

8 Daniela Huber, "Democracy Assistance in the Middle East and North Africa: A Comparison of US and EU Policies," *Mediterranean Politics*, vol. 13, no.1 (2008), p. 58, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2y5IDIy

9 Miller et al, pp. 16 - 31.

10 Curt Tarnoff & Marian Lawson, *Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service, 25/4/2018, pp. 5-6, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2BAXx5S

الشرق الأوسط من حيث كونه متلقيًا للمساعدات الأميركية. فقد استأثر الشرق الأوسط بنسبة 40 في المئة من المساعدات الأميركية الخارجية في 2006، وبنسبة 41 في المئة من تلك المساعدات في 1996. وقد احتلت إسرائيل ومصر بالترتيب قمة الدول المتلقية للمساعدات الأميركية في التسعينيات، قبل أن يزيحهما العراق وأفغانستان في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد احتلال الولايات المتحدة البلدين[11].

ويعكس تراجع نسبة المساعدات الديمقراطية، ضمن المساعدات الخارجية الأميركية، مقارنة بمساعدات أخرى اقتصادية وأمنية، محدودية أهمية قضية الديمقراطية ونشرها في أولويات السياسة والمساعدات الخارجية الأميركية. وتشير دراسة لمركز خدمة أبحاث الكونغرس[12]، وهو الذراع البحثية للكونغرس الأميركي، إلى أن الولايات المتحدة فضّلت، بعد الحرب العالمية الثانية، دعم الحكومات الدكتاتورية المستقرة، على دعم الحكومات الديمقراطية الضعيفة؛ خوفًا من اجتياح الشيوعية تلك الدول. كما تشير إلى أنه في حكم الرئيس الأميركي جيمي كارتر في نهاية السبعينيات، كانت بداية اهتمام الإدارات الأميركية بقضية نشر الديمقراطية. فقد سعى كارتر إلى تقليل المساعدات الأميركية المقدمة للنظم المنتهكة لحقوق الإنسان وخاصة في أميركا اللاتينية. ولكن الرئيس الأميركي رونالد ريغان أعاد تلك المساعدات لنظم أميركا اللاتينية، مفضّلًا التركيز في مكافحة انتشار الشيوعية، مع تحويل قضية نشر الديمقراطية إلى سلاح يستخدمه في مواجهة الشيوعية. فقد تعامل ريغان مع الديمقراطية بمفهوم مؤسسي يهتم أساسًا بفتح البلاد للانتخابات الحرة من دون الاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان. كما أسس ريغان نوعًا من الازدواجية في التمويل الأميركي لقضايا نشر الديمقراطية من خلال تأسيسه، في 1983، هيئة مستقلة ممولة حكوميًا هي National Endowment for Democracy. وهو ما مكن الحكومة الأميركية من تمويل برامج نشر الديمقراطية عبر تلك الهيئة على نحو غير رسمي، في الوقت الذي قدمت فيه مساعدات خارجية مباشرة لنظم دكتاتورية مختلفة.

ولعل نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي، مكنا الولايات المتحدة من التوسع أكثر في برامج نشر الديمقراطية خلال حكم الرئيس بيل كلينتون الذي اهتمّ بفكرة توسيع رقعة الديمقراطية عبر العالم، ضمن إستراتيجية القومية الأميركية، وخاصة أن عقد التسعينيات شهد موجة تحوّل ديمقراطي في العالم، وغياب التهديدات الأمنية الكبرى للولايات المتحدة. وقد أسس كلينتون مكتبًا للديمقراطية بالخارجية الأميركية، وأسس الكونغرس خلال عهده صندوقًا لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان بالخارجية.

أما الرئيس بوش الابن، فقد تبنى في بداية عهده توجهًا انعزاليًا راغبًا في التركيز على الداخل الأميركي، وتجنب أداء دور شرطي العالم وتكاليف التدخل الخارجي الباهظة. ولكن صدمة هجمات الحادي عشر من سبتمبر حوّلت بوش على نحو مفاجئ إلى ناشر للديمقراطية والحريات عبر العالم، وخاصة في العالمين العربي والإسلامي. وهي المنطقة التي لم تهتم الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية فيها من قبل، وتعاملت معها تعاملًا قائمًا في الأساس على منظور أمني ومصلحي. فلم تتعد ميزانية هيئة المعونة الأميركية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط أكثر من 1.9 مليون دولار في 1990 لترتفع إلى 188 مليون دولار سنويًا في 2003[13]. لقد ربط بوش بين تلك الهجمات وغياب الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية، عادًّا نشر الديمقراطية والحريات أمرًا من شأنه تجفيف منابع الغضب التي تؤدي إلى الإرهاب. ويلاحظ هنا أن توجه بوش نحو نشر الديمقراطية في العالم العربي جرى تحت قيود أميركية داخلية كثيرة، كسيطرة لوبيات النفط وإسرائيل واليمين المسيحي المتشدد والمحافظين الجدد داخل أروقة الجمهوريين. وهي قوى لم تؤمن بالديمقراطية دائمًا، ودعمت الاحتلال ودكتاتوريات عربية تحقق مصالحها، وهي تناقضات كانت كفيلة بإفشال ذلك التوجه[14].

لذا رفع بوش شعار نشر الديمقراطية في غزوه العراق وأفغانستان، كما ضغط على دول عربية مختلفة لفتح المجال السياسي في بلادها للتحول الديمقراطي وعقد انتخابات حرة. ولكنه واجه تحديات عديدة بسبب سياساته؛ فقد قابلته مقاومة عسكرية صعبة في العراق وأفغانستان، وقادت الحرب إلى دمار واسع في البلدين وانهيار مؤسساتهما السياسية، وقادت أيضًا إلى صعود القوى الدينية في الانتخابات التي عُقدت في العالم العربي فيما عرف بمعضلة الإسلاميين. وهو ما دفع كثيرين في الولايات المتحدة وحول العالم إلى التساؤل حول جدوى السياسات الأميركية[15].

---

11 Ibid., pp. 15 - 16.

12 Marian L. Lawson & Susan B. Epstein, "Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance," Congressional Research Service, 31/5/2017, accessed on 15/1/2019, at: http://bit.ly/2Mxnv1r

13 Huber, p. 48.

14 Oz Hassan, *American Democracy Promotion and the 'Arab Spring'*, LSE Research Online (May 2012), p. 45, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2JNXtb1

15 مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي"، في: مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 112؛

Jeremy M. Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service, 15/6/2006, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2JM4A3U

الشكل (1) الإنفاق الأميركي على برامج نشر الديمقراطية حول العالم خلال الفترة 2006-2018

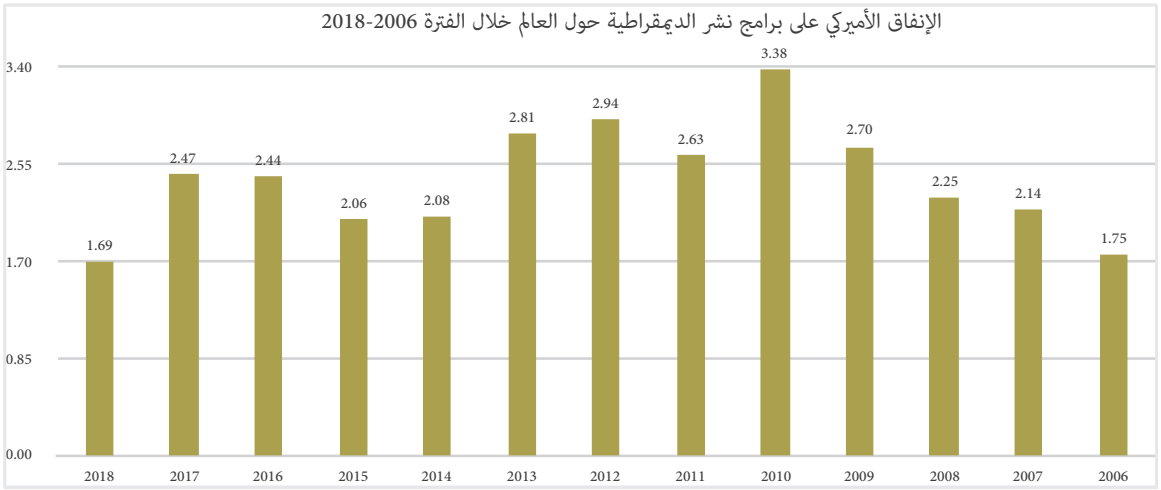

المصدر:

Marian L. Lawson & Susan B. Epstein, *Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance*, Congressional Research Service, 31/5/2017, pp. 14-15, accessed on 15/1/2019, at: http://bit.ly/2Mxnv1r

ففي العالم العربي قادت الانتخابات الحرة التي عقدت في بعض الدول العربية في 2005، و2006 إلى صعود جماعات ذات مرجعيات دينية كالإخوان المسلمين في مصر، وحركة حماس في الضفة الغربية وغزة، وحزب الله بلبنان، وجميعها قوى سياسية معارضة أيديولوجيًا للولايات المتحدة، وتعارضها بشدة إسرائيل والجماعات التي تدعمها داخل الولايات المتحدة وقوى اليمين الأميركي المتشدد. وهو ما دفع بوش في نهاية حكمه إلى التراجع عن أجندة نشر الديمقراطية وتخفيض ميزانيتها. وحافظ أوباما في بداية حكمه على التوجه نفسه؛ فحرص على إصلاح علاقة الولايات المتحدة بحلفائها التقليديين في المنطقة كمصر والسعودية[16]. وعلى الرغم من دعم أوباما، في بادئ الأمر، للربيع العربي بعد انتشار الثورات، أو الانتفاضات السياسية، بالعالم العربي في أوائل عام 2011، فإنه اتبع سياسة مزدوجة؛ إذ دعم التحول الديمقراطي في الدول التي شهدت ثورات من ناحية ودعم الدكتاتوريات المستقرة من ناحية أخرى[17]. ويعاب على أوباما أيضًا، عدم تطويره أي إستراتيجيات جادة في التعامل مع الثورات العربية ودعم التحول الديمقراطي في البلدان التي شهدت انفراجات ديمقراطية. ففي ليبيا، لم تضطلع الولايات المتحدة بدور يذكر في دعم استقرار البلاد بعد المساهمة عسكريًا في إطاحة القذافي. وفي سورية، رفض أوباما فكرة التدخل العسكري لإطاحة حكم بشار الأسد. وفي مصر لم تقدم الولايات المتحدة مساعدات تذكر للديمقراطية الوليدة، كما سنشير عبر الدراسة فيما بعد[18].

أما ترامب، فقد تخلى عن سياسة نشر الديمقراطية في العالم العربي مفضلًا العمل مع الدكتاتوريات في المنطقة وعبر العالم. كما سعى إلى تخفيض المساعدات الخارجية الأميركية عمومًا، وأبدى رغبة مبدئية في تخفيض الإنفاق الأميركي على نشاطات دعم الديمقراطية في الخارج بنسبة الثلث[19].

16 بشارة، ص 125؛
Jeremy M. Sharp, *Egypt: Background U.S. Relations*, Congressional Research Service, 7/2/2011, p. 9, accessed on 16/1/2019, at: https://bit.ly/2y5Maq2

17 Lawson & Epstein, p. 7.

18 Samuel Tadros, *The Follies of Democracy Promotion: The American Adventure in Egypt* (Stanford: Hoover Institution, Stanford University, 2017), accessed on 15/1/2019, at: https://hvr.co/2HMzAvs

19 Lawson & Epstein, p. 1.

ثالثًا: المساعدات الأميركية لمصر: نظرة تاريخية

مرت السياسة والمساعدات الأميركية تجاه مصر بمرحلتين؛ أولاهما مرحلة ما قبل 1967، إذ حصلت مصر على بعض المساعدات الأميركية ضمن محاولات الولايات المتحدة كسب ود مصر وجذبها بعيدًا عن المعسكر الشيوعي. وقد توقفت تلك المساعدات بعد 1967، لتعود مجددًا ضمن مرحلة ثانية طغت عليها تفاهمات إستراتيجية جديدة تتمحور حول التحالف المصري مع الولايات المتحدة، وتوقيع مصر اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وتوجه مصر نحو الولايات المتحدة في تسليح جيشها وتدريبه، وحصول الولايات المتحدة على ميزات إستراتيجية كحقوق خاصة للطيران في الأجواء المصرية، والملاحة في مياهها الإقليمية، وعلى رأسها قناة السويس[20].

في مقابل ذلك، بدأت مصر في تلقّي حزمة كبيرة من المساعدات، جعلتها ثاني أكبر متلق للمساعدات الأميركية حول العالم بعد إسرائيل منذ نهاية السبعينيات، وذلك حتى أوائل القرن الحادي والعشرين وغزو الولايات المتحدة أفغانستان والعراق، وما منحته للبلدين الأخيرين من مساعدات بعد غزوهما.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية والسياسية على السياسة الأميركية تجاه مصر تاريخيًا، فالمساعدات الأميركية لمصر لم تكن لأسباب ثقافية كالقرب الحضاري أو التاريخي، ولم ترتبط بأسباب أميركية داخلية كنشاط لوبي داعم لمصر داخل الولايات المتحدة. ولم تكن كذلك لأسباب قيمية تتعلق بالديمقراطية والحريات، أو لأسباب تجارية؛ فمصر ليست قوة اقتصادية دولية. كما أن نشر الحريات والديمقراطية لم يكن عاملًا محركًا للسياسة الأميركية تجاه مصر، فقد سيطرت على تلك السياسة اعتبارات إستراتيجية وأمنية تتعلق بالعوامل التي سبقت الإشارة إليها.

لذا منحت الولايات المتحدة مصر مساعداتها تاريخيًا من دون شروط ديمقراطية وبأدنى قدر من الشروط الاقتصادية كذلك، فيما عدا رفض الولايات المتحدة، منذ البداية، تقديم مساعداتها لمصر في صورة دعم مالي مباشر للموازنة المصرية. فقد حرصت الولايات المتحدة على تقديم مساعداتها لمصر في صورة سلع، وعلى رأسها الأسلحة العسكرية أو برامج تنموية أطلقت من خلال هيئة المعونة الأميركية وبالتعاون مع الحكومة المصرية. بل سعت الولايات المتحدة خلال الثمانينيات، مستخدمة نفوذها الدولي، إلى حماية مصر من أي ضغوط اقتصادية تذكر من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، وذلك حتى لا تعرض الحكومة المصرية لعدم الاستقرار السياسي داخليًا.

ولهذا يمكن القول إن المعونة الاقتصادية الأميركية لمصر أدت إلى تأجيل الإصلاحات الاقتصادية الداخلية المطلوبة لعلاج مشكلات الاقتصاد المصري، أو أن النظام المصري استفاد من المساعدات والدعم الأميركيين في تأجيل الإصلاحات المطلوبة[21].

واستمر الحال على ما هو عليه، تقريبًا، حتى نهاية التسعينيات. فقد قررت الولايات المتحدة تخفيض مساعداتها الاقتصادية لمصر لأسباب أميركية داخلية وخارجة عن إرادة الحكومة المصرية. ففي ذلك الحين، تعرضت إدارة كلينتون إلى ضغوط داخلية للحد من عجز الموازنة وتقليص التزاماتها الخارجية، وتماشيًا مع تلك الضغوط، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 1997 عدم حاجة إسرائيل إلى مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية.

لذا قررت الحكومة الأميركية البدء بتخفيض المساعدات الأميركية لمصر وإسرائيل بداية من 1998. بحيث تنخفض المساعدات الاقتصادية بمعدل النصف خلال عشر سنوات. ولتنخفض من حدود 815 مليون دولار سنويًا في 1998 إلى 411 مليونًا في 2008. وعلى الرغم من أن القوانين الأميركية منذ 1979 تضمن تقديم المساعدات الأميركية إلى مصر وإسرائيل بنسبة الثلثين؛ بحيث تحصل مصر على ثلثي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة قررت في ذلك الحين - على الرغم من معارضة الحكومة المصرية - تخفيض مساعداتها الاقتصادية للبلدين وزيادة مساعداتها العسكرية لإسرائيل من دون تقديم زيادة مقابلة للمساعدات العسكرية المقدمة لمصر[22].

وقد ارتبط ذلك التخفيض بتراجع أهمية مصر الإستراتيجية للولايات المتحدة لعدة أسباب. يأتي على رأسها نهاية الحرب الباردة والتنافس الأميركي السوفياتي في مصر، وحرب الخليج الثانية التي قادت إلى وجود عسكري أميركي أكبر في الخليج ونمو علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج على نحو قلل من أهمية مصر الإستراتيجية. وبقي دور مصر في مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين أحد محاور سياسة مصر وأهميتها الإقليمية. وهو دور بدأ في التراجع تدريجيًا مع تراجع مفاوضات السلام نفسها. هذا إضافةً إلى الركود السياسي والاقتصادي الذي عاشته مصر نفسها في غياب سياسات إصلاحية من شأنها وضع البلاد على سلم التنمية والنفوذ الإقليمي والدولي[23].

20 Sharp, *Egypt*, 7/2/2011, p. 26.

21 Anne Mariel Zimmermann, *US Assistance, Development, and Hierarchy in the Middle East: Aid for Allies* (New York: Palgrave Macmillan, 2017), p. 188.

22 Jeremy M. Sharp, *Egypt: Background and U.S. Relations*, Congressional Research Service, 8/2/2018, p. 27, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2UmJvi5

23 Ibid., p. 25.

الشكل (2) حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية لمصر خلال الفترة 2009 - 2014 (مليون دولار أميركي)

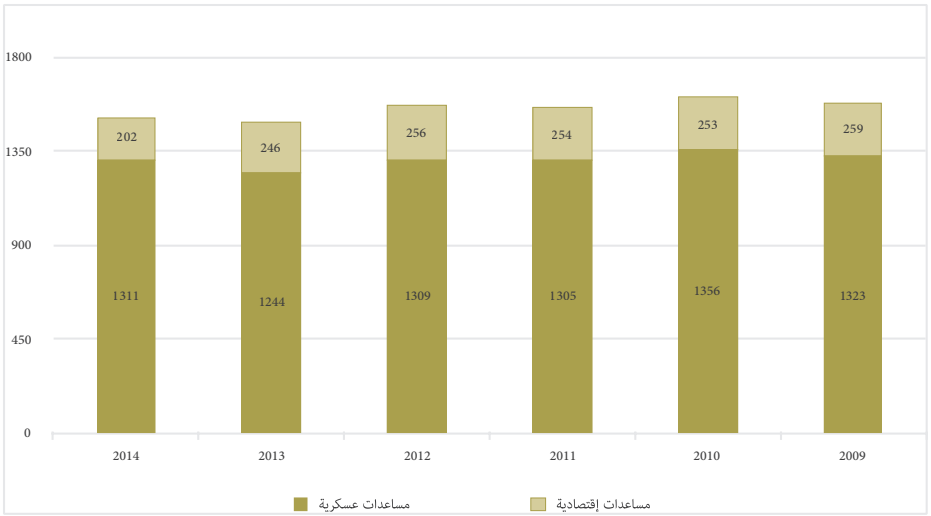

المصدر:

United States Government Accountability office (GAO), *Egypt: U.S. Government Should Examine Options for Using Unobligated Funds and Evaluating Security Assistance Programs*, February 2015, p. 15, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2FovRU7

لذا أقدمت الولايات المتحدة على خفض مساعداتها لمصر؛ فقد فاضلت في ذلك الحين بين خفض المساعدات الاقتصادية والعسكرية، لتميل الكفة إلى مصلحة الإبقاء على المساعدات العسكرية والحفاظ عليها عند مستوياتها التاريخية (1.3 مليار دولار أميركي سنويًا)، وذلك في تأكيد أهمية البعد الأمني للعلاقات المصرية الأميركية، فقد "آمن صناع القرار الأميركي، خاصة في الخارجية والدفاع، أن الجيش هو أهم أعمدة النظام في مصر، وأن المساعدات العسكرية لمصر لا يجب تخفيضها"[24].

وقد استمر هذا التخفيض على نحو مطّرد، رغم تعاقب الإدارات الأميركية المختلفة، وصولًا إلى إدارة ترامب الذي سعى إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية لمصر في ميزانية 2018 إلى أقل من 100 مليون دولار سنويًا، لأول مرة منذ عودة المساعدات الأميركية لمصر في نهاية السبعينيات، وذلك على الرغم من تحسن العلاقات السياسية بين إدارة ترامب والنظام المصري الحالي[25].

لم تظهر قضية الديمقراطية بقوة على أجندة العلاقات المصرية – الأميركية، إلا فجأةً خلال ولاية بوش الابن الثانية، وبسبب أحداث طارئة وهي هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فلم تكن قضية نشر الديمقراطية ضمن أولويات بوش الابن الذي مال في بداية عهده إلى العزلة الخارجية، وتخفيض التزامات الولايات المتحدة الدولية. ولكن أحداث سبتمبر أحدثت صدمة داخل الإدارة الأميركية دفعتها إلى البحث عن سبل مواجهة الإرهاب، وتخفيف منابعه وعلى رأسها الاستبداد.

لذا "خلال إدارة بوش الابن الأولى، مارست الولايات المتحدة ضغطًا ضعيفًا جدًا على مصر من أجل الإصلاحات الاقتصادية. ولم تحظَ نشاطات الديمقراطية والحكم الرشيد إلا بأهمية شديدة الضآلة مع التركيز أساسًا في الإصلاح الاقتصادي، وتوسيع الحوار (كسبل لتحقيق الديمقراطية)"[26]. ولكن الأمر تغير في نهاية ولاية بوش الأولى وبداية ولايته الثانية. فقد خص بوش مصر بالحديث ومطالب الإصلاح في خطاب حالة الاتحاد الأميركي الذي ألقاه في بداية ولايته الثانية (شباط/ فبراير 2005) قائلًا: "الأمة المصرية الفخورة والعظيمة، والتي رسمت طريق السلام في الشرق الأوسط، يمكنها أن ترسم الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط"[27].

خلال تلك الفترة، تسارعت الأحداث والضغوط الأميركية على الحكومة المصرية للتحول الديمقراطي على الرغم من المعارضة الشديدة التي تلقتها من الحكومة المصرية. فقد مارست الإدارة الأميركية ضغوطًا مباشرة على الحكومة المصرية لفتح المجال السياسي، وخاصة من

24 Zimmermann, p. 194.

25 Sharp, *Egypt*, 8/2/2018, p. 26.

26 Zimmermann, p. 196.

27 Ibid.

خلال إجراء انتخابات برلمانية حرة تسمح بصعود المعارضة. كما مرر الكونغرس الأميركي في 2005 قوانين تفرض على الحكومة المصرية عدم الخضوع لرقابة الحكومة المصرية في تمويل نشاطات دعم الديمقراطية والتحول الديمقراطي بمصر، ومن ثم تقديم المنح للمنظمات الأهلية المصرية بما في ذلك المنظمات غير المرخصة من الحكومة المصرية. فقد قدمت هيئة المعونة الأميركية 80 منحة مباشرة لمنظمات المجتمع المدني بأحجام تراوح بين 192 ألف دولار و1.4 مليون دولار خلال الفترة 2005 - 2008. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن 38 في المئة من متلقي تلك المساعدات كانوا منظمات غير مرخصة من الحكومة المصرية. وهنا يجب الإشارة إلى أن الحكومة المصرية استخدمت دومًا القوانين الداخلية لإعاقة الموافقة على تأسيس منظمات المجتمع المدني لأسباب سياسية[28].

وفي 2007، قرر الكونغرس الأميركي إيقاف إنفاق 200 مليون دولار من مساعدات سبقت الموافقة عليها، كما أوقف بوش مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر؛ بسبب ضعف وتيرة الإصلاح السياسي في مصر، وعدم الإفراج عن المعارض المصري أيمن نور[29].

في الوقت ذاته، ظهر توجه معارض لسياسات نشر الديمقراطية بمصر والعالم العربي داخل الإدارة الأميركية بعد صعود الحركات ذات المرجعيات الدينية في الانتخابات التي أجريت بمصر وفلسطين المحتلة ولبنان. لذا بدأت إدارة بوش منذ 2007 في تخفيض المساعدات السنوية المخصصة لبرامج نشر الديمقراطية في مصر، بحيث تم تحديد مبلغ 20 مليون دولار سقفًا لتلك المساعدات في 2009، وهو ما التزمته إدارة أوباما في ميزانية 2010. بل قامت بخفض الدعم المقدم من تلك المعونة لمنظمات المجتمع المدني المصرية، وهو الدعم الذي أزعج الحكومة المصرية كثيرًا. وذلك في مقابل زيادة الإنفاق على البرامج المشتركة مع الحكومة المصرية. لذا زار الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك واشنطن في 2009 بعد انقطاع دام سنوات خلال عهد بوش الابن. ويلاحظ هنا أن أوباما سعى إلى المزاوجة بين خطابه البراق المطالب بالديمقراطية والحريات من ناحية، وسياسة أخرى واقعية تطغى عليها الاعتبارات السياسية، وحريصة على إعادة بناء علاقة الإدارة الأميركية بالقوى التقليدية في المنطقة كمصر والسعودية من ناحية أخرى[30].

رابعًا: المساعدات الأميركية ونشر الديمقراطية في مصر بعد ثورة يناير

لم تتوقع الولايات المتحدة أحداث ثورة يناير ولم تتنبأ بها، ولم تكن من المطالبين بالثورة على نظام مبارك أو غيره من الأنظمة العربية.

28 Ibid., p. 197.

29 Ibid., p. 199.

30 Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations," Congressional Research Service, 6/12/2012, pp. 8-10, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2t3ESNY; Tadros, p. 3.

وفي بداية أحداثها، وقفت إدارة أوباما موقف المتردد مؤكدةً استقرار نظام مبارك ومدافعةً عنه. ولكن يبدو أن تدافع الأحداث بعد 25 يناير دفع الإدارة الأميركية إلى إعادة تقييم مواقفها وتغيير سياساتها ودعم مطالب المصريين بالتغيير. وهو ما انعكس على خطابات إدارة أوباما ومطالبتها مبارك بالتغيير[31].

وبعد تنحي مبارك سعت الإدارة الأميركية إلى تطوير سياستها للتعامل مع الوضع الجديد في مصر، ففي شباط/ فبراير 2011 جرى إعادة توجيه 50 مليون دولار من المعونة الاقتصادية لدعم نشاطات الديمقراطية في مصر، كما تم تخصيص 15 مليون دولار إضافية، ليرتفع الإنفاق الأميركي على نشر الديمقراطية في مصر في ذلك العام إلى نحو 72 مليون دولار مقارنة بنحو 13 مليونًا فقط في 2010[32].

وفي أيار/ مايو 2011، أعلن أوباما حزمة مساعدات جديدة لمصر تقدر بملياري دولار، من بينها مليار دولار في صورة إعفاء من الديون، ومليار دولار إضافية في صورة ضمانات قروض. وبعد ذلك قررت الخارجية الأميركية تسريع المساعدات الجديدة، بتقديم 450 مليون دولار من الأموال المخصصة لإعفاء الديون، في صورة مساعدة نقدية للبنك المركزي المصري، وجرى إخطار الكونغرس الأميركي بذلك في أيلول/ سبتمبر 2011، على أن يقدم هذا المبلغ على قسطين. ولكن الكونغرس وضع حظرًا على تلك الأموال، ودخل في مفاوضات مع الإدارة الأميركية لشهور قبل الإفراج عنها. وهو ما سمح للإدارة الأميركية بتقديم أول دفعة من تلك الأموال (190 مليون دولار) للحكومة المصرية في آذار/ مارس 2013، ولم تتمكن الإدارة الأميركية من تقديم الدفعة الثانية (260 مليون دولار) بسبب انقلاب تموز/ يوليو 2013، حيث أعلنت الإدارة الأميركية في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 وقف تقديم الدفعة الثانية من المساعدات التي تم إلغاؤها بعد ذلك[33].

وضمن حزمة المساعدات السابقة، قررت الولايات المتحدة إنشاء صندوق لدعم القطاع الخاص في مصر، على أن يقدم الصندوق منحًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويستفيد من خبرات صناديق جرى تمويلها لمساعدة دول أوروبا الشرقية للتحول الديمقراطي في التسعينيات. وقد جرى تأسيس الصندوق في

31 عزمي بشارة، **ثورة مصر - الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 449؛
Sharp, *Egypt*, 7/2/2011, p. 10; Tadros, p. 5.

32 United States Government Accountability office (GAO), *Democracy Assistance: Lessons Learned from Egypt Should Inform Future U.S. Plans*, 14/7/2014, p. 5, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2FoCZQy

33 United States Government Accountability office (GAO), *Egypt: U.S. Government Should Examine Options for Using Unobligated Funds and Evaluating Security Assistance Programs,* February 2015, pp. 17-18, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2FovRU7

تشرين الأول/ أكتوبر 2012. وإلى شباط/ فبراير 2015، تم منح الصندوق 120 مليون دولار من دون أن يبدأ في الاستثمار. وهو ما تنبأت به الوكالة الأميركية في أيلول/ سبتمبر 2013، فقد أصدرت تقريرًا عن عوائد الصندوق توصَّل إلى حاجة مثل هذه الصناديق إلى نحو عامين قبل أن تبدأ بالاستثمار الفعلي[34]. وبلغ إجمالي التمويل الذي حصل عليه الصندوق من الحكومة الأميركية حتى 2008 مبلغ 242 مليون دولار، لم يقدم منها منحًا إلا بمبلغ 97 مليون دولار[35].

بعد الانقلاب، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2013، أعلنت الإدارة الأميركية مجموعة من الإجـراءات العقابية والقيود على إنفاق المساعدات المصرية، فقد أغلقت الإدارة الأميركية كل البرامج الموجهة إلى دعم مؤسسات حكومية مصرية، على أن تخصص المساعدات لمجالات تفيد الشعب المصري، كالتعليم والصحة والقطاع الخاص. وجرى تخصيص الجزء الأكبر من المساعدات (119 مليون دولار) في صورة مساعدات تعليمية، ومنح دراسية للنساء في مجالات إدارة الأعمال والتكنولوجيا، والشراكة مع الجامعات المصرية، كما جرى إغلاق برامج تعليمية تخدم الموظفين ومشاريع تقدر بنحو 48 مليون دولار.

كما تم أيضًا وقف تسليم بعض الأسلحة للحكومة المصرية، من بينها طائرات أباتشي ودبابات وصواريخ، و"وفقًا لأحد المسؤولين تم اختيار تلك الأسلحة لأنها – ضمن أسباب أخرى – تعتبر غير ضرورية لمواجهة المصالح الأمنية المشتركة"[36] بين مصر والولايات المتحدة. كما أصدرت الإدارة الأميركية قرارًا من شأنه الحد من قدرة الحكومة المصرية على شراء منظومات غالية الثمن من الأسلحة الأميركية، من خلال تحديد أوجه إنفاق المساعدات العسكرية الأميركية لمصر، بداية من 2018 على أربع قضايا أساسية، وهي أمن الحدود البرية والبحرية وسيناء ومواجهة الإرهاب. وكانت المساعدات العسكرية الأميركية لمصر (1.3 مليار سنويًا) تقدم في الماضي من دون تحديد أوجه إنفاقها، ما سمح للحكومة المصرية بإنفاقها على منظومات أسلحة عالية الثمن كطائرات F-16. وبتحديد أوجه إنفاق المعونة على منظومات أسلحة تتعلق بالمجالات الأربعة السابقة جرى تقييد أوجه إنفاق الحكومة المصرية لها، ومنظومات الأسلحة التي يمكنها شراؤها.

ولم تستمر الإجراءات العقابية كثيرًا، فقد رفضت الإدارة الأميركية اعتبار إطاحة الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي "انقلابًا عسكريًا"، حتى لا تضطر إلى وقف تقديم المساعدات للحكومة المصرية، تماشيًا مع قوانين داخلية، تفرض عدم تقديم مساعدات خارجية للبلاد التي تعرضت فيها الحكومات المنتخبة لانقلابات عسكرية[37].

وفي كانون الثاني/ يناير 2014، وافق الكونغرس على السماح للإدارة باستئناف المساعدات لمصر، بشرط أن يقرّ وزير الخارجية الأميركي بأن مصر "ملتزمة بعلاقتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة وبالتزاماتها وفقًا لمعاهدة السلام مع إسرائيل"، وهو ما أقرّ به وزير الخارجية الأمـيركي جون كيري في نيسان/ أبريل 2014، ليجري استئناف المساعدات الأميركية لمصر. كما جرى الإعلان عن نية الولايات المتحدة تسليم طائرات الأباتشي للقاهرة[38].

ولو حاولنا تحليل خصائص المساعدات الأميركية لمصر بعد ثورة يناير، وتأثيرها في التحول الديمقراطي، بناء على ما سبق، لاستوقفتنا الظواهر التالية:

- المساعدات الأميركية لمصر قبل ثورة يناير وبعدها ضعيفة وفي تراجع مستمر. وهذا يرتبط أساسًا بتراجع أهمية مصر الإستراتيجية للولايات المتحدة لأسباب سبق شرحها؛ كنهاية الحرب الباردة والتنافس الأميركي السوفياتي في مصر، وتراجع أهمية عملية السلام، وصعود قوى إقليمية منافسة؛ كتركيا ودول الخليج، وتراجع مكانة مصر السياسية والاقتصادية، وسعي الولايات المتحدة المستمر إلى تخفيف التزاماتها تجاه منطقة الشرق الأوسط. وقد انعكست كل تلك العوامل على حجم المساعدات الأميركية لمصر التي بدأت الولايات المتحدة في تخفيضها على نحو مستمر منذ نهاية التسعينيات، في صورة خفض المساعدات الاقتصادية مع الحفاظ على المساعدات العسكرية كما هي[39].
- ولما قامت الثورة، لم يتغير الأمر كثيرًا، إلا في محاولة الولايات المتحدة تقديم بعض المساعدات الإضافية (مليارا دولار)، لم يقدم منها في الحقيقة إلا 190 مليون دولار، وهي أموال قليلة جدًا مقارنة بالمساعدات التي تدفقت على مصر من قوًى إقليمية - كبعض دول الخليج وتركيا في مسعى منها إلى التأثير في الوضع الجديد - وقد قدرت تلك الأموال بأكثر من عشرة

34 United States Government Accountability office (GAO), *Enterprise Funds: Egypt and Tunisia Funds Are Established; Additions Steps Would Strengthen Compliance with USAID Grant Agreements and Other Requirements* (February 2015), pp. 1-4, accessed on 28/8/2018, at: https://bit.ly/2t3QKzt

35 Sharp, *Egypt*, 8/2/2018, p. 29.

36 United States Government Accountability office (GAO), *Egypt*, pp. 19 - 20.

37 بشارة، ص 461.

38 United States Government Accountability office (GAO), *Egypt*, p. 21.

39 Deniel Benaim, Mohktar Awad & Brian Katulis, *Setting the Terms for U.S. – Egypt Relations*, Center for American Progress, February 2107, p. 2, accessed on 15/1/2019, at: https://ampr.gs/2LL7lQl

مليارات دولار قبل انقلاب تموز/ يوليو 2013، وربما ضعفها بعد الانقلاب[40]. وكما أوضحت الدراسة، عجزت الولايات المتحدة عن تقديم المساعدات المطلوبة، وتأخرت في تقديمها بسبب تعقيدات داخلية كمعارضة الكونغرس. لذا لم يصل مصرَ إلا مبلغ صغير منها، كما وصل متأخرًا في آذار/ مارس 2013، بعد أن وصلت الأوضاع الداخلية في مصر إلى درجة كبيرة من التعقيد.

- وهنا يعاب على إدارة أوباما عدم تطويرها أي إستراتيجية شاملة للتعامل مع الربيع العربي في مصر، والدول العربية عمومًا. فقد ظل أوباما مترددًا بين رغبته في الانسحاب من المنطقة، وتقليل التزامات بلاده تجاهها، وحفاظه على موازين القوى القائمة وتحالفات بلاده التقليدية مع إسرائيل والدكتاتوريات من ناحية، وبين خطابه المثالي ورغبته في دعم التحول الديمقراطي والتغيير من ناحية أخرى. وقد انعكس هذا التردد على إستراتيجية أوباما تجاه مختلف دول الربيع العربي؛ إذ رفض التدخل العسكري الحاسم في سورية، وطور ما أطلق عليه إستراتيجية القيادة من الخلف في ليبيا التي لم تمتلك أي تصور جاد لمساعدة البلاد بعد إطاحة القذافي، وترك ملف اليمن لدول الخليج أساسًا. وفي مصر، لم يقدم أوباما مساعدات اقتصادية تذكر، ولم يتدخل للضغط على نحو كافٍ من أجل تحول ديمقراطي أفضل بعد الثورة، أو لمنع الانقلاب والحد من انتهاكاته[41].
- ظلت المساعدات، وربما العلاقات الأميركية بمصر، أسيرة المنظور الأمني أساسًا. وقد أشرنا في بعض أجزاء الدراسة إلى أن المساعدات الأميركية الراهنة لمصر وليدة اتفاقات كامب ديفيد، ولم تكن نتاجًا لعلاقات اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية مميزة بين الولايات المتحدة ومصر. فما كانت المساعدات إلا وسيلة للحفاظ على النظام المصري - متمثلًا أساسًا في مؤسساته الأمنية الضامنة (القوات المسلحة) - بعيدًا عن الاتحاد السوفياتي، وملتزمًا باتفاقيات السلام مع إسرائيل. لذا خفضت المساعدات الاقتصادية الأميركية لمصر تباعًا، حتى وصلت إلى نحو 250 مليون دولار سنويًا في 2011. وهو مبلغ ضئيل، مقارنة بحاجات مصر الاقتصادية من ناحية، والمساعدات الاقتصادية التي تدفقت عليها من دول إقليمية من ناحية أخرى، في حين حافظت الولايات المتحدة على المساعدات العسكرية كما هي[42].
- وهنا يشير تقرير حكومي أميركي إلى أن المساعدات العسكرية الأميركية لمصر تقدم من دون أدنى رقابة حقوقية تذكر؛ إذ تفرض القوانين الأميركية على الإدارات الأميركية المختلفة مراقبة سبل إنفاق مساعداتها الخارجية، للتأكد من عدم وصولها إلى منتهكي حقوق الإنسان. ويشير تقرير صادر في نيسان/ أبريل 2016، عن مكتب المحاسبة الحكومية الأميركي - وهو مكتب تابع للكونغرس الأميركي يُصدر تقاريرَ عن إنفاق الإدارة الأميركية لأموال دافع الضرائب الأميركي ومدى التزامها القوانين المختلفة - إلى أن الغالبية العظمى من المساعدات العسكرية الأميركية (أكثر من 99 في المئة) تذهب عمومًا، إلى تمويل صفقات ضخمة من الأسلحة، وتدريب القوات عليها عمومًا، ولا تخضع لرقابة تذكر، وجزء صغير جدًا من تلك المساعدات يذهب إلى تسليح مؤسسات أمنية أخرى وتدريبها، وهي أموال تخضع لبعض الرقابة غير المكتملة، ويتابع التقرير: "الحكومة الأميركية لم تقم على نحو منتظم بالتأكد من عدم انتهاك أشخاص ووحدات أمنية مصرية لحقوق الإنسان قبل تلقيها التدريبات". وهو ما يوضح حجم الحماية الهيكلية والسياسية التي تحظى بها تلك المساعدات[43].
- بل إن المساعدات العسكرية نفسها تقدم من دون دراسة جادة لمدى تحقيقها أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية، فيقول تقرير حكومي أميركي آخر: "على الرغم من عمل الحكومة الأميركية على تطوير خطة إستراتيجية لإرشاد المساعدات الأميركية المستقبلية لمصر، فإن المعروف عن فعالية المساعدات السابقة في تحقيق أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية قليل. حيث اعترف المسؤولون الأميركيون بوجود تحديات تحول دون ربط المساعدات المقدمة لمصر بنتائج محددة. على وجه الخصوص، لاحظ المسؤولون الأميركيون أنه من الصعب تحديد مدى مساهمة المساعدات الأمنية في تحقيق أهداف إستراتيجية مثل دعم الاستقرار الإقليمي وإعلاء اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ومواجهة الإرهاب والتطرف والحفاظ على المزايا الإستراتيجية"[44].
- أما المساعدات الاقتصادية لمصر، فلعل تراجع حجمها شجع الحكومة المصرية على معارضة سبل إنفاقها، ولو أدى ذلك إلى وقف صرفها أو تحويلها إلى دول أخرى، فيشير تقرير حكومي إلى أن الحكومة الأميركية لم تتمكن من إنفاق 460 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر، خلال الفترة 2009 - 2014، بسبب ظروف تتعلق بمصر نفسها[45].

40 Zimmermann, p. 222.

41 Tadros; Hassan, p. 49.

42 بشارة، ص 463.

43 United States Government Accountability office (GAO), *Security Assistance: U.S. Government should Strengthen End-use Monitoring and Human Rights Vetting for Egypt*, April 2016, p. 47, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2JF1Ema

44 United States Government Accountability office (GAO), *Egypt*, p. 44.

45 Ibid.

الشكل (3) حجم الإنفاق الأميركي على برامج نشر الديمقراطية في مصر (مليون دولار) وعدد المنح المقدمة خلال الفترة 2009 - 2013

المصدر:

United States Government Accountability office (GAO), *Democracy Assistance: Lessons Learned from Egypt Should Inform future U.S. Plans*, July 2014, p. 1, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2FoCZQy

جدول توضيحي: حجم الإنفاق الأميركي على برامج نشر الديمقراطية في مصر خلال الفترة 2008 - 2010 وأوجه إنفاقها على المؤسسات المختلفة (ألف دولار)

	2008	2009	2010 (أولي) تم إنفاق 13.4 مليونًا فقط
إجمالي المساعدات	54850	23539	29000
مجتمع مدني	27900	9539	25000
مؤسسات مصرية غير مرخصة	925	1482	2000
مؤسسات مصرية مرخصة	5669	5000	10000
مؤسسات أميركية مرخصة	5801	1000	1000
مؤسسات أميركية غير مرخصة	15503	2057	2000

المصدر:

Jeremy M. Sharp, *Egypt: Background and U.S. Relations*, Congressional Research Service, 7/2/2011, p. 29, accessed on 15/1/2019, at: https://bit.ly/2y5Maq2

- ومن تلك الأمـوال مبلغ 260 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية العاجلة، التي أقرتها الإدارة بعد كانون الثاني/ يناير 2011 بغرض دعم مصر خلال فترة التحول الديمقراطي. وهي المساعدات التي سبق الحديث عنها. فقد حاولت الإدارة الأميركية دعم الموازنة المصرية بمبلغ 450 مليون دولار. لم تقدم منها إلا 190 مليونًا في أوائل 2013. في حين صرفت النظر عن تقديم المبلغ المتبقي (260 مليون دولار) بعد انقلاب 2013 الذي رفضت الولايات المتحدة تسميته انقلابًا كما أشرنا. أما الأمـوال الأخرى (280 مليون دولار) التي عجزت الحكومة الأميركية عن صرفها من المساعدات الاقتصادية لمصر، فيرتبط ذلك أساسًا بالأوضاع السياسية المتقلبة بمصر بعد ثورة يناير، ومعارضة الحكومة المصرية الإنفاق الأميركي على برامج دعم الديمقراطية وتمويل المجتمع المدني قبل الثورة وبعدها، ودور الكونغرس في حظر بعض المساعدات المقدمة لمصر مؤقتًا بسبب مخاوف مختلفة؛ كالتزام مصر بتعهداتها السياسية من ناحية، وبعض انتهاكات حقوق الإنسان من ناحية أخرى.
- ولعل عدم تمكن الولايات المتحدة من تقديم تلك المساعدات (460 مليون دولار)، خلال فترة ست سنوات، وهو ما يعادل قيمة المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر خلال عامين تقريبًا، ولأسباب يتعلق بعضها برفض الحكومة المصرية سبل إنفاق المساعدات الأميركية، يوضح تراجع أهمية تلك المساعدات بالنسبة إلى الحكومة المصرية نفسها. وهو أمر يتضح أكثر لو قارنّاه بحجم المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها مصر من دول خليجية بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013. فلو كانت تلك المساعدات الأميركية ذات ثقل، فربما حرصت الحكومة المصرية أكثر على الحصول عليها والاستجابة لشروطها.
- تمثل المساعدات الموجهة مباشرة إلى دعم نشاطات الديمقراطية في مصر جزءًا ضئيلًا جدًا من المساعدات الأميركية، قد لا يتعدى 4.5 في المئة في أوج الإنفاق الأميركي كما كان الحال في العام التالي للثورة. فبعد ثورة يناير، رفعت الإدارة الأميركية حجم التمويل المخصص لنشاطات نشر الديمقراطية في مصر ليصل إلى نحو 72 مليون دولار سنويًا. وهو ما لم يتكرر قبل ذلك أو بعده. وهو العام نفسه الذي قدمت فيه الإدارة الأميركية لمصر مساعدات شاملة (عسكرية واقتصادية وديمقراطية) بلغت 1559 مليار دولار.
- وجـاء في تقرير حكومي أمـيركي، صـادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أن "تأثير برامج هيئة المعونة الأميركية الخاصة بالديمقراطية والحكم الرشيد، كان غير ملحوظ في المقاييس الخاصة (بتهيئة) البيئة الديمقراطية في مصر"[46]. وذلك في إشارة إلى انخفاض حجم المساعدات الأميركية لمصر، وتأثيرها المحتمل على الرغم من ارتفاع الإنفاق الأميركي خلال تلك الفترة على برامج نشر الديمقراطية، فقد أنفقت الحكومة الأميركية نحو 50 مليون دولار سنويًا من المعونة الاقتصادية لمصر على برامج نشر الديمقراطية خلال الفترة 2006-2008[47].
- ولعل انخفاض نسبة المساعدات الموجهة إلى الديمقراطية، بالنسبة إلى مجموع ما تقدمه الولايات المتحدة لمصر من مساعدات، يوفر دليلًا كميًا على طبيعة أولويات السياسة الخارجية الأميركية، ومدى اهتمامها بنشر الديمقراطية في البلاد. ويضاف إلى ذلك حقيقتان إضافيتان: أولاهما السياق التاريخي لفرض تلك المساعدات، الذي ارتبط أساسًا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وشعور بوش الابن بحاجة إلى تغيير سياساته نحو المنطقة دراماتيكيًا، وهو شعور لم يدم طويلًا. فقد تراجع عنه بوش سريعًا بعد صعود التيارات الدينية في الانتخابات التي جرت في المنطقة، وبسبب الضغوط التي تعرض لها من اللوبيات الداخلية، ومن النظام المصري والدول الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة كإسرائيل والدكتاتوريات العربية. وهي السياسة التي حافظ عليها أوباما خلال السنوات الأولى من حكمه. فلم تنفق الولايات المتحدة على برامج نشر الديمقراطية في العام السابق لثورة يناير أكثر من 13.4 مليون دولار من الأموال المخصصة لذلك كما أشرنا (مع ضرورة عدم تكرار الأرقام التي سبق أن أوردتها الدراسة إلا في حدود قليلة جدًا إذا اقتضت الحاجة).
- أما الحقيقة الثانية، فهي أن التمويل الأميركي لنشر الديمقراطية في مصر، كما يوضحه الجدول، لا يذهب كله لدعم منظمات المجتمع المدني المصرية، بل يذهب جزء لا يستهان به - قد يصل إلى النصف – إلى دعم برامج تتم بالشراكة مع الحكومة المصرية نفسها، كتدريب الموظفين الحكوميين على برامج كالشفافية المالية وتنظيم الانتخابات وغيرها. أما الجزء الثاني، فيذهب نصفه أيضًا إلى المؤسسات الأميركية العامة في مصر، ويبقى الربع أو أقل يجري توجيهه في صورة منح مباشرة لمنظمات مصرية. ففي 2008 الذي شهد إنفاق الولايات المتحدة نحو 55 مليون دولار على نشاطات دعم الديمقراطية في مصر، ذهب 28 مليونًا منها إلى دعم نشاطات المجتمع المدني، حصلت المنظمات الأميركية العاملة في مصر منها على 21 مليون دولار تقريبًا، وذهب الباقي إلى منظمات مجتمع مدني مصرية، وهي ميزانية تبلغ 7 ملايين دولار سنويًا، في أوج الإنفاق الأميركي على نشاطات دعم الديمقراطية في مصر في سنوات ما قبل الثورة، وضمن الضغوط التي مارسها بوش الابن على مصر في ذلك الحين.

46 Sharp, *Egypt*, 6/12/2012, p. 10.

47 Kristina Kausch, *Assessing Democracy Assistance: Egypt*, FRIDE (May 2010), p. 4, accessed on 2019/1/15, at: http://bit.ly/2ThPLaG

- لم يرتبط الضغط الأميركي على مصر، لفتح النظام أمام التغيير السياسي، بخفض المساعدات المقدمة للبلاد، وإنما ارتبط بزيادة حجم الإنفاق على نشر الديمقراطية في مصر. وهو إنفاق محدود كما أشرنا سابقًا، لم يتعد 50 مليون دولار خلال الفترة 2006 - 2008، و72 مليون دولار في 2012. ففي فترة حكم بوش الابن التي شهدت ضغطًا سياسيًا واضحًا على النظام المصري لإجراء إصلاحات اقتصادية، ظلت المساعدات الأميركية لمصر عند معدلاتها الطبيعية التي ورثتها إدارة بوش عن إدارة كلينتون. ولم تشهد تلك المساعدات تخفيضًا يذكر إلا نتيجة للتخفيض المتفق عليه خلال حكم كلينتون المرتبط أساسًا بتراجع أهمية مصر الإستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وكعادة الولايات المتحدة، جرت المحافظة على الدعم العسكري كما هو، وخفضت المساعدات الاقتصادية. وبسبب تضييق النظام المصري على معارضيه السياسيين، تعرض مشروع قانون بالكونغرس لخفض 100 مليون دولار من المعونة الأميركية المقدمة لمصر، للهزيمة، في ربيع 2006 [48].
- ينطبق الأمر نفسه على الفترة التالية لثورة يناير، فضغط إدارة أوباما على مبارك للتخلي عن الحكم لم يرتبط بتهديدات تتعلق بالمساعدات المقدمة لمصر. ولما اقترح بعض أعضاء الكونغرس في 3 شباط/ فبراير 2011 قطع بعض المساعدات عن مصر بصفته وسيلة للضغط على النظام، لم تناقش الإدارة المقترح[49]. بل على العكس، حافظت الولايات المتحدة على علاقات جيدة بقادة الجيش المصري خلال فترة تخلي مبارك عن الحكم، مستفيدة من علاقاتها التاريخية بتلك المؤسسة وقادتها، كما لم تعاقب إدارة أوباما النظام المصري بخفض المساعدات العسكرية بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013. وكل ما حدث هو تجميد بعض المساعدات لفترة، والحفاظ على المساعدات العسكرية مع التوجه المستمر إلى خفض المساعدات الاقتصادية[50].
- وما فعله أوباما، بعد ثورة يناير، هو سعيه إلى زيادة المساعدات الموجهة إلى برامج نشر الديمقراطية. وهو ما تحقق لعام بعد ثورة يناير قبل أن تدخل الإدارة الأميركية في صراع مع المؤسسة العسكرية المصرية التي سيطرت على فترة التحول الديمقراطي، وقامت بإغلاق أكبر المنظمات الأميركية غير الحكومية العاملة في مجال دعم الديمقراطية في مصر في تحد مباشر لسياسات الحكومة الأميركية في نهاية 2011، لتقوم الإدارة الأميركية بعد ذلك بخفض إنفاقها على نشر الديمقراطية في مصر على نحو كبير؛ ما أدى إلى انخفاض الإنفاق الأميركي على نشاطات نشر الديمقراطية في مصر إلى أكثر من 65 في المئة، ليصل إلى نحو 24.5 مليونًا في 2012، مقارنة بنحو 72 مليونًا في 2011. أما في 2013 فلم تنفق الولايات المتحدة على نشر الديمقراطية في مصر أكثر من 6 ملايين دولار[51].
- وهذا يعني أن الإنفاق على نشر الديمقراطية في مصر ليس إلا أداة محدودة ضمن أدوات السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر، وضمن أدوات الضغط الأميركية على مصر في مجال الديمقراطية والانفتاح السياسي كذلك. إذ يبدو الضغط السياسي أو الدبلوماسي الأميركي كما حدث في منتصف حكم بوش الابن وبعد ثورة يناير هو الأداة الأشد تأثيرًا وفعالية[52]. وهذه أداة تستخدمها الإدارة الأميركية على نحو نادر في تاريخ علاقتها بمصر، وارتبط استخدامها أساسًا بحدثين استثنائيين، وهما هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وثورة يناير. وفي الحالتين، تراجعت الولايات المتحدة سريعًا بسبب ضغوط داخلية، وبسبب مقاومة النظام المصري وحلفائه الإقليميين للتغيير، وتخويفهم الغرب بسلاح صعود "الإسلاميين" وعدم الاستقرار.
- لا يجب أن يدفعنا هذا إلى التقليل من أهمية المساعدات الأميركية بصفتها دافعًا نحو التحول الديمقراطي في مصر لأسباب عديدة. يأتي على رأسها ما أشرنا إليه في القسم الأول من هذه الدراسة، المتعلق بطبيعة عملية الانتقال الديمقراطي نفسها بوصفها عملية معقدة تستغرق عقودًا، وتتطلب تفاعلًا مستمرًا بين البيئة والعوامل البنيوية من ناحية، وسلوك الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى. وخلال عقود، قدمت الإدارة الأميركية عشرات المليارات من الـدولارات الأميركية لمصر في صورة مساعدات عسكرية وسياسية. ويصعب القول إن تلك المساعدات لم تساهم على نحو مزدوج في تثبيت الاستبداد من ناحية، وربما في فتح المجال أمام التحول الديمقراطي ولو بدرجة بسيطة من ناحية أخرى، فالمساعدات كما أشرنا سابقًا عسكرية أمنية أساسًا وتقدم من دون شروط تذكر، والمساعدات الاقتصادية في تراجع، ولا بد من أن تكون قد ساهمت في تثبيت أركان نظامي السادات ومبارك ودعمهما وتأجيل الإصلاح. ولكنها قد تكون ساهمت كذلك في دعم التحول الديمقراطي من خلال المنح التعليمية والاقتصادية والأمنية كذلك، وذلك من خلال دعم مؤسسات الدولة وتطوير أدائها. هذا إضافةً إلى المساعدات التي قدمت منذ منتصف العقد الماضي على نحو مباشر لناشطي المجتمع المدني ومنظماته. ولم تخلُ المساعدات الأخيرة من عيوب، فقد ميزت أساسًا فئات على فئات أخرى، فلم تقدم للجماعات ذات المرجعية الدينية التي سعت المنظمات الأميركية العاملة في مصر إلى تجنبها خوفًا من

48 United States Government Accountability office (GAO), *Egypt*, p. 15; Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy*, p. 25.

49 Sharp, *Egypt*, 7/2/2011, p. 10.

50 بشارة، ص 462 - 463.

51 United States Government Accountability office (GAO), *Democracy Assistance*, p. 12.

52 Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy*, p. 9; Kausch, p. 16.

إغضاب النظام من ناحية، وبسبب الضغوط الداخلية على الحكومة الأميركية من ناحية أخرى، دفعتها دومًا إلى البعد عن التعامل مع "الإسلاميين". وذلك على الرغم من أن الكونغرس الأميركي فرض على الحكومة الأميركية منذ 2005 عدم الخضوع لأي قيود من الحكومة المصرية في تمويلها مؤسسات المجتمع المدني المصري، وذلك لضمان وصول تلك المساعدات لمنظمات المجتمع المدني غير المرخصة. ومع ذلك التزمت الحكومة والمؤسسات الأميركية بعدم تمويل الناشطين والمنظمات ذات العلاقة بالتيار الديني[53].

- ويمكن القول أيضًا إن تلك المساعدات قد تكون ساهمت في إضعاف منظمات المجتمع المدني، من حيث إنها أضعفت قدراتها على البحث عن تمويل داخلي، وبناء قواعد شعبية. وربما عانت تلك المساعدات شبهات كالفساد، وتمييز ناشطي القاهرة والمدن على حساب منظمات الأقاليم. هذا إضافة إلى شبهة التدخل في الشأن المصري بوصفها مساعدات سياسية أجنبية تقدم مباشرة لفاعلين سياسيين مصريين[54].
- وعلى الجانب الآخر، كانت المساعدات الأميركية قليلة، ولم تتعد المنح المقدمة لمنظمات المجتمع المدني بضعة ملايين في العام الواحد. وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحاجات مجتمع مدني ببلد كبير كمصر. ومع ذلك قد تكون بعض منظمات المجتمع المدني المصري وناشطوها قد ساعدوا في ظل الحصار الذي يفرضه النظام المصري على نشاطات تلك المؤسسات وتمويلها.

خاتمة

تدفعنا الحقائق السابقة إلى الدعوة إلى ترشيد الجدل حول تأثير المساعدات الأميركية في التحول الديمقراطي في مصر، وخاصة في أوساط المعنيين بالديمقراطية والتحول الديمقراطي في البلاد. فبدلًا من تحويل القضية لأحد أسباب الخلاف بينهم، عليهم ملاحظة التالي:

- دور الخارج في الانتقال الديمقراطي هو دور أصيل لا يمكن تلافيه، فالخارج يؤثر في بيئة الانتقال الديمقراطي من ناحية وفي الفاعلين السياسيين على حد سواء، وذاك من خلال أدوات عديدة أهمها الضغط السياسي المباشر. أما التمويل الدولي للانتقال الديمقراطي، فيحتل مكانة متأخرة ضمن المساعدات الأجنبية مقارنة بالمساعدات الأمنية والاقتصادية.
- تسيطر على نظرة الخارج نحو مصر والعالم العربي اعتبارات أمنية ومصلحية أساسًا. وتُعدّ قضية الديمقراطية ثانوية، ولم تطرح بجدية إلا على نحو محدود خلال بعض سنوات حكم بوش الابن، وبعد انتفاضات الربيع العربي. وفي الحالتين لم تصبر الولايات المتحدة كثيرًا على دعم التغيير الديمقراطي في العالم العربي ومصر لاعتبارات داخلية ومصلحية أساسية وعلى رأسها إسرائيل والنفط. وفي الحالتين لم تجر الولايات المتحدة حوارًا يذكر مع دول المنطقة والقوى المعنية بالديمقراطية فيها. فسياسة الولايات المتحدة مبنية على اعتبارات داخلية مصلحية أساسًا. فلا يمثل العالم العربي للولايات المتحدة أو الغرب ما تمثله دول قريبة منها كدول أوروبا الشرقية بالنسبة إلى غربها. إن العالم العربي بعيد نسبيًا عن الطرفين، ويجري التعامل معه من منظور مصلحي سياسي.
- اهتمام الولايات المتحدة بمصر في تراجع مستمر منذ التسعينيات؛ ما يمثل تهديدًا جادًا لأي محاولة لتفعيل جهود الولايات المتحدة لدعم الانتقال الديمقراطي في مصر. فالأمر هنا لا يُعدّ مطالبة بزيادة بعض المساعدات المقدمة إلى دعم الانتقال الديمقراطي أو حتى المساعدات الاقتصادية والتنموية، بل بات يرتبط بتراجع أهمية مصر الإستراتيجية لدى صانع القرار الأميركي على نحو عامٍّ ومستمرٍّ؛ ما يجعله أقل رغبة في استثمار أي رأسمال سياسي أو اقتصادي فيها. أضف إلى ذلك أن العلاقات المصرية - الأميركية تدار منذ عقود وفقًا لمنظور أمني سياسي بامتياز.
- تبدو المساعدات الأميركية لنشر الديمقراطية في مصر ضئيلة على نحو قد لا يستحق كل الجدل المثار حولها. فلو لاحظنا حجم الأموال التي تنفق إقليميًا للتأثير في صناعة القرار المصري كتمويل وسائل الإعلام والاستثمارات الاقتصادية والمساعدات المالية والدعم السياسي، لوجدنا أن تمويل بعض ناشطي المجتمع المدني ومنظماته بعدة ملايين من الدولارات على أقصى تقدير، في أوج الإنفاق الأميركي على نشر الديمقراطية في مصر، هي قضية ثانوية قد لا تستحق كل الجدل الإعلامي والسياسي المثار حولها. ولا ننفي هنا أن طبيعة هذا التمويل جزء أصيل من أسباب الجدل حوله، بوصفه تمويلًا أجنبيًا يميز بين الفاعلين السياسيين، من دولة لها مصالح إستراتيجية يتعارض بعضها مع رغبة المصريين في بناء ديمقراطية حقيقية حرة ومستقلة.

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. **ثورة مصر: الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

53 Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy*, p. 23-24; Kausch, pp. 14 - 19.

54 Ibid., p. 9 - 13.

Miller, Laurel et al. *Democratization in the Arab World*. Santa Monica: RAND Corporation, 2012. at: https://bit.ly/2sSYQvx

Sharp, Jeremy M. *Egypt: Background and U.S. Relations*. Congressional Research Service. 7/2/2011. at: https://bit.ly/2y5Maq2

_____. *Egypt: Background and U.S. Relations*. Congressional Research Service. 6/12/2012. at: https://bit.ly/2t3ESNY

_____. *Egypt: Background and U.S. Relations*. Congressional Research Service. 8/2/2018. at: https://bit.ly/2UmJvi5

_____. *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*. Congressional Research Service. 15/6/2006. at: https://bit.ly/2JM4A3U

Tadros, Samuel. *The Follies of Democracy Promotion: The American Adventure in Egypt*. Stanford: Hoover Institution, Stanford University, 2017. at: https://hvr.co/2HMzAvs

Tarnoff , Curt & Marian Lawson. *Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy*. Congressional Research Service. 25/4/2018. at: https://bit.ly/2BAXx5S

United States Government Accountability office (GAO). *Democracy Assistance: Lessons Learned from Egypt Should Inform Future U.S. Plans*. July 2014. at: https://bit.ly/2FoCZQy

_____. *Egypt: U.S. Government Should Examine Options for Using Unobligated Funds and Evaluating Security Assistance Programs*. February 2015. at: https://bit.ly/2FovRU7

———. *Enterprise Funds: Egypt and Tunisia Funds are established; Additions Steps Would Strengthen Compliance with USAID Grant Agreements and Other Requirements*. February 2015. at: https://bit.ly/2t3QKzt

———. *Security Assistance: U.S. Government Should Strengthen End-use Monitoring and Human Rights Vetting for Egypt*. April 2016. at: https://bit.ly/2JF1Ema

Zimmermann, Anne Mariel. *US Assistance, Development, and Hierarchy in the Middle East: Aid for Allies*. New York: Palgrave Macmillan, 2017.

الأجنبية

Ajagbe, Samsondeen. "Aligning the Two Main Approaches to the Study of Democratization." *Transcience*. vol. 7. no. 1 (2016). at: https://bit.ly/2l5SAMP

Benaim, Deniel, Mohktar Awad & Brian Katulis. *Setting the Terms for U.S.-Egypt Relations*. Center for American Progress. February 2107. at: https://ampr.gs/2LL7lQl

Carothers, Thomas. "Democracy Assistance: Political vs. Developmental." *Journal of Democracy*. vol. 20. no. 1 (Jan 2009), at: https://bit.ly/2LKyL8O

El Molla, Nisreen Khaled. "The EU's Role in Political Reform and Democracy Building in the southern Mediterranean Region: An Egyptian Perspective." International Institute for Democracy and Electoral Assistance. Stockholm: 2009. at: https://bit.ly/2yaQB2O

Guo, Sujian. "Democratic Transition: A Critical Overview." *Issues & Studies*. no. 4 (July/ August 1999). at: http://bit.ly/2D43Dx8

Hassan, Oz. *American Democracy Promotion and the 'Arab Spring'*. LSE Research Online. May 2012. at: https://bit.ly/2JNXtb1.

Huber, Daniela. "Democracy Assistance in the Middle East and North Africa: A Comparison of US and EU Policies." *Mediterranean Politics*. vol. 13. no.1 (2008). at: https://bit.ly/2y5IDIy.

International Institute for Democracy and Electoral Assistance. "The Global State of Democracy: Exploring Democracy's Resilience." Stockholm: 2017. at: https://bit.ly/2Ago9vY

Kausch, Kristina. *Assessing Democracy Assistance: Egypt*. FRIDE (May 2010). at: https://bit.ly/2FrOomN

Lawson, Marian L. & Susan B. Epstein. *Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance*. Congressional Research Service. 31/5/2017. at: https://bit.ly/2FnVSmJ

Lioyd, Lindsay. "European Approaches to Democracy Promotion." *International Journal*. vol. 65. no. 3 (Summer 2010). at: https://bit.ly/2JKZvJ8

المؤشر العربي
Arab Opinion Index

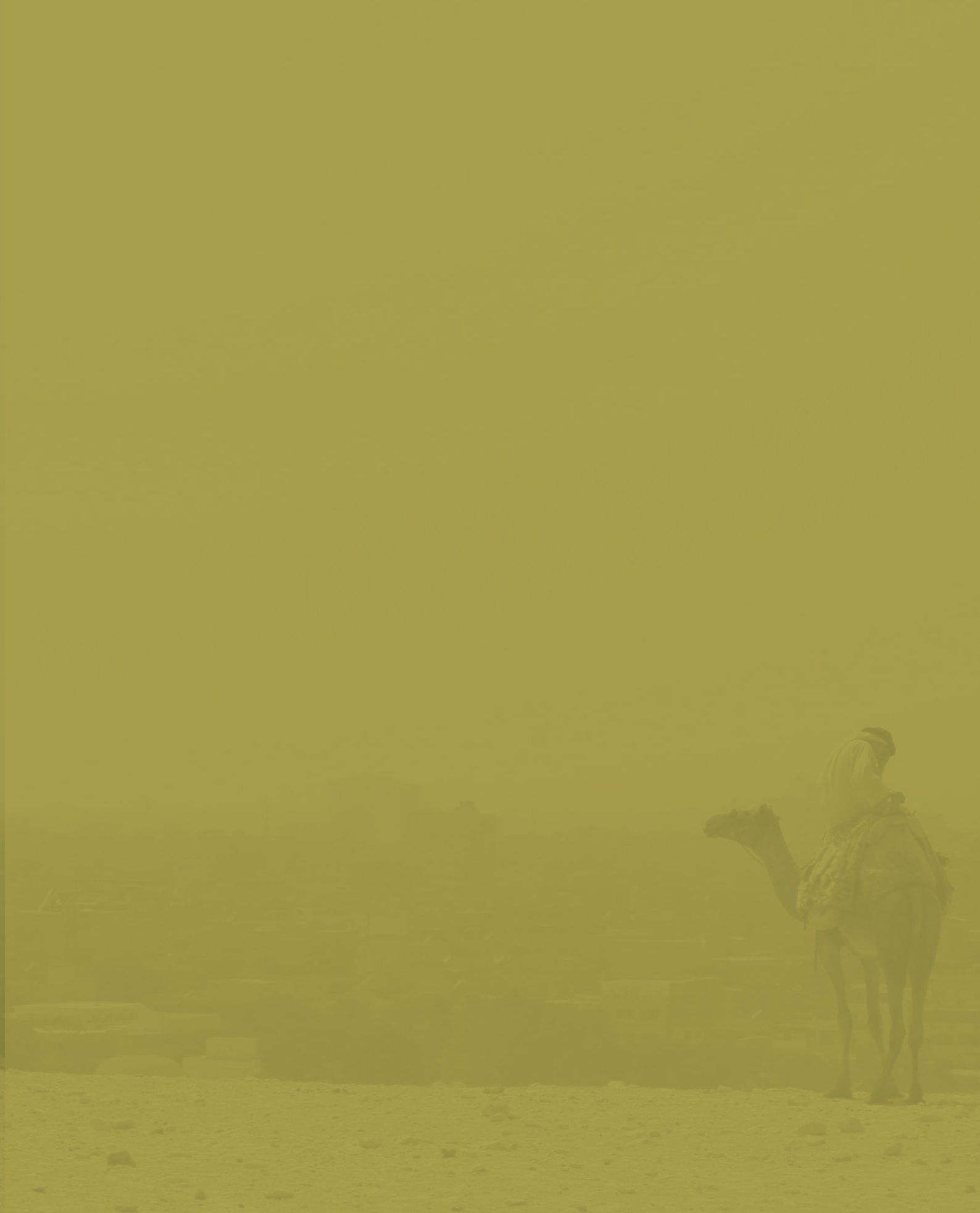

وحدة استطلاع الرأي العام | Public Opinion Polling Unit*

اتجاهات الرأي العام العربي تجاه دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي

Arab Public Opinion Trends on the Role of the External Factor in Democratic Transition

كشفت اتجاهات الرأي العام العربي تجاه دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي عن كثير من الأهمية، رغم أن مواطني المنطقة العربية لا يرون أن هذا العامل هو العامل الأساسي الذي يعوق عملية التحول الديمقراطي في المنطقة. يعرض هذا التقرير، اتجاهات الرأي العام تجاه ثورات الربيع العربي من خلال التركيز على تقييم المواطنين العرب للثورات العربية وتعثر الربيع العربي. ويعرض أيضًا اتجاهات الرأي العام نحو تقييم سياسات القوى الدولية والإقليمية من خلال تحليل نتائج استطلاعات الرأي العام نحو الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وتركيا، وإيران؛ وذلك بهدف البحث في آراء المواطنين العرب نحو قضايا التحول الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: الرأي العام، العامل الخارجي، التحول الديمقراطي، الثورات العربية.

Trends in Arab public opinion regarding the role of the external factor in democratic transition show a great deal of importance, in spite of the fact that citizens of the Arab region do not believe that the external factor is the fundamental impediment to democratic transition there. This paper presents trends in public opinion on the Arab Spring revolutions, focusing on Arab citizens' evaluations of the revolutions themselves and their subsequent standstill. It also presents trends in assessment of the policies of world and regional powers by analyzing the results of polling regarding the USA, Russia, Turkey and Iran, with the aim of investigating Arab citizens' opinions on issues of democratic transition.

Keywords: Public Opinion, External Factor, Democratic Transition, Arab Revolutions.

تقييم الثورات العربية

إن دراسة اتجاهات الرأي العام نحو أثر العامل الخارجي في عمليات التحول الديمقراطي ليس أمرًا يسيرًا؛ فاستطلاعات الرأي والمسوحات الاجتماعية نحو قضايا سياسية وقيمية تبقى محصورة في الإمكانات التي تتيحها هذه الأداة البحثية. تكون استطلاعات الرأي أداة بحثية مفيدة في التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو ظاهرة محددة، مثل اتجاهات دراسة آراء المواطنين نحو التحول الديمقراطي أو اتجاهات الرأي العام نحو قوى دولية وإقليمية. وتتيح استطلاعات الرأي العام إمكانية دراسة آراء المواطنين نحو قوة إقليمية أو دولية في موضوع سياسي محدد أو راهن، كالتعرف إلى آراء المواطنين نحو أدوار دول ومواقفها من تطور سياسي إقليمي في المنطقة العربية. أما دراسة اتجاهات الرأي العام نحو أثر العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي، فهي أمر أشدّ تعقيدًا؛ إذ تتطلب تعريفًا واضحًا لمفردات التحول الديمقراطي ومراحله وعناصره؛ وهو أمر غير متفق عليه، خاصة في إطار مجريات أحداث المنطقة العربية خلال السنوات الماضية.

إن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ليس عملية ناجزة قد بدأت واستقرت، كما أنه ليس عملية ديناميكية قائمة تسير بسلاسة معروفة المفردات والعناصر والمساهمين فيها ضمن محطات واضحة وفي خط متتالٍ. بل إن هناك من يطرح بحق تساؤلًا حول إذا ما كان أحد في المنطقة طرح موضوع التحول الديمقراطي، من حيث المبدأ، في إطار الثورات العربية عام 2011؛ ذلك أن الحديث قبيل هذا التاريخ كان عن إصلاحات ديمقراطية أو انفتاح سياسي. ومنذ عام 2011، عانت عملية الانتقال الديمقراطي تحديات ومعيقات متتالية، بل انعكست العملية برمّتها إلى أن انتهت بانتصار الثورة المضادة في أكثر من بلد عربي، أو دخول بعض البلدان العربية، كما هو الحال في سورية وليبيا، في عملية صراع واحتراب داخلي، في حين تراجعت بعض الأنظمة، في مرحلة انحسار مرحلة الثورة، عما قدمته من تنازلات وإصلاحات دستورية وسياسية في عامي 2011 و2012.

إن مراجعة اتجاهات الرأي العام، كما تعكسها استطلاعات المؤشر العربي نحو الديمقراطية وقضاياها، لا تُظهر أن الرأي العام يربط بين الديمقراطية والموقف منها والعامل الخارجي. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن المؤشر العربي يعتمد طرح سؤال مفتوح على المستجيبين لمعرفة تعريفهم للديمقراطية. ومن خلال مراجعة الإجابات التي يوردها المستجيبون، تبيّن أن عددًا محدودًا جدًا من الإجابات يُظهر فيها المستجيبون أن الديمقراطية تعني تدخلًا أجنبيًا؛ فقد أفاد 29 مستجيبًا من أصل 18830 في استطلاع 2017/ 2018 أن الديمقراطية هي تدخّل أجنبي، وهو ما يمثّل نسبة 0.14%، وغني عن القول إن هذه النسبة ليست ذات دلالة إحصائية.

وفي هذا الإطار، اختطّت الورقة لنفسها نمطًا مختلفًا لمعالجة رؤية الرأي العام العربي لدور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي؛ وذلك من خلال عملية التنقيب في رؤى المواطنين لدور هذا العامل في قضايا التحول الديمقراطي، عبر البحث عمّا إذا طرح المواطنون هذا الموضوع في القضايا المرتبطة بالتحول الديمقراطي، من خلال مناقشة الموضوعين التاليين:

- اتجاهات الرأي العام نحو ثورات الربيع العربي.
- تقييم سياسات القوى الدولية والإقليمية.

أولًا: اتجاهات الرأي العام نحو الثورات العربية

لقد جرى اختيار البحث عن العامل الخارجي، من حيث هو عامل قد يكون مؤثّرًا في موضوع الثورات العربية؛ إذ إن الثورات التي اندلعت في عام 2011 رفعت شعارات إنهاء الاستبداد، وإقامة نظام حكم تعددي ديمقراطي يضمن فصل السلطات والرقابة، انطلاقًا من أن الثورات مثّلت نقطة البداية نحو التحول الديمقراطي، وأن عملية الانتقال الديمقراطي قد دُشّنت بانتصار هذه الثورات، لذا، فإن المواقف منها قد تكون أساسًا لفهم دور العامل الخارجي.

وبالفعل، فقد شهدت المنطقة نقاشًا حول العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية، وكان هذا النقاش يتضمن إشارة إلى دور العامل الخارجي، بصفته أحد العوامل التي يمكن أن تفسّر اندلاع هذه الثورات. إن العامل الخارجي أو التدخل الخارجي كان عاملًا غير محوري من وجهة نظر المواطنين في المنطقة العربية، في بداية الثورات العربية. ففي سياق التعرف إلى أسباب الثورة التونسية، ركز مستجيبو المنطقة العربية وبنسب تزيد على 70%[1] على أسباب[2] تتعلق بدكتاتورية النظام واستبداده وفساده وسوء إدارته، وسوء الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في تونس. في حين كانت نسبة الذين أفادوا أن سبب اندلاع الثورة التونسية هو تدخّل خارجي لا تمثّل سوى 1%[3]. ومن الجدير بالذكر أن الذين أفادوا أن التدخل الخارجي هو العامل الأساسي لاندلاع الثورة التونسية انطلقوا من موقف معادٍ لهذه الثورة. وينطبق الأمر نفسه على

1 أظهرت نتائج المؤشر العربي لعام 2011 أن 71% من الرأي العام أيّد الثورة التونسية، مقابل 8% عارضوها.

2 سئل المستجيبون بصيغة السؤال المفتوح عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورتين التونسية والمصرية.

3 انظر: **المؤشر العربي لعام 2011**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/3/1، ص 33، شوهد في 2019/2/21، في: https://bit.ly/2V6YkWl

العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورة المصرية؛ فقد توافق 75% من الرأي العام العربي على أن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة المصرية[4] تتمثّل في استبداد النظام واحتكاره السلطات وقمع الحريات وسوء إدارته، وسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر. في حين عزا 1% من المستجيبين الثورة إلى تدخّل خارجي، منطلقين من موقف معارض للثورة المصرية. ومن الجدير بالذكر أن 3% من الرأي العام العربي والمؤيد لثورة مصر عزا اندلاع الثورة المصرية إلى عمالة نظام مبارك للغرب؛ أي إن 3% من المستجيبين انحازوا إلى تفسير ثورة مصر بالارتباط بسياسات نظام مبارك الخارجية ومن أنها موالية للغرب. كما تجدر الإشارة إلى أن 1% فسّروا اندلاع الثورة المصرية بكونها نتيجة للثورة التونسية.

وتظهر بذلك النتائج أن الرأي العام العربي كان متوافقًا على أن أسباب اندلاع الثورتين التونسية والمصرية هي أسباب داخلية، ولم تكن العوامل الخارجية ذات أهمية في تفسير اندلاع هاتين الثورتين؛ إذ عزا ما نسبته 1% اندلاع هاتين الثورتين إلى تدخّل خارجي، بينما اعتبر ما نسبته 3% من المستجيبين أن السياسات الخارجية لنظام مبارك ساهمت في اندلاع الثورة المصرية.

1. تقييم الثورات العربية

درج المؤشر العربي، منذ عام 2012، على سؤال المستجيبين عن آرائهم التقييمية للثورات العربية. وقد أظهرت النتائج تغيرًا من عام إلى آخر في تقييم هذه الثورات وتطوراتها وتداعياتها. ففي حين كانت الأكثرية، وبنسبة 61%، ترى أن الثورات العربية إيجابية في استطلاع 2012/ 2013، فقد أصبحت هذه النسبة بحسب آخر استطلاع (2017/ 2018) 49%[5]. إن المهمّ، هنا لغايات هذه الورقة، هو أسباب هذا التقييم سواء كان سلبيًّا أم إيجابيًّا وإذا ما كان يعكس دورًا للعامل الخارجي، على الرغم من أهمية هذا التغير في تقييم الثورات عبر السنوات المتتالية والمرتبط جوهريًا برؤية المواطنين لمآلات الثورات.

وفي هذا السياق، طُرح على المستجيبين سؤال نصف مفتوح، يطلب منهم تفسير تقييمهم هذه الثورات بالإيجابية أو بالسلبية. أما المستجيبون الذين قيّموا الثورات العربيّة تقييمًا إيجابيًّا، فقد فسّروا تقييمهم بالعديد من الأسباب المرتبطة بتغيرات داخلية: كأن تكون هذه الثورات قد أزاحت أنظمة استبداد وأسّست قواعد نظام ديمقراطي (18%)، ولأنّ الشعوب طالبت بحقوقها وحرياتها واستردّت بعضًا من هذه الحقوق والحريّات التي حُرمت منها خلال عهود أنظمة الاستبداد، ولأنّها أطاحت الأنظمة الفاسدة (15%)، ولأنها منحت المواطنين حريّة التعبير عن الرأي، وأرست الأسس لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة (21%)، ولأنها مثّلت صحوة الشعوب العربية واستعادتها إرادتها وكرامتها، وسوف تغير الوطن العربي نحو الأفضل (19%). إن جميع الأسباب التي أوردها المستجيبون تتعلق بالمجتمعات وغير مرتبطة بعوامل خارجية.

أما المستجيبون الذين قيّموا ثورات الربيع العربي بالسلبية، فقد ركّزوا في تبرير رأيهم على أن الثورات العربية أدّت إلى خسائر بشريّة كبرى، أو أنها أدّت إلى انتشار الفوضى وغياب الأمن اللذين أعقبا هذه الثورات، بخاصة في بعض البلدان. إنّ المتتبّع للأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيّموا الثورات بالسلبية، يلاحظ أنّ مجمل تقييم المواطنين أيضًا ينطلق من عوامل داخلية، وهم لا ينطلقون من موقف معادٍ للثورات أو الربيع العربي، بل كانوا يقيّمون مآلات ثورات الربيع العربي وتطوراتها مع التركيز على ما شهده بعض البلدان، مثل سورية، من ثورة إلى أزمة مفتوحة. إلا أن نسبة معتبرة راوحت بين 6% و8% (عبر سنوات الاستطلاع) فسّرت تقييمها السلبي بعوامل خارجية، معتبرة أن تقييمها السلبي قائم على رؤيتها أن الثورات إما أن تكون مؤامرة خارجية وإما مدفوعة من الخارج.

إن هذه النسبة التي ترى أن الثورات مؤامرة خارجية هي استمرار لنسبة 1% التي فسّرت اندلاع الثورة المصرية أو التونسية في استطلاع 2011 بكونهما نتيجة التدخل الخارجي أو مؤامرة خارجية، وقد أصبحت 6% في استطلاع 2012/ 2013 عند سؤالهم عن أسباب تقييمهم السلبي لثورات الربيع العربي، وترتفع ثانية لتصبح 8% في استطلاع 2015. وبذلك فإن العامل الخارجي أصبح ذا وزن أكبر في إطار تقييم الثورات العربية بعد عدة سنوات من اندلاعها. وهذا يعني أن نسبة أصحاب الرأي الذي يعزو الثورات العربية إلى العامل الخارجي، تعبيرًا عن رفضه لها، أصبحت مرتفعة لتأثره بسلبية المآلات التي انتهت إليها هذه الثورات.

مما لا شك فيه أن مآلات الثورات العربية منذ عام 2013، خاصة في إطار انتصار الثورة المضادة في بعض البلدان، وانحدار الأوضاع في بعض البلدان العربية إلى احتراب ونزاع داخلي، أدّت دورًا أساسيًا في التركيز أكثر على العامل الخارجي. ولعل الثورة السورية وتحوّلها إلى احتراب داخلي وأزمة مفتوحة تمثّل نموذجًا لتكرار تركيز الرأي العام على دور العامل الخارجي؛ فمنذ عام 2012 جرى طرح سؤال مفتوح (من دون إعطاء خيارات مسبقة) على المستجيبين؛ وهو: "برأيك، ما هو الحلّ الأمثل لإنهاء الأزمة السورية؟".

لقد قدّم الرأي العام في المنطقة العربية العديد من المقترحات لتكون حلولًا للأزمة السورية. ويمكن تصنيفها إلى أربعة اتجاهات؛ يلخص كل اتجاه منها مجموعة آراء متقاربة:

4 تعكس نتائج المؤشر العربي لعام 2011 أن 81% من الرأي العام العربي أيّد الثورة المصرية، مقابل معارضة 8%، انظر: المرجع نفسه.

5 انظر: **المؤشر العربي 2017/2018: التقرير الكامل**، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2018/5/9، شوهد في 2019/2/20، في: https://bit.ly/2Edqxpf

الجدول (1) الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيّموا الثورات العربية بأنها سلبية (٪ من الذين أفادوا أن الثورات كانت سلبية) مقارنةً باستطلاعيْ 2014، و2012/2013

سنة الاستطلاع الأسباب التي أوردها المستجيبون	2015	2014	2013 /2012
عوامل داخلية (الخسائر البشرية الكبرى/ انتشار الفوضى وغياب الأمن/ عدم تحقيق الثورات أهدافها/ أدّت إلى خراب دول ومؤسساتها ودمارها)	88	83	75
عوامل خارجية (لأنّها مؤامرة خارجية أو مدفوعة من الخارج)	8	4	6
أخرى	3	7	9
لا أعرف/ رفض الإجابة	0.4	6	11
المجموع	100	100	100

الشكل (1) اقتراحات المستجيبين للحل الأمثل للأزمة السورية في استطلاع 2015 مقارنة باستطلاعيْ 2014 *، و2012/ 2013

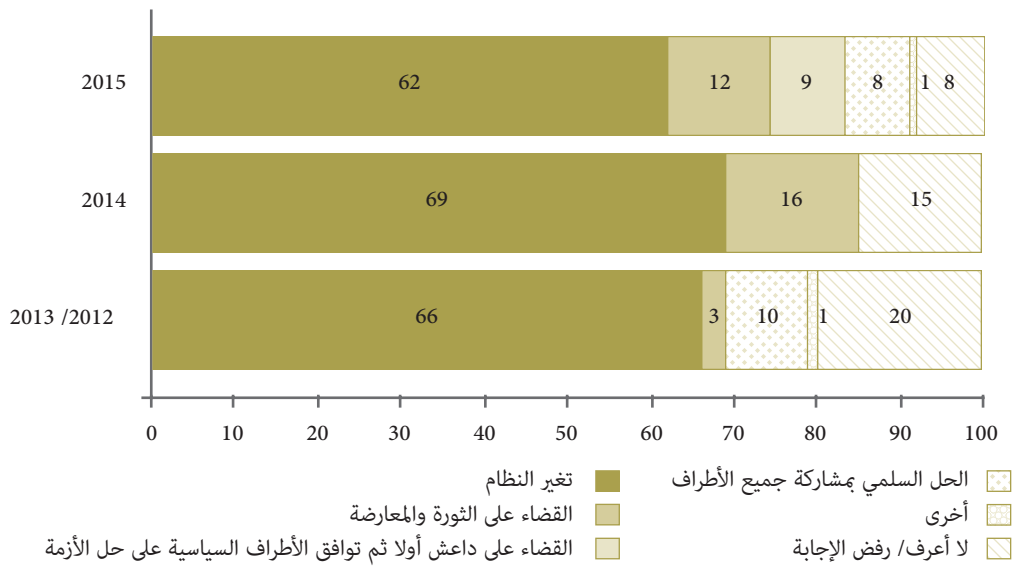

في استطلاع 2014، طلب من المستجيبين أن يختاروا إحدى العبارتين التاليتين:
- الأفضل لسورية اليوم تنحّي الأسد وتغيير نظامه.
- الأفضل لسورية اليوم بقاء الأسد ونظامه.

الاتجاه الأول: التغيير السياسي للنظام الحاكم في سورية: يكاد الرأي العام العربي أن يكون شبه مجمع على هذا الاتجاه؛ إذ أفاد ثلثا المستجيبين تقريبًا (62%)، أن الحل الأمثل للأزمة السورية يقتضي تغيير نظام الحكم فيها. وقدّم أصحاب هذا الاتجاه مقترحات عدة، يمكن تصنيفها في محورين داخلي وخارجي، أما الداخلي فقدّم المقترحات التالية: تنحّي بشار الأسد عن السلطة السياسية، وتقديمه للمحاكمة (29%)، وإسقاط نظام الحكم بجميع الوسائل (6%)، واستمرار الثورة وانتصارها، وتوحيد المعارضة والاستمرار في مقاومة نظام الحكم (4%).

أما المقترحات التي تتضمن بعدًا أو محورًا خارجيًّا، فهي دعم الشعب السوري وثورته بالسلاح حتى يواصل مقاومته للنظام الحاكم (3%)، وإجماع دولي لإجبار الأسد على التنحّي (2%)، وتدخّل عربي عسكري أو سياسي لتغيير النظام (5%). المهمّ هنا أن المعارضين للنظام السوري وبنسبة (10%) اعتقدوا أن الحل الأمثل يكون من خلال مقترحات مرتبطة بعوامل خارجية.

الاتجاه الثاني: القضاء على الثورة: ويمثّل هذا الاتجاه ما نسبته 12% من الرأي العام العربي. وقد ركّز أصحابه على أن الحل الأمثل للأزمة السورية يتمثّل في: القضاء على الثورة والمعارضة والجماعات المسلحة (6%)، وإيقاف الدعم الخارجي الذي تحصل عليه القوى المعارضة (6%). وهنا أيضًا فإن أصحاب هذا الاتجاه، وهم من مؤيدي النظام السوري الحاكم ومن معارضي الثورة، يتعاملون مع الحل الأمثل انطلاقًا من وجود عامل خارجي فاعل في الثورة السورية.

الاتجاه الثالث: حل الأزمة السورية من خلال عملية سياسية سلمية تشارك فيها الأطراف جميعًا: ويمثّل أصحاب هذا الاتجاه ما نسبته 10%.

الاتجاه الرابع: قد عبّر أصحابه عن أن الحل الأمثل يكمن في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ثم التوافق بين أطراف الأزمة على حلها.

2. عوامل تعثّر الربيع العربي

لمزيد التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو موضع دور التدخل الخارجي في مسار الربيع العربي، تمّ سؤال المستجيبين عن 14 عاملًا عادة ما تُطرح للنقاش، بوصفها أسبابًا أدّت إلى تعثّر الربيع العربي، وإلى عدم تحقيقه أهدافه؛ وهي التدهور الأمني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والتدخل الخارجي، وظهور الحركات المتطرفة، وتحريض وسائل الإعلام، وتحريض بقايا قوى الأنظمة السابقة، ومواقف الأجهزة الأمنية، ومواقف الجيوش العربية، ومواقف بعض الأنظمة العربية، وسلوك كبار موظفي الدولة، وسلوك كبار الاقتصاديين (رجال الأعمال)، وكثرة الاعتصامات والإضرابات المطلبية والعمالية، وسلوك الأحزاب الإسلامية السياسية، وسلوك الأحزاب غير الإسلامية (العلمانية).

إن المقارنة بين هذه العوامل من حيث الأهمية تظهر أنها كانت جميعًا متقاربةً نسبيًّا، والمهمّ أن نحو 82% اعتبروا أن التدخل الخارجي كان عاملًا مهمًا أو مهمًا إلى حد ما في تحقيق الربيع العربي لأهدافه، وبنسب أعلى من التي أعطيت للأجهزة الأمنية أو سلوك الأحزاب العلمانية أو غيرهما.

على إثر التعرّف إلى آراء المستجيبين بشأن أهمية كلٍّ من هذه العوامل في عدم تحقيق الربيع العربي لأهدافه، طُلب منهم ذكر أهمّ عاملَين من العوامل السابقة التي ساهمت في تعثّر الربيع العربي. وعند احتساب المعدل العام لأهمّ عامل وثاني أهمّ عامل، أظهرت النتائج أن 22% من المستجيبين عزوا تعثّر الربيع العربي إلى تدهور الوضع الأمني في بعض البلدان، في حين عزا 18% ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وأفاد 16% من المستجيبين أن العامل الأهمّ هو التدخل الخارجي، وكان التدخل الخارجي أسبق من ظهور الحركات المتطرفة أو تحريض بقايا/ قوى الأنظمة السابقة. ولعل هذه أكبر نسبة تشير بوضوح إلى العامل الخارجي.

إن اتجاهات الرأي العام نحو ثورات الربيع العربي التي اندلعت للمطالبة بالانتقال الديمقراطي أبرزت أن رأيًا عامًا فسّر موقفه السلبي من الثورات العربية بأنها مدفوعة من الخارج، إلا أن هذا الرأي ما لبث أن ازدادت نسبته مع تداعيات الثورات وارتفاع التقييم السلبي لهذه التداعيات.

إن المسار الديمقراطي يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وأبرز العوامل الخارجية هي الضغوطات التي تمارسها الجهات الخارجية تحقيقًا لمصالحها الإستراتيجية، تارةً تدعم تلك الجهات الثورات ومسارات التغير إلى الديمقراطية، وتارة أخرى تسعى للحفاظ على النظام السلطوي أو الدكتاتوري إبقاءً على مصالح تلك الجهات المتحققة. فقد سئل المواطنون حول أهمّ المعيقات التي تحول دون انتقال البلدان العربية إلى بلدان كاملة الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك يعتقد المواطنون العرب أن أهمّ معيقات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وبحسب نتائج استطلاع 2016، فإن العوامل الخارجية ليست أهمّ معيقات التحول الديمقراطي؛ إذ يعزو 10% من المواطنين العرب عدم تحول بلدانهم إلى بلدان كاملة الديمقراطية إلى أسباب خارجية متمثّلة في عدم رغبة الدول الكبرى في التحول إلى الديمقراطية أو عدم رغبة إسرائيل في ذلك. في المقابل أكد 83% من المستجيبين أن المعيقات هي معيقات داخلية؛ أي نابعة من داخل الدولة وهي متمثّلة في عدم جدّية رأس الهرم في السلطة في التحول الديمقراطي أو التخوف من فقدان الأمن والاستقرار ... إلخ.

الشكل (2) اتجاهات الرأي العام نحو التدخل الخارجي ومدى تأثيره في عدم تحقيق الربيع العربي لأهدافه في استطلاع 2015

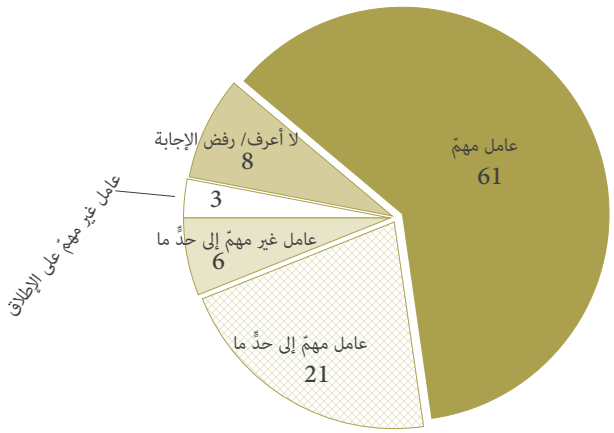

الجدول (2) اتجاهات الرأي العام نحو أهمّ ثلاثة عوامل ساهمت في تعثّر الربيع العربي وعدم تحقيق أهدافه

العوامل	2015	2014
التدهور الأمني في بعض البلدان	22	21
تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية	18	17
ظهور الحركات المتطرفة	8	8
تحريض بقايا/ قوى الأنظمة السابقة	10	7
التدخل الخارجي	**16**	**15**
تحريض وسائل الإعلام	5	6
سلوك الأحزاب الإسلامية السياسية	7	5
سلوك الأحزاب غير الإسلامية (العلمانية)	5	2
الصراع السياسي بين القوى الثورية	2	--
الانقسامات المجتمعية من طائفية أو قبلية أو جهوية أو إثنية	2	--
عدم وجود ثقافة ديمقراطية راسخة لدى الشعب	2	--
مواقف الجيوش العربية/ أو أجهزة الأمن	2	4
كثرة الاعتصامات والإضرابات المطلبية والعمالية	1	5
مواقف بعض الأنظمة العربية	--	3
سلوك كبار موظفي الدولة	--	2
سلوك كبار الاقتصاديين (رجال الأعمال)	--	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	3
لا يوجد رد آخر	1	--
المجموع	100	100

الجدول (3) يشير البعض إلى أن هنالك بعض المعيقات أمام تحول البلدان العربية إلى بلدان كاملة الديمقراطية، أرجو أن تختار أهمّ عاملين يعيقان التحول الديمقراطي في البلدان العربية؟

معيقات التحول الديمقراطي		أهمّ عامل	ثاني أهمّ عامل
العوامل الداخلية	عدم جدّية الحكومات في إحداث تحول ديمقراطي	22	7
	الخوف من عدم الاستقرار الأمني في البلدان العربية	14	13
	عدم تشجيع وسائل الإعلام على التحول الديمقراطي	10	9
	التخوف من انفراد طرف سياسي واحد بالسلطة	9	10
	عدم رغبة أصحاب المصالح السياسية في البلدان العربية في وجود ديمقراطية في البلدان العربية	9	13
	عدم استعداد الشعب للممارسة الديمقراطية	6	10
	عدم رغبة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة في البلدان العربية في وجود ديمقراطية	6	8
	الانقسامات الطائفية الإثنية في بعض البلدان العربية	5	8
	عدم رغبة الأجهزة الأمنية في إحداث تحول ديمقراطي	2	6
العوامل الخارجية	عدم رغبة الدول الكبرى في وجود ديمقراطية في البلدان العربية	6	5
	عدم رغبة إسرائيل في وجود ديمقراطية في البلدان العربية	4	7
لا أعرف/ رفض الإجابة		7	0
لا يوجد عوامل أخرى		0	3
المجموع		100	100

ثانيًا: تقييم الرأي العام للقوى الدولية والإقليمية

درج المؤشر العربي على طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بتقييم الرأي العام لسياسات قوى دولية وإقليمية في المنطقة العربية. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أن تقييم الرأي العام للقوى الدولية والإقليمية عبر استطلاعات المؤشر في السنوات المتتالية يتباين عبر السنوات، إلا أن النمط العام هو تراجع التقييم الإيجابي لسياسات هذه البلدان وتزايد التقييم السلبي. إن تتبّع آراء المواطنين عبر استطلاعات المؤشر منذ عام 2014 يشير إلى هذه التغيرات.

ومن خلال تحليل نتائج الاستطلاعات حول تقييم الرأي العام نحو الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وتركيا، وإيران، يمكن الجزم بأن هنالك مجموعة من العوامل تصوغ تقييم المواطنين نحو سياسات هذه القوى الإقليمية والدولية وتؤدي إلى ارتفاع التقييم السلبي أو هبوطه، وهي:

- الموقف من القضية الفلسطينية ودعم إسرائيل وهذا ينطبق على الولايات المتحدة وروسيا.
- الموقف من الأزمات العربية (الأزمة السورية، والأزمة العراقية، والأزمة الفلسطينية، والأزمة اليمنية، وصعود داعش).
- التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة والتخوف من الهيمنة والسيطرة على بعض البلدان العربية.

ومن أجل تعميق فهمنا لاتجاهات الرأي العام نحو سياسات هذه القوى، طرحت العديد من الأسئلة وضمنها اقترح على المستجيبين 10 عبارات يمكن من خلالها التعرّف إلى اتجاهات رأيهم نحو الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران في المنطقة العربية. وقد تم صوغ العبارات لتعكس ما تطرحه كل من سياسات هذه الدول في العالم والمنطقة العربية، وما يطرح في المنطقة العربية من تصورات حول ما تقوم به هذه القوى في هذه المنطقة.

ولكن ما يهمّنا هنا كيف يرى المواطنون في المنطقة العربية دور هذه القوى في مجالات تتعلق بالانتقال والتحول الديمقراطي على نحو مباشر أو غير مباشر.

وقد أظهرت النتائج أنّ الرأي العام العربي بمجمله غير مقتنع بأنّ الولايات المتحدة وروسيا تدعمان التحوّل الديمقراطي في البلدان

العربية، أو أنهما تحميان حقوق الإنسان في العالم. في المقابل فإن الأغلبية على توافق وقناعة بأن الولايات المتحدة وروسيا لا تساهمان في تعزيز أمن المنطقة العربية واستقرارها. إن هذه الأغلبية تعتقد أنّ الولايات المتحدة وروسا تغذّيان النزاعات الطائفية والعرقية الانفصالية في البلدان العربية، وتستغلان الأزمات في المنطقة العربية من أجل توسيع نفوذهما.

إن تقييم إيران من خلال المقولات الآنفة الذكر هو تقييم سلبي، وإن كان أقل سلبية من تلك التي أعطيت لروسيا وأميركا. فالمواطنون العرب لا يعتقدون أن إيران تدعم التحول الديمقراطي بل إن اغلبيتهم لا تعتقد أن إيران دولة ديمقراطية فضلًا عن دعمها في العالم العربي. أما الرأي العام تجاه تركيا في هذا الموضوع فهو منقسم على ذاته.

لقد سئل المستجيبون عن مجموعة من الإجراءات التي تحتاج الولايات المتحدة وروسيا إلى اتخاذها من أجل تحسين صورتيهما في المنطقة العربية. وتظهر النتائج ضرورة إجراء تغيير جوهري في سياستيهما نحو القضية الفلسطينية، إذ إنّ أكثر من نصف المستجيبين (62%) يرون أنّ الإجراء الأول المطلوب لتحسين صورة الولايات المتحدة هو إيجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية ووقف دعم إسرائيل، في حين كانت النسبة 37% بالنسبة إلى روسيا.

أما الإجراءات التي يمكن أن تحسّن رأي المواطنين في الولايات المتحدة بالدرجة الثانية بعد القضية الفلسطينية فهي: حل الأزمة السورية تماشيًا مع تطلعات الشعب السوري، ووقف دعم الأنظمة الاستبدادية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعامل باحترام وكرامة مع الشعوب العربية.

من بين الإجراءات التي تحتاج روسيا إلى اتخاذها من أجل تحسين صورتها في المنطقة العربية هو إجراء تغيير جوهري في سياساتها نحو القضية الفلسطينية؛ إذ إنّ 38% من المستجيبين يرون أنّ الإجراء الأول المطلوب لتحسين صورة روسيا هو إيجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية ووقف الدعم لإسرائيل.

أما الإجراءات التي يمكن أن تحسّن رأي المواطنين في روسيا بالدرجة الثانية بعد القضية الفلسطينية فهي: حل الأزمة السورية تماشيًا مع تطلعات الشعب السوري، ووقف دعم الأنظمة الاستبدادية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعامل باحترام وكرامة مع الشعوب العربية.

خاتمة

إن العامل الخارجي عامل مهم في صياغة الرأي العام العربي نحو القضايا الراهنة. تأسس دور هذا العامل منذ لحظة الاكتشاف المتبادل بين المنطقة العربية وأوروبا في القرن التاسع عشر، ثم تكرس من خلال استعمار أو فرض الانتداب على أغلب المنطقة العربية. إن معركة استقلال البلدان العربية وتأسيس الدول الحديثة كرّسا أهمية العامل الخارجي بوصفه عاملًا مهمًا ومؤثرًا في قضايا المنطقة العربية وتطوراتها السياسية خاصة بُعيد النكبة عام 1948 وإنشاء "إسرائيل" ودور الدول الغربية بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة. ولعل معركة استقلال الدول العربية، واستمرار "إسرائيل"، ودخول المنطقة العربية في أتون الحرب الباردة، أدى جميعها دورًا أساسيًا في تكريس أهمية العامل الخارجي. ويبقى العامل الخارجي عاملًا مفسرًا ومهمًا في اتجاهات الرأي العام نحو قضايا المنطقة العربية الأساسية. بل إن مواقف المواطنين في المنطقة العربية تجاه سياسات قوى دولية وإقليمية تُحدَّد أو تصاغ من خلال تقييم أدوار هذه القوى نحو القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والقضايا الأخرى مثل احتلال العراق عام 2003. وعلى إثر ثورات الربيع العربي، أصبحت سياسات هذه القوى نحو الثورات، ثم نحو تداعيات الثورات، عاملًا مهمًا في تقييم مواطني المنطقة العربية لسياسات هذه القوى.

لا يعتقد المواطنون في المنطقة العربية أن القوى الدولية والإقليمية تدعم التحول الديمقراطي في البلدان العربية، بل يعتقدون أن أهداف هذه القوى هو الدفاع عن مصالحها واستغلال الأزمات من أجل الهيمنة على بلدان المنطقة، وأنها تساهم في النزاعات الداخلية وتعميق الانقسامات الإثنية والطائفية وعدم الاستقرار، وهي أيضًا عناصر أساسية، يصبح التحول الديمقراطي بغيابها أكثر صعوبة.

لا يرى مواطنو المنطقة العربية أن العامل الخارجي هو العامل الأساسي المعيق للتحول الديمقراطي، بل هم مناحزون إلى سرد عوامل داخلية معيقة للتحول الديمقراطي، ومع ذلك هنالك نحو 16% يعتقدون أن العامل الخارجي هو عامل معيق للتحول الديمقراطي.

الجدول (4) هل توافق أم تعارض كلًّا من العبارات التالية؟

	الولايات المتحدة الأميركية									روسيا								
	أوافق/ أوافق إلى حدٍ ما			أعارض/ أعارض إلى حدٍ ما			لا أعرف/ رفض الإجابة			أوافق/ أوافق إلى حدٍ ما			أعارض/ أعارض إلى حدٍ ما			لا أعرف/ رفض الإجابة		
	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2014
تدعم التحوّل الديمقراطي في البلدان العربية	--	21	37	--	69	48	--	10	15	--	25	30	--	61	44	--	14	26
تحمي حقوق الإنسان في العالم	--	--	34	--	--	49	--	--	17	--	--	27	--	--	44	--	--	29
تساهم في تعزيز أمن المنطقة العربية واستقرارها	13	18	28	80	73	58	7	9	14	28	25	27	55	61	47	17	14	26
تغذي النزاعات الطائفية والعرقية الانفصالية في البلدان العربية	77	71	55	14	19	25	9	10	20	53	58	37	29	27	33	18	15	31
تستغل الأزمات في المنطقة من أجل توسيع نفوذها	--	73	--	--	18	--	--	9	--	--	62	--	--	25	--	--	13	--
	إيران									تركيا								
	أوافق/ أوافق إلى حدٍ ما			أعارض/ أعارض إلى حدٍ ما			لا أعرف/ رفض الإجابة			أوافق/ أوافق إلى حدٍ ما			أعارض/ أعارض إلى حدٍ ما			لا أعرف/ رفض الإجابة		
	2017 2018/	2016	2015	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2015	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2014	2017 2018/	2016	2015
تدعم التحوّل الديمقراطي في البلدان العربية	--	22	30	--	65	57	--	13	13	--	53	54	--	35	34	--	12	12
تساهم في تعزيز أمن المنطقة العربية واستقرارها	26	22	27	62	66	61	13	12	12	55	52	51	33	37	36	12	12	12
تغذي النزاعات الطائفية والعرقية الانفصالية في البلدان العربية	62	64	55	25	23	29	13	13	16	34	40	35	53	46	48	14	13	17
تستغل الأزمات في المنطقة من أجل توسيع نفوذها	--	65	59	--	23	27	--	12	14	--	44	41	--	44	44	--	12	15
تتعامل باحترام وكرامة مع الشعوب العربية	--	--	32	--	--	54	--	--	14	--	--	57	--	--	30	--	--	13

الجدول (5) برأيك، أي من القرارات التالية ستحسّن من نظرتك تجاه (الولايات المتحدة الأميركية/ روسيا) إذا ما قامت بتطبيقها/ تنفيذها؟

	الولايات المتحدة الأميركية	روسيا
وقف الدعم المادي والعسكري لإسرائيل	20	14
التوصل إلى حل سلمي في القضية الفلسطينية	17	17
عدم التدخل في الشؤون الداخلية في بلدنا	11	8
العمل على إيجاد حل للأزمة السورية بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري	11	15
التعامل باحترام وكرامة مع الشعوب العربية	8	6
وقف دعم الأنظمة العربية الاستبدادية	8	8
زيادة المساعدات الاقتصادية للمنطقة	6	9
أخرى	16	18
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	4
لا يوجد قرار ثانٍ/ ثالث	1	1
المجموع	100	100

التوثيق
Documentation

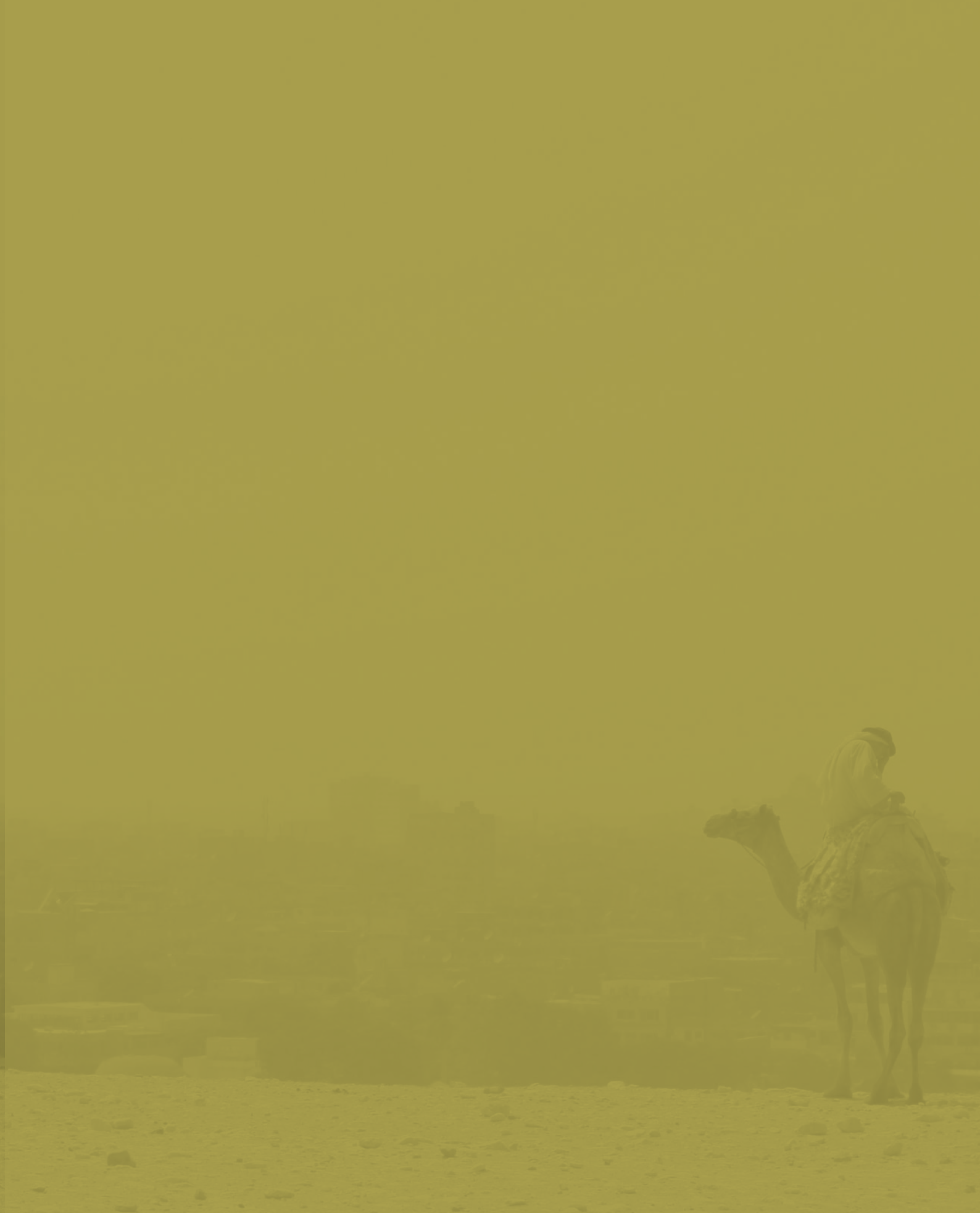

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي خلال الفترة 1 تشرين الثاني/ نوفمبر – 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

كلمات مفتاحية: تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سورية، البحرين.

Keywords: Tunisia, Egypt, Yemen, Libya, Syria, Bahrain.

2018/11/3 تجددت المظاهرات في محافظة البصرة (جنوبي العراق) بعد تجميد نشاطها منذ مطلع أيلول/ سبتمبر، بناء على وعود قدمتها السلطات الحكومية لتحسين واقع المدينة، لكنها تعثرت في تحقيقها. ورفعت المظاهرات التي تم التحشيد لها عبر صفحات التواصل الاجتماعي، وفي ظل حكومة لم تكتمل تشكيلتها، سقف مطالبها من توفير الخدمات وفرص العمل إلى إحداث تغيير حقيقي في الدستور العراقي؛ لضمان تحقيق المطالب الشعبية، كما يقول الناشط المدني كاظم السهلاني.

(الجزيرة نت، 2018/11/3)

2018/11/7 أصدر الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، قرارات قضت بتعيين وزير للدفاع ورئيس للأركان، إضافة إلى محافظ لمحافظة عدن؛ إذ تمّ تسمية الفريق محمد علي المقدشي وزيرًا للدفاع، خلفًا للوزير المعتقل في سجون جماعة "أنصار الله" (الحوثيين)، اللواء محمود الصبيحي.

(الخليج أونلاين، 2018/11/7)

2018/11/19 أعلنت الحكومة اليمنية، في خطاب إلى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، موافقتها على المشاركة في المشاورات المقبلة المزمع عقدها في السويد قريبًا. وأوضحت وزارة الخارجية اليمنية (ومقرها عدن)، في بيان، أن الحكومة أبلغت غريفيث في خطابها بأن "توجيهات الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، قضت بتأييد جهود غريفيث ودعمه لعقد المشاورات القادمة، وإرسال وفد الحكومة للمشاورات بهدف التوصل لحل سياسي للأزمة مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم 2216".

(روسيا اليوم، 2018/11/19)

2018/11/20 أعلن المؤتمر التاسع للحركة الإسلامية السودانية، تأييده ترشيح الرئيس عمر حسن البشير لمنصب رئاسة الجمهورية لدورة أخرى في انتخابات 2020، داعيًا لاتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية الخاصة لتعديل الدستور الذي ينص على تولي الرئاسة لدورتين فقط.

(الجزيرة نت، 2018/11/20)

2018/11/24 تبنّى تنظيم الدولة الإسلامية هجومًا استهدف مركزًا للشرطة في جنوب شرق ليبيا، أدّى بحسب مصادر أمنيّة ليبية إلى مقتل تسعة شرطيين، وخطف 11 آخرين، قال التنظيم الجهادي إنّهم "ضبّاط وعناصر" من قوات الجنرال خليفة حفتر.

(فرانس 24، 2018/11/24)

2018/11/25 شارك عشرات اليمنيين في وقفة احتجاجية أمام مبنى السلطة المحلية بمدينة تعز جنوبي اليمن، تنديدًا بالانفلات الأمني والاغتيالات، وآخرها محاولة اغتيال رئيس جامعة تعز الدكتور محمد الشعيبي. كما طالب عشرات المتظاهرين في مدينة عتق، المركز الإداري لمحافظة شبوة الجنوبية، دول التحالف الذي تقوده السعودية بإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتقديم مشاريع تنموية في المحافظة.

(الجزيرة نت، 2018/11/25)

2018/11/27 وصل ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى تونس على وقع مسيرات ومظاهرات غاضبة قام بها التونسيون رفضًا لزيارته. وكانت نقابة الصحفيين التونسية اعتبرت بن سلمان "خطرًا على الأمن والسلم في المنطقة والعالم"، في بيان وجهته للرئيس السبسي بعد استقباله.

(عرب 48، 2018/11/27)

2018/11/30 أعلنت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن هناك "شبهات بتعذيب" الموقوفين سجلت خلال المرحلة الأولى من محاكمة قادة "حراك الريف" بالمغرب، داعية القضاء للنظر في "الأدلة التي تفيد بتعذيب الشرطة للمتهمين" خلال جلسات الاستئناف الجارية حاليًا.

(فرانس 24، 2018/11/30)

2018/12/1 وصل رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، فائز السراج، إلى العاصمة الأردنية عمّان، في زيارة رسمية يجري خلالها مباحثات مع العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني. ويلتقي السراج، خلال الزيارة التي يرافقه فيها وفد يضم عددًا من الوزراء وكبار المسؤولين، رئيسَ الوزراء الأردني، عمر الرزاز، ويبحث السراج مع الحكومة الأردنية العلاقات الثنائية، والديون المستحقة للمستشفيات الأردنية على المرضى الليبيين، إذ تعهدت الحكومة الليبية بدفع 125 مليون دولار إلى المملكة الشهر المقبل من أصل 250 مليونًا.

(**العربي الجديد**، 2018/12/1)

2018/12/3 وصل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الجزائر في زيارة رسمية تستمر يومين، وتلقى معارضة من أحزاب وجمعيات وشخصيات إعلامية وثقافية جزائرية. وإثر الإعلان عن هذه الزيارة، نشر 17 صحفيًا ومثقّفًا جزائريًّا بيانًا أعلنوا فيه رفضهم استقبال ولي العهد السعودي، "في وقتٍ كل العالم على يقين بأنه الآمر بجريمة فظيعة في حقّ الصحفي جمال خاشقجي". واعتبر الموقّعون على البيان أن "الجزائر الرسمية ليس بإمكانها إعطاء منحة تشجيعية للسياسة الرجعية لهذه المملكة المصدّرة ليس فقط للبترول، وإنما للأصولية الوهابية أيضًا التي تتدحرج بسرعة إلى أصولية عنيفة".

(الجزيرة نت، 2018/12/3)

2018/12/5 استقبل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فائز السراج، في قصر بيان بمحافظة حولّي (جنوب)، بحضور رئيس وزراء الكويت جابر الصباح. وناقش الجانبان الأوضاع في ليبيا، والجهود الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد بما يحفظ سيادته ووحدة أراضيه. كما بحث الطرفان آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة، وتأكيد دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التضامن ووحدة الصف العربي، في سبيل مواجهة التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار المنشود.

(**الخليج الجديد**، 2018/12/5)

2018/12/6 دعا رئيس الوزراء عادل عبد المهدي مجلس النواب إلى تحديد جلسة لاستكمال التصويت على الطاقم الوزاري محل الخلاف، وبينما توعّد تحالف سائرون بمنع مرشّحي عبد المهدي من الدخول، برزت دعوات لتناسي الخلافات واستكمال تشكيل الحكومة. وأكّد رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، أنّه ينتظر من مجلس النواب تحديد موعد لجلسة استكمال التصويت على مرشّحي الوزارات، مشيرًا إلى أنّ حالة الفوضى التي سادت البرلمان، حالت دون إكمال التشكيلة الوزارية.

(**البيان**، 2018/12/6)

2018/12/7 اجتمع، في مدينة العقبة الأردنية، مجموعة من قادة دول، وعدد من وزراء الخارجية والدفاع، وكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين من دول شرق أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية، والعديد من الدول الأوروبية والآسيوية، لمناقشة قضايا مكافحة الإرهاب، والتحديات الأمنية، في منطقة الشرق الأوسط.

(**الغد** الأردنية، 2018/12/7)

2018/12/10 أجرى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، لقاء في عمان مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، ضمن محادثات جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وذكر بيان صادر عن اللقاء أن صفحة ستُطوى بسبب تغير الوضع على الأرض في سورية.

(**العربي الجديد**، 2018/12/10)

2018/12/12 وقّعت الحكومة التونسية والمؤسسة المالية الألمانية اتفاقية تمويل بقيمة تناهز 100 مليون يورو، لفائدة برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه في مرحلته الثانية، علمًا أن المرحلة الأولى من البرنامج قد استفادت تمويلًا بالقيمة نفسها تم توقيعها في أيلول/ سبتمبر 2017.

(تورس، 2018/12/12)

2018/12/13 طالب نحو 4 آلاف أردني برحيل البرلمان وحكومة عمر الرزاز، وذلك خلال وقفة احتجاجية بالعاصمة عمّان، بعد أيام من إقرار قانون ضريبة الدخل المعدّل بصورته النهائية.

(الخليج أون لاين، 2018/12/13)

2018/12/13 يبدأ رئيس الحكومة التونسية، يوسف الشاهد، زيارة رسمية للسعودية، بعد نحو أسبوعين من زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتونس.

(**العرب**، 2018/12/13)

2018/12/13 أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن مشاورات السلام، التي عقدت في السويد بين طرفي النزاع اليمني، تمخضت عن اتفاق خاص بوضع ميناء الحديدة، ووقف إطلاق النار في أراضي المحافظة.

(روسيا اليوم، 2018/12/13)

2018/12/16 نظمت جمعيات حقوقية مغربية مسيرة بالرباط، شعارها "جميعًا من أجل إحقاق الحقوق وصون المكتسبات ضد أي تراجع يمس منظومة حقوق الإنسان".

(**وكالة أنباء الأناضول**، 2018/12/16)

2018/12/18 صدّق البرلمان العراقي على ثلاث حقائب وزارية في حكومة عادل عبد المهدي، ورفع رئيس المجلس الجلسة إلى 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018، للتصويت على حقيبتي الداخلية والدفاع، بسبب انسحاب عدد من الكتل قبيل التصويت عليهما.

(الميادين، 2018/12/18)

2018/12/19 شهدت مدن سودانية عدة احتجاجات ضد غلاء المعيشة، وأحرق المتظاهرون إطارات السيارات تعبيرًا عن غضبهم، في حين هتف بعضهم بإسقاط النظام. وفي مدينة عطبرة (شمال) اندلعت احتجاجات هي الأعنف منذ سنوات، ورفع المئات شعارات من قبيل "شرقت شرقت عطبرة مرقت" و"الشعب يريد إسقاط النظام"، في حين ردت السلطات بفرض حالة الطوارئ في المدينة.

(الجزيرة نت، 2018/12/19)

2018/12/23 تتواصل الدعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر لناشطين من مختلف الطوائف والانتماءات، للتظاهر في ساحة الشهداء وسط بيروت، احتجاجًا على التدهور المعيشي والوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد. ويستعير الداعون إلى هذا التحرك "السترات الصفر" الفرنسية، رافعين شعارات تتعلق بالحقوق المعيشية عبر هاشتاغ "أنا_نازل_عالشارع".

(IMLebanon، 2018/12/23)

الوقائع الفلسطينيّة

Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي في المدة 1 تشرين الثاني/ نوفمبر – 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.

Keywords: Palestine, Israel, Arab - Israeli Conflict.

2018/11/2 أصيب سبعة فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في فعاليات الجمعة الـ 32 من مسيرات العودة وكسر الحصار على قطاع غزة. وأطلقت الهيئة الوطنية العليا على هذه الفعاليات اسم "جمعة سنسقط الوعد المشؤوم" في الذكرى الـ 101 لوعد بلفور.

(الجزيرة نت، 2018/11/2)

2018/11/3 أطلقت هيئة تنظيم الأعمال الخيرية القطرية، بمشاركة كل من الهلال الأحمر القطري، وقطر الخيرية، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، ومؤسسة صلتك، حملة تبرعات شعبية قطرية للفلسطينيين. وجاءت الحملة تحت شعار "غزة تستحق الحياة". وبلغت قيمة التبرعات التي جمعتها الحملة قرابة أربعة ملايين و360 ألف دولار أميركي.

(صحيفة الأيام، 2018/11/3)

2018/11/5 أعطى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الضوء الأخضر للدفع بسن قانون يتيح إعدام أسرى فلسطينيين أدينوا بقتل إسرائيليين؛ وذلك بعد طلب قدمه وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت.

(عرب 48، 2018/11/5)

2018/11/7 صدّقت السلطات الإسرائيلية إقامة 640 وحدة استيطانية في مستوطنة رامات شلومو المقامة على أراضي بلدة شعفاط، شمالي القدس. ويأتي قرار الضم الأخير بعد تصديق لجنة التخطيط المحلية التابعة للبلدية الإسرائيلية في القدس مصادرةَ هذه الأراضي لأغراض المصلحة العامة.

(القدس العربي، 2018/11/7)

2018/11/8 اقتحمت عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب البيت اليهودي اليميني، شولي معلم، المسجد الأقصى في القدس المحتلة. ويأتي هذا الاقتحام بالتزامن مع اقتحام 82 متطرفًا و124 طالبًا من طلاب المعاهد والجامعات الإسرائيلية المسجد من خلال الدخول من باب المغاربة، في الجدار الغربي للمسجد وبمرافقة عناصر من الشرطة الإسرائيلية وبحراستهم.

(وكالة أنباء الأناضول، 2018/11/8)

2018/11/9 أصيب سبعة فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في فعاليات الجمعة الـ 33 لمسيرات العودة وكسر الحصار تحت عنوان "المسيرة مستمرة". وأفادت وزارة الصحة بغزة أنه وقعت إصابتان شرق خزاعة، وإصابتان أخريان شرق البريج، وثلاث إصابات أخرى في رفح.

(وكالة معًا الإخبارية، 2018/11/9)

2018/11/12 استشهد أربعة فلسطينيين وأصيب ثمانية آخرون، في حين قُتل إسرائيلي وأصيب 30 إسرائيليًا، ضمن تصعيد عسكري إسرائيلي جديد على قطاع غزة. وسبق هذه الغارات تدمير الطائرات الإسرائيلية بنايةً مكونة من أربعة طوابق، تمتد على 1000 متر مربع، في حي "الرمال"، غربي مدينة غزة، كما دمرت مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي ثلاثة منازل سكنية بمدن غزة ورفح وخانيونس، وبناية سكنية مكونة من أربعة طوابق بمدينة غزة.

(وكالة أنباء الأناضول، 2018/11/12)

2018/11/13 استهدفت فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة حافلة تُقلّ جنودًا إسرائيليين بصاروخ مضاد للدروع من طراز كورنيت، شرقي جباليا، شمالي القطاع. وأعلنت الغرفة المشتركة للفصائل الفلسطينية المسلّحة مسؤوليتها عن استهداف الحافلة.

(فلسطين اليوم، 2018/11/13)

2018/11/14 استشهد الصياد نواف أحمد العطار (23 عامًا) من جراء إصابته برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال غرب بلدة بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وذكرت مصادر أن الصياد أصيب بعيار ناري في البطن، وأنه جرى نقله إلى المستشفى في محاولة لإنقاذ حياته، إلا أنه فارق الحياة بسبب الإصابة الحرجة.

(عربي 21، 2018/11/14)

2018/11/15 أوقفت السلطة الفلسطينية قائد شرطة محافظة الخليل العقيد أحمد أبو الرب من عمله حتى إشعار آخر، في عقب انتشار صورة له على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يساعد جنودًا إسرائيليين ويقوم بإصلاح إطار سيارة عسكرية في قرية يطا جنوب جبل الخليل.

(i24NEWS، 2018/11/15)

2018/11/15 صوتت اللجنة الثالثة في الأمم المتحدة على قرار دعم الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير بـ 169 صوتًا لصالح القرار، و6 ضده، وامتناع 12 آخرين من التصويت.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2018/11/15)

2018/11/16 أصيب 40 فلسطينيًا، بالرصاص الحي وآخرون بالاختناق؛ نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أطلقه جنود الاحتلال الإسرائيلي في الجمعة الـ 34 لمسيرات العودة ورفع الحصار تحت شعار "التطبيع جريمة وخيانة"، رفضًا لتطبيع بعض دول الخليج العربية علاقاتها بالاحتلال الإسرائيلي.

(العربي الجديد، 2018/11/16)

2018/11/23 أصيب 14 فلسطينيًا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في فعاليات الجمعة الـ 35 منذ انطلاق مسيرات العودة وكسر الحصار تحت عنوان "المقاومة توحدنا وتنتصر". وأفادت وزارة الصحة بغزة أن من بين الإصابات طفلًا حالته خطِرة، مشيرة إلى إصابة عشرات المتظاهرين بالرصاص المطاطي والاختناق.

(العربي الجديد، 2018/11/23)

2018/11/27 وعد الرئيس التشيكي ميلوش زيمان أعضاء البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بنقل سفارة بلده من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، وعبّر زيمان عن تشكيكه في خيار حل الدولتين.

(الجزيرة نت، 2018/11/27)

2018/11/28 قالت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إن وزارة الخارجية الروسية وجّهت دعوة رسمية إلى إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، لزيارة موسكو.

(**القدس العربي**، 2018/11/28)

2018/11/30 أُصيب 14 فلسطينيًا بالرصاص الحي والرصاص المطاطي، كما أُصيب عشرات آخرون بالاختناق بالغاز المسيل للدموع؛ من جراء اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين المشاركين في الجمعة الـ 36 من مسيرات العودة وكسر الحصار شرقي قطاع غزة، والتي حملت شعار "التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني".

(صحيفة **الشرق** القطرية، 2018/11/30)

2018/12/1 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، خمسة مشاريع قرار لصالح القضية الفلسطينية. تتضمن قرارًا يقضي بعدم الاعتراف بأي إجراءات تتخذها إسرائيل في المدينة المقدسة، والحفاظ على وضعها الحالي ورفض كل ما حصل خلال الفترة الماضية، وقرارًا يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية، وثلاثة قرارات أخرى تأتي ضمن استمرار عمل لجان متعلقة بفلسطين في الأمم المتحدة، هي: لجنة تختص بمتابعة البرنامج الإعلامي الذي يتعلق بتدريب فلسطينيين في الأمم المتحدة على التغطية الإعلامية وتغطية الفعاليات، واستمرار عمل لجنة شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، واستمرار عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** "وفا"، 2018/12/1)

2018/12/2 جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بغالبية الأصوات، مطالبتها إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/ يونيو 1967، تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(صحيفة **القدس**، 2018/12/2)

2018/12/4 قرر مجلس الوزراء الفلسطيني تشكيل اللجنة العليا لإحصاءات فلسطينيي الشتات، على أن يتم تنسيق العمل عليه بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الخارجية والمغتربين.

(شبكة فلسطين الإخبارية، 2018/12/4)

2018/12/6 صوّت مجلس شيوخ إيرلندا على مشروع قانون مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في مرحلته الخامسة والنهائية، ليتم تحويله إلى مجلس النواب لتصديقه.

(صحيفة **القدس**، 2018/12/6)

2018/12/6 فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الحصول على الأغلبية المطلوبة في الأمم المتحدة؛ لتبني مشروع قرار أميركي يدين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الفلسطينية. كانت هذه هي المرة الأولى التي تدين فيها الأمم المتحدة حركة حماس الفلسطينية بالاسم في قرار، لكن مشروع القرار لم يحصل على أغلبية الثلثين خلال تصويت الدول الأعضاء بالجمعية العامة.

(سي إن إن عربي، 2018/12/6)

2018/12/7 أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية إصابة 33 فلسطينيًا برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، خلال مشاركتهم في الجمعة الـ 37 لمسيرة العودة وكسر الحصار عن قطاع غزة. وقد حملت هذه الجمعة اسم "انتفاضة الحجارة الكبرى".

(**وكالة الأنباء الكويتية** "كونا"، 2018/12/7)

2018/12/10 اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مقر وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا"، في رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة، ودققت في هويات الموظفين الموجودين في مكاتبهم ومنعتهم من مغادرته، واحتجزتهم في مبنى المكتب.

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية** "وفا"، 2018/12/10)

2018/12/13 قُتل جنديان من جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأُصيب آخران بجروح خطِرة في عملية إطلاق نار في البؤرة الاستيطانية "غفعات أساف" قرب بلدة سلواد، شرقي رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

(عرب 48، 2018/12/13)

2018/12/13 قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شابين فلسطينيين هما أشرف نعالوة، بعد مداهمة منزل كان يتحصن فيه داخل مخيم عسكر الجديد للاجئين شرق نابلس، وصالح عمر البرغوثي، بعد أن أطلق عليه جنود الاحتلال النار بمدينة سردا شمالي رام الله بالضفة.

(الجزيرة نت، 2018/12/13)

2018/12/14 أصيب 60 فلسطينيًا برصاص الاحتلال الإسرائيلي، من جراء مشاركتهم في الجمعة الـ 38 لمسيرة العودة وكسر الحصار عن قطاع غزة. وقد حملت هذه الجمعة اسم "المقاومة حق مشروع".

(الرسالة نت، 2018/12/14)

2018/12/14 أصيب 14 فلسطينيًا بجروح، وعشرات آخرون بحالات اختناق، في مواجهات مع قوات إسرائيلية اقتحمت مخيم الأمعري للاجئين قرب رام الله.

(**وكالة أنباء الأناضول**، 2018/12/14)

2018/12/16 أكـد رئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون تمسكه بقراره الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، بالرغم من الانتقادات.

(الحرة، 2018/12/16)

2018/12/16 انتقد رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد تحرك أستراليا، بسبب اعترافها بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، قائلًا إن مثل هذا الاعتراف "ليس من حق الدول".

(رويترز، 2018/12/16)

2018/12/17 هدمت جرافات الاحتلال منزل عائلة الشهيد أشرف نعالوة في ضاحية شويكة شمال طولكرم. واقتحم العشرات من جنود الاحتلال منزل عائلة الشهيد تمهيدًا لهدم المنزل.

(وكالة معًا الإخبارية، 2018/12/17)

2018/12/19 صدّق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الأولى، مشروعَ قانون يتيح طرد عائلات فلسطينية من منازلها بالضفة الغربية، بدعوى تنفيذ أحد أفرادها عملية مسلحة. وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن الكنيست (البرلمان) صدّق مشروع القانون بالقراءة الأولى بأغلبية 69 عضوًا مقابل معارضة 38 عضوًا.

(العربي الجديد، 2018/12/19)

2018/12/21 استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب عشرات آخرون برصاص الجيش الإسرائيلي خلال مشاركتهم في فعاليات الجمعة الـ 39 من مسيرات العودة وكسر الحصار. وأطلقت الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة على فعاليات اليوم اسم "جمعة الوفاء لأبطال المقاومة".

(الجزيرة نت، 2018/12/21)

2018/12/22 قال الرئيس محمود عباس إن المحكمة الدستورية أصدرت قرارًا بحل المجلس التشريعي والدعوة لإجراء انتخابات تشريعية خلال ستة أشهر، مؤكدًا أنه سيلتزم بقرار المحكمة الدستورية.

(سما الإخبارية، 2018/12/22)

2018/12/23 توالت ردود الفعل على قرار الرئيس الفلسطيني بحلّ المجلس التشريعي، وأصدرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والمبادرة الوطنية الفلسطينية، استنكارها لقرار المحكمة الدستورية ورفضها له.

(الميادين، 2018/12/23)

2018/12/28 استشهد فلسطينيّ وأصيب خمسة آخرون بجراحٍ متفاوتة من جراء نيران أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ وذلك في مسيرات العودة الأسبوعية الأربعين التي حملت اسم "لن نساوم على حقّنا في العيش بكرامة".

(عرب 48، 2018/12/28)

2018/12/31 استشهد 312 فلسطينيًا أغلبهم من قطاع غزة، بنيران إسرائيلية، خلال عام 2018، وفقًا لتقرير فلسطيني صادر عن "التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين"، وهي منظمة غير حكومية.

(القدس العربي، 2018/12/31)

2018/12/31 أعلن الجيش الإسرائيلي، أنه نفّذ 865 غارةً جويةً على أهداف في قطاع غزة، خلال عام 2018. وقال الجيش، في تقرير حصلت وكالة أنباء الأناضول على نسخة منه، إنه دمّر 15 نفقًا، من بينها نفق بحري واحد، على حدود قطاع غزة خلال عام 2018.

(وكالة أنباء الأناضول، 2018/12/31)

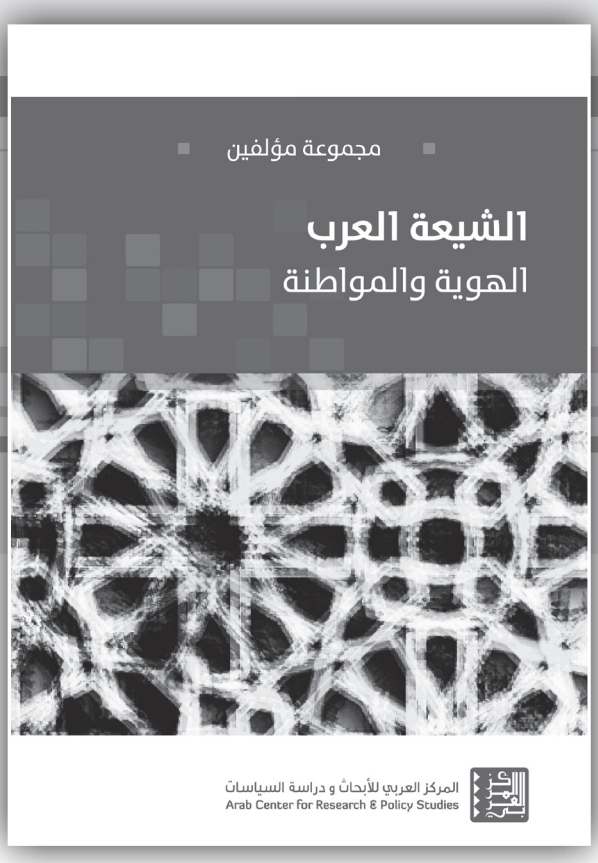

صـدر حديـثًا

تحريـــر: حيدر سعيد.
تـأليف: مجموعة مؤلفين.

الشيعة العرب: المواطنة والهوية

صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب الشيعة العرب: المواطنة والهوية، الذي حرّره حيدر سعيد، الباحث في المركز، وضمّ أربعة عشر بحثًا من البحوث التي قُدِّمت في مؤتمر يحمل العنوان نفسه، عقده المركز في الدوحة في الفترة 27-29 شباط/ فبراير 2016. ويشمل الكتاب قدر الإمكان المفاصل الإشكالية الرئيسة التي خطَّط المركز لتناولها؛ سواء في التمهيد التاريخي، أو تحدي الهوية الوطنية، أو المشاركة السياسية للشيعة العرب في البلدان التي يشكلون فيها نسبة وازنة، أو المسألة الشيعية وحركات التشييع خارج منطقة المشرق العربي، الموطن الأول للشيعة العرب.

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews

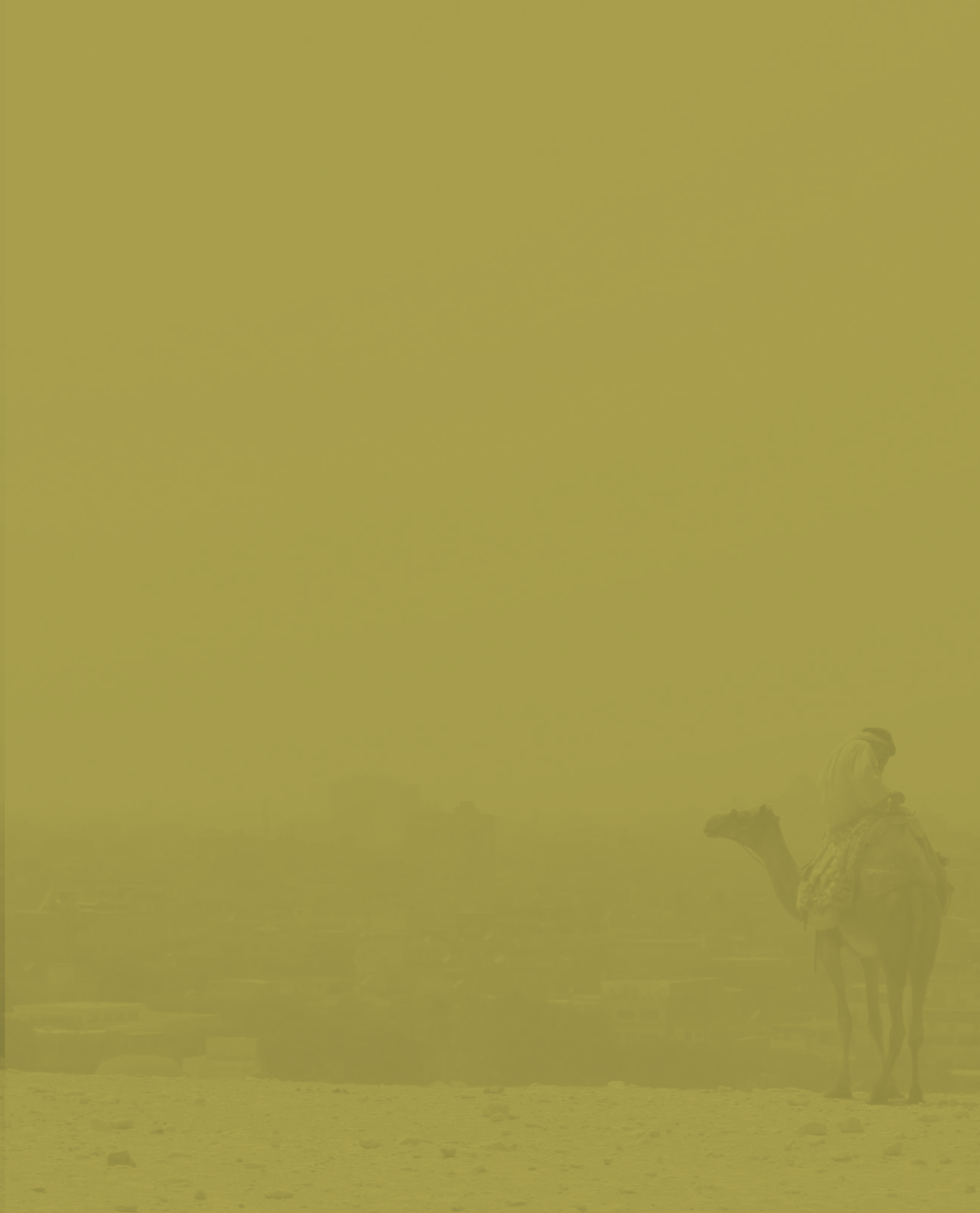

أمينة مصطفى دلة | Amina Mostefa Della*

نهاية التاريخ بطبعته الأميركية: مراجعة في كتابي "نهاية النظام العالمي الأميركي" و"اللفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأميركي وأزمته وتحوله"

The End of America: Book Review of "The End of American World Order" and "Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order"

عنوان الكتاب الأول في لغته: The End of American World Order.

عنوان الكتاب: نهاية النظام العالمي الأميركي.

المؤلف: أميتاف أشاريا Amitav Acharya.

سنة النشر: 2018.

الناشر: Polity.

عدد الصفحات: 138.

عنوان الكتاب الثاني في لغته: Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order.

عنوان الكتاب: اللفياثان الليبرالي: أصول وأزمة وتحول النظام العالمي الأميركي.

المؤلف: جون إكنبري Gilford John Ikenberry.

سنة النشر: 2011.

الناشر: Princeton University Press.

عدد الصفحات: 372.

* أستاذة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

* Professor of Political Science, Faculty of Law and Political Sciences, Hassiba Benbouali University, Chlef, Algeria.

مقدمة

منذ أن انتُخب دونالد ترامب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية، لم يُخفِ الباحثون المهتمون بمسألة التوازنات الدولية، والسياسة الخارجية الأميركية، توجسَهم وتشاؤمهم المتزايد من حالة ومستقبل ما سمَّوه "النظام العالمي الليبرالي"؛ ذلك أن العودة الأميركية التدريجية إلى تبني الأيديولوجيا الانعزالية، وإن كانت تقليدًا تاريخيًا لطالما لجأت إليه كلما واجهت قيودًا دولية على مصالحها، يمكن أن تكون انعكاسًا لتغير عميق يشمل الفهم الدولي للقواعد والأسس الناظِمة لهذا النظام. ولعل الناظِر إلى عناوين أعمالهم الصادرة في العام نفسه، أو في العام الذي بعده، يتأكد من ذلك مرارًا، إذ اختارت مجلة **فورين أفيرز** *Foreign Affairs* عنوانًا كبيرًا لعددها الخاص الصادر في شباط/ فبراير 2017، هو "خارج النظام: مستقبل النظام العالمي". ونشرت الباحثة آن ماري سلوتر مقالة بعنوان "عودة الفوضوية"، وأخيرًا كتابَي **جحيم النيات الحسنة** لستيفن وولت، و**الوهم العظيم: الأحلام الليبرالية والوقائع الدولية** لجون ميرشايمر.

إن أزمة النظام العالمي الليبرالي، أو نهايته المفترضة التي تحدث عنها هؤلاء، هي في أصلها سردية أو أسطورة، بحسب تعبير جوزيف جوف، لطالما كانت حاضرة في كتابات منظري السياسة الدولية ومحلِّليها، بل ملازمة لسردية أخرى أكثر تعلقًا بالصعود والأفول الأميركيين على الساحة الدولية، ارتبطت ببعض الأحداث التي اعتبرت مفصلية بالنسبة إلى السياسة الأميركية تحديدًا، داخليًا وخارجيًا، كإطلاق السوفيات القمر الصناعي "سبوتنيك" عام 1957، والأزمة النفطية عام 1973 وفي الثمانينيات؛ مع تحول الاقتصاد الأميركي من اقتصاد صناعي إلى معلوماتي[1]. وقد تزامنت الفترة اللاحقة لما اصطُلح عليه بـ "نهاية الحرب الباردة" مع نقاش حادٍّ آخر حول "الصعود الزئبقي للصين" ومدى انسجام ذلك، أو تعارضه، مع النظام العالمي الليبرالي، انخرط فيه - منهجيًا ومعرفيًا - مختلف منظري السياسة الدولية الذين راوحت وجهات نظرهم بين من نظر إليها بتشاؤمٍ متزايد، ومن اعتبرها فرصة لتأكيد أن حداثة واحدة لا تكفي جميع الشعوب، وأنها الفرصة السانحة لظهور نظام عالمي بديل أكثر تلبية واستجابة لمختلف الضرورات الإنسانية.

لذلك، فإن هذه السردية التي عادت للظهور مجددًا في أغلب النقاشات الدولية الحالية ستتعرض لها المقالة بالنقاش والتحليل؛ من خلال مراجعة نقدية لكتابين من أهم الكتب التي تقع على طرفي نقيض فيما يتعلق بصعود النظام العالمي وأفوله ومستقبله. فالكتاب الأول هو لجيلفورد جون إكنبري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة برنستون، وأحد أشد المدافعين عن الليبرالية الأممية كدعامة للنظام العالمي، أما الآخر فهو لأميتاف أشاريا، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأميركية بواشنطن، وهو من أفضل المتخصصين في شؤون جنوب شرق آسيا وآسيا، والمدافعين عن اللامركزية الغربية في التنظير الدولي، والداعين إلى أن تُؤخذ أهمية القوى الصاعدة في عملية الحوكمة العالمية في الاعتبار.

ستكون مراجعة الكتابين من خلال مقارنة واستخلاص لمقاربتَي الباحثين لثلاثة مواضيع رئيسة تقع في صلب التحليل النظمي؛ هي محددات تعريف النظام العالمي، والموقف من القوى الصاعدة (أو القوى غير التقليدية)، والتصور المقدم لمستقبل النظام العالمي الحالي. وفي الأخير ستحاول المراجعة، من خلال استعراضها لأدبيات من مختلف جغرافيات العالم وفلسفاته، الجدال بمدى إمكانية ظهور نظام عالمي بديل.

"النظام العالمي" في نسخته "الليبرالية": في أصوله ومكوناته

يكمن الشغل الشاغل في ميدان السياسة العالمية، بحسب إكنبري، في البحث عن منطق الهيمنة وآلياتها، وفي الطريقة التي تخوّل من خلالها توزيعات القوة بين الأمم تشكيل مختلف التكوينات السياسية التي ستنبِئُنا بالطريقة التي تُمارَس بها القوة، وتُشيَّد قواعد النظام العالمي؛ لذلك فإن "الليفياتان الليبرالي"، في أصله، يُعد بحثًا في أصول النظام العالمي الليبرالي، وفي أزماته التي مرَّ بها، وفي آفاقه المستقبلية. وقد انطلق إكنبري في تحليله من تعريف النظام الدولي بأنه "القواعد والمؤسسات المتفق عليها الموجِّهة لسلوك الدول، والتي تختلف من حيث النطاق (إقليمية أو عالمية)، ودرجة المأسَسَة، وأشكال التعاون، وعدد الدول المهيمنة، والآليات الضامنة لشكله واستقراره، والمراوحة بين توازن القوى أو التسلط أو التوافق الدولي"[2].

وباستخدام إكنبري مصطلح "النظام الدولي" بدلًا من "النظام العالمي"، يكون قد تحيّز إلى ثنائية الدولة والقوة كمعيار محدد لطبيعة التفاعلات العالمية؛ الأمر الذي يثبته توصيفه اللاحق لبِنية النظام الذي لا نزال نعيشه، والمشيّدة قواعده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال قوله إنه "نظام هيراركي ذو خصائص ليبرالية، شُيد حول مجموعة من الصفقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أوروبا وشرق آسيا"[3].

ويقصد بالهيراركية (الهرمية) تمكّن الدولة التي ترتقي أعلى سلم هرم القوة العالمي من تشكيل القواعد والمؤسسات الناظمة للمنظومة العالمية؛ كونها غالبًا ما تسعى لاستعمال مزايا قوتها الخاصة لتغيير بيئة العمل الدولية بما يتوافق ومصالحها. وبقيامها بذلك فإنها، بقصد أو من دون قصد، تقوم بإنشاء النظام الدولي. أما "الليبرالية الهَيْمَنِيّة"

1 Josef Joffe, *The Myth of America's Decline: Politics, Economics, and a Half Century of False Prophecies* (New York: Liveright, 2014), pp. 1 - 2.

2 G. John Ikenberry, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton University Press, 2011), p. 47.

3 Ibid., p. 160.

فيقصد بها توظيف الولايات المتحدة، التي انتهت إلى منزلة القوى الكبرى، آليات ليبرالية للسيطرة على باقي الدول. وبقيامها بذلك، فإنها نجحت في قيادة أحد أكثر الأنظمة الدولية تميزًا لم تشنّ فيه حرب بين القوى الكبرى، كما أرست أعظم ازدهار اقتصادي شهده التاريخ[4].

إن نجاح قيادة الولايات المتحدة لهذا النظام يعزى إلى عوامل عديدة، منها ما هو متعلق بالداخل الأميركي، وما هو متعلق بإستراتيجياتها الموجهة إلى الخارج. ففي الداخل، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما لاحظ المؤرخ ميلفين ليفلر، تضاعفت القوة الأميركية؛ بسبب امتلاكها ثلثي احتياطيات العالم من الذهب، وثلاثة أرباع رأس ماله المستثمَر، ونصف سفن الشحن الخاصة به، ونصف قدرته التصنيعية، إضافة إلى أن ناتجها القومي الإجمالي كان ثلاثة أضعاف ناتج الاتحاد السوفياتي، وأكثر من خمسة أضعاف من مثيله البريطاني[5]. وقد استغل صناع القرار الأميركي هذه الفرص، فطوروا إستراتيجية كبرى موجهة إلى الخارج، هدفها جعل البيئة الدولية ملائمة لأمن الولايات المتحدة ومصالحها في المدى البعيد، على خلاف الإستراتيجية الكبرى الموضعية التي اعتادت القوى التقليدية انتهاجها، والتي تقتصر على مواجهة الدول المنافسة والحد من قوتها وتهديدها[6]. أما في الخارج، فقد أرست الولايات المتحدة معالم "النظام الليبرالي الهيمني" بتطبيقها سبع منطقيات عزّزت كل منها الأخرى؛ إذ كانت البداية بتأكيدها الاقتصاد العالمي المفتوح الميسّر للنفاذية الأميركية إلى أسواق العالم وموارده، ثم تأكيدها ضرورة أن توفر الديمقراطيات الصناعية مستوًى جديدًا من الدعم الاجتماعي لمواطنيها؛ لتحقيق الاستقرار وحماية مجتمع السوق، أو ما يُعرف بـ "دولة الرفاه"، وهو ما تأكد بعد عام 1950 بسبب الزيادة المطردة في نسبة الإنفاق الحكومي على مختلف برامج الحمائية الاجتماعية. أما المنطق الثالث، فقد تمثل في الدفع إلى "التعاون المؤسسي المتعدد الأطراف"، كآلية لتجاوز عدم كفاية الحلول الوطنية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الوطني؛ وهو نوع من الالتزام الذي تقدم فيه الولايات المتحدة بعضًا من التنازلات والقيود على قوتها، مقابل الحصول على نظام تعاوني مستقر، تقيّد من خلاله الدول المشتركة فيه، وتقلل من المخاطر والشكوك المرتبطة بحالة الفوضوية الدولية، والمنافسة الأمنية غير الواضحة فيما بينها. وأما المنطق الرابع، فهو يتمثل في التعزيز الأميركي لمشاعر التضامن الغربي الديمقراطي من خلال تأكيد خطابي مفاده أن أوروبا والولايات المتحدة تشكلان مجتمعًا سياسيًا واحدًا؛ بسبب تقاسمهما تاريخًا وقيمًا وممارسات ليبرالية مشتركة. وفضلًا عن ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة منطق "القيادة الهيمنية" للنظام، بتوليها زمام تقديم الحماية الأمنية لباقي الدول وتحريكها للنمو الاقتصادي العالمي بسبب عولمة عملتها (الدولار)، وسوقها الداخلية[7].

إن أسطورة "النظام الليبرالي الهيمني" لم تصمد طويلًا أمام الانتقادات الموجهة إليها من داخل الحقل الأكاديمي الدولي، حتى من أشد المدافعين عنها من أمثال إكنبري الذي صعّد امتعاضَه، بعد عام 2017، بمقالته "هل هي نهاية النظام العالمي الليبرالي؟" التي يوحي عنوانها بأنه اعتراف مبطن بأن النظام الذي كانت تهيمن عليه الولايات المتحدة وأوروبا يفسح المجال اضطرارًا لدول صاعدة، تحمل أفكارًا وممارسات وأجندات في أصلها غير ليبرالية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أشاريا في الطبعة الثانية من كتابه **نهاية النظام العالمي الأميركي** الذي أكّد فيه، على غرار ادعائه السابق في الطبعة الأولى منه، أنه إذا كانت نهاية هذا النظام تُعزى إلى عوامل خارجية تتعلق أساسًا بالصين وغيرها من القوى الصاعدة، فإن ترجيح الناخب الأميركي لدونالد ترامب، وإصرار البريطانيين على "البريكست"، هما نتيجتان وليسَا سببين لنهاية هذا النظام، وتأزمه من الداخل[8].

النظام العالمي في نسخته الليبرالية: في نقد سردياته

كانت الباحثة إيزابيل غرونبرغ قد فككت، سابقًا، أسطورة "نظرية الاستقرار بالهيمنة" التي تماهت فرضياتها كثيرًا وأسطورة "النظام العالمي الليبرالي" (الأميركي)، من خلال الاستعانة بتحقيقات تاريخية في أهم سردياتها، فنجحت في إثبات فشل النظرية في تلبية معايير معقولة من حيث الدقة التجريبية والاتساق التحليلي، فضلًا عن محتواها الأسطوري. فسردية الارتباط الوثيق بين الهيمنة والانفتاح الاقتصادي، فككتها الباحثة مستعينةً بتحقيق ستيفن كراسنر النظري الذي أثبت عدم تطابقهما خلال ثلاث فترات متتالية؛ عام 1951 في الولايات المتحدة، حيث فُرضت حصص الاستيراد على المنتجات الزراعية الجديدة، وأصبحت قطاعات كبيرة من الصناعة والزراعة محمية بالتعريفات عام 1953 بعد تسنم أيزنهاور هرم السلطة، بل شملت اتفاقيات التجارة، في كثير من الأحيان، إعلانًا مفاده أن مشروع القانون لا يعني الموافقة على الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة[9].

وقد باشر أشاريا، متبعًا الطريقة نفسها ومؤيّدًا لصحّتها، انتقاده لسرديّات "النظام العالمي الليبرالي"، بدءًا بمصطلحاته المتداولة، كالنظام الأطلسي، وتجمع الديمقراطيات، والعالم الحر، وغيرها المناقضة لبعضها؛ كونها لم تقدّم إشارة واضحة بشأن الامتداد الجغرافي بالنسبة إلى من ينتمي إلى هذا النظام أو العضوية فيه. فالعالم الأطلسي، مثلًا، يستثني جغرافيًا كلًا من أستراليا ونيوزيلاندا، و"العالم الحر" المشحون أيديولوجيًا استخدم أداة للدعاية الغربية في أثناء الحرب الباردة[10].

4 Ibid.

5 Ibid., p. 163.

6 Ibid., p. 164.

7 Ibid., pp. 167 - 193.

8 Amitav Acharya, *The End of American World Order*, 2nd ed. (UK: Polity, 2018), p. xiii.

9 Isabelle Grunberg, "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability," *International Organization*, vol. 44, no. 4 (Autumn 1990), p. 437.

10 Acharya, p. 36.

إن الفكرة الرئيسة التي أراد أشاريا إيصالها إلى قارئ كتابه تكمن في الابتعاد عن الرؤية الأحادية للعالم التي تختصر تجارب الأمم التاريخية، وأفكارها وممارساتها، في قالب واحد، وتحجب مساهماتها السابقة والحالية والمستقبلية؛ حتى في إطار الأفكار والأعراف الليبرالية. وهذه الرؤية المستندة إلى تعددية مصادر المعايير الليبرالية وتفسيراتها من شأنها أن تمنح باقي الفواعل غير الليبرالية فضاءً أوسع، وشعورًا بملكية النظام الذي تعيش فيه، وهو ما يمكنها من التلاؤم ومعاييره، بل إنه يساعدها على تطويرها، فقد جادل أشاريا بأن الدول النامية ساهمت فعلًا في تطوير معايير وأنماط حَوكمية عالمية، مستندًا إلى مجموعة من الأبحاث قُدمت في هذا الإطار؛ كأعمال سيكينك كاثرين التي جادلت بدور دول أميركا اللاتينية المؤسس لمعايير حقوق الإنسان بسبب تطويرها أحد أكثر الصيغ القانونية قوة لمبدأ عدم التدخل، و"إعلانها الأميركي الخاص بحقوق الإنسان وواجباته" الصادر عن منظمة الدول الأميركية، في نيسان/ أبريل 1948، قبل أشهر من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[11]. أما الباحث إيريك هيلينر، فأوضح المساهمات المهمة لدول أميركا اللاتينية، ودول أوروبا الشرقية، إضافة إلى الصين والهند، في إنشاء المؤسسات الاقتصادية العالمية ودعمها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما فيها مساهمات بريتون وودز، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي[12]. وقد واصل أشاريا إشاراته إلى المساهمات غير الغربية في مجال التنمية والسلام العالمي؛ كنموذج غرامين للتمويل الصغير، وتنمية المجتمع المخالف للممارسات المصرفية التقليدية الذي طوره أستاذ الاقتصاد البنغالي محمد يونس، وأفكار التنمية البشرية والأمن البشري التي طورها الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا صن، والتي كانت بمنزلة نقد لاذع لليبرالية الاقتصادية المستندة في تقييمها للتنمية إلى ناتج الدول المحلي ونموذج "الأمن القومي" الذي روجت له الأكاديمية الأميركية كذلك[13].

إن سردية الدور الحميد لـ "النظام العالمي الليبرالي"، وللولايات المتحدة، اعتبرها أشاريا مبالغًا فيها لعدة أسباب. فممارسات الولايات المتحدة غير الليبرالية التي ميزت "الحرب الأميركية على الإرهاب"، وغزوها لأفغانستان والعراق، كانت من بين المؤشرات الواضحة الدالة على تبديد أسطورة ارتباطها بالقيم الليبرالية وباقي الدول التي أضفت الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان كدعامة للنظام العالمي. وعلى الرغم من أن أشاريا لم ينكر المساهمة الإيجابية للمعايير الليبرالية، كالاعتمادية المتبادلة والمؤسسات والديمقراطية في تحقيق السلام، فإنه أكد ضرورة الاعتراف بعدم كفايتها[14]. أما الباحثان إدوارد مانسفيلد وجاك سنايدر، فقد فنَّدا في أعمالهما الفكرة الراسخة في العلاقات الدولية التي مفادها أن "الديمقراطيات لا يقاتل بعضها بعضًا"؛ واستدلًا بما حدث في يوغوسلافيا السابقة وإندونيسيا على أن التحول نحو الديمقراطية يمكن أن يزيد من خطر الاضطراب الداخلي، ومن الحروب بين الدول؛ على الأقل في الأمد القصير[15]. كما أن المؤسسات المتعددة الأطراف تعرّضت، أيضًا، لإساءة الاستخدام من طرف القوى الكبرى وتحالفات القوى الصغرى، وما حالُ الأزمتين الليبية والسورية إلّا مثال صارخ لهذا التلاعب.

وبالنسبة إلى الصعود الصيني، والدول الصاعدة الأخرى، ممثلة في البريكس BRICS، ومجموعة العشرين G20، رأى إكنبري أن التحول الحاصل ليس انتقالًا من نظام هَيمني أميركي إلى آخر صيني، بل هو انتشار تدريجي للسلطة، بعيدًا عن الغرب[16]. فالنظام العالمي الليبرالي كافأ هذه الدول بسبب انفتاحها الاقتصادي وتبنّيها نموذجًا تنمويًا قائمًا على التجارة الخارجية، بقدر ما قيَّد نفوذها وحدَّ من نزعتها العدائية بسبب آلياته ومؤسساته. وعلى سبيل المثال، مُنحت الصين من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن صوتًا مساويًا، وفرصًا للقيادة العالمية، إلى جانب القوى العالمية الأخرى، كما أنها لا تزال تدرك حاجتها إلى النظام الاقتصادي المفتوح الذي انخرطت فيه؛ وليس ذلك لاستمرارية تيسيره ولوج اقتصادها إلى أسواق العالم فقط، بل لتوفيره أيضًا آليات لتسوية النزاعات في حال تعرضها لإجراءات تمييزية أو حمائية من دول أخرى، وهذه حال الاقتصاديات الناشئة[17]. إن هذه الحجة هي الحجة نفسها التي ذهب إليها راندل شولر وشياو يو بو؛ إذ جادلا بأن الصين تمارس "المقاومة الحَقانية" التي تعني ضمنيًا قبول الفواعل الضعيفة لشرعية المهيمن وسعيها لاغتنام فرص النمو وتحدي الظلم الواقع عليها من ناحية أخرى. فسعي الصين لتوسيع اقتصادها، وزيادة نفوذها وهيبتها السياسية، وتعزيز وضعها، بوصفها لاعبًا سياسيًا في النظام العالمي الحالي، مع تجنبها ما من شأنه أن يكون تحديًا مباشرًا للهيمنة الأميركية، واعتمادها تقنيات العمل الإقليمي والمؤسسي المتعدد الأطراف، ودفاعها عن هذه التقنيات، كل ذلك يقع في سياق مشاركتها النشطة في النظام القائم، بدلًا من مواجهته[18].

لقد وافق أشاريا هذا الطرح بسبب عدم كفاية قدرة هذه الدول الاستعراضية للقوّة ومحدودية قدرتها الترويجية والجاذبة لأيديولوجياتها،

11 Kathryn Sikkink, "Latin American Countries as Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights," *Global Governance*, vol. 20, no. 3 (2014), pp. 389 - 404.

12 Eric Helleiner, *Forgotten Foundations of Bretton Woods: International Development and the Making of the Post war Order* (New York: Cornell University Press, 2014)

13 Acharya, pp. 42 - 43.

14 Ibid., p. 44.

15 Edward Mansfield & Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," *International Security*, vol. 20, no.1 (Summer 1995), p. 5.

16 G. John Ikenberry, "The end of liberal international order?" *International Affairs*, vol. 94, no. 1 (January 2018), p. 17.

17 G. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 1 (January-February 2008), p. 32.

18 Randall L. Schweller & Xiaoyu Pu, "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline," *International Security*, vol. 36, no.1 (Summer 2011), pp. 52 - 53.

فضلًا عن صراعاتها العديدة مع دول جوارها؛ كالتوتر بين الصين والهند بسبب النزاع الحدودي في منطقة دوكلام، ومعارضة الصين محاولة الهند الانضمام إلى مجموعة مورّدي المواد النووية، وإحباطها إدراج مسعود أزهر، زعيم تنظيم "جيش محمد" المعادي للهند، ضمن قائمة مجلس الأمن السوداء، وفي المقابل تُعارض الهند المبادرةَ الصينية "حزام واحد طريق واحد"، وهي كلّها مؤشرات تدل على أن أقوى دولتين صاعدتين لا تملكان رؤية مشتركة للنظام العالمي[19]. وعلى الرغم من ذلك، فإن انخراط إحدى هذه الدول في مؤسسات هذا النظام وقواعده، بحسب ما رأى ماركوس تورينو، لا يعني قبولها بالهيمنة الأميركية عليه؛ لأنها لا تزال رافضةً ومقاومةً لممارسات الهيمنة المصاحبة له، كالبرازيل مثلًا[20]. وبحسب أشاريا، ستظل الدول الصاعدة مُرتابة في أي مخطط جديد قد تضعه الدول الغربية للحفاظ على النظام القائم، وستطالب بمزيد من الإصلاحات على مستوى المؤسسات الدولية؛ لعلها تُمنح صوتًا أعلى فتكون أقدر على التأثير. وهذه الملاحظة نفسها قدمتها كريستين هوبويل التي اعتبرت أن صعود دول البريكس ليس وهمًا، وأنها أصبحت قوة سياسية مهمة في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي؛ لأنها أظهرت درجة ملحوظة من الوحدة والتعاون، والعمل بتناغم تامٍّ، ونجحت في تحدي الهيمنة الأميركية. وما جولة الدوحة، عام 2001، إلّا مثال بارز على عرقلة هذه الدول لإحدى المؤسسات التقليدية الأساسية في النظام الاقتصادي الليبرالي[21].

النظام العالمي في نسخته الليبرالية: بين الاستمرار والأفول

بناءً على ما تقدم، نجد أن "النظام العالمي الليبرالي" في طريقه إلى الأفول، بغض النظر عن قوة الولايات المتحدة، أو ضعفها، فهو يعاني تأزمًا مهما تعددت تسميات الأزمة؛ "أزمة سلطة" كما سمّاها إكنبري، أي عجز الولايات المتحدة عن قيادة العالم بمفردها، أو "أزمة صدقية" بحسب رأي أشاريا. إذًا، ما المستقبل الذي ينتظر العالم؟ أهو الأفول التام أم الجزئي؟ وهل ثمة إمكانية لظهور بديل؟

يرى إكنبري أن النظام الليبرالي، حتى إن تعرض لأزمات متتالية، يملك آليات ذاتية المنشأ تحفز دوله وتمنحها فرصًا للاندماج في ميادينه السياسية والاقتصادية الأساسية، تحقيقًا لمصالحها؛ ومن ثم تَضمن بقاءه واستمراريته[22]. فالدول الليبرالية ستمكِّن من ظهور "النظام الليبرالي ما بعد الهيمني"، نسخةً ثالثة من "الليبرالية الأممية"، بعد نسختها الثانية في عهد فرانكلين روزفلت، ونسختها الأولى في عهد وودرو ويلسون، في حال تمكّنها من تجاوز أخطائها السابقة، واعتمادها "التوسع" منطقًا لعملها الدولي، سواء كان توسعًا من حيث الفواعل غير الغربية التي يجب إشراكها في هياكل الحوْكمة العالمية، أو توسيعًا للسيادة "الويستفالية" بسبب عقيدة "مسؤولية الحماية"، إضافة إلى اعتمادها أنظمة أمنية واقتصادية، تترابط وتتداخل على نحو متزايد[23].

من جانب آخر، رأى أشاريا أنه لن يكون النظام العالمي الناشئ نسخة مستحدثة من العالم الليبرالي، ولا عالَمًا متعدد الأقطاب، بل سيكون "النظام العالمي التعددي" Multiplex World Order الذي يختلف عن سابقيه بكونه عالمًا يتسم بالتنوع الثقافي والسياسي، وبالاعتمادية المتبادلة الكبيرة بين فواعله، كما أن التركيز فيه لن يكون على عدد القوى الكبرى وقدراتها المادية، بل على طبيعة تفاعلها. فهو عبارة عن عالم لامركزي حيث لا دولة واحدة مهيمنة عليه، بل مستويات متعددة متداخلة من الحوكمة العالمية والإقليمية والمحلية[24]. إن النظام التعددي سيحتفظ بخصائص النظام الليبرالي، لكن الاختلاف يكمن في الحضور الموازي لفلسفة "الليبرالية الأممية" وللغرب من حيث هو كتلة جيوسياسية وباقي فلسفات العالم ودوله التي لكل منها مقاربة مغايرة للأفكار والنُهُج التي تُدار بها قواعد النظام العالمي ومؤسساته. وسيكون هذا النظام كذلك أشد تركيزًا على ظاهرة "الإقليمية" التي أصبحت، بعد التغييرات المفاهيمية والنظرية الكبيرة التي أحدثت لإطارها المعرفي، عاملًا مهمًا في تشكيل العلاقات السلمية بين دول الإقليم، وفي تحديد الدور والتأثير الإقليميين والعالميين للدول[25].

إن التصور الذي قدمه أشاريا للنظام العالمي يعتبر امتدادًا لمشروعه الأوسع في الحقل الدولي. فالأساس لتقديم أي فهم معياري للنظام العالمي يكمن، بحسبه، في شرعيته المرتكزة على التمثيل والمشاركة؛ أي المدى الذي يشمل فيه النظام الجزء الأوسع من المنظومة العالمية، وما إذا كان لا يتمتع بدعم القوى القائمة فيه ومشاركتها فقط، بل باقي الفواعل أيضًا، سواء الضعيفة أو الجديدة أو الصاعدة إقليميًا، المالكة فهمًا مختلفًا لما يشكل نظامًا عالميًا مشروعًا وفعّالًا[26].

النظام العالمي التعددي ما هو، إذًا، إلّا استعارة من تعددية الوكلاء Agency في عملية هيكلة النظام العالمي، وهذه التعددية تعتبر جوهر فكرة "العلاقات الدولية العالمية الناشئة"Global IR ، بوصفها دعوة نظرية للباحثين من عالم الجنوب إلى توسيع مشاركتهم في

19 Amitav Acharya, "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order," *Ethics & International Affairs*, vol. 31, no. 3 (2017), p. 275.

20 Acharya, *The End of American World Order*, pp. 47 - 48.

21 Kristen Hopewell, *Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project* (Stanford: Stanford University Press, 2016), p. 3.

22 G. John Ikenberry, "Why the Liberal World Order Will Survive," *Ethics & International Affairs*, vol. 32, Special Issue. no. 1, Rising Powers and the International Order (Spring 2018), pp. 24 - 25.

23 G. John Ikenberry, "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order," *Perspectives on Politics*, vol. 7, no. 1 (March 2009), pp. 71 - 87.

24 Acharya, *The End of American World Order*, p. 9.

25 Ibid., p. 84.

26 Amitav Acharya, *Constructing Global Order Agency and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), p. 13.

حقل العلاقات الدولية[27]؛ لذلك، فإن فهمنا العميق للعالم التعددي، وللعلاقات الدولية العالمية، يتطلب منّا بحثًا في مدى إمكانية القدرات المادية والتصورية والتفاعلية لمختلف الفواعل، سواء الدول أو غيرها، بخصوص التأثير المتعلق بممارساتها، والتي يمكن أن تكون إنشاءً، أو رفضًا، أو مقاومة، أو إعادة تشكيل للأنظمة الإقليمية والعالمية.

ففي السياق الصيني، استنادًا إلى بعض المفاهيم المتجذرة في الفلسفة الكونفشيوسية والتاريخ الإمبراطوري الصيني؛ كمفهومي "الجميع تحت السماء" Tianxia، و"نظام الروافد" Tributary system، قدم الباحثون الصينيون فهمًا مغايرًا للنظام العالمي، يقر بحقيقة العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، كالتي بين الأب وأبنائه؛ فهي غير متكافئة، لكنها حميدة وليست كنظام "ويستفاليا" الذي يساوي بين الدول مقابل وضعها في تنافس وصراع. إن الطريقة الصينية التقليدية للحكم التي اصطلح عليها العالم الصيني فانغ لي تشي Fang Lizhi، هي الحكم استنادًا إلى الأحكام الأخلاقية، والتي ارتكزت على العلاقات الخمس (بين الأب والابن، والإمبراطور والوزير، والأخ الأكبر والأصغر، والزوج والزوجة، والصديق وصديقه)، وعلى الأواصر الاجتماعية الأربع (الأدب والاستقامة والصراحة والإحساس بالخجل)[28]. فالنظام العالمي، وفقًا لذلك، هَرَمي، تقع مسؤولية الحفاظ عليه على عاتق دولة هَيْمَنية حميدة تديره لصالح الجميع الواقعين تحت السماء، حتى أولئك الذين لا تتوافق ثقافاتهم والكونفوشية، وسيكون ارتقاء الصين تقديرًا لإنجازاتها الثقافية، وتفوقها المعترف به، وليس بسبب حجمها الكبير، أو قوتها العسكرية، أو الاقتصادية[29].

ومن جانبهم، قدّم الباحثون الهنود تصورًا بديلًا للنظام العالمي في خِضم إجابتهم عن إشكالية: كيف يمكن لمفهوم "الوحدوية الأدفايتية"[30] Advaitic monism، بوصفه مصدرًا إبستيمولوجيًا محتملًا، أن يمهد الطريق لبناء نظرية دولية ما بعد غربية؟ إن الفهم الوحدوي لـ "الأدفايتا" ينطلق من تصور الكوكب بأكمله، باعتباره حقيقة واحدة مرتبطة مسبقًا؛ حيث الأهمية الوجودية المتساوية لكل من الدولة والعالم. وبالنظر إلى هذا الوضع الأنطولوجي المتكافئ، فإن مسألة إعطاء الأولوية لكيان أنطولوجي معيّن، باعتباره وحدة التحليل الأساسية، يبقى مسألة اختيار ذي دوافع سياسية[31].

إن الافتراضات المنهجية البديلة للوحدوية الأدفايتية تفيد أن مكونات الكوكب (الأفراد والدول والطبقات والمجتمعات والثقافات والشعوب والإيكولوجيا) هي حقائق فرعية متنوعة، متضَمنة في الحقيقة العالمية النهائية، وأن الإدراك الفكري لـ "ترابط هذه المكونات" يمكن أن يدفعنا إلى إعادة تفسير تنوع الهويات السياسية القائمة فيه، ومن ثم سيسمح بخلق مجال أخلاقي جديد لإدانة السياسات المحلية والدولية المثيرة للانقسام[32].

وفي موضوع النظام العالمي، حاججت الباحثة الهندية مِدْها بيشت، بوجود تصور متقدم للنظام، يمكن استخلاصه من وظائف الدولة الداخلية والخارجية المذكورة في المدونة الهندية القديمة **أرتاشاسترا** *Arthaśāstra* التي اعتاد الواقعيون تقديمها بوصفها أحد روافدهم الفكرية. ففي الداخل يجب على الدولة، ممثلة بالملك، أن تحقق الإدارة العادلة كشرط أساسي ومسبق؛ ليس لاستقرارها وازدهارها فقط، بل لتراكم ثروتها، ثم توسعها أيضًا. أما خارجيًا، فقد استرشدت الباحثة بنظرية "الماندالا"[33] التي قدمت تصورًا لكل مكون من مكونات النظام التي وضعها باحثو المدرسة الإنكليزية لـ "المجتمع العالمي"، وهي:

- **المؤسسات:** تعني - بحسب **أرتاشاسترا** - "المبادئ الستة" التي تمثل دليل السياسة الخارجية للدول، وهي: زيادة القوة، والنفوذ، والتفوق الدبلوماسي على العدو، وتشكيل الحلفاء، والحرب ملاذًا أخيرًا. أما المبدأ السادس الذي ركزت **أرتاشاسترا** عليه، فهو أهمية اتباع الدولة السلوكيات العادلة، واتفاقيات السلام. وقد لخص باتريك أوليفيل هذه المبادئ تحت مسمى "الأنماط المجنبة للحرب والمسهلة للسلام"[34]؛ إذ يرى أن الحرب والسلم إستراتيجيات سياسية لا تعني حرفيًا المعنى الموضوع لهما، بل تعني المبادئ العملية لتنفيذ السياسة الخارجية، وهي نوع من إستراتيجيات إضعاف الخصم؛ من خلال القدرة على مقاومة هجماته، وتدمير مصادر دخله. وهذه الإستراتيجيات هي مؤشر دال على مأسسة النظام عالميًا لتجنب الفوضوية.
- **الوكلاء والبنى:** منحت **أرتاشاسترا** مكانة خاصة للدولة، ولمدى اتباعها السلوكيات السبع التي وُضعت أساسًا لتنفيذ قراراتها، وللحفاظ على مركزها المهيمن في دائرة الدول - الماندالا. وقواعد السلوك هذه مهمة؛ لأنها مؤشر لقياس مدى نجاح الدبلوماسية من خلال معرفة الهدف الذي تريد كل دولة تحقيقه، ويصنفها ضمن دائرة الماندالا، إما حليفًا وإما عدوًا وإما محايدًا[35]، فالعدالة، إذًا، من حيث هي القيام بالمهمات المنوطة، وفق

27 Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies," *International Studies Quarterly*, vol. 58, no. 4 (2014), pp. 647–659.

28 Yaqing Qin, "Why is there no Chinese international relations theory?" in: Amitav Acharya & Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia* (England: Routledge, 2010), p. 42.

29 June Teufel Dreyer, "The 'Tianxia Trope': Will China Change the International System?" *Journal of Contemporary China*, vol. 24, no. 96 (2015), p. 2.

30 الأدفايتا هي فلسفة هندية قديمة تعني "اللاثنائية"، أي عدم الإيمان بأن العالم وما فيه من ظواهر يتشكل من ثنائيات.

31 Deepshikha Shahi & Gennaro Ascione, "Rethinking the Absence of Post-Western International Relations Theory in India: 'Advaitic monism' as an Alternative Epistemological Eesource," *European Journal of International Relations*, vol. 1, no. 22 (2015), p. 14.

32 Ibid., p. 15.

33 مصطلح سنسكريتي يشير إلى مجموعة الرموز الهندسية التي اعتمدها الهنود القدماء لتقديم صورة الكون.

34 Medha Bisht, "The Concept of 'Order' in Arthashastra: Re-engaging the Text," *South Asian Survey*, vol. 21, no. 1 - 2 (2017), p. 220.

35 Ibid., pp. 221 - 222.

الشروط المنصوص عليها في **أرتاشاسترا**، تُعتبر العامل الرئيس في إضفاء المعنى على النظام، على المستويين الداخلي والعالمي[36].

وفي السياق الإسلامي، وجب في البداية توضيح أنه يوجد نوعان من الكتابات التي تناولت مسألة الربط بين الإسلام والعلاقات الدولية. فالنوع الأول حصر فيه غير المتخصصين في الحقل الدولي تركيزهم في دراسة القواعد المقننة لعلاقات المسلمين بغيرهم في زمن السلم والحرب، أو ما عُرف بـ "دار السلم"، و"دار الحرب"، و"دار العهد". ومثل هذا التقسيم، فضلًا عن كونه خاضعًا لواقع معيّن هو واقع القوّة زمن الفتوحات الإسلامية، وفضلًا عن عدم مساءلة هؤلاء الباحثين لأسباب ظهوره، ومدى صلاحيته، ومدى الخلاف بين الأسانيد الشرعية لدُوره الثلاث[37]، هو تقسيم يقلّل من أيّ إمكانية لإجراء حوار حقيقي وباقي الحضارات. أما النوع الثاني، فهو متعلق بمحاولة المتخصصين تطوير نظرية إسلامية للعلاقات الدولية عبر عدة مستويات، هي: التقديم لأصول التعامل مع المصادر الإسلامية وقواعده ومناهجه عند التنظير للعلاقات الدولية، وتقديم إمكانية معرفية لاستنباط العلاقات الدولية، سواء من الأصول الإسلامية التقليدية، كالقرآن والسُنة وخبرة الخلفاء الراشدين، أو المستمدة من التجربة التاريخية للمسلمين، أو المستمدة من الفكر السياسي الإسلامي[38].

هذه الأبحاث، على أهميتها وقدرتها العالية على التعامل النقدي مع المحطات الفكرية المختلفة التي مر بها الحقل، اكتفت بطرح الأسئلة أكثر من تقديم البدائل النظرية والمفاهيمية التي يمكن استخدامها لردم الفجوة الحاصلة لحظة التخلي الإبستيمولوجي عن المفاهيم الغربية للعلاقات الدولية. فعلى الرغم من اعتراف هذه الأبحاث بأن ولوجها إلى الحقل سببه انفتاح الحقل نفسه على دراسة القوة التفسيرية للمعايير والقيم والدين، في تحليل سلوك الدول والعلاقات بينها، فإنها لم تتمكن من تقديم فهم ديني - سياسي جديد للدولة، يتجاوز البعد العَقَدي الذي اعتاد الباحثون اعتماده أساسًا للتقسيم، ولم تتمكن من الموازنة بين المعايير والقيم المستمدة من التراث التاريخي والديني، والمصالح والتفاعلات الحالية للشعوب الإسلامية في علاقاتهم بغيرهم.

لذلك، يمكن أن تركز النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية (في حالة اختيار الدين معيارًا للنظرية) على البعد المعياري؛ بالنظر إلى امتلاك الإسلام، بوصفه بديلًا دينيًا وأخلاقيًا وحضاريًا، فهمًا مغايرًا لمصدر الحقيقة الدولية؛ كما فعل علي أكبر علي دخاني بتقديمه ثلاث بنى مستقاة مباشرة من القرآن والسنة النبوية يمكنها أن تكون حاكمة للعلاقات بين الأمم والدول:

- المعرفية - الإبستيمولوجية: أي الأسس المعرفية والإدراكية للقادة والأنظمة السياسية المشكِّلة لقوام صنع السياسة دوليًا، وهي تبني موقف محترم تجاه البشر، والاعتراف بتعددية الأديان واقعًا، وأصالة الإرادة الحرة، والاختيار الحر للبشر.
- العقلانية - الأخلاقية: أي القواعد السلوكية التي تتأسس الأنظمة الاجتماعية بموجبها، وتتمّ المحافظة عليها؛ وهي التعايش السلمي، وتجنب العنف، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية.
- العملية والسلوكية: تُعنى بالأساليب التي يجب على الدول اتباعها في تفاعلها مع الدول الأخرى. وتتلخص في تعزيز الحوار، وأهمية الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات، وبالعدالة آليةً عملية، والاعتراف بحقوق الأطراف المتنازعة، وتأكيد الإطار الأخلاقي للانتقام، وتعزيز القوات المسلحة لأغراض وقائية[39].

ملاحظات ختامية

مما تقدم، يمكن القول إن "النظام العالمي"، باعتباره مبادئ وتوجيهات ناظِمة لكل الفواعل في العالم لتحقيق غايات وأهداف معيارية معينة، لا يمكن أن تعرّفه وتفرض تطبيقه فواعل بعينها على البقية؛ ذلك أن إصرار أنصار الليبرالية الأممية على رفضهم أي بديل لنموذجهم الليبرالي، قابله إصرار التعدديين على تقصي أي بديل معرفي أو ممارساتي يفضي إلى تحدي خِطَاب "المهَيْمِن"، حتى إن تطلب الأمر توجههم المعرفي نحو آسيا التي لم تعُد موقع التركز العالمي للقوة والثروة فقط، بل باتت بديلًا محتملًا لتطوير صيغ تعددية للحقل الدولي أيضًا.

إذًا، هل هي حقًا نهاية النظام العالمي الليبرالي؟ هذه إشكالية لا يمكن أن تجد لها إجابة واحدة؛ لأن الرؤى المتعددة حولها - كما حاولت هذه المراجعة تقديمها - تقع، في أصلها، في صلب النقاشات في حالة التأزم التي وصل إليها الحقل الدولي، ولا سيما مسألة عدم توافق مصادر التنظير فيه والمواضيع العالمية المختلفة التي لم يعُد في الإمكان مقاربتها بالمفاهيم التي أنتجتها مرحلة ما بعد الحداثة الغربية؛ لذلك فإن السؤال الذي طرحه مارتن وايت، منذ أكثر من أربعين عامًا: "لماذا لا توجد نظرية دولية؟" سيظل يتردد في أذهان باحثي الحقل وكتاباتهم، في محاولة استفزازية لهم لتطويره الدائم؛ تماشيًا والحقائق العالمية - الدولية المتغيرة، حتى إن تغيرت صيغة السؤال وصارت: "لماذا لا توجد نظرية دولية غير غربية؟"، وهي الصيغة التي طرحها كل من أشاريا وباري بيوزان مرتين، عامَي 2007 و2017.

---

36 Ibid., p. 224.

37 رسخت الكتابات العربية والغربية مفهوم "الجهاد" أساسًا لفهم التنظير الإسلامي الدولي الذي يفرض لزامًا تقسيمًا فرضيًا بين عوالم مختلفة، انظر: خديجة أبو أتلة، **الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب** (القاهرة: دار المعارف، 1983)؛ وهبة الزحيلي، **العلاقات الدولية في الإسلام** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981)؛
Majid Khadduri, *The Islamic Law of Nations: Shaybani's Siyar* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1966); Majid Khadduri, *War and Peace in the Law of Islam* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1955).

38 لمدة عشر سنوات، قام عدد من أساتذة العلوم السياسية من تخصصات مختلفة بتقديم "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام"، وقد صدر منه 12 كتابًا عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي. للتفاصيل أكثر، انظر: نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في الإسلام**، ج 1، المقدمة العامة للمشروع (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

39 Ali Akbar Alikhani, "Fundamentals of Islam in International Relations," in: Deina Abdelkader, Nassef Manabilang Adiong & Raffaele Mauriello (eds.), *Islam and International Relations Contributions to Theory and Practice* (UK: Palgrave Macmillan, 2016), pp. 7 - 21.

المراجع

العربية

أبو أتلة، خديجة. **الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب**. القاهرة: دار المعارف، 1983.

الزحيلي، وهبة. **العلاقات الدولية في الإسلام**. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981.

مصطفى، نادية محمود. **العلاقات الدولية في الإسلام**. ج 1. المقدمة العامة للمشروع. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

الأجنبية

Abdelkader, Deina, Nassef Manabilang Adiong & Raffaele Mauriello (eds.). *Islam and International Relations Contributions to Theory and Practice*. UK: Palgrave Macmillan, 2016.

Acharya, Amitav & Barry Buzan (eds.). *Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia*. England: Routledge, 2010.

Acharya, Amitav. "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order." *Ethics & International Affairs*. vol. 31. no. 3 (2017).

_____. "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies." *International Studies Quarterly*. vol. 58. no. 4 (2014).

_____. *Constructing Global Order Agency and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

_____. *The End of American World Order*. 2nd ed. UK: Polity, 2018.

Bisht, Medha. "The Concept of 'Order' in Arthashastra: Re-engaging the Text." *South Asian Survey*. vol. 21. no. 1 - 2 (2017).

Dreyer, June Teufel. "The 'Tianxia Trope': Will China Change the International System?" *Journal of Contemporary China*. vol. 24. no. 96 (2015).

Grunberg, Isabelle. "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability." *International Organization*. vol. 44. no. 4 (Autumn 1990).

Helleiner, Eric. *Forgotten Foundations of Bretton Woods: International Development and the Making of the Post war Order*. New York: Cornell University Press, 2014.

Hopewell, Kristen. *Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project*. Stanford: Stanford University Press, 2016.

Ikenberry, G. John. "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order." *Perspectives on Politics*. vol. 7. no. 1 (March 2009).

_____. "The end of liberal international order?" *International Affairs*. vol. 94. no. 1 (January 2018).

_____. "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" *Foreign Affairs*. vol. 87. no. 1 (January-February 2008).

_____. "Why the Liberal World Order Will Survive." *Ethics & International Affairs*. vol. 32. Special Issue. no. 1. Rising Powers and the International Order (Spring 2018).

_____. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton University Press, 2011.

Joffe, Josef. *The Myth of America's Decline: Politics, Economics, and a Half Century of False Prophecies*. New York: Liveright, 2014.

Mansfield, Edward & Jack Snyder. "Democratization and the Danger of War." *International Security*. vol. 20. no.1 (Summer 1995).

Schweller, Randall L. & Xiaoyu Pu. "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline." *International Security*. vol. 36. no.1 (Summer 2011).

Shahi, Deepshikha & Gennaro Ascione. "Rethinking the Absence of Post-Western International Relations Theory in India: 'Advaitic monism' as an Alternative Epistemological Resource." *European Journal of International Relations*, vol. 1. no. 22 (2015).

Sikkink, Kathryn. "Latin American Countries as Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights." *Global Governance*. vol. 20. no. 3 (2014).

إيهاب محارمة | Ihab Maharmeh*

"فلسطين دوليًا: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات"

"Palestine Internationally: Rise of the Right Wing in the World and Re-examining the Challenges"

عنوان الكتاب: فلسطين دوليًا: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات.

المؤلف: مجموعة مؤلفين.

المحررون: جميل هلال، ومنير فخر الدين، وخالد فراج.

مكان النشر: بيروت، لبنان.

سنة النشر: 2018.

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عدد الصفحات: 277 صفحة.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

أين يُدرج الكتاب؟

يُدرج هذا الكتاب ضمن حقل السياسة الدولية والعلاقات الدولية، ويحتوي مجهودًا بحثيًا يساعد على تفسير أسباب صعود اليمين في العالم وانعكاسه على "المسألة الفلسطينية." والكتاب خلاصة مؤتمر بحثي عُقد في 4 - 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 بعنوان "المسألة الفلسطينية من منظور دولي: الواقع والآفاق". وشارك في تأليفه ثلاثة عشر باحثًا ينتمون إلى تخصصات وجامعات ومراكز بحثية مختلفة، وقد أسهم في تحريره ثلاثة باحثين؛ هم جميل هلال، ومنير فخر الدين، وخالد فراج.

يتفرع الكتاب إلى مدخلين أساسيين، في كل منهما عدد من الدراسات. يضم المدخل الأول أبحاثًا تتناول تحولات صعود اليمين وانعكاسه على القضية الفلسطينية في دول معيّنة؛ مثل الولايات المتحدة الأميركية، وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والهند، وبعض دول أميركا اللاتينية. أما المدخل الثاني، فيتضمن أبحاثًا تركز على التحولات الجامعة تجاه "المسألة الفلسطينية"، فضلًا عن محاولته سبر أغوار الطرق والتكتيكات النضالية الفلسطينية المتاحة في هذا العالم المتغير، مع التركيز على عولمة التضامن مع فلسطين والقانون الدولي.

يحاول الكتاب فهم تغير خريطة العلاقات الفلسطينية الكونية من جانب، والتحولات في العلاقة بإسرائيل من جانب ثانٍ؛ فهناك المصالح التجارية والأمنية والصّلات القوية التي تربط إسرائيل بدول العالم. ويحاول المساهمون كذلك أن يبيّنوا الانعكاسات التي سببها الصعود المتنامي لليمين في العالم، واستغلال نظام الاستعمار الاستيطاني له؛ بهدف مواصلة عمليات التشويه والطمس للتاريخ والجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية.

يساعد الكتاب في فهم القضية الفلسطينية من منظور دولي، فالتقليب بين صفحات التاريخ الفلسطيني يحيلنا على إحدى المسائل التي ظلت متداولة في أجندة المجتمع الدولي منذ تأسيس الأمم المتحدة؛ إذ اقترنت "المسألة الفلسطينية" بمجموعة من القرارات الدولية التي ظلت مثار انقسام إلى يومنا هذا، وذلك منذ نكبة 1948 وإصدار الأمم المتحدة قرارات عدة تكفل حق الفلسطينيين في العودة، وتدعو إلى احترام حقوقهم في أرضهم، وتؤكد حقهم في تقرير مصيرهم، وتطالب إسرائيل بإلغاء استيطانها في الأرض الفلسطينية ووقف ارتكابها جرائم ممنوعة في القانون الدولي. أضف إلى ذلك أن القضية الفلسطينية ظلت مقترنة بأدوار قوى دولية تعتبر نفسها وسيطًا في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويمثل السياق السياسي الدولي وتفاعلاته فرصةً مهمة لفهم القضية الفلسطينية من منظور دولي، ولا سيما مع تهاوي فرص تطبيق "حل الدولتين" المدعوم دوليًا، وعدم استجابة إسرائيل لتطبيق القانون الدولي والقرارات الدولية.

اليمين وصعوده في العالم

تسعى هذه الكتابات لإعادة استكشاف ظاهرة صعود اليمين لنقد الكيفية التي يُساء بها إدارة النظام الدولي خطابًا وممارسةً. ولهذا ارتفع الاهتمام بالكتابة البحثية حول صعود قوى اليمين في الوقت الذي حققت فيه أحزاب اليمين في العالم مكاسب سياسية في العقدين الماضيين، وباتت جزءًا رئيسًا من حكومات وبرلمانات دولية. وازدادت أهمية هذه الكتابة في الآونة الأخيرة بعد فوز الرئيس الأميركي دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وصعود الأحزاب والقادة اليمينيين في دول عديدة؛ مثل اليونان، والتشيك، وإيطاليا، وسويسرا، وهنغاريا، وبريطانيا، وفنلندا، والنرويج وبولندا، والنمسا، وإسبانيا، والبرازيل، والفلبين، والهند. وبات هذا الصعود يوصف بأنه ظاهرة مهمة في السياسة والعلاقات الدولية.

تظهر هذه القوى في أشكال عدة، لعل أهمها "اليمين المتطرف"، و"اليمين الشعبوي"، وغالبًا ما تستخدم كلمة "اليمين" للإشارة إلى أحزاب عديدة؛ من بينها "الجبهة الوطنية الفرنسية"، و"حزب الحرية النمساوي"، وأحزاب أخرى في العالم[1].

> ارتفع الاهتمام بالكتابة البحثية حول صعود قوى اليمين في الوقت الذي حققت فيه أحزاب اليمين في العالم مكاسب سياسية في العقدين الماضيين، وباتت جزءًا رئيسًا من حكومات وبرلمانات دولية

بالرغم من عدم الاتفاق بين الباحثين حول تعريف جامع لـ "اليمين المتطرف"، فإنّ ثمة مقاربات مفاهيمية مهمة قد تساعدنا على فهمها. أولًا، تمتلك أحزاب اليمين المتطرف مقاربة موحدة في معاداة الديمقراطية والرأسمالية؛ ليس لذاتهما فحسب، بل خوفًا من التحولات على مستوى القيم والأخلاق في المجتمع. ثانيًا، تمتلك هذه الأحزاب مقاربة تستند إلى معاداة الأجانب والهجرة والمهاجرين والأقليات والتعددية؛ فهذه الأحزاب ترى في هؤلاء تهديدًا للهوية الإثنو-وطنية والتقاليد القومية والتاريخية، وتعتبرهم سببًا رئيسًا للبطالة والجريمة المتفشية في المجتمع. ثالثًا، تمتلك هذه الأحزاب أسسًا أيديولوجيةً

1 من أمثلة أحزاب اليمين في العالم: "حزب التحالف الفلمنكي الجديد"، و"حزب الشعب" في الدنمارك، وحزب "الفجر الذهبي" في اليونان، وحزب "شين فين الجمهوري" في إيرلندا، و"حزب الحرية" في هولندا، و"حزب بوديموس" في إسبانيا، و"حزب ديمقراطيي السويد"، و"حزب الاستقلال" في بريطانيا، و"الحزب القومي الديمقراطي" و"حزب البديل من أجل ألمانيا" في ألمانيا، وحزب "رابطة الشمال" في إيطاليا، وحزب "يوبيك" و"حزب فيدس – الاتحاد المدني المجري" في المجر، وحزب "أتاكا" في بلغاريا، وحزب "القانون والعدالة اليميني" في بولندا.

مشتركة تقوم على القومية والعداء للأجنبي وحفظ القانون والنظام والشوفينية تجاه الرفاهية؛ بحيث يجب على الدولة أن تضمن رفاه أفراد الأمة، من دون ضمانٍ لرفاه الأجانب[2].

ولعل المظلة الرئيسة التي تجتمع تحتها قوى "اليمين المتطرف" هي الإقصاء القومي العرقي للمواطنة التي تعني أن هذ الدول حصرية من قبل أعضاء "المجموعة الأصلية"، وأن العناصر "غير الأصلية" من سكانٍ وأفكارٍ مصادرُ تهديد للهوية القومية وتجانس الأمة. وهذا يدل على أن جذور التسمية الرئيسة تشير إلى موقف من قبل فئة أو طيف سياسي حيال قضايا الهجرة والتنوع العرقي[3]. ويذهب آخرون إلى إضافة معيارين في تعريف اليمين؛ هما مناهضة الدستور والقيم الديمقراطية (لهذا السبب يطلق عليه "المتطرفون")، ورفض مبدأ المساواة. ويبرز العديد من السمات المشتركة لهذه القوى متمثلة بالإقصاء، والشوفينية، والكراهية، والعداء للأجانب والمهاجرين[4].

"اليمين الشعبوي" غالبًا ما يُعرّف نفسه بأنه الركيزة الرئيسة في حماية هوية الشعب وتطلعاته ومصالحه من الآخر، لحماية الروح الوطنية الأصيلة من أي تهديد. كما تُعتبر الشعبوية نفسها نوعًا من الخطاب السياسي الذي يدير به السياسيون "شعبًا فاضلًا" ضد "نخب شريرة" وأجانب مهاجرين يسعون إلى تقويض السيادة الشرعية لهوية الدولة[5]. وتستند هذه الأحزاب في برامجها إلى انتقاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الديمقراطية الغربية؛ حيث ترفض مبدأ المساواة بين الأفراد والتجانس الإثني داخل المجتمعات وتمتلك خطابًا عدائيًا تجاه المهاجرين، كما أنها تعتمد على القضايا المادية في برامجها مثل الربط بين الهجرة والبطالة. وتسعى هذه الأحزاب لتسويق خطابها وبرنامجها السياسي الشعبوي من خلال الاستفادة من الكاريزما القيادية لنخبها[6].

وعلى الرغم من صعوبة تقديم تعريف واضح وصريح لقوى "اليمين المتطرف" و"اليمين الشعبوي"؛ نظرًا إلى أن الظاهرة تضم أحزابًا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقادة وسياسيين يعملون في دول متعددة الملامح ذوي تاريخ وظروف وتركيبة سياسية واقتصادية واجتماعية غير متشابهة، فإنّ مقدمة الكتاب ومداخلته الرئيسة، لجميل هلال وأحمد سامح الخالدي، قد استعانت بمجموعة من التأثيرات الاقتصادية التي أدت إلى صعود اليمين في أوروبا وأميركا، لتمهد للبدء في تعريف الظاهرة وتحليل التحولات الجامعة التي مرت بها القضية الفلسطينية؛ بناءً على التغيرات التي تجري في مراكز القوى في العالم.

يُقر الكتاب، من دون أدنى شك، بأهمية بعض التفسيرات الاقتصادية الشائعة التي أدت إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية. فصعود اليمين يعتمد على تغلغل العولمة النيوليبرالية الرأسمالية في اقتصادات دول العالم، وهذا التغلغل شوّش مفاهيم الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة وأفرغها من مضامينها القيمية؛ إذ جرى اختزال هذه القيم بتدابير إجرائية قابلة للتأثر برأس المال ومصالحه، ومصالح النخب الحاكمة وموقعها في وسائل الإعلام والتواصل الإلكتروني والاجتماعي.

وفي ربطها لصعود العولمة النيوليبرالية الرأسمالية بصعود اليمين، تناقش مقدمة الكتاب ومداخلته الرئيسة التفسيرات التي طالما سيطرت على النيوليبرالية في العالم؛ كالحديث عن شبكات الأمان الاجتماعي التي كانت قائمة في النصف الثاني من القرن الماضي، وتهميش فرص الناس وتراجعهم، وانتقال مراكز اتخاذ القرار من مؤسسات عامة للناسِ رأيٌ في سياساتها إلى مؤسسات خاصة لا صوت للناس فيها. وترى المقدمة أن فظاظة النيوليبرالية حفزت العديد من القوى الديمقراطية التقدمية لاستعادة ظواهر سياسية صحية (بقدر ما تتيح الديمقراطية الليبرالية)، وهذا ما حدث في حملات التأييد الواسع لقيم العدالة الاجتماعية والحرية ومحاربة الاستبداد والفساد، مع حملة بيرني ساندرز في الولايات المتحدة وحزب العمال، بقيادة جيرمي كوربن في بريطانيا، وشعارات المنتفضين في الثورات العربية[7].

وبغض النظر عمّا يظهر به هذا التقديم من تأكيد للدوافع الاقتصادية عن صعود اليمين، فإن الكتاب، في الحقيقة، يحيلنا على ظواهر سياسية أبعد من ذلك كثيرًا، بل يقفز بنا إلى محطات لا تقلُّ جوهرية، بالتركيز على الدوافع الاجتماعية، ليرسم صورة أكثر تشابكًا وتعقيدًا حول التأثير السلبي لتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية في العالم؛ بحيث يدعم الكتاب ما آلت إليه العديد من الدراسات متمثلة بأن العداء للمؤسسة الحاكمة والعولمة والتجارة الحرة، والخوف من الهجرة، وتنامي المشاعر القومية الضيقة، والعداء للإسلام، هي الأسباب الحقيقية لصعود اليمين[8].

يرفض الكتاب الميل الشائع في تناول تراجع مكانة القضية الفلسطينية دوليًا، والذي يغيّب مسألة الصمود والمقاومة الفلسطينية التي ما فتئت تؤكد حضورها عالميًا بأشكال مبتكرة ومتنوعة على مستوى الرواية

2 Giorgos Charalambous (ed.), *The European Far Right: Historical and Contemporary Perspectives*, PRIO Cyprus Centre, Report 2 (Cyprus: 2015).

3 Jasper Muis & Tim Immerzeel, "Causes and Consequences of the Rise of Populist Radical Right Parties and Movements in Europe," *Current Sociology*, vol. 65, no. 6 (2017), p. 910.

4 Pippa Norris, *Radical Right Voters and Parties in the Electoral Market* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

5 J. Eric Oliver & Wendy M. Rahn, "Rise of the Trumpenvolk Populism in the 2016 Election," *The ANNALS of the American Academy*, vol. 667, no. 1 (2016), p. 190.

6 Duncan McDonnell, "Populist Leaders and Coterie Charisma," *Political Studies Association*, vol. 64, no. 3 (2016).

7 مجموعة مؤلفين، **فلسطين دوليًا: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات**، جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج (محررون)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 1 - 41.

8 Michael Cox, "The Rise of Populism and the Crisis of Globalization: Brexit, Trump and Beyond," *Irish Studies in International Affairs*, vol. 28 (2017), pp. 9 - 17.

التاريخية والرأي العام العالمي، ولا سيما خلال العقدين الأخيرين. فاعتماد تراجع وهج القضية الفلسطينية في العالم يبقى قاصرًا من دون الحديث عن بقاء القضية الفلسطينية - قضية العرب الأولى - لدى الشعوب في زمن الثورات العربية من جهة، وتحقيقها تقدمًا كبيرًا في الموسيقى والسينما والفنون العابر للحدود من جهة ثانية[9].

فلسطين والعالم: أين نحن؟

1. فلسطين والولايات المتحدة الأميركية

يخصص رشيد الخالدي دراسته "إدارة ترامب ومسألة القدس" لتحليل التغييرات الجوهرية في سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين؛ بالنظر إلى قرارات الرئيس الأميركي ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها، وأخيرًا تجاهله سياسة الولايات المتحدة التقليدية بشأن فلسطين. فقد بدا تتبّع التحولات في قرارات ترامب وسياساته أمرًا بالغ الأهمية، بالرغم من صعوبة تبيّن أي تماسك فيها تجاه أي قضية دولية؛ وهو ما ينطبق على روسيا، والصين، وكوريا، والشرق الأوسط. ويهدف هذا التتبّع إلى تسليط الضوء على سلوك إدارة ترامب المتباين والمتناقض؛ فهذه الإدارة تضم مجموعة من الأيديولوجيين، والراديكاليين، والمحافظين، وعددًا من الحديثي العهد بشؤون السياسة الخارجية من جهة، ومجموعة من البيروقراطيين الدائمين من الجيش والمؤسسة الأمنية والفروع الأخرى للدولة العميقة من جهة ثانية[10].

تكشف تناقضات إدارة ترامب عن التجاذبات السياسية غير المتماسكة بين اتجاهين؛ الأول مدفوع بمصلحة قصيرة لتغذية الاحتقان لدى قاعدة ترامب، ويمثل الثاني مجموعة من المهنيين الذين يسعون للمحافظة على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي. لكن هذه الازدواجية السياسية تظهر في تدخل ترامب في قضايا الشرق الأوسط، وهو لا تعنيه نصائح مستشاريه في ضوء انحيازه الأعمى إلى إسرائيل واستهتاره بالمواقف الفلسطينية. وهذا على عكس ما جرى مع الرؤساء القريبين من إسرائيل مثل هاري ترومان، ورونالد ريغان، وجورج بوش الابن؛ إذ كانوا منفتحين دائمًا على نصائح مساعديهم ومستشاريهم[11].

وتعكس هذه الازدواجية، وفقًا للخالدي، موقع إسرائيل التي تُعتبر قضية داخلية في الولايات المتحدة. ولهذا فإن التوجهات الأميركية في عهد ترامب، فيما يتعلق بالمفاوضات، لم تخرج عن الصيغ والتكتيكات القاضية بإقناع السعودية بتطبيع علاقتها مع إسرائيل وحشدها لدول الخليج العربية ضد إيران. فسلوك الولايات المتحدة في عهد ترامب، الذي توّج بإعلانه القدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة إليها، جاء بهدف تعزيز قاعدته الداخلية، وليس لاعتبارات أو مصالح خارجية.

وفي تفسير الإستراتيجية الفلسطينية وتحليلها، بوصفها الصيغة الأضعف في الصراع مع إسرائيل، بات إقصاء المقاربة الراهنة ضرورة رئيسة لمحاربة صعود اليمين؛ وذلك من خلال الانخراط في حملات كثيفة من العلاقات العامة والدبلوماسية، ومراكمة الجهود الفلسطينية التي حققت تفوقًا؛ مثل "حركة مقاطعة إسرائيل" BDS، والسينما والفنون والمسرح الفلسطيني، على أن يتصل ذلك بضرورة إدراك أن الخطاب السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية بات معتلًا ويستوجب التغيير[12].

وفي السياق ذاته ناقش كميل منصور السياسة الأميركية وتحولاتها تجاه القضية الفلسطينية، في دراسته "السياسة الأميركية والمسار التفاوضي"، وهو الذي يتخذ من الوثيقة الأميركية التي قدمها وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري، في شباط/ فبراير 2014 بشأن المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، نقطة انطلاقته لفهم السياسة الأميركية في العقد الأخير، والتي تضمنت أفكارًا وصيغًا عن قيام الدولة الفلسطينية والحدود والأمن والقدس واللاجئين، إضافة إلى طبيعة الاعتراف المتبادل.

اتخذت وثيقة كيري أبعادًا عدة، وسُجلت بشأنها بعض الملاحظات؛ فمن جهة ضمت إيماءتين إيجابيتين؛ هما الإشارة إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967، والقدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية، ولكنها ضمت، من جهة ثانية، أمورًا خطيرة؛ من قبيل شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي، وتغييب مسألة تجميد النشاط الاستيطاني[13].

في الوقت الذي تبعثرت آمال كيري بإعادة إحياء "عملية السلام" بسبب الرفض الإسرائيلي للمقترح وانتهاء الفترة الرئاسية للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، بدأ ترامب بطرح أفكاره حيال "المسألة الفلسطينية" من على منبر سباق الترشح إلى الرئاسة الأميركية. وقد عمل ترامب هو ومساعداه جاريد كوشنر، صهره ومستشاره في عملية السلام، وجيسون غرينبلات، مبعوثه لشؤون الشرق الأوسط، على تقديم أطروحات عامة ترى أن "تحقيق سلام" فلسطيني-إسرائيلي غير ممكن إلا عبر مقاربة إقليمية، وعلى أن تأخذ مسارين؛ أولهما تحقيق تقارب بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية، وثانيهما انخراط أميركي أكبر في الإقليم من أجل "مكافحة الإرهاب" ومحاصرة النفوذ الإيراني. وقد شككت جهات عدة في قدرة ترامب على ذلك؛ ليس لأنه يفتقر إلى إرادة حقيقية فحسب، بل لأن مستشارَيه لا يقلّان عنه جهلًا.

حفزت طبيعة هذه الأطروحات منصور، في الجزء الثاني من دراسته، على البحث في الآلية التي سعت من خلالها الإدارة الأميركية لتنفيذ ما يمكن تسميته "صفقة العصر". فقد طرح كوشنير وغرينبلات أفكارًا

9 للمزيد، انظر: مجموعة مؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني - الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

10 مجموعة مؤلفين، **فلسطين دوليًا**، ص 43 - 45.

11 المرجع نفسه، ص 46.

12 المرجع نفسه، ص 51 - 56.

13 المرجع نفسه، ص 61 - 70.

على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بخصوص تسوية القضية الفلسطينية، ولم يكن تنسيقهما مع الدول العربية بعيدًا عن هذه الأطروحات؛ إذ عمل كوشنير وغرينبلات على إقامة ترتيب إقليمي يضم إسرائيل والسعودية والإمارات ومصر، وإلى حد معيّن الأردن، مستفيدين من الدور التاريخي لهذه الدول في تشكيل الأداة الرئيسة؛ من أجل الضغط على القيادة الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل[14].

2. فلسطين والاتحاد الأوروبي

يركز هيو لوفات في ورقته "مكانك سر: ما هي الخطوة التالية لسياسة الاتحاد الأوروبي نحو إسرائيل-فلسطين؟" على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي منذ عام 1980، للكشف عن تناقضات هذه السياسة وتحدياتها في ضوء تهاوي "حل الدولتين" المصحوب بتعزيز الاستيطان من جهة، وصعود اليمين في أوروبا من جهة ثانية.

ومع أن سردًا لتاريخ العلاقات الأوروبية-الإسرائيلية في العقدين الأخيرين يبيّن لنا أن الاتحاد الأوروبي، وإن ميّز بين إسرائيل والمستوطنات وساهم في دعم السلطة الفلسطينية، من خلال برامج ومشاريع متعلقة ببناء الدولة في الصحة والتعليم والأمن؛ فإنه لم يستطع أن يقابل هذا الدعم بدور سياسي يتمكن من خلاله وقف الانتهاكات الإسرائيلية، ووقف انهيار "حل الدولتين"، ووقف التوسع الاستيطاني، ووقف القيود المفروضة على الفلسطينيين في منطقة "ج". فضلًا عن ذلك، لم يتمكن من وقف تدهور السلطة الفلسطينية وانجرارها إلى السلطوية بوقوفه إلى جانب الولايات المتحدة ضد خيار الفلسطينيين في الانتخابات التشريعية عام 2006، ودعمه موازنة قطاع الأمن[15].

ويبحث لوفات في محدودية قدرة الاتحاد الأوروبي على أداء دور أكبر تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ بسبب صعود تيارات اليمين في أوروبا، وهذا الصعود لا يقف على مستوى واحد، إذ يتغير من وقت إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى. وتشير دراسة متعلقة بتأييد الأوروبيين للأحزاب اليمينية، وتحديدًا اليمينية الشعبوية، إلى أن مؤيدي هذه الظاهرة في تزايد منذ عام 1998. وترى الدراسة أن أعلى الدول تأييدًا لليمين الشعبوي هي إيطاليا، وهنغاريا، وبلغاريا، والتشيك، يليها اليونان، والنمسا، وسلوفاكيا، وسويسرا، ثم ألمانيا، وهولندا، وفرنسا، وإسبانيا، وليتوانيا، وفنلندا، والسويد، والنرويج، والدنمارك، وإيرلندا، وإيسلندا، بينما تقلُّ النسبة في بقية الدول. وترى الدراسة، أيضًا، أن قوى اليمين الشعبوي تحظى بأعلى نسبة مقارنةً بقوى اليسار الشعبوي والقوى الشعبوية الأخرى بحسب مقياس زيادة الشعبوية[16].

يتزامن هذا الصعود مع أزمة داخلية تعانيها دول اليمين الأوروبي؛ بسبب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وإفلاس اليونان، وصعود الحكومات غير الليبرالية، وغياب الثقة بين عدد من الدول الأوروبية، وأزمة خارجية متمثلة بمشكلات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الصراعات في الجوار؛ في ليبيا، وسورية، وفلسطين، وتجاه المهاجرين.

ولهذا، كانت النتيجة، بحسب لوفات، تنامي قوة إسرائيل في دول اليمين الأوروبي؛ بحيث تمكنت الأولى من تفادي اتخاذ قرار في مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي عن التوسع الاستيطاني في كانون الثاني/ يناير 2016؛ من خلال ضغط نتنياهو على حكومات اليونان وبولندا وبلغاريا وهنغاريا وسلوفاكيا والتشيك. زد على ذلك الانقسام الأوروبي في التصويت بالأمم المتحدة تجاه "المسألة الفلسطينية". ففي آذار/ مارس 2017، لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي اتخاذ موقف موحد لشجب النشاط الاستيطاني في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[17].

3. فلسطين وروسيا

ركز هذا الفصل، في دراسة قدمها غريغوري كوساتش بعنوان "روسيا في عهد بوتين: هل هي فرصة فلسطين؟"، على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط، وتطرق إلى التغيرات التي طرأت على رؤية موسكو من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، في ضوء بروز عامل الجغرافيا السياسية الذي سعت موسكو من خلاله للعودة إلى المنطقة.

ينطلق كوساتش، في سرده للسياسة الخارجية الروسية تجاه فلسطين، من وثيقة "العلاقات الروسية-الفلسطينية" التي أعدتها وكالة الأنباء **ريا نوفستي**، في أيار/ مايو 2017، وإشارتها إلى الدعم الروسي لقطاعات السياحة والتعليم والثقافة والعلوم والتجارة والاقتصاد. وقد وصف المؤلف هذه السياسة بـ "العطالة والـركـود"[18]، فلا يزال الشأن الفلسطيني على الهامش في السياسة الروسية؛ لا في المجالات المُشار إليها فحسب، بل في المجال السياسي أيضًا، وتحديدًا في العلاقة بإسرائيل.

ومن خلال العودة إلى العلاقات التاريخية، نجد أن الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب البادرة حدد تعامله مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني ضد إسرائيل، وهذا يعود إلى توازنات الحرب ووضع الانقسام في العالم العربي. ومن خلال الانتقال إلى تسعينيات القرن المنصرم، نجد أن سياسة موسكو تغيرت، وأنها كانت جزءًا من سياق أوسع وأشمل في منظومة العلاقات الدولية؛ وذلك بتقاربها مع الولايات المتحدة في سياستها تجاه فلسطين والمنطقة العربية.

يجادل كوساتش بأن الموقف الروسي، خلال ولاية فلاديمير بوتين الأولى عام 2000، كان أشبه بالموقف الأميركي حيال "المسألة الفلسطينية[19]"؛

14 المرجع نفسه، ص 76 - 77.

15 المرجع نفسه، ص 81 - 89.

16 Paul Lewis et al., "Revealed: one in four Europeans vote populist," *The Guardian*, 20/11/2018, accessed on 17/12/2018, at: https://goo.gl/ectcCw

17 مجموعة مؤلفين، **فلسطين دوليًا**، ص 96.

18 المرجع نفسه، ص 107.

19 المرجع نفسه، ص 115.

فهو يدعو إلى "إقامة دولة فلسطينية قادرة على الحياة" من جهة، ويدعو الفلسطينيين - كما يدعو الإسرائيليين - إلى الوقوف ضد "الإرهاب" من جهة ثانية؛ وبذلك يقف بوتين على جهة واحدة فيساوي بين نضال الفلسطينيين من أجل الحرية والتحرر من ناحية، وإرهاب استعمار استيطاني يقوم على اقتلاع إبادة السكان الأصليين من أرضهم وطردهم خارجها من ناحية أخرى، في حين اختلف الأمر في الولاية الثانية لبوتين، عام 2012، التي أتت في سياق الربيع العربي الذي وقف بوتين شخصيًا ضده، وهنا أُهملت القضية الفلسطينية في إطار احتلال التدخل الروسي في سورية رأس أولويات بوتين[20]. واستخدمت روسيا هنا "الحرب ضد الإرهاب" من أجل حماية نفسها مجددًا، وهي التي استفادت من حرب التحالف الدولي الذي أسسته الولايات المتحدة "ضد الإرهاب"، وقد قُصد بالإرهاب الحرب على التنظيمات الإسلامية والإسلام، وهذا بدوره يصبّ في مصلحة موسكو التي شرعنت حربها ضد مسلمي روسيا.

4. فلسطين وأميركا اللاتينية

في دراستها "فلسطين في سياق أميركا اللاتينية"، ركزت سيسيليا بايزا على تعزيز إسرائيل لصداقتها التاريخية مع دول أميركا اللاتينية، وهي صداقة غابت في العقد الماضي. وتضع الباحثة صعود اليمين السياسي على محك التحولات المعاصرة في العلاقات بين الطرفين منذ عام 2013، وترى أنّ صعود هذا اليمين قدَّم فرصة واضحة لإسرائيل لاستعادة التأثير السياسي وتوسيع علاقتها السياسية والاقتصادية والتجارية، ولا سيما في قطاع الأمن والفضاء.

ومع صعود اليمين في أميركا اللاتينية، تطوي دولها صفحة "العصر الذهبي" الذي اكتسب قيمة رمزية في التضامن والتعاضد والدعم للقضية الفلسطينية، من خلال التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومنظمات في القارة؛ لدعم حملات مقاطعة إسرائيل، ودعم الحكومات اللاتينية الاعتراف بدولة فلسطين التي نشطت في الفترة 2008 - 2013، وافتتاح سفارات لهذه الدول في مدينة رام الله، وتجميد عدد من الدول علاقتها بإسرائيل بسبب الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

عرضت الكاتبة موجزًا تاريخيًا للعلاقات الأميركية اللاتينية-الإسرائيلية-الفلسطينية من خمسينيات القرن الماضي حتى تسعينياته. وتطرقت إلى التحولات التي مرت بها دول أميركا اللاتينية فيما يتعلق بالشأن السياسي، والتي بدأت مع حكومات شمولية استبدادية لم تكن مهتمة بدعم القضية الفلسطينية، ثم مرحلة الحكومات العسكرية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي التي عرفت علاقات بإسرائيل متميزة بالنسبة إلى هذه الدول؛ بسبب تزويد الأخيرة لهذه الدكتاتوريات بالمعونة العسكرية والإثمائية، وأخيرًا صعود موجة التحول الديمقراطي التي برزت مع توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، والتي صبت في صالح حياد هذه الحكومات تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي[21].

تقدم الكاتبة تحليلًا معمقًا لصعود حكومات اليمين في أميركا اللاتينية، كاشفة عن عوامل سياسية؛ من أهمها فضائح الفساد التي أصابت الحركات اليسارية الحاكمة في هذه الدول، وعوامل اقتصادية تعود إلى الأزمة الاقتصادية التي أصابت هذه الدول. ومن الأمثلة المهمة الدالة على ذلك الأرجنتين التي شهدت تحولًا نحو سياسة وسط-يمين منذ عام 2015، وفنزويلا التي من المرجح أن يشهد فيها الحزب الاشتراكي انهيارًا بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والبرازيل التي أنهت حكم حزب العمال بسبب تُهم فساد، والبيرو التي فاز فيها خبيرٌ ماليٌّ عمل سابقًا في وول ستريت، وتشيلي التي فاز فيها اليمين التشيلي عام 2017 في الانتخابات المحلية والبلدية[22].

إن الموقف من إسرائيل بات عنصرًا مهمًا في الحياة السياسية اللاتينية؛ فرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يعمل، على نحو دائم، على زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا والأمن والدفاع والطعام مع هذه الدول؛ إذ إنّ هذه الدول منذ عام 2015 بدأت تبحث عن علاقة تسعى من خلالها للتقرب من إسرائيل وتأييدها؛ بهدف الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي الأميركيَين. فضلًا عن ذلك، نسجت هذه الحركات علاقة وثيقة مع المنظمات اليهودية الموالية لإسرائيل، وأعطت الصهيونيين المسيحيين الإنجيليين دورًا مهمًا في الحياة السياسية؛ وبهذا باتت هذه الحركات تؤيد إسرائيل وتتغنى بها، ولا تنتقدها.

تفتح بايزا آفاقًا مستقبلية للخروج من "غمامة" صعود اليمين، وترى أن على الفلسطينيين التركيز على ثلاث قضايا، هي: العنصرية، والأمن، والتمييز. فهذه القضايا تتقاطع على نحو مباشر مع اهتمام الحركات الاجتماعية المحلية في أميركا اللاتينية. وترى الباحثة أن على اللوبي العربي-الفلسطيني القيام بدوره لدعم مصلحة الحقوق الفلسطينية، والاهتمام بتعزيز الوعي بين الحركات الاجتماعية المحلية؛ لإيجاد التضامن وإقامة التحالفات[23].

5. فلسطين وآسيا

تركز الدراسة الأخيرة في المحور الأول على العلاقات الإستراتيجية بين دول آسيا وإسرائيل، والتدهور في الموقف في حق القضية الفلسطينية بعد تطبيع كل من الهند والصين علاقاتها مع إسرائيل؛ إذ يتتبّع توفيق حداد، في دراسته "فلسطين في ظل استدارة إسرائيل نحو آسيا: الهند مثالًا"، صعود اليمين في آسيا، وتحولات الخطاب والسلوك من الانحياز

20 المرجع نفسه، ص 118.

21 المرجع نفسه، ص 132 - 135.

22 المرجع نفسه، ص 135 - 136.

23 المرجع نفسه، ص 140 - 147.

إلى حركات التحرر العالمية - بسبب وجود قواسم مشتركة بين نضال هذه الشعوب ضد الاستعمار ونضال الفلسطينيين خلال القرن الماضي - إلى التماثل مع إسرائيل في ظل صعود اليمين في آسيا وإسرائيل.

يستنتج حداد أن إسرائيل لم تستدر شرقًا نحو آسيا في إطار بحثها عن بديل غير واشنطن، بل إنّ الموضوع، بحسب رأيه، يتعلق مباشرةً بالبحث عن سوق أكبر للبضائع الإسرائيلية. زد على ذلك، أن صعود رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي إلى سدّة الحكم في الهند عام 2014، والذي مثّل التقارب اليميني مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بات يعتبر انسحابًا جزئيًا في العلاقات بين العرب والهند؛ بسبب عدم التزام الدول العربية تجاه القضايا الهندية، ودعم عدوتها باكستان، وعدم معارضة الحكومات العربية إقامة الهند علاقات بإسرائيل في ظل مساعيها لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل من جهة، وبسبب سعي الهند لتعزيز قدراتها العسكرية وتقوية اقتصادها الصاعد من جهة ثانية؛ وهذا في حد ذاته بات يمثل لبّ نموذج مودي للتنمية والنمو الاقتصادي[24].

يصل حداد في نهاية دراسته إلى القول بوجود العديد من التماثلات الأيديولوجية والمصالح السياسية والاقتصادية بين الصهيونية والهندوسية القومية وصعود اليمين في آسيا، المصحوبة بمصالح إستراتيجية للطرفين. ويرى أن ذلك لا يمنع الاستثمارَ في مواقف العديد من القوى السياسية داخل آسيا والهند تحديدًا؛ ذلك أنها تعتبر أكبر ديمقراطية في العالم.

كيف نقاوم صعود اليمين؟

1. المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية لإسرائيل

من الدراسات التي تضمنها الكتاب دراسة سوزان موريسون "عولمة التضامن مع فلسطين من خلال حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات"، وقد تناولت "حركة مقاطعة إسرائيل" منذ تأسيسها في تموز/ يوليو 2005؛ إذ أشارت إلى محطتين مهمّتين لفهم نشاط الحركة؛ هما السياق التاريخي وتفاعلاته السياسية والتعبوية، وآليات توسيع نطاق الدعم للحركة حتى تصبح عابرة للحدود.

تقدم موريسون تحليلًا معمقًا للسياق السياسي الذي شكل لحظة تاريخية للفلسطينيين باستفادتهم من تاريخ طويل من المقاطعات وعدم التعاون ومناهضة التطبيع، لتشريع مطالبهم بعدالة قضيتهم. وكذلك تبقى مسألة دخول الزوار الأجانب إلى فلسطين من خلال حملات دولية من مختلف بقاع العالم، واستجابة اتحادات الطلبة والعمال والصحف والمجلات ورجال الأعمال ورجال الدين والناشطين والمنظمات الدولية، ركيزةً مهمة أخرى لفهم الحشد والدعم، والمناصرة التي استفادت منها حركة المقاطعة.

كما تناولت الباحثة آليات توسيع نطاق قاعدة الدعم لـ "حركة مقاطعة إسرائيل" في ظل تنامي اليمين في العالم؛ وذلك لتصبح الحركة عابرة للحدود. وتعرف الحركة بأنها فلسطينية التوجه والمبادئ والأهداف والمساعي، وهذا لا يمنع قدرتها على استقطاب العديد من ناشطي العالم، وتبنيها تكتيكات وأهدافًا وعمليات تشابه حركات معاصرة، وتعمل في قضايا العدالة العابرة للحدود.

2. القانون الدولي وتجريم إسرائيل

خصصت هالة الشعيبي دراستها، "فلسطين والآليات الدولية: من نيويورك إلى جنيف ولاهاي"، لتوضيح مكانة فلسطين في الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية؛ وذلك بهدف إلقاء الضوء على الآليات القانونية الدولية التي لم تُستغل.

تتبَّعت الشعيبي الوضع القانوني لفلسطين منذ حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، وقد عُدَّ ذلك عهدًا جديدًا لوضعية فلسطين في القانون الدولي. ويأتي هذا التتبّع بهدف فهم اهتمام السلطة الفلسطينية بالقانون الدولي، وهو أمرٌ يعود إلى سببين؛ هما تماشيه وطموحات السلطة الفلسطينية المتمثلة بإنشاء دولة، ومساعدته الفلسطينيين على المحافظة على وضعهم بين دول العالم.

تهدف الشعيبي إلى القول إن تطبيق قواعد القانون الدولي أعطى السلطةَ الفلسطينية مجموعةً من الحقوق من جهة، وفرض عليها مجموعة من الالتزامات من جهة ثانية. وهذا الأمر كشف عن تناقض مهمٍّ وقعت فيه السلطة الفلسطينية في التعامل مع إسرائيل؛ فانضمام السلطة الفلسطينية إلى نظام روما الأساسي لم يُؤخذ على محمل الجد، إذ لم يُحِل الفلسطينيون على المحكمة الجنائية الدولية العديد من الانتهاكات الإسرائيلية اليومية في حقهم؛ وذلك حتى لا يؤثر في وضعهم في أي مفاوضات مستقبلية مع إسرائيل. وفي دراستها لمجلس حقوق الإنسان، ترى أن المشكلة أخذت مسارين؛ أحدهما أن السلطة الفلسطينية تدخلت لدى المجلس، في سابقة تاريخية، لسحب تقرير غولدستون عام 2009 الذي جرّم إسرائيل بعد حربها على قطاع غزة عام 2008، والآخر أن إسرائيل لا تلتزم إطلاقًا بقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتعتبر أنّ المجلس مسيَّس وغير عادل في تعامله مع الإسرائيليين؛ ولهذا فإنها لا تطبق قراراته.

توصي الباحثة بأن تعمل السلطة الفلسطينية، في ظل صعود اليمين العالمي وتراجع اهتمام المجتمع الدولي بالقضية الفلسطينية، على استغلال القانون الدولي لتجريم إسرائيل من خلال دراسة حيثيات القانون الدولي ومصطلحاته ومداخله من جهة، واحترام السلطة التزاماتها المحلية من جهة ثانية. وبناءً عليه، سيؤدي استخدام القانون الدولي، من دون الوقوف ضد الانتقائية في تطبيق القوانين، إلى إعادة إنتاج الاستعمار الاستيطاني من جديد[25].

24 المرجع نفسه، ص 159.

25 المرجع نفسه، ص 218.

3. فلسطين ومعايير النضال الدولي

يناقش روجر هيكوك، في دراسته "الحقائق ضد المعايير: نضال لا ينتهي"، عددًا من التغيرات التي حصلت في نهاية القرن العشرين بالنسبة إلى نضال الفلسطينيين. ويرى أن غياب روح النضال الجماعي في الحالة الفلسطينية يبقى أمرًا مؤقتًا.

تناول هيكوك في دراسته السياسات النيوليبرالية الرأسمالية الجديدة في العالم، وتأثيرها في البلاد العربية، بما فيها فلسطين، والدور الحاسم الذي أدته في التأثير في السياسات المالية أو الاقتصادية، والكيفية التي أثرت بها في نهج منظمة التحرير الفلسطينية في الاعتماد على الاقتصاد القائم على السوق، والاعتماد على المنح والمساعدات والاتفاقات الدولية في تحديد مسائل عديدة في الشأن الفلسطيني، بما فيها مسألة المقاومة الفلسطينية التي ما فتئ المستعمِر الاستيطاني يلصق بها وصمة الإرهاب. وبما أن إسرائيل سعت لتصدير خطاب الإرهاب وإلصاقه بخطابها المعادي للفلسطينيين ومقاومتهم، فمن المضحك المبكي، في عالم اليوم الذي يشهد صعود قوى اليمين، أن يصبح السؤال هو: من هو الإرهابي؟ بدلًا مِن: مَن هو العدو؟[26].

ركز هيكوك في ختام دراسته على أهمية التشبث بالمعايير والشباب والإعلام والجامعة لاستعادة النضال من أجل فلسطين، فمشروع إسرائيل الاستعماري فشل في إلغاء الفلسطينيين ومحو هويتهم الوطنية؛ ولهذا، على الشباب في الشارع الفلسطيني اليوم أن يحددوا قيادة جديدة من بين صفوفهم، وألّا يعتمدوا على شعارات الأجيال الآفلة في نضالهم الجديد.

4. فلسطين والقيم الكونية

اشتمل هذا الجزء على مقابلة خاصة مع عالِم اللسانيات والناشط السياسي الأميركي نعوم تشومسكي للحديث عن صعود التيارات القومية والشعبوية اليمينية في أوروبا والعالم. وقد أرجع تشومسكي هذا الصعود إلى أسباب اقتصادية قسمها إلى محطتين؛ ناقش في الأولى مرحلة "الرأسمالية المعدلة" التي برزت في منتصف القرن الماضي، والتي دعت إلى تطبيق سياسة الاعتدال؛ من أجل تفادي ثورات الغضب في أوروبا، وناقش في الثانية مرحلة سنوات "إجماع واشنطن"، وبروز السياسات النيوليبرالية وتأكُّل الديمقراطية؛ بسبب السطوة الاقتصادية لأصحاب الثروة. ورأى تشومسكي أن بروز اليمين يعود إلى تنامي ضحايا الرأسمالية الذين باتوا غاضبين من هذه المؤسسات ونخبها[27].

وبعد نقاش معمق في صورة الرأسمالية العالمية، ومستقبل النظام العالمي في ضوء الأزمات التي يمر بها النظام الدولي حاليًا، وحالة الغليان التي تعيشها المنطقة العربية في أعقاب إخماد الثورات العربية، فتح تشومسكي آفاق الحديث عن دور الناشطين الفلسطينيين والشباب العربي المنتكس من تراجع الثورات العربية، ورأى أنّ القوى الكامنة التي تفجرت قبل سبعة أعوام قد تنفجر مرة أخرى؛ فهذا الربيع العربي ما زال يحتفظ ببعض المفاجآت في الأيام القادمة.

5. فلسطين: كيف ننهض من جديد؟

قدم معين رباني في ملاحظاته الختامية، ضِمن عنوان "تدويل القضية الفلسطينية"، قراءة في التحديات التي يواجهها الفلسطينيون على الصُعد المحلية والإقليمية والدولية وتأثير ذلك في النضال من أجل تقرير المصير. ويشدد رباني على أن جذور الأزمة التي يواجهها الفلسطينيون ظلت محل جدل ونقاش بين المثقفين الفلسطينيين، فالبعض يعيدها إلى انسحاب مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي؛ بتوقيعها اتفاقية "كامب ديفيد" في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وآخرون يرون أنها تعود إلى فقدان منظمة التحرير الفلسطينية قاعدتها في لبنان عام 1982، وغيرهم يرجعونها إلى اتفاقات أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل عام 1993، والتي قزّمت الصراع مع إسرائيل.

ومن جهة أخرى، قدم رباني إجابة عن تساؤل النهوض من جديد. ومن أجل محاربة اليمين، يرى رباني أنّ على الفلسطينيين إعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية على أساس المصالحة والمشاركة السياسية، وتفعيل إستراتيجيات العمل على المستوى الدولي، وتغيير الإجماع الدولي حول الصمت عن الانتهاكات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين، والعمل على توفير دعم عربي واقعي، وتحشيد الرأي العام العربي والدولي، وعدم العودة إلى المفاوضات إلا ضمن أسس دولية واضحة، وجعل تكلفة استمرار الاحتلال أعلى، والبناء على أسس نضالية مستوحاة من موروث الاستعمار الاستيطاني في القرن التاسع عشر[28].

كيف نقرأ الكتاب ونناقش أفكاره؟

يعتبر هذا الكتاب قيمة مضافة إلى حقل السياسة الدولية والعلاقات الدولية وموضوع الدراسات الفلسطينية. ومن المنتظر أن يحمل بين طياته أثرًا واضحًا في إعطاء القارئ مساهمة مهمة في بحث "المسألة الفلسطينية" من منظور دولي. ومع ذلك، لا يخلو الكتاب من بعض المسائل التي تحتاج إلى مناقشة؛ ففضلًا عمّا تمّت مناقشته في عرض أقسام الكتاب، في المدخلين الأول والثاني، سيتم التركيز فيما تبقّى من هذه المراجعة على مسألتين حتى نحافظ على الأهمية المعرفية للكتاب. ولعل أولى القضايا مرتبطة بالتناقض المنهجي في أطروحة الكتاب الرئيسة، المتعلقة بكيفية تعريف اليمين؛ فقد وضع الكتاب اليمين الصاعد في العالم على مسافة واحدة. وفي هذا السياق، بيّنت الدراسات الفرق بين

26 المرجع نفسه، ص 235 - 237.

27 المرجع نفسه، ص 256.

28 المرجع نفسه، ص 274 - 277.

"اليمين المتطرف" و"اليمين الشعبوي"[29]؛ فاليمين الشعبوي لا ينتمي إلى مدرسة أيديولوجية محددة، كما أنه لم يفكر أصلًا في تأسيس مدرسة أيديولوجية متمايزة، لكنّ هدفه كان مخاطبة مشاعر الناس واستقطابهم من خلال خطابه، وخطابه هنا هو الذي سعى من خلاله لحشد المجتمع وتعبئته سياسيًا واحتكار تمثيله، وقد التقى اليمين الشعبوي من خلال خطابه السياسي، بخلاف اليمين المتطرف، بأيديولوجيات سياسية متعددة (يسارية أو يمينية، دينية أو علمانية)، وهذا كان - ولا يزال - ضروريًا عند مختلف التيارات اليمينية الصاعدة على مدار التاريخ؛ بهدف حشد الناس ضد الآخر. وبناءً عليه، فإن الالتقاء ما بين صعود اليمين المتطرف واليمين الشعبوي، ولا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، يعني أنّ العلاقة معقدة وتستوجب التمييز؛ فنحن لسنا أمام ظاهرة تقتصر على اليمين فحسب، بل إنها ظاهرة متشابكة اجتمع فيها اليمين مع الشعبوية.

ثمّ إنّ الكتاب الذي يُعنى بنقد ظاهرة صعود اليمين يركز على الإخفاقات الاقتصادية ويوظفها لنقد الظاهرة؛ وبذلك يستبعد العديد من الظواهر الثقافية والاجتماعية التي استدعت صعود الظاهرة في الآونة الأخيرة، بصفتها ظاهرة مقلقة تشتد في المواسم الانتخابية. وفي هذا السياق، ربما لا تكفي هذه الدراسات لتحليل أهمية هذه الظاهرة وتفسيرها وتبيين تأثيرها في النظام الدولي. فهذه الدراسات تغفل البحث في مركبات أخرى لها تأثير في صعود اليمين، ولهذا يبدو أننا نحتاج إلى فهم الظاهرة، لا التركيز على جوانبها الاقتصادية فحسب، إذ يجب التركيز على جوانب أخرى؛ فقد بات صعود اليمين ظاهرة يتشابك فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسيكولوجي، وهذا يتطلب رؤية مركّبة من عدة زوايا؛ يجتمع فيها التأصيل التاريخي القادر على استحضار وقائع التاريخ وشخصياته، والضبط المفاهيمي القادر على تقديم فهمٍ متعدد الأبعاد، والتوظيف المناهجي الذي يساعد في الحصول على تفسير الظاهرة وفهم دلالتها وانعكاسها.

في الحصيلة، إذا أمعنّا النظر في هذه الأحـزاب اليمينية الصاعدة، ولا سيما في أوروبا وآسيا، فإن السؤال المهم هو: هل تُعد الأحزاب اليمينية المتطرفة شعبوية؟ وبالطبع، يحتاج هذا السؤال إلى بحث ودراسة معمقَين، لكن يمكننا القول إن هذه الأحزاب هي شعبوية فعلًا، وليست يمينية؛ فمن خلال تحليل خطاب هذه الحركات والقادة نجد انشغالًا بقضايا مرتبطة بالهوية، والأمن القومي، والهجرة، والتعددية الثقافية، والإسلاموفوبيا، وسعيًا لتحشيد الناس وتعبئتهم ضد النخب التي يرى أولئك أنها مسؤولة عن التهديد الثقافي والسياسي والاقتصادي لهم ولهويتهم ودولتهم القومية. في حين أنّ الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية المجبولة بالشوفونية والكراهية والعداء، أكثر اهتمامًا في خطابها بقضايا القومية ومعاداة الدستور والقيم الكونية والديمقراطية؛ ولهذا فنحن نميل إلى تصنيف هذه القوى بوصفها شعبوية.

29 للمزيد، انظر: عزمي بشارة، "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية"، **سياسات عربية**، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية". **سياسات عربية**. العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

مجموعة مؤلفين. **فلسطين دوليًا: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات**. جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج (محررون). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.

مجموعة مؤلفين. **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني - الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الأجنبية

Charalambous, Giorgos (ed.). *The European Far Right: Historical and Contemporary Perspectives*. PRIO Cyprus Centre. Report 2. Cyprus: 2015.

Cox, Michael. "The Rise of Populism and the Crisis of Globalization: Brexit, Trump and Beyond." *Irish Studies in International Affairs*. vol, 28 (2017).

Jasper Muis & Tim Immerzeel, "Causes and Consequences of the Rise of Populist Radical Right Parties and Movements in Europe," *Current Sociology*, vol. 65, no. 6 (2017), p. 910.

McDonnell, Duncan. "Populist Leaders and Coterie Charisma." *Political Studies Association*. vol. 64, no. 3 (2016).

Norris, Pippa. *Radical Right Voters and Parties in the Electoral Market*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Oliver, J. Eric & Wendy M. Rahn. "Rise of the Trumpenvolk Populism in the 2016 Election." *The ANNALS of the American Academy*. vol. 667, no. 1 (2016).

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تباينُ تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.

13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service*.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

   a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

   b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

   c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

   d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

   e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

   f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

   g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

   h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.

   i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of

SIYASAT ARABIYA سياسات عربية

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

Invitation to submit papers

The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
75	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
95	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
140	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 4965-11 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE